مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (٣٢)

# تنمية التخلف وإدارة التنمية

## إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد

الدكتور اسامة عبد الرحمن

# تنمية التخلف وإدارة التنمية

إدارة التنمية في الوطن العربي
والنظام العالمي الجديد

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (٣٢)

# تنمية التخلف وإدارة التنمية

## إدارة التنمية في الوطن العربي
## والنظام العالمي الجديد

الدكتور اسامة عبد الرحمن

**الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية**

عبد الرحمن، أسامة

تنمية التخلف وإدارة التنمية: إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد/ أسامة عبد الرحمن.

٣٢٤ ص. ـ (سلسلة الثقافة القومية؛ ٣٢)

بيليوغرافية: ص ٣١١ ـ ٣٢٤.

ISBN 9953 - 431 - 46 - 9

١. التنمية ـ البلدان العربية. ٢. النظام الدولي الجديد. أ. العنوان. ب. السلسلة.

338.956

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

**مركز دراسات الوحدة العربية**

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت ـ فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

---

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى: بيروت، حزيران/يونيو ١٩٩٧

الطبعة الثانية: بيروت، آذار/مارس ٢٠٠٣

# المحتويات

مقدمة .......... ٩
الفصل الأول: التنمية والاعتماد على الذات .......... ١٥
أولاً : مفهوم التنمية .......... ١٥
ثانياً : إدارة الاقتصاد الوطني .......... ١٧
ثالثاً : التنمية المستقلة ومأزق التنمية .......... ٢٢
رابعاً : التحرر الاقتصادي من ربقة الغرب .......... ٢٦
خامساً : مأزق التنمية بعد الحقبة النفطية .......... ٣٠
سادساً : التنمية المستقلة والواقعية .......... ٣٢
الفصل الثاني: الوطنية والتبعية والتنمية .......... ٣٩
أولاً : الوطنية والتنمية .......... ٣٩
ثانيا : هيمنة القطاع العام .......... ٤٣
ثالثاً : تغييب الحريات والمشاركة المجتمعية .......... ٤٦
رابعاً : التبعية والتنمية .......... ٤٨

خامساً : الانفتاح الاقتصادي والخصخصة ........................ ٥١
سادساً : معجزة النمور الآسيوية ........................ ٥٣
سابعاً : النمور الآسيوية والتبعية ........................ ٥٤
ثامناً : الخطوات الذاتية في التجربة الآسيوية ........................ ٥٧
تاسعاً : هل يمكن تعميم التجربة الآسيوية؟ ........................ ٦١
**الفصل الثالث: النظام العالمي الجديد ........................ ٦٥**
أولاً : الاندماج في النظام العالمي: فرض أم خيار ........ ٦٥
ثانياً : تضاؤل دور الدولة ودوائر العنف ........................ ٦٧
ثالثاً : أنماط التفاعلات الاقتصادية ........................ ٧١
رابعاً : المركز الرئيسي والمركز الإقليمي ........................ ٧٧
خامساً : المغارم والمغانم من النظام العالمي ........................ ٧٩
سادساً : شروط الاستفادة من النظام العالمي ........................ ١٠٠
**الفصل الرابع: هيمنة الشمال وتباين الأولويات ........................ ١١١**
أولاً : العولمة والهيمنة ........................ ١١١
ثانياً : هل يساهم الشمال في تنمية الجنوب؟ ........................ ١٢١
ثالثاً : إعادة تشكيل الهيمنة ........................ ١٢٤
رابعاً : مدى استمرار الهيمنة والأولويات المتباينة ........................ ١٣٣
خامساً : مزيد من الاندماج والتبعية ........................ ١٣٦
سادساً : الشركات الدولية النشاط ........................ ١٤١
سابعاً : المنظور الغربي للتنمية في الدول المتخلفة ........................ ١٤٧
**الفصل الخامس: أهمية التكتل في ظل النظام العالمي ........................ ١٥٧**
أولاً : المطمح والواقع ........................ ١٥٩
ثانياً : التوجه العالمي نحو التكتلات ........................ ١٦٤

ثالثاً : ضرورة التكتل العربي في ظل النظام العالمي ........ ١٧٠
رابعاً : ضرورة التغيير وإعادة البلورة ........................ ١٧٢
خامساً : التكتل الإقليمي العربي ـ الصهيوني .................. ١٧٤
سادساً : تصورات السوق الشرق أوسطية ......................... ١٧٧
سابعاً : التجزئة العربية في ظل
السوق الشرق أوسطية ........................................ ١٨٤
**الفصل السادس: الوضع التنموي العربي** ........................ ١٩٣
أولاً : تردي الوضع التنموي ..................................... ١٩٣
ثانياً : الاختلالات الهيكلية والبنيوية ........................... ١٩٥
ثالثاً : أبعاد المأزق التنموي .................................... ٢٠١
رابعاً : التنمية المفقودة أم تنمية الضياع؟ ...................... ٢٠٤
خامساً : التوجه الايديولوجي أم سوء الإدارة؟ .................. ٢٠٨
سادساً : النفط والمال النفطي ................................... ٢١٣
**الفصل السابع: إدارة التنمية** ................................. ٢٢٥
أولاً : الريادة الإدارية أو إداريو التنمية ...................... ٢٢٦
ثانياً : النظام العالمي والمرتكز الإداري ........................ ٢٢٩
ثالثاً : تأهيل إداريي التنمية .................................... ٢٣٤
رابعاً : الضرورة الاستراتيجية للإدارة كآلية للتنمية .......... ٢٣٩
خامساً : الرصيد المعرفي المتجدد ............................... ٢٤٥
سادساً : إداريو التنمية في القطاعين العام والخاص .......... ٢٥٦
سابعاً : تكامل الإدارة مع غيرها من الأنشطة .................. ٢٦٠
ثامناً : النأي عن القنوات التقليدية ............................. ٢٦٦
تاسعاً : ريادة التغيير ............................................ ٢٧٠

**الفصل الثامن: الخيار الاستراتيجي والواقع المجتمعي** ............... ٢٨١
أولاً : الاعتماد على الذات ضرورة استراتيجية ............. ٢٨١
ثانياً : التكتل العربي ضرورة استراتيجية ..................... ٢٨٥
ثالثاً : الخيارات المتاحة ............................................ ٢٨٨
خاتمة ........................................................................ ٢٩٥
المراجع ...................................................................... ٣١١

# مقدمة

تمثل التنمية الفعلية الشاملة مطلباً ومطمحاً تناولته أدبيات التنمية كثيراً على صعيد الوطن العربي، وإن ظل واقع المسار التنموي المغلوط ينأى كثيراً عما تقتضيه التنمية الفعلية الشاملة على الصعيد القطري أو العربي في ظل معطيات الواقع المتمثلة في الانكفاء القطري وتبديد الثروة، أو قسط ليس بيسير منها، والانكشاف المائي والغذائي والأمني والثقافي، والاتجاه إلى الاستهلاك المفرط والفجوة الدخلية بين سقوف مرتفعة للثروة وكثرة ضائعة في ردهات الفقر والفاقة والبطالة. وإذا كانت شعارات الوحدة والوحدة الاقتصادية والتكامل الاقتصادي قد تلاشى بريقها ولم تتجسد على صعيد الواقع، فإن التركيز على التنمية المستقلة، وإن ظلت تعج به أدبيات التنمية، بدا أقرب إلى التنظير البعيد عن الواقع، وإن ظل منطقه قوياً وحجته قوية، بل أصبح صرخة في واد والواقع في واد آخر. وإذا كانت فترة الرواج النفطي قد خلقت شعوراً قوياً بإمكانية التنمية، ليس في

الأقطار العربية النفطية فحسب، ولكن حتى في الأقطار العربية غير النفطية، فقد تلاشى وهج هذه الحقبة وتبعثرت محصلتها المالية النفطية على إنفاق يكاد يكون عشوائياً، وإن تمثلت بعض إنجازاته في البنية التحتية والخدمات في نسق بذخي، ولكنه لم يخلق قاعدة اقتصادية قادرة على العطاء الذاتي المستمر والمتواصل.

وكثر مؤخراً الحديث عن النظام العالمي الجديد، بين مفرط في الدعوة إلى الاندماج في هذا النظام الذي سيفرض قواعد اللعبة أصلاً في سبيل تحقيق ما يمكن تحقيقه بدلاً من الضياع خارج هذا النظام، وبين مفرط في التركيز على التنمية المستقلة نأياً عن التبعية للنظام العالمي الجديد الذي تهيمن على ساحته وعلى قواعد لعبته الدول الرأسمالية المتقدمة، وبين من لا يتجاهل واقع النظام العالمي الجديد مع تركيزه على أهمية التنمية المستقلة لأنها تعطي قدراً من القوة يمكن الأقطار العربية من أن تكون قوة فاعلة، لا تابعاً ضعيفاً مهمشاً في النظام العالمي الجديد. والأسئلة المحورية التي تطرح نفسها هي:

١ ـ كيف يمكن تحقيق التنمية المستقلة، ومعطيات الواقع على مدى طويل نسبياً تناهضها وتناقضها؟

٢ ـ كيف يمكن الدعوة إلى التنمية المستقلة والتفاعل مع النظام العالمي الجديد الذي تمسك بقواعد اللعبة فيه الدول الرأسمالية المتقدمة؟

٣ ـ إذا كان الواقع يناهض ويناقض مقتضيات التنمية المستقلة، فهل يمكن للأقطار العربية بدونها أن تكون طرفاً فاعلاً في النظام

العالمي الجديد؟

٤ ـ كيف يمكن الاندماج في النظام العالمي الجديد دون تكتل اقتصادي عربي؟ وهل يمكن للأقطار العربية فرادى أن تحقق من ورائه أي مكاسب تنموية فعلية؟

٥ ـ مع أنه كان هناك قدر من التبعية، وكان العديد من الدول النامية يطرح شعار التحرر من التبعية. . وتحقيق التنمية المستقلة، وإن لم تأخذ جدياً بمنطلقات هذا التحرر، فهل تصبح التبعية قدراً مفروضاً، بحيث يبدو حتى مجرد طرح شعارات التحرر من التبعية نشازاً. . أو دعوة أصبحت من دعوات الماضي ولا مكان لها في الحاضر والمستقبل؟

٦ ـ هل تصبح التبعية مطمحاً أو هدفاً مرجواً للعديد من الدول النامية طالما أن النظام العالمي الجديد لا يقبل بسواها، وطالما أن الناكص عنها خاسر، وأنه من الأفضل القبول بها والتعامل معها من خلال الحصول على أكبر قدر من الفائدة والمردود. . . أو تعظيم الإيجابيات منها وتقليص السلبيات، وأن الدول النامية تأمل بأن تكون أطرافاً تحظى ولو ببعض الفائدة والمردود، بدلاً من أن تكون خارج هذا النظام وخارج إطار معطيات الحاضر ومسارات المستقبل، بحيث قد يتعذر عليها حتى الحفاظ على استمرارية وجودها؟

ومن المعروف أن حقبتي الخمسينيات والستينيات، والتي شهدت انعتاق العديد من الدول النامية من أسر الاستعمار في صورته التقليدية، شهدت كذلك دعوات عالية لمفاهيم التحرر

السياسي والاقتصادي، وإن خفتت هذه الدعوات أو لم يعد لها الزخم نفسه فيما بعد، خصوصاً أن العديد من الدول النامية دخلت في إطار ضوابط صندوق النقد الدولي وغيره، واتخذت ما يسمى بنهج الانفتاح الاقتصادي والتكيف مع الاقتصاد العالمي ومستجداته. وهل يعني ذلك رضوخاً لشروط المراكز من خلال أذرعتها المؤسسية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الحرة؟ وهل الحقبة التي أعقبت النضال الطويل الشاق مع الاستعمار في العديد من الدول النامية وأوجدت زخماً من المشاعر المضادة للدول الرأسمالية أو المراكز هي حقبة تمثلت فيها ردة الفعل أكثر مما تمثل فيها الفعل الجاد للتحرر الاقتصادي والسياسي وتحقيق التنمية المستقلة، وإن غلب عليها النهج والطرح الايديولوجي؟ وهل محصلة تلك الحقبة، والتي لم يكن مردودها متكافئاً مع زخم الدعوات والشعارات، أوجدت الفرصة لنكوص كانت الأسباب مهيئة له داخلياً، وكان اغتنام الفرص مهيأ للدول الرأسمالية الاستعمارية، ليس لإجهاض الطرح الاقتصادي وشعارات التحرر فحسب، ولكن لإسقاط مثل هذا الطرح وإسقاط مظلته الايديولوجية؟ وإذا كانت محصلة تلك الحقبة غير متكافئة مع ما حشدته الشعارات من تطلعات، فهل يعني ذلك أنها لم تحقق أي محصلة؟ وهل الردة في الرضوخ للمراكز سعياً للاندماج فيها والقبول بشروطها من أوضاع غير متكافئة اقتصادياً وسياسياً وسواهما تحقق التنمية الفعلية التي لم تشهدها حقبة ايديولوجية التحرر الاقتصادي والسياسي والفكاك من التبعية؟ وهل المحصلة للانفتاح أو التكيف تمثل تنمية فعلية فيها استثمار أمثل للقدرات والإمكانات بما يعود على الدول التي اتخذت

هذا النهج بانطلاقة تنموية فعلية، أم أنه يمثل محصلة تقف عند قشور التنمية ومظاهرها، وإن أعشى ذلك الأعين ببريقه وقيل إنه التنمية المنشودة؟

هذا ما تحاول هذه الدراسة الإجابة عنه في فصولها الثمانية وخاتمتها، كما تحاول فيها التركيز على إدارة التنمية في الوطن العربي، وبخاصة في ظل النظام العالمي «الجديد».

# الفصل الأول

# التنمية والاعتماد على الذات

## أولاً: مفهوم التنمية

لقد سبق أن عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[١] التنمية البشرية على أنها توسيع نطاق الخيارات المتاحة للناس. ورغم أن ربط التنمية البشرية بالنمو الاقتصادي وارد منذ أمد، بل كانت التنمية في مفهومها الضيق تكاد تتماثل مع النمو الاقتصادي، فإن تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[٢] يؤكد في عام ١٩٩١ على أن التنمية البشرية تتطلب نمواً اقتصادياً، إذ إنه بدون هذا النمو لن يكون من الممكن تحقيق النقلة المرغوبة في تحسين الأحوال البشرية. ولكن لم يقتصر الأمر على ربط مفهوم التنمية البشرية بالنمو الاقتصادي وحده في تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد تم التأكيد على تحسين نوعية الحياة المادية ووضع مؤشرات كمية لقياسها والأخذ بإطار أوسع يشمل حقوق الإنسان والمشاركة المجتمعية وغيرها؛ ولقد جرى تركيز في تقريري عامي

١٩٩٢ و١٩٩٣[٣] على مبدأ المشاركة واعتبار الحرية السياسية عنصراً أساسياً في التنمية البشرية. وجاءت نقلة إضافية في البعد الزمني من منطلق العدالة بالنسبة للأجيال، وفي إطار تأكيد في ذات الوقت على أن التنمية ليست مجرد نقلة واحدة، ولكنها عملية مستمرة متصاعدة تمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم إلى أقصى حد ممكن وتوظيفها بما يكفل تحقيق محصلة يجني من ثمارها الجيل الحاضر كما تجني من ثمارها الأجيال القادمة.

ووفقاً لمفهوم التنمية البشرية كما عبرت عنه تقارير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والتي سبقت الإشارة الى اثنين منها، فإن استمرار وتصاعد التحسن في نوعية الحياة المادية والمعنوية بما في ذلك تطور مستوى الأحوال المعيشية، وكذلك الحريات الأساسية، والاستفادة العادلة من ثمار التنمية للجيل الحاضر والأجيال القادمة، يعنيان أن التنمية عملية مستمرة وعجلة دائبة الدوران ومحصلة متعاظمة ونقلة نوعية تصب في نقلة نوعية ضمن إطار تصاعدي مترابط حتى تصبح عملية التنمية تلقائية إلى حد كبير، كما هو الحال في الدول المتقدمة. ولذلك فإن مجرد تحقيق نمو اقتصادي أو تحسين في الأحوال المعيشية لا يعني بالضرورة تحقيق التنمية، خصوصاً إن كان هذا النمو الاقتصادي، كما هو الحال في الأقطار العربية الخليجية، يعتمد على مورد تتقلب أسعاره ويتحكم فيها بينما يتحكم فيه الآخرون، مع أن الارتفاع في الأحوال المعيشية معتمد على مظلة الرفاه الاجتماعي النسبي التي ساعدت عليها الموارد المالية النفطية ومصدرها كما هو معروف آيل للنضوب. ويبدو أن مفهوم التنمية

أشمل بكثير من تعريف برنامج الأمم الإنمائي الذي يتمحور حول النمو الاقتصادي وتحسين الأحوال البشرية والحريات الأساسية، فهو له أبعاد أشمل. والتنمية ليست مجرد تحسين الأحوال المعيشية، وإن كان ذلك ضمن محصلتها، ولكنها هدف مستمر وقدرة متواصلة متعاظمة على التطور والنمو والارتقاء. وإذا كانت محاور التنمية وأبعادها متداخلة ومتفاعلة ومتشابكة ومتلاحمة بعضها ببعض، فإنه لا يمكن تصور تنمية في بعد أو محور دون باقي الأبعاد والمحاور. فلا يمكن تصور تنمية اقتصادية مع وجود تخلف إداري أو سياسي أو اجتماعي أو ثقافي أو تقني(٤). ولما كانت التنمية في هذا الإطار التفاعلي التشابكي، فإنه يتمثل فيها نسيج من الروابط بالغة التعقيد من عوامل سياسية واقتصادية وإدارية وثقافية واجتماعية. والتنمية ليست مجرد مجموع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والثقافية، بل محصلة تفاعلات متعاظمة ومستمرة بين هذه العوامل. إن التنمية عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه(٥).

## ثانياً: إدارة الاقتصاد الوطني

رغم الاهتمام الواسع بالنظام الاقتصادي العالمي وأهمية الارتقاء بالأداء والكفاءة والقدرة التنافسية، سواء كان ذلك في سياق الدعوة إلى الاندماج في النظام العالمي أو في سياق الدعوة إلى تعزيز

القدرات الوطنية وترسيخ الاعتماد على الذات، فإن الإدارة كمحور رئيسي في تحقيق الارتقاء بالأداء والكفاءة والقدرة التنافسية، إما أنها تأتي عابرة أو تكاد تكون مغفلة، وفي كل الأحوال لم تحظ بما تستحقه من اهتمام. ويجب الإشارة إلى أن إدارة الاقتصاد الوطني هي محور المحاور في تحقيق الارتقاء بالأداء والكفاءة والقدرة التنافسية، وكذلك في تعزيز القدرات الوطنية وترسيخ الاعتماد على الذات من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة مهما كانت محدودة في سبيل بناء القدرة الذاتية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وإدارياً وتقنياً، وكذلك تعظيم المردود وتحقيق معدلات تصاعدية مستمرة في النمو. والإدارة على محك الممارسة لا تقتصر على الذين تلقوا تعليماً أو تدريباً في مجال الإدارة، ولكنها تشمل كثيرين يؤدون هذه المهمة بخلفيات متعددة. وليس بالضرورة أن يكون أولئك الذين نالوا حظاً من التعليم أو التدريب في مجال الإدارة هم الأكثر كفاءة وقدرة إدارية. صحيح أنهم يفضلون غيرهم في الرصيد المعرفي، وإن كان محدوداً، إلا أنه قد لا يستثمر هذا الرصيد المعرفي أو قد لا يكون قابلاً للاستثمار، وقد تكون قدراتهم الإدارية الذاتية محدودة. وليس معنى ذلك أن الذين يمارسون الإدارة دون أي حظ من التعليم أو التدريب في مجال الإدارة يمارسونها بكفاءة واقتدار، أو أنهم في غنى عن الرصيد المعرفي في مجال الإدارة. ذلك أنه في كل الأحيان يجب أن يتكامل الرصيد المعرفي النوعي مع القدرات الذاتية والاستعداد الذاتي لكي تكون المخرجات إدارة قادرة وكفؤة يصقل الرصيد المعرفي قدراتها الإدارية الذاتية ويثريها على محك الممارسة.

وإدارة الاقتصاد الوطني هي المحور الذي يبدو وكأنه ليس له حضور فعلي في العديد من الدول المتخلفة، وإلا لما كان هناك التبديد في الموارد وهي محدودة، أو ضياعها بين برامج لا تمثل درجات متقدمة في سلم الأولويات التنموية الحقيقية. إن الدول المتخلفة لو تمثلت فيها إدارة كفؤة وقادرة لأمكن استخدام الموارد المتاحة المحدودة أفضل استخدام يعود بمردود حقيقي متعاظم على المسار التنموي. ومعروف أن الدول المتخلفة تتفاوت فيما بينها من حيث الموارد المتاحة، ومنها ما تكاد تشح فيه الموارد، ولكن تبقى إدارة الاقتصاد الوطني، أو بمعنى أشمل إدارة التنمية، هي التي تتمحور حولها إمكانية الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة. وإدارة التنمية بهذا المعنى، وفي هذا الإطار، ليست مجرد إدارة تنفيذية، ولكنها تسهم بصورة فعالة في صياغة السياسات والخطط والبرامج والإشراف على تنفيذها في ضوء استراتيجيا مدروسة وأهداف واضحة. ولو كانت إدارة التنمية مجرد أداة تنفيذية طيعة للسياسات أو الخطط أو البرامج التي تضعها مراكز القوى السياسية، فإنها لن تحقق الهدف المحوري في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، خصوصاً في غياب الوعي والإدراك والإرادة والالتزام لدى تلك المراكز في أغلب الدول المتخلفة. ويتضح أن إدارة التنمية يفترض أن تكون صانعة قرار ومشرفة على تنفيذ القرار ومقومة له في إطار وظائفها الإدارية. وهي في ذات الوقت خاضعة للمساءلة والمحاسبة في إطار للمشاركة المجتمعية الفعالة.

إن الإدارة الكفؤة تكاد تكون محوراً مغفلاً في الدول المتخلفة

مع أن الإدارة الكفؤة هي الركيزة المحورية للنشاط التنموي في الدول المتقدمة، وهي التي تحقق القفزات السريعة والمتطورة في الارتقاء بالأداء وزيادة المردود وتعظيم المخرجات. وتأهيل الإداريين من خلال التعليم أو التدريب مسألة حديثة العهد من ناحية في الدول المتخلفة، ومن ناحية أخرى فهي تتم في أطر غير متطورة من حيث محتواها ولا يتوفر لها حتى المناخ المناسب للممارسة التي تثري. وهي حتى لو توفر لها المناخ المناسب، ربما ما كان لديها الرصيد المعرفي الثرّ لاستثماره في إطار ذلك المناخ. وإذا لم يتوفر لها المناخ المناسب، فهي لن تكون قادرة على العطاء والارتقاء بالأداء حتى لو كان الرصيد المعرفي متطوراً وثراً. والحال في الدول المتخلفة إجمالاً أن كلا الأمرين متحالف، فالرصيد المعرفي متواضع والمناخ لاستثماره غير ملائم. إن الاهتمام بتأهيل الإدارة الكفؤة يفترض ألا يقل عن الاهتمام بتوطين التقنية أو خلق قاعدة للمعرفة التقنية التي تعتبر المنصة الرئيسية للانطلاق إلى آفاق إنتاجية متعددة ومتطورة. صحيح أنه حتى الاهتمام بتوطين المعرفة التقنية من خلال الإنفاق على البحث العلمي يكاد يكون سطحياً ولا يجسده الواقع، ولكن بحكم أن محصلة المعرفة التقنية ملموسة، فإنها تكاد تشد الأنظار إليها، أما المعرفة الإدارية، فتكاد تكون هناك أمية مفرطة تجاه أهميتها المحورية.

ومعروف أن الدول المتقدمة تعتمد على إدارة كفؤة قادرة على الارتقاء المتعاظم بالأداء في الأنشطة التنموية وغير التنموية. وهي ما وصلت إليه إلا بحكم الكفاءة البشرية المتميزة في الإدارة وغيرها.

حتى الإدارة الحكومية التي توصم عادة بسلبيات البيروقراطية تخضع للتغيير والتطوير في أدائها تحت ضغط دعوات الإصلاح وتخفيض الكلفة وزيادة المردود. وهذا الضغط قد يكون مباشراً أو غير مباشر. ويلعب الضغط المجتمعي دوراً بارزاً في الوقت الذي تلعب فيه المؤسسات والهيئات دوراً مميزاً. ولما كان القطاع الخاص هو القطاع الرائد في النشاط الاقتصادي، وبحكم مواكبته السريعة للتطور المعرفي والأدائي في إطار المنافسة داخلياً وخارجياً لخفض الكلفة وتعظيم المردود، فإنه يعتمد على إدارة عالية الكفاءة وقدرات إدارية قادرة على قيادة النشاط الاقتصادي باقتدار ومواجهة تحديات المنافسة التي تفترض ارتقاءً مستمراً بالأداء الإداري وتحقيق أعلى قدر من الإنتاجية بأقل قدر من التكاليف. والتأهيل الإداري حين يتم في مؤسسات علمية متطورة تضيف إلى الرصيد المعرفي وتثريه باستمرار وتستكشف آفاقاً أبعد في مجالات التطوير والاستفادة من كل المستجدات التقنية، فإن هناك تواصلاً في إثراء هذا الرصيد المعرفي على محك الممارسة ومن خلال مزيد من التأهيل المتطور.

ومما يلفت النظر أنه حتى في أدبيات التنمية قد يأتي التطرق للقدرات الإدارية ودورها المحوري، ولكن يكاد يكون عابراً أو هامشياً دون الخوض في الكيفية التي يمكن بها ترسيخ دور الإدارة وتكوين القدرات الإدارية المتميزة، ناهيك عن صياغة استراتيجيا أو خطوط عريضة لبرامج تكوين هذه القدرات الإدارية. وكما أن توطين التقنية لا يمكن أن تقدمه الدول المتقدمة للدول المتخلفة، ولا يمكن تحقيقه ما لم تبذل الأخيرة جهداً جاداً وشاقاً في سبيل ذلك،

فإن الدول المتقدمة لا تقدم للدول المتخلفة رصيدها الثر في البرامج الإدارية المتطورة أو رصيدها الأدائي في الممارسة الإدارية المتميزة، وعلى الأخيرة أن تبذل جهداً شاقاً ومضنياً في سبيل ذلك. ويبدو أن الحديث عن الإدارة وأهميتها في الدول المتخلفة من قبيل الترف الفكري الذي لا يعيره صانع القرار اهتماماً، كما هو الحال بالنسبة للبحث العلمي الذي يعتبر من قبيل الترف الفكري، ولا يوجد استيعاب واع لكليهما. حتى الأكاديميون في مجال الإدارة مسؤولون عن هذا القصور مع أن نسبة كبيرة تلقت تعليمها العالي في جامعات في الدول المتقدمة.

## ثالثاً: التنمية المستقلة ومأزق التنمية

إن التنمية المستقلة تبدو مطلباً طبيعياً، ولكنها مطمح لا ينسجم مع الواقع ومساره، فقد أفضى المسار التنموي المغلوط إلى مأزق تبدد فيه قسط غير يسير من المال النفطي ومن الموارد المتاحة في إغداق على البنية الأساسية وعلى الإنفاق على السلاح بصورة رئيسية. والإنفاق على البنية الأساسية مطلوب في أي توجه نحو التنمية الفعلية، ولكنه ليس غاية في حد ذاتها، ويعتبر بداية البداية في أي انطلاقة تنموية تبدأ مسارها الفعلي نحو التنمية المستقلة التي تعتمد على قاعدة اقتصادية إنتاجية معطاء معتمدة على معرفة تقنية متطورة في إطار مجتمعي تتحقق فيه العدالة، وإطار سياسي تتحقق فيه المشاركة، وإطار إداري تتحقق فيه الكفاءة والإنتاجية، وإطار ثقافي يحفظ الهوية ويتفاعل مع الثقافات الأخرى، مع إعطاء

الأولوية لتعبئة الموارد المحلية مادية وبشرية من خلال إرادة مستقلة وأسلوب مستقل في التعامل مع العالم الخارجي.

وإذا كان الوطن العربي قد وصل إلى مأزق، فهو لم يكن القاعدة الاقتصادية الإنتاجية المعطاء المعتمدة على معرفة تقنية متطورة، بالإضافة إلى عدم توفر الأطر السياسية والاجتماعية والإدارية والثقافية التي تلتحم مع الإطار الاقتصادي في المفهوم الشمولي للتنمية الفعلية التي تجسدها التنمية المستقلة، وأصبحت معظم أقطار الوطن العربي مثقلة بالديون الخارجية، وليس هناك من الموارد ما يمكنها من تمويل متطلبات التنمية الفعلية، في الوقت الذي تلقي فيه هذه الديون بأعبائها على القرار الاقتصادي والقرار السياسي وتفرض شروطها على النمط الإنفاقي تحت مظلة الشروط والسياسات التصحيحية. وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يمكن أن يكون هناك مجال لانطلاقة تنموية حقيقية تحت شعار التنمية المستقلة، وكيف يمكن أن يكون هناك نأي عن التبعية وهي تضرب بكل أوتادها على الساحة العربية، بحيث يبدو الحديث عن التنمية المستقلة وعن إمكانية التعامل مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد من منطلق الاعتماد المتبادل ضرباً من التنظير الذي يدحضه الواقع.

وإذا كانت الفرصة في وقت من الأوقات تبدو مؤاتية، أو أن الأمل كبير، فقد تلاشت تلك الفرصة كما تلاشى الأمل، وزاد من تلاشيهما زيادة التشرذم والتجزئة والانكفاء القطري الذي يتعارض مع مقتضيات التنمية المستقلة، ويتعارض مع تكامل الموارد العربية في إطار تنموي يرتكز على استراتيجيا خطوطها العريضة على الأقل

واحدة في وقت أضحت الوحدة فيه من تراث الماضي، والوحدة الاقتصادية كذلك، وحتى التكامل الاقتصادي أو التنسيق أو التعاون. وتبقى الدعوة إلى التكامل الاقتصادي راسخة، وإن لم تجد طريقها إلى التطبيق، ولا يوجد أي منطق موضوعي يدحض فكرة التكامل وجدواه وضرورته الحتمية لكل قطر من الأقطار العربية، رغم الاقتناع بأن الوطن العربي في وضعه الراهن يمر بأكثر الحقب تردياً في العلاقات العربية ـ العربية التي كانت أصلاً تعتمد على المواقف الشخصية للنخب الحاكمة أكثر من اعتمادها على المصلحة الموضوعية، وكانت تتناهبها التوترات بين وقت وآخر، كما يتمثل فيها التوجس والريبة وانعدام الثقة. ومعروف أن العديد من الدول بما في ذلك دول جنوب شرق آسيا، وهي تحمل إرثاً تاريخياً من الصراعات والحروب، قفزت على ذلك الإرث في تكتل يحقق لها مصالحها الموضوعية ويعظم منافعها. إن العلاقة بين الفكر والسياسة على صعيد الوطن العربي هي أحد المحاور الرئيسية لهذا المأزق، فهناك رصيد كبير من الفكر في أدبيات التنمية، ولكن الإرادة السياسية المتفردة إلى حد كبير باتخاذ القرار متجاهلة له أو جاهلة. وهي في إطار رغباتها تسيرها هذه الرغبات، وليس لديها بالضرورة قدر مناسب من الإدراك أو الوعي بمقتضيات التنمية الفعلية، مع أن القول إنها متفردة باتخاذ القرار مجازي، فقد يكون القرار مفروضاً عليها بإرادة فوقية تمليها مصالح القوى الخارجية. ولكن ليس ثمة شك في أن غياب الديمقراطية بمعناها الأصيل والموضوعي المرتكز على إرادة مجتمعية واعية يضيف محوراً رئيسياً في العلاقة بين النهج الموضوعي الذي تمليه المصلحة العليا والنهج غير الموضوعي الذي

تسيره الرغبات والمصالح الآنية.

وإذا كانت التنمية المستقلة مفهوماً تعج به أدبيات التنمية، ولكنه أسير هذه الأدبيات وليس له منطلق واقعي، فهل يعني ذلك القبول بالواقع وهجر هذا المفهوم والكف عن مزيد من الإضافة إليه، وهو لا يحتاج إلى إضافة. ولكن ما هو البديل لهذا المفهوم، وهل هو الرضوخ لمعطيات الواقع أو العزوف عن محاولة تغيير هذا الواقع طالما أن الأدبيات لا تملك التغيير، أم أن هناك بديلاً يحتاج إلى إعادة بلورة للمفهوم أو لطرح مفهوم بديل يحقق الغايات التي لا جدال حول أهميتها وموضوعيتها وحجتها في تحقيق التنمية الفعلية الشاملة؟ وهل يمكن أن يكون هذا البديل مختلفاً طالما أن غاياته هي غايات التنمية المستقلة، وبالطبع فإن مرتكزاته سوف تكون هي مرتكزاتها، وكيف سيشق طريقه إلى الواقع ويحقق ما لم يحققه الرصيد الفكري المتراكم منذ أمد عن التنمية المستقلة؟ وهل تعني التنمية المستقلة الانكفاء على الذات حتى في إطار تكاملي على الصعيد العربي بعيداً عن التكامل أو التفاعل مع النظام العالمي الجديد، أم أن ذلك يضيف مطمحاً بعيداً عن الواقع إلى مطمح بعيد عن الواقع؟ وهناك من يشير[٦] إلى أن التنمية المستقلة ليست قضية مطلقة، وإنما هي قضية نسبية، وأن هناك ما يثبت أن العالم يسير نحو مزيد من التبعية المتبادلة بشكل مباشر ـ نحو التجارة الدولية ـ أو بشكل غير مباشر ـ أثر السياسات المحلية بعضها في بعضها الآخر ـ إلا أن تعديل الاختلالات الهيكلية في تلك العلاقات وتخفيف حدة التبعية وزيادة معدلات التبادل البيني تصلح هدفاً لتلك التنمية.

## رابعاً: التحرر الاقتصادي من ربقة الغرب

إن مفهوم التنمية المستقلة أو التنمية المعتمدة على الذات كان التنظير له غالباً في الدول المتخلفة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى نزعة التمرد الاقتصادي والسياسي في أعقاب هيمنة الاستعمار. ومع ذلك ظلت محاور هذا المفهوم متمحورة على ساحة أدبيات التنمية، وبدت منطلقاتها منطقية في تمحورها حول أبعاد التنمية المتعددة من قاعدة اقتصادية إنتاجية قادرة على العطاء الذاتي، وبنيان اجتماعي مشارك وفاعل ومساهم ومتماسك، وبنيان سياسي تتمثل فيه المشاركة واحترام حقوق الإنسان، وبنيان إداري تتمثل فيه القدرة والكفاءة وحسن الأداء والانضباط، وبنيان ثقافي يرسخ الهوية الثقافية في تفاعل واع مع الثقافة العالمية. غير أن مفهوم التنمية المستقلة أو التنمية المعتمدة على الذات بالنسبة إلى بعضهم يبدو مفهوماً غير منسجم مع مستجدات العصر أو أنه في حاجة إلى بلورة جذرية. ويرى بول هيرست وغراهام تومسون أن هناك اعتقاداً شائعاً بأن عهد الدولة القومية قد انتهى، وأن التحكم على المستوى القومي غير فعال إزاء العمليات الاقتصادية والاجتماعية والكونية. ومنذ نشوء الاقتصاد الكوني الجديد أصبحت قوى السوق العالمية أقوى حتى من أكثر الدول جبروتاً، وإن الاقتصادات القومية ـ مهما قيل عن توجهها ـ تخضع لاقتصاد كوني واحد تهيمن فيه أسواق المال الدولية والشركات العابرة للقومية. وكفت الدولة القومية عن أن تكون مديراً اقتصادياً فعالاً، ولم يعد بإمكانها تقديم الخدمات الاجتماعية

والعامة التي يعتبرها رأس المال الدولي ضرورية، وذلك بأقل التكاليف الممكنة. ويؤكدان أن الثورات القومية في دول العالم الثالث أثبتت فشلها باعتبارها مشاريع للتحديث الاقتصادي والاجتماعي، حيث اقتضت هذه الثورات الانسحاب من الأسواق العالمية لتحقيق أهداف الاكتفاء الذاتي وتشريك الزراعة والمضي في مسيرة تصنيع قسري. وعندما حققت أقصى درجات الكمال، فإنها قادت إلى مجتمعات أعادت إنتاج أسوأ سمات النظام الاشتراكي(٧). ورغم هذا التأكيد على انحسار دور الدولة القومية، وأنها لم تحقق الأهداف المرجوة للتنمية، بل كانت محصلة دورها فشلاً ذريعاً، فإن القضية الجوهرية ليست قضية المنهج الايديولوجي الذي يتبنى ضرورة هيمنة القطاع العام بقدر ما هي مدى ملاءمة المسار التنموي واستراتيجيته، ومدى جدية الإرادة، ومدى كفاءة الآلية، ومدى توفر الإمكانات والموارد واستثمارها الاستثمار الأمثل. صحيح أن الدولة القومية من خلال هيمنة القطاع العام لم تفرض عليه فرضاً جاداً الالتزام بمعايير الكفاءة والإنتاجية في إطار استراتيجيا واضحة المعالم وإرادة جادة ملتزمة وأهداف واضحة ومحددة. ورغم ذلك فإنه لا يمكن الادعاء بأنه لم يعد للدولة القومية دور، وأن المهام برمتها توكل إلى القطاع الخاص في أطره وتوجهاته الغربية المتمثلة في نظام السوق والخصخصة وتحت مظلة حرية التجارة. ومعروف أن الدول الغنية في إطار هذا التوجه، وهي الأقوى والأكثر تطوراً في ميادين الصناعة والزراعة والخدمات، تزداد غنى، وربما يزداد العديد من الدول الفقيرة فقراً. وداخل هذه الدولة الفقيرة ستنعم قلة بالغنى وتئن الكثرة تحت وطأة الفقر والفاقة. وإذا كان دور الدولة القومية

قد انحسر، فهل بغيرها يمكن تحقيق التنمية المستقلة والتنمية المعتمدة بالذات والنأي عن التبعية بكل صورها وأشكالها؟ إذ إن ذلك هدف مصيري ومنطقي ومطمح لا بد من السعي إليه بكل الأسباب والوسائل. أما أنه هدف مصيري ومنطقي فمرتكزه بناء قاعدة قوية لاقتصاد معتمد على العطاء الذاتي المتواصل ومجتمع مؤسسي متماسك يرتكز على البناء المؤسسي والحوافز الموضوعية التي تقلل من التفاوت في توزيع الدخل، وبناء سياسي مؤسسي يرتكز على تأكيد حقوق الإنسان والمشاركة، ومناخ ثقافي يتيح الفرصة للإبداع والتواصل الحضاري، وكذلك بنيان إداري لا تتمثل فيه قوة البنيان فحسب، ولكن تتمثل فيه كذلك الطاقات والقدرات الإدارية الكفؤة المؤهلة. أم أن ذلك يعني النأي عن فكرة ونهج التنمية المستقلة والانعتاق إلى حد ما من أسر التبعية لأن محصلة الدعوات إلى التنمية المستقلة والانعتاق من التبعية أفضت إلى ترسيخ أكبر للتبعية، ولم تحقق أي رصيد ملموس في مسار التنمية الفعلية؟ وهل يعني ذلك أن مفهوم التنمية المستقلة خارج عن سياق الحاضر والمستقبل، كما أن مرتكزها المحوري وهو التكامل الاقتصادي خارج عن هذا السياق أيضاً؟ وهل يعني ذلك أن التنمية الفعلية في ظل النظام العالمي الجديد ممكنة، رغم ما تشهده الساحة العربية من تفكك وتجزئة وتشرذم على مجمل الصعد، وبالطبع على الصعيد الاقتصادي، من خلال مفاهيم جديدة تتعامل مع المستجدات وتقفز على الواقع في ظل انكفاء قطري وانفتاح على المراكز؟

ورغم أن أهمية التكامل الاقتصادي بأي صورة من الصور

ووجود سوق مشتركة يقوي من مركز الأقطار العربية في مواجهتها لتحديات النظام العالمي الجديد، ورغم أنه ما زالت بين وقت وآخر تبدو الدعوة على استحياء وخافتة إلى أهمية التكتل الاقتصادي في وقت تشهد فيه الأقطار العربية تصاعد تكتلات متعددة، فإن الأمر على محك الواقع مغاير لذلك تماماً. وأخذت الهرولة نحو النظام العالمي أو نحو تكتلات إقليمية أخرى مندمجة أو مهيأ لها أن تندمج في الاقتصاد العالمي تكشف عن الحقيقة الصارخة. ويشير بعضهم إلى أنه في مواجهة المشروع الشرق أوسطي أعيدت فكرة المتوسطية بعد ترميمها وتجديدها شكلاً وموضوعاً، حيث تمثل الترميم الشكلي في اجتذاب دول أوروبية الموقع، لكنها غير متوسطية، وتمثل التجديد الموضوعي في توسيع نطاق الاهتمام المتوسطي بهدف أساسي هو احتجاز مواطني جنوب المتوسط خلف حدودهم. ولعل كثيراً من المثقفين العرب تسلوا بألوان من السجال الفكري بالمفاضلة بين الشرق أوسطية والمتوسطية، وكأن هذين الخيارين هما الخياران الاستراتيجيان الوحيدان، وكأن الأقطار العربية تملك ترف المفاضلة بين الخيارين أو فرض شروط في الأخذ بأي من الخيارين أو في صياغة أو تشكيل توجهه وأهدافه. وبينما يجري تغييب التكامل الاقتصادي العربي كمدخل مصيري للحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه من الحقوق والمصالح والمنافع في التعامل مع دائرة الجوار ومع العالم، يجري التسابق أو الهرولة في خطوات للدخول في أطر يصوغ محتواها وتوجهاتها غير العرب[٨].

ويخلص يوسف صايغ[٩] إلى الاستنتاج بأن التنمية المعتمدة على

النفس هي المضاد للتبعية في الوقت الذي يؤكد فيه معطيات الواقع بالنسبة إلى تشوه التنمية وتبعيتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وأن ما يثير القلق هو المسار في المسار نفسه الذي ينذر باستمرار الحالة الراهنة وبمزيد من التردي. ذلك أن ما بدا في وقت من الأوقات فرصة ذهبية تاريخية لحسن استثمار وتثمير العائد النفطي ربما أدى إلى مزيد من التبعية. فارتفاع إنتاج النفط العربي وتدفق العائدات المالية خلال السبعينيات وأوائل الثمانينيات لم يؤديا إلى تثمير مواز في المنطقة العربية بشكل عام. ونجم عن هذا التدفق الضخم للموارد المالية إنفاق تبدد قسم منه في وجهات هادرة للموارد وتبذيرية، ومنه ما توجه إلى الاستهلاك المظهري والتفاخري، وكذلك منه ما توجه إلى مستوردات لا تعتمد على أولويات سليمة مدروسة بما في ذلك السلع الرأسمالية والأسلحة وأنظمة الأسلحة التي كان القاسم المشترك بينها أنه تم استيرادها بأسعار مرتفعة جداً وتمييزية اغتناماً وابتزازاً، ذلك أنها تفوق ما تدفعه دول أخرى للسلع والخدمات نفسها. كما أدت التدفقات المالية إلى تراكم ما كان يسمى بالفوائض المالية وتوظيفها في المراكز المالية الغربية وفق الأطر والقنوات التي تخدم مصالح الدول الغربية أكثر من كونها تعود بمردود مجز على الدول صاحبة الفوائض.

## خامساً: مأزق التنمية بعد الحقبة النفطية

أما وقد انقضى عهد الحقبة النفطية أو الزمن النفطي، وهي فترة الرواج النفطي وتعاظم مردوده وعوائده، ودخلت حتى الأقطار

العربية النفطية في ردهات القروض، فإن المعول عليه هو انقاذ ما يمكن إنقاذه من الموارد والإمكانات وتصحيح المسار التنموي، لأن الفرصة التاريخية التي تمثل فيها قدر كبير من الموارد المالية النفطية وفتحت تطلعات واسعة وآمالاً عريضة لتحقيق التنمية الفعلية قد ذهبت، ولكنها يجب على الأقل أن تكون درساً تاريخياً تعيه الأقطار العربية وتنطلق من محصلته إلى وعي بأهمية التحدي التنموي، مع أنه من المعروف أن الموارد المالية، وإن كانت مرتكزاً محورياً لتمويل عملية التنمية في إطار استراتيجي وأولويات محددة وبناء للقدرات وتطوير لها لقيادة وتنفيذ المهام التنموية وتحقيق المرامي والغايات، فإنها لا تحقق تلقائياً التنمية. إن الإرادة والإدارة وفق معايير الجدية والالتزام والإنتاجية والكفاءة هي التي يعتمد عليها حسن استغلال واستثمار الموارد المالية وحشد الطاقات وتطوير قدراتها الإنتاجية لتحقيق التنمية الفعلية. ولذلك فإن التطلعات الواسعة والآمال العريضة التي علقت على حقبة الرواج النفطي تبدو غير واقعية، وهي تدرك خطأ المسار التنموي والإهدار الكبير للموارد المالية المتعاظمة في أوجه إنفاق لا يمثل أكثرها مكاناً في سلم أولويات التنمية.

ولا شك في أن المهمة التنموية والتحدي التنموي بعد هذه الفرصة التاريخية تبدو أكثر صعوبة وعسراً، إذ لا بد من وجود تراكم لرأس المال المحلي يوجه قدر منه لبناء قاعدة اقتصادية ذات عطاء ذاتي مستمر في الوقت الذي وجدت فيه الأقطار العربية النفطية نفسها ملزمة بسداد الديون وتبعاتها. ويبدو أن الدرس التاريخي لم يغير من

واقع المسار التنموي المغلوط، إذ استمر أو تعاظم أحياناً الإنفاق الجاري الاستهلاكي واستمرت حلقة القروض لتلبية متطلبات هذا الإنفاق.

## سادساً: التنمية المستقلة والواقعية

وإذا كان هناك رصيد تراكمي كبير من حيث التنظير عن التنمية المستقلة أو التنمية المعتمدة على الذات وضرورة فك التبعية وما يترتب عليها من استغلال، فإن الممارسة الفعلية في الدول المتخلفة ما تزال إلى حد كبير بعيدة عن ذلك، وهي تدخل في شرك التبعية وتقبل بشروطها تحت شعارات ومفاهيم متمحورة حول الانفتاح الاقتصادي ونظام السوق والخصخصة. وتحاول في كثير من الأحيان أن تبرر ذلك بأنه السبيل الوحيد أو الخيار الوحيد لتحقيق التنمية بعد أن فشلت المحاولات السابقة تحت شعار هيمنة القطاع العام أو لم تحقق نجاحاً يذكر، في الوقت الذي لم تستطع فيه الفكاك من إسار التبعية أو فرض عليها الحصار أو الخناق، فما استطاعت أن تشق طريقها نحو التنمية. وإن لم يكن ذلك هو السبب الوحيد، فالعوامل الداخلية تمثل سبباً رئيسياً، سواء من حيث غياب استراتيجيا تنموية تأخذ في حسبانها تحدي العوامل الخارجية والضغوط الخارجية، وتأخذ في الوقت نفسه من الأسباب ما يترجم تلك الاستراتيجيا إلى واقع على محك الممارسة، سواء من حيث الارتقاء بالأداء والإنتاجية ومستوى المعرفة التقنية وتخفيف وطأة البيروقراطية أو تدخلها، أو عرقلتها لمسيرة العمل التنموي الجاد.

وليس ثمة شك في أن التنمية المستقلة أو النأي عن التبعية، أو حتى تقليصها، بما يؤكد القدرة الإنتاجية واستقلالية القرار الاقتصادي والسياسي بما يخدم أولويات الاستراتيجيا الوطنية للتنمية، أمر لا يمكن دحضه بحجة أن محاولات التنمية تحت هذا الشعار قد فشلت أو لم تحقق محصلة ملموسة على الصعيد التنموي. فليست القضية قضية شعار، وإنما قضية نهج وإرادة وإدارة، فإن لم تتوفر المرتكزات الأساسية أو شابها خلل فلا بد من أن يؤدي ذلك إلى فشل في المحاولة التنموية أو إلى ضآلة المحصلة التنموية. إن التنمية المستقلة لا يمكن دحضها باعتبارها متسقة مع منطلقات وأولويات التنمية الفعلية الشاملة، فأهمية القاعدة الاقتصادية القوية القادرة على العطاء الذاتي المتواصل والبنية السياسية القوية، والبنية الاجتماعية القوية، والبنية الإدارية القوية، والبنية الثقافية القوية، كلها تضيف قوة إلى قوة في إطار تفاعلي تكاملي، إذ لا يمكن بالطبع إغفال هذا التفاعل والتكامل بين أبعاد التنمية. والتنمية عملية حضارية ترتكز على قدرات ذاتية راسخة ومتطورة تتمثل في قدرة اقتصادية دافعة ومتعاظمة، وقدرة اجتماعية متفاعلة ومشاركة، وقدرة سياسية واعية ومتفاعلة، وقدرة إدارية كفؤة ومؤهلة، والخلل في أي من هذه القدرات أو غياب أي منها يشل التنمية، وقد يعرقلها[10].

ويوضح يوسف صايغ[11] أن منظري التبعية يقعون في خطأ الجمود عند مقولات الماضي والتخلي عن الواقعية لو استمروا في التبشير بفك الارتباط المبالغ فيه مع العالم الرأسمالي، في وقت يعيد فيه العالم الاشتراكي نفسه التفكير بنظامه ويقوم بإطلاق تحولات

عميقة وكاسحة في تطبيقاته. ولذلك فإن مدى فك الارتباط الذي تصح المناداة به، وهناك حجج تدعم قدراً من فك الارتباط، ينبغي أن يوضع في إطار استراتيجيا عريضة تتمحور حول الاعتماد على النفس، ويتطلب ذلك القدر من فك الارتباط اشتراطات سياسية واجتماعية وثقافية، إلى جانب الاشتراطات الاقتصادية والتقنية. وتتمحور المسألة في ضبط مقدار الارتباط وتدريجه، لا في قطعه أو فكه بشكل اعتباطي كاسح. ولعل مثل هذه النظرة التي تبدو واقعية تمثل الخيار الأفضل بين الهرولة للاندماج في النظام العالمي الجديد والانكفاء على الذات والعزلة. إنه ليس من المستغرب على الدول المتخلفة أن يكون شعورها بالخوف من الدول المتقدمة أو المراكز ناتجاً من الإرث التاريخي في التعامل معها، حيث كان العديد من الدول المتخلفة نهباً لها، ولكن الانكفاء والعزلة يجب ألا يكونا نتاج ذلك الشعور، بل يجب أن يكون الدأب المتواصل لحشد الموارد مهما كانت محدودة والاستفادة منها استفادة مثلى في الارتقاء بالأداء على كافة الصعد والأبعاد، ومن أبرزها الصعيد الاقتصادي. فذلك يعطي للدول المتخلفة قوة نسبية في تجاوز الحيف وتحقيق مغنم التنمية الفعلية من خلال استقلال الإرادة السياسية والإرادة الاقتصادية، ولكن في إطار تعامل مع الدول المتقدمة والمراكز ينأى بها عن الحيف ويجعل كونها مرتعاً للنهب والاستلاب أمراً في ذاكرة الماضي أمام مستقبل تتعامل فيه بجدارة وكفاءة واقتدار مع الدول المتقدمة أو المراكز.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول المتخلفة التي خاضت نضالاً

طويلاً ومضنياً مع الاستعمار، ووصلت إلى سدة الحكم في عدد منها قيادات ذات توجه وطني جاد رفعت شعارات التحرر الاقتصادي والسياسي ومناهضة الاستعمار، ووقفت موقفاً صلباً وعنيداً تجاه الدول الاستعمارية، وحاولت أن تضع برامج من منطلق وطني لتحقيق الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي لم تتمكن من أن تصمد كثيراً. وإذا كانت قد نزعت إلى النأي عن الدول الاستعمارية من منطلق شعارات التحرر الاقتصادي والسياسي ومحاولة تكوين قوة ثالثة للدول المتخلفة تحت شعار دول عدم الانحياز على سبيل المثال، فإنها ووجهت بمحاصرة وخناق من الدول الاستعمارية في الوقت الذي لم تكن فيه لديها القدرة الناضجة والمراس الكفؤ والاستراتيجيا المتكاملة والإمكانات البشرية العالية القدرة والإمكانات المادية الكبيرة. وسرعان ما وصم التوجه بأنه وراء هذا الإخفاق مع التقليل من الاعتبارات الأخرى أو إغفالها. وليس ثمة شك في أن الدول المتخلفة لو أمكنها أن تكون كتلة متشابكة متلاحمة أو حققت قدراً ملموساً من التنسيق لكانت أكثر قدرة على الاستفادة من المصالح المتبادلة فيما بينها، وفي الوقت نفسه التعامل من منطلق أكثر قوة مع الدول المتقدمة. ولكن ذلك بدا ضرباً من الوهم، إذ إن الدول المتخلفة لم تكن متسقة المواقف أو التوجهات وتتناهبها خلافات إقليمية وداخلية، وكان أكثرها في واقع الأمر منحازاً إلى الدول المتقدمة، وقابلاً بشروطها، وراضخاً للتبعية، وهو في الوقت نفسه تعوزه الإرادة الجادة والإدارة الكفؤة القادرة على حشد الموارد واستثمارها الاستثمار الأمثل. وتبدد أكثر الموارد، وهي أصلاً محدودة، لسوء إدارة الاقتصاد الوطني ولانتشار الفساد الإداري.

ويؤكد يوسف صايغ[١٢] أن التنمية المعتمدة على النفس هي المنهج الأمثل لتحقيق التنمية الفعلية. وبالنسبة إلى الوطن العربي يؤكد أن التنمية بالاعتماد الجماعي على النفس على مستوى الوطن كله هي أمر جوهري ومطلب ومطمح كقاعدة اقتصادية صلبة للأمن القومي، وأن أسباب القصور في ذلك ترجع إلى عوامل خارجية وداخلية. أما الخارجية، فتتصل بوقع التبعية المتمادية للنظام الرأسمالي العالمي، وبخاصة للقوى الغربية، الذي كان من نتيجته أن أقطاراً عربية أصبحت لصيقة الاندماج بالنظام الرأسمالي وشركاته العملاقة المتعددة الجنسية. والعامل الداخلي شديد القوة أيضاً ويشمل التفتت والتشرذم السياسي وانعدام المشاركة، مما يخرس التوق الشعبي إلى التحول السياسي والاقتصادي الجذري الآيل إلى خدمة الجماهير، وكذلك البنى الاجتماعية والسياسية المسيطرة التي تسمح للنخب باحتكار السلطة والثراء والامتيازات والتواطؤ بين الأقوياء بمصالحهم الفئوية ونظرائهم في البلدان الرأسمالية المتحكمة ضمن نسيج علاقة التبعية. بينما يذهب إيليا حريق[١٣] إلى القول بأن على الدول النامية أن تخوض غمار الساحة الدولية وأن تروّض نفسها على التعايش معها، وذلك لأسباب منها أن العالم بأسره أصبح سوقاً متكاملة، وأن الدول النامية مرتبطة بهذه السوق ارتباطاً وثيقاً، ولم يعد هناك خيار، وأن الدول النامية تعتمد على الاقتصاد العالمي من أجل تصريف بضائعها وللحصول على المواد الغذائية ورأس المال والتقانة (التكنولوجيا) والخبرات. ويعتبر أن الدعوة إلى الإنماء الذاتي المستقل في مثل هذه الظروف نوع من المكابرة وفروسية جاهلية.

# هوامش الفصل الأول

(١) علي خليفة الكواري، **تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٢٦٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٦٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٦٠ ـ ٢٦١.

(٤) أسامة عبد الرحمن، **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية: مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط: خلاصة نتائج المشروع الدراسي السنوي الأول**، ط ٢ (بيروت: مؤسسة بيروت للتجليد والطباعة، ١٩٨٣)، ص ١٩.

(٥) الكواري، المصدر نفسه، ص ٢٦٠.

(٦) جاسم خالد السعدون، «دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية،» **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١٢٠ ( شباط/فبراير ١٩٨٩)، ص ٧٧.

(٧) بول هيرست وغراهام تومسون، «العولمة ومستقبل الدولة القومية (٣ من ٣)،» **الحياة**، ١٠/ ٢/١٩٩٦.

(٨) المؤتمر القومي العربي، «حال الأمة العربية: الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأمة العربية خلال العام ١٩٩٥،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢٠٧ (أيار/مايو ١٩٩٦)، ص ٢٣.

(٩) يوسف صايغ، **التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ١٧٤.

(١٠) عبد الرحمن، **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية: مدخل إلى دراسة إدارة**

التنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط: خلاصة نتائج المشروع الدراسي السنوي الأول، ص ٢٢.

(١١) صايغ، المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٨١.

(١٣) إيليا حريق، «الدولة الرعوية ومستقبل التنمية العربية،» المستقبل العربي، السنة ١١، العدد ١٢١ (آذار/ مارس ١٩٨٩)، ص ٢١.

# الفصل الثاني

# الوطنية والتبعية والتنمية

## أولاً: الوطنية والتنمية

يرى بعضهم[1] أنه في ضوء الوضع الاقتصادي في الأقطار العربية والدول النامية عموماً، والذي اتسم بضعف الأداء الاقتصادي بسبب ضعف الإنتاجية وشح الموارد الطبيعية والاعتماد على عدد قليل من السلع التصديرية الأولية كمورد للدخل والعملة الأجنبية، وعدم قدرة النظام المالي المطبق على تعبئة المدخرات بفعالية، والضعف المؤسسي، ونقص المهارات، وضعف مرافق البنية الرأسمالية، كان تدخل الحكومة مبرراً، بل ومطلوباً، فشرعت هذه الدول في أعقاب تحررها السياسي تعمل جاهدة على تغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتخلف، وذلك من خلال تدخلها المباشر في ممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة. ولم يكن أمام هذه الدول سوى الاعتماد على نفسها والاتجاه نحو استغلال مواردها الذاتية، وقامت بوضع خطط اقتصادية واجتماعية ركزت على مشاريع البنية الأساسية

واستغلال الموارد الطبيعية المتاحة. ولقد كان دور الحكومة مطلوباً لتحسين الخدمات الأساسية وضمانها بأسعار ميسرة. بعبارة أخرى، كان تدخل الدولة وقيام القطاع العام في معظم الأقطار العربية «ضرورة تنموية» وليس خياراً ايديولوجياً، كما كان الحال أيضاً في معظم الدول النامية. ولعل المتتبع لمحصلة هذا الدور يلمس إنجازات في تحقيق نمو جيد مصحوب بتنمية اجتماعية ملحوظة. وقد شكل الإنفاق الحكومي المخصص للتنمية نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق الحكومي، ومن الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه على الرغم من ذلك، فإن ما حققته الأقطار العربية في المجال الاجتماعي من التنمية ما زال دون المستوى المطلوب رغم الإنجازات المتحققة. فالأوضاع الاجتماعية فيها تعتبر متواضعة إذا قيست بالمستويات العالمية للتنمية البشرية، إذ تصنف الأقطار العربية ضمن مستوى التنمية البشرية المتوسطة، وعدد منها في المستوى المنخفض، وهو ما يضع على حكومات هذه الأقطار مهمة تلافي القصور بالسرعة الممكنة. ولعله من الواضح أن تدخل الحكومة كان مطلوباً ومبرراً لصرف النظر عن المنهج الايديولوجي، ذلك أنه كان لزاماً على الحكومة أن تتدخل، وأن تتجاوز الأنشطة التقليدية إلى الأنشطة التنموية. وغلبت هيمنة القطاع العام، سواء في الأقطار التي تتبع المنهج الاشتراكي أو تناهضه، وإن كان الطرح في الوقت الراهن يتمحور حول مدى أهمية استمرار الحكومة في أداء دورها الذي كانت تتولاه في غياب قطاع خاص فعال، أو ضرورة تحويل دور الحكومة من دور مباشر في أداء الأنشطة التنموية إلى دور تنظيمي إرشادي مع إعطاء الدور المباشر المحوري للقطاع الخاص.

وخلال عقود مضت كانت المهمة المحورية في الأقطار العربية هي مسؤولية الدولة التي تعني تحكم الدولة في الاقتصاد وإقامة الحواجز تجاه التفاعل مع العالم الخارجي مع وجود قطاع عام مهيمن ومعه دولة بيروقراطية مهيمنة. وإلى حد كبير، فإن ذلك كان هو الوضع المهيمن في كل الأقطار العربية بصرف النظر عن منهجها أو ايديولوجيتها: محافظة أو قومية، اشتراكية أو رأسمالية. وكان الشعار المرفوع هو الاعتماد على الذات. والهدف من ذلك مواجهة شروط عدم التكافؤ في التبادل مع النظام الرأسمالي العالمي الذي اعتبر تكريساً للاستعمار الجديد(٢). ولكن النتيجة رغم المحاولات والادعاءات أدت إلى عكس ذلك تماماً. ويجب التأكيد على أن القطاع العام والقطاع الخاص يجب أن يؤديا دوراً في المهام التنموية، ويجب ألا تكون هناك هيمنة كاملة من القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية، كما يجب أن يراعي القطاع العام معايير الإنتاجية والكفاية، ويجب على القطاع الخاص ألا يغفل الاعتبارات الاجتماعية مع محافظته على معايير الإنتاجية والكفاءة. إن دور كلا القطاعين مهم في المشروع التنموي، وإن كان المبرر وراء هيمنة القطاع العام إلى جانب النهج الايديولوجي في بعض الأقطار العربية هو غياب القطاع الخاص الفعال أو إحجامه عن المساهمة في المشروعات الحيوية، وإن كان هناك قدر من المغامرة التي اعتادها القطاع الخاص في الدول المتقدمة، وهي مغامرة محسوبة. وإذا كان القطاع العام قد أخفق في تحقيق التنمية الفعلية حتى من خلال الأطر المؤسسية التي يفترض أن يتمثل فيها قدر كبير من الحرية والمرونة، كالمؤسسات العامة والشركات العامة، فإن المشكلة ليست في النهج، وليست في الأطر

بقدر ما هي في إدارة هذه الأطر، وفي مستوى الأداء والكفاية والإنتاجية. والقطاع الخاص في الأقطار العربية التي لم تأخذ بهيمنة القطاع العام اعتماداً على المنهج الايديولوجي، بل اتخذت منهجاً مغايراً تماماً، لم يقم بالمهمة التي ينتظر أن يقوم بها للإسهام في المشروع التنموي. ولا بد للقطاع الخاص كي يتولى دوراً فعالاً مساهماً مساهمة كبرى أن تتمثل فيه صفات القطاع الخاص في الدول الأكثر تقدماً من مبادأة ومبادرة ومرونة وإبداع وتطوير للقدرات الإنتاجية ولمستويات الكفاءة في الأداء، وألا ينغمس القطاع الخاص في مشروعات هامشية أو طفيلية لا تسهم في المشروع التنموي ولا تراعي الاعتبارات الاجتماعية والوطنية، بحيث يكون الشغل الشاغل هو السعي نحو تحقيق الكسب السريع بأي صورة من الصور، وإن اقتصر ذلك في كثير من الأحيان على الوكالات لمؤسسات أجنبية وما يترتب عليها من عمولة وسمسرة. إن هدف الربحية مشروع لا بد من أن يسعى القطاع الخاص إلى تحقيقه اعتماداً على معايير الكفاءة والإنتاجية، ولكن في إطار اعتبارات اجتماعية ووطنية. ولهذا فإن القضية ليست قضية إلغاء هيمنة القطاع العام، والهرولة نحو الخصخصة ونظام السوق، واستقالة الدولة من وظيفتها التنموية، فلن يؤدي مجرد الأخذ بهذه القيم إلى تحقيق التنمية الفعلية. إن ملكية الدولة وهيمنتها من خلال القطاع العام مع ما صاحبها من شعارات في حقبة من الحقب حول التحرر الاقتصادي والسياسي من خلال التصنيع، بما في ذلك التصنيع الثقيل ومحاولة الاكتفاء الذاتي ومواجهة قوى الرأسمالية التي يتمثل فيها الاستعمار، لم تحقق الغايات المرجوة ووصلت بالتنمية إلى مأزق غلب فيه تدني إنتاجية

القطاع العام وغلبة الفساد عليه. والخلل ليس بالضرورة في هيمنة القطاع العام، ولكن الخلل في طبيعة التوجه التنموي ومستوى أدائه وإنتاجيته، إذ من المعروف أنه بدون مرتكزات للتنمية واستراتيجيا واضحة تتحدد فيها الأولويات وفق نسق علمي موضوعي تسنده إرادة سياسية جادة، والنأي عن سلبيات الرقابة التي تتمخض عن ترسيخ للروتين إلى إيجابيات الرقابة التي تتمحور حول مدى الجدية والالتزام وحسن الأداء في تحقيق الأهداف، ووجود نمط من الإداريين الذين لا تتمثل فيهم صفات البيروقراطية ممن يسمون إداريي التنمية اعتماداً على معايير الجدارة والكفاءة وبعيداً عن المحسوبية والقرب من مراكز القوى والنفوذ، لن تكون هناك تنمية. وحتى لو تم الأخذ بهذه المرتكزات، فإنه من العسير تصور تنمية فعلية على الصعيد القطري، ذلك أن التكامل الاقتصادي الذي يجمع بين موارد الثروة والمال وموارد القوى البشرية، بالإضافة إلى غيرها من موارد، والسوق الواسعة شريطة استثمار هذه الموارد كلها الاستثمار الأمثل، وتحقيق التطور المعرفي والتقني، هي التي يمكن أن تصل بالتنمية إلى الغاية المرجوة.

## ثانياً: هيمنة القطاع العام

إذا كانت ملكية الدولة للقطاع العام أو هيمنتها عليه لم تحقق التنمية، فمن أسباب ذلك أن التنمية قطرية، وأن القطاع العام شابه خلل في التوجه والمسار، وخلل في الأداء وانتشار المحسوبية والحوافز غير الموضوعية والفساد. ولكن الأقطار العربية، وإن غلبت

فيها هيمنة القطاع العام بصرف النظر عن نهجها الايديولوجي الاقتصادي، فإن منها ما بدا متمسكاً بآلية السوق والنظام الرأسمالي، ومنها ما حاول الانطلاق من نهج الهيمنة إلى تحكيم آلية السوق والنظام الرأسمالي تحت مسمى الانفتاح الاقتصادي. وتلتقي هذه الأقطار جميعها في تدني أدائها التنموي متمثلاً في محصلة ما وصلت إليه. وما آلت إليه الأمور. وليس من الممكن القول بأن آلية السوق والنظام الرأسمالي لا يحققان التنمية، بل إن هناك أوجه خلل تتمثل في غياب المرتكزات الأساسية للتنمية، من حيث طبيعة التوجه والمسار ومستوى الإنتاجية والأداء وغياب الإرادة الجادة والالتزام الحقيقي وغلبة الفساد الذي كون سقوفاً مرتفعة للثروة تحت مظلة الانفتاح الاقتصادي، وخلق جيشاً من العاطلين أو الكادحين في حالة توقعات شحذت فيهم مشاعر الحقد وغذت عوامل العنف. وحتى في ظل آلية السوق والنظام الرأسمالي، فإن التكامل الاقتصادي العربي مع الالتزام بسلامة المسار والتوجه وارتقاء الاداء والإنتاجية في سوق عربية مشتركة، على سبيل المثال، يمثل محوراً رئيسياً لتحقيق التنمية المرجوة.

وإذا لم يكن لهيمنة القطاع العام محصلة ملموسة على المسار التنموي، فإن الخصخصة في غياب قطاع خاص فعال، والتوجه نحو النظام العالمي الجديد والاندماج في آلياته، تجعل الخصخصة تصب في صالح المراكز ومؤسساتها الدولية النشاط وتغلب مصالحها على أولويات الدول المتخلفة. إن تولي الدولة العديد من الأنشطة الاقتصادية في إطار المؤسسات العامة والشركات العامة الذي كان

يفترض فيه أن يكون الإطار الأمثل لتحقيق مرونة القطاع الخاص وسرعة الحركة والمبادأة والابتكار في إطار استراتيجية الدولة، لم يكن له رصيد ملموس لأسباب لا تتعلق بالضرورة بسلامة هذا الإطار، ولكن للممارسات التي تتم خلاله أو تتدخل فيه. وإذا كان تدخل الدولة قد اعتبر ضرورياً لغياب القطاع الخاص الفعال، فكيف يمكن أن تحال إلى هذا القطاع المهمة المحورية في عملية التنمية، بحيث تتخلى الدولة عن تدخلها في الأنشطة الاقتصادية؟ وكيف ينتظر أن يكون لمثل هذا التوجه مردود ملموس على ساحة المحاولات التنموية؟

إن تقليص دور الدولة وإيكال مهمة التنمية للقطاع الخاص انطلاقاً من معايير القطاع الخاص في الدول المتقدمة، وما يتمتع به من كفاءة عالية، وقدرة متطورة، وأداء فعال، واستثماره لعناصر القدرة على الأداء المتميز من مرونة وحرية ومبادرة ومبادأة وإبداع، لا تنطبق بالضرورة على القطاع الخاص في الدول المتخلفة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنه في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وعدم فعالية القطاع الخاص في الدول المتخلفة، وتقليص دور الدولة، يغلب أن يكون ناتجه ارتباط رجال الأعمال في القطاع الخاص بشبكة مصالح الشركات الدولية النشاط، بحيث يرعون مصالح تلك الشركات ويمثلون قوة ضاغطة للاستجابة لأولوياتها، مراعين في كل الأحيان المردود الفردي والمصلحة الشخصية. وهكذا يمكن أن يزداد اختراق تلك الشركات للدول المتخلفة التي ربما عاقها في كثير من الأحيان ليس توجه الدولة في ظل هيمنتها على

الأنشطة الاقتصادية، وإنما العوائق الإدارية والقانونية.

وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق الياباني للتعاون الاقتصادي الأجنبي[٣] حذر البنك الدولي من أن يضع جل اهتمامه في برامج رفع السيطرة الحكومية والتخصيص. كما يرى أحد أعضاء الفريق المكلف بدراسة المعجزة الآسيوية في البنك الدولي أن الانتقادات اليابانية كانت في محلها، وذلك بسبب النتائج المخيبة للآمال التي ترتبت على الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة في عدد من الدول المتخلفة. فعن طريق خفض العجز في الميزانية وإزالة عناصر التشوه في السوق من خلال تقليص الدور الحكومي استطاعت هذه الدول الوصول إلى درجة من الاستقرار في اقتصاداتها، غير أنها فشلت في تحقيق دورة نشطة من النمو السريع لتستمر هذه الدول في مواقعها في أسفل القائمة. ولا يفترض بالضرورة نهوض القطاع الخاص بشكل شامل بأي من المهمات الأساسية للتنمية، إذ تشير المعطيات إلى أن دول جنوب شرق آسيا عمدت إلى اتباع سياسات لا تستبعد أهمية التدخل الحكومي في جميع المجالات وصولاً إلى تحقيق أعلى معدل من النمو. ولعبت الصناعات التي تملكها الدولة دوراً هاماً في عدد من هذه البلدان بما في ذلك كوريا الجنوبية وتايوان وإندونيسيا وسنغافورة وتايلاند.

## ثالثاً: تغييب الحريات والمشاركة المجتمعية

من وجهة نظر سمير أمين[٤]، فإن الوضع الذي يهيمن فيه القطاع العام في إطار توجه وطني قد حقق إنجازات، وإن كانت

محدودة. ويشير في هذا الصدد إلى أن من إنجازاته أنه وسع قاعدة الطبقة المتوسطة وأعطى الطبقة الكادحة فرصة النهوض والتقدم إلى وضع اجتماعي أفضل، ولقد كانت له محدوديته الداخلية وطبيعته الطبقية، وكان في صراع مع الإمبريالية، ولذلك كان مقدراً له الفشل. ورغم الاهتمام بالإصلاح الاجتماعي تحت شعار محاربة الإقطاع وإتاحة فرص للشريحة الكادحة، فإن ذلك كان من المفروض الأخذ به تحت مظلة الإطار الشمولي للتنمية بأبعادها المتعددة، اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية وثقافية، ضمن استراتيجيا جادة وكفؤة وأهداف واضحة ومحددة تسندها إدارة قادرة على التنفيذ بكفاءة وفعالية. ويبدو أن مثل هذه الاستراتيجيا لم يكن لها حضور، وحتى لو كان المتصور وجود إرادة جادة، فإن مثل هذه الإرادة وحدها لا تحقق التنمية من دون أن تكون مرتكزة على إدارة كفؤة عالية الأداء. وليس من المستغرب أن تكون بعض الدول المتخلفة التي رفعت شعار التحرر السياسي والاقتصادي ومناهضة الاستعمار قد جوبهت بمحاولات من الدول الرأسمالية المتقدمة لمحاصرتها أو فرض خناق عليها، ولكن كان من المفترض تصور إمكانية هذه المحاصرة أو فرض الخناق ومحاولة اعتبارها تحدياً لا بد من توفير الأسباب لمواجهته، إن كان في الإمكان ذلك. وفي كل الأحوال، فإن محصلة التنمية الفعلية حتى في الدول المتخلفة التي توفرت في بعضها قيادات جادة في الارادة في التحرر السياسي والاقتصادي كانت محصلة محدودة بكل المقاييس وأفضت إلى قدر من الإحباط لعدم مواءمة هذه المحصلة مع طموح الشعارات وزخمها والتوقعات العريضة التي تعلقت بها، خصوصاً أنه أغفل البعد السياسي للتنمية

متمثلاً في المشاركة المجتمعية على اعتبار أن المرحلة التي يتمثل فيها التصدي لتحديات الداخل والخارج لا تسمح بها. وكان الأخذ بجانب من جوانب التنمية تركز الاهتمام عليه دون باقي الأبعاد، وهو أمر يخالف طبيعة التنمية الفعلية ويجهض منطلقها المحوري الذي يعتمد على التفاعل والتشابك بين جميع أبعاد التنمية في الوقت نفسه، إذ لا يمكن تصور تنمية اجتماعية دون تنمية سياسية أو تنمية اقتصادية أو تنمية إدارية أو تنمية ثقافية. ولا يمكن التركيز على بعد من هذه الأبعاد مع إغفال أي بعد آخر. ومع أن المشاركة المجتمعية كانت مغفلة، فإن هذه الدول في الغالب شهدت نمواً متعاظماً للأجهزة الأمنية القمعية تحت مظلة ملاحقة ذيول الاستعمار والإقطاع. وتحت وطأة هذه المظلة جرى طمس حقوق الإنسان، وقمع حرية التعبير، ورفض مبدأ المشاركة المجتمعية أو الديمقراطية بدعوى أن المرحلة تقتضي مواجهة تحديات الاستعمار وذيوله، وكذلك الإقطاع وتعبئة كل الطاقات والموارد، وحتى الآراء في سبيل تحقيق ذلك[٥].

## رابعاً: التبعية والتنمية

إن التبعية قد لا تحقق أي قدر من التنمية بسبب القيود المتعددة التي تحفظ للدول المتقدمة السيطرة وتزيدها، وتسمح للسيطرة التي تمارسها أن تلجم احتمالات التصنيع والتنمية في بلدان التخوم. ولعله بسبب تلك القيود والسياسات والإجراءات التي تتبناها الدول المتقدمة، فإن محصلتها تؤدي إلى تخلف وليس إلى تنمية، أو على

الأقل إلى إبطاء عملية التنمية في الدول الواقعة في إسار التبعية[٦]، بل إن أي قدر من التنمية يتملص عبر ثقوب شبكة السياسات والقيود والحدود التي تضعها الدول المتقدمة. ولا يعدو ذلك القدر من التنمية بالتالي أن يكون تابعاً ومشوهاً ومفتتاً. وعليه، فإن أي تنمية في الدول المتخلفة الراضخة للتبعية تكون ملجومة ومحكومة بإرادة الدول المتقدمة ومصالحها ومشروطة بإرضاء تلك الإرادة، وعادة ما تثمر التنمية في الدول المتقدمة تخلف بلدان التخوم.

إن تنمية التخلف عوضاً عن تخلف التنمية كان ظاهرة غلبت على العديد من الدول المتخلفة بما في ذلك العديد من الأقطار العربية. وإذا درجت أدبيات التنمية على تأكيد تخلف التنمية، فإن هذا المفهوم يعني أن التنمية تسير وفق استراتيجيا جادة، وإرادة واعية، وإدارة كفؤة، واستثمار للطاقات والموارد، ولكن خطاها وئيدة مقارنة بالدول المتقدمة، ولهذا تزداد الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة اتساعاً. إلا أن ما أفضى إليه المسار التنموي المغلوط كان من وجهة نظر بعضهم ليس تخلف التنمية، ولكنه تنمية التخلف لأنه تراجع حتى عن بعض الإنجازات المحدودة بقياس نسبي ظرفي[٧]، ولكن ذلك كان واقعاً ملموساً حتى قبل رواج العولمة في إطارها الجديد.

ولعل الدعوات التي أخذت تجهر على الساحة بأهمية التبعية كمدخل للتنمية تتجاهل أن الأمثلة التي تذكر عادة لدول يفترض أنها في فلك التبعية وحققت قدراً ملموساً من التنمية، مثل كوريا الجنوبية أو تايوان أو هونغ كونغ، هي أمثلة لا تنطبق على الصعيد

العربي. فالولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا أو غيرهما من المراكز الرأسمالية الغربية تحاول أن تجعل من هذه الدول نموذجاً لتفوق الرأسمالية في مواجهة الاشتراكية المثلة في نماذج قريبة منها، مثل الصين وكوريا الشمالية، وحتى الاتحاد السوفياتي إلى أمد قريب. ومع ذلك فلا ينكر أنه كان هناك استعداد في هذه الدول للاستفادة من الفرص والأسباب المتاحة سواء في الإطار الاستثماري أو التقني. أما في الأقطار العربية، فمعروف أن تلك الأقطار التي تربطها بالمراكز الرأسمالية الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، علاقات وطيدة اقتصادياً وسياسياً لم تقدم لها هذه أي برنامج يساعدها على انطلاقة تنموية(٨)، مع الاعتراف بأن سعي هذه المراكز كان منصباً على الاستئثار بموارد هذه الأقطار واستلابها واستلاب إرادة التحكم فيها والتكالب على الثروة النفطية. وفي الوقت نفسه، فإن العوامل الداخلية تضافرت مع العوامل الخارجية، إذ إن هذه الأقطار لم تكن لديها استراتيجيا تنموية جادة بكل منطلقاتها ومرتكزاتها ومراميها. ويجب ألا يغيب عن البال أن الكيان الصهيوني وعلاقته الاستراتيجية غير المسبوقة في سجل العلاقات مع الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، مثل عائقاً استراتيجياً أو تحدياً استراتيجياً أمام إمكانات التنمية في العديد من الأقطار العربية. ويسعى الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، ألا تكون هناك أي فرصة لانطلاقة تنموية حقيقية يمكن أن تؤدي إلى بروز قوى اقتصادية، ناهيك عن تكتل اقتصادي عربي قوي. ومن هنا، فإن القضية الفلسطينية لا تتأطر آثارها في حدود فلسطين، وإنما تتجاوزها إلى العديد من الأقطار العربية متمحورة

حول الكيان الصهيوني وتهيئة الأسباب الكفيلة بتفوقه ليس عسكرياً فحسب، ولكن اقتصادياً وتقنياً. وهنا تنعكس الأسباب الموجبة لجعل كوريا الجنوبية أو تايوان أو حتى هونغ كونغ نماذج اقتصادية متقدمة، وتتمحور حول جعل الكيان الصهيوني نموذجاً اقتصادياً متقدماً في مواجهة الأمة العربية. وبالطبع، فإن عثرات التنمية في الأقطار العربية وتردّي المسار التنموي لا تعلق كل أسبابها على العوامل الخارجية، بل إن غياب الإرادة الداخلية الجادة وغياب استراتيجية التحدي واستراتيجية التنمية الفعلية لا تقل عن الأسباب الخارجية. وهكذا يبدو جلياً أن الأقطار العربية التي تدور في فلك التبعية للمراكز الرأسمالية الغربية لم تتح لها الأسباب أو الفرص من تلك المراكز، ولم تلتزم هي أيضاً ذاتياً بتوفير الأسباب وانتهاج الوسائل الكفيلة بتحقيق أهداف التنمية الفعلية.

## خامساً: الانفتاح الاقتصادي والخصخصة

هناك طرح بدأ يظهر على الساحة مؤخراً في الوطن العربي، حيث تبدو الدعوة فيها واضحة لما يسمى بالانفتاح الاقتصادي والخصخصة ونظرية السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي. وهذا الطرح يحاول أن يدحض مفهوم التنمية المستقلة وتنظيراتها. ويؤكد محمد السيد سعيد(٩) أن الهدف الأساسي هو التنمية، وأنه يجب الدخول في الفضاءات الواسعة بدلاً من الانغلاق لتحقيق ذلك، ويضرب مثلاً بكوريا الجنوبية التي تعتبر من أكثر الدول تبعية للمراكز الرأسمالية العالمية في مجالات التجارة والمال والاستثمار وحركة

التقانة، ولكنها أحد أهم مصادر المعونة للآخرين ومن بين الدول المتطورة. فإذا كان الانخراط في الاقتصاد العالمي هو التبعية، فإنه يجب التدرج في مدارج التبعية ذاتها، بمعنى التعلم من الآخرين والاحتكاك بهم والتفاعل معهم خلال التجارة والاستثمار والتقانة وغير ذلك مما يحكمه أي مشروع وطني للتنمية. ومن وجهة نظره، فإن منظري التبعية العرب قد جعلوا من التبعية القانون الأساسي للتاريخ العالمي، وهو قانون ينفي تاريخيته، حيث إن حركة التبعية ليست سوى توسع مطرد في اتجاه واحد للعلاقة بين المتخلف والنامي، وبين الهوامش والمراكز، وكأنه لم تنشأ أبداً مراكز جديدة للاقتصاد العالمي ولا انهارت مراكز قديمة، أو كأنه لم يتمكن هامش أن يتحول إلى مركز، ولم يحدث أن انهار مركز إلى موقع الهامش، وهذا عبث بالتاريخ وعبث نظري ينبغي تجاوزه، وأن جميع الاختيارات بالنسبة إلى الأقطار العربية للارتباط بالكتل الاقتصادية القائمة والمحتملة تحتم اندماجاً أقوى في الاقتصاد العالمي، وأنه حتى لو كان هو تصور لانبعاث العروبة الاقتصادية، فلن يكون ثمة احتمال في إحداث قطيعة أو حتى مجرد انقطاع عن الاقتصاد العالمي. فأعمدة الاقتصادات العربية، وبخاصة النفط قد تم دقها بعمق في أروقة الاقتصاد العالمي منذ مدة طويلة. ولذلك، فإن الدعوات التي تحاول أن توحد بين التوجه الاقتصادي القومي العربي من ناحية، والمشروع الاستقلالي للاقتصادات العربية من ناحية أخرى، ليست إلا وهماً، مع أن محمد السيد سعيد[١٠] يعترف بأن الاندماج في الاقتصاد العالمي يعني بالضرورة تخلياً عن الآمال في التحكم بصياغة وتكييف الاقتصاد القومي من خلال توظيف

اختصاصات السيادة بالأساليب الإدارية والسياسية والقانونية، بل الاعتراف بخضوع الاقتصاد القومي لعمليات عالمية لا تتوطن ميكانيكيتها وقواها الدافعة داخل الوطن، وإنما خارجه. وينطوي ذلك بالضرورة على خضوع كثير من العمليات والموارد الاقتصادية في البلاد لسيطرة الأقوياء الفاعلين في ساحة الاقتصاد العالمي.

## سادساً: معجزة النمور الآسيوية

منذ شقت النمور الآسيوية طريقها إلى التنمية كثر الحديث عن معجزتها في الانطلاقة السريعة نحو التنمية، وفي الارتقاء بمستوى أدائها الاقتصادي. وليس هناك ثمة معجزة، ولكن تضافرت عوامل خارجية وداخلية، فحققت تلك الانطلاقة. ومن أهم العوامل الخارجية الاستثمارات الأجنبية التي وجدت مناخاً ملائماً من حيث الفرص، ومن حيث الأمان، ومن حيث العمالة الرخيصة، وكان للشركات المتعددة الجنسيات دور بارز في محاولتها تحقيق محصلة من الأرباح بأقل قدر ممكن من التكاليف. ولا يعني ذلك أنه لم تكن هناك عوامل داخلية، فالاستقرار السياسي، وضمانات الاستثمار، والرغبة في اكتساب المعرفة والمهارة، والارتقاء بالأداء، والالتزام بضوابط العمل الجاد ساعدت كثيراً في تحقيق المحصلة التي وصلت إليها تلك الدول. وإذا كان ذلك في مضمونه يعني تبعية هذه الدول إلى درجة ما للدول المتقدمة الرأسمالية من خلف الشركات المتعددة الجنسيات، فإن ذلك من وجهة نظر هذه الدول أمر منطقي وموضوعي. صحيح أن أولويات الشركات المتعددة الجنسيات، ومن

خلفها الدول الرأسمالية المتقدمة لا تنسجم بالضرورة مع أولويات هذه الدول، أو قد تلتقي مع بعضها أحياناً بحكم المصادفة، ذلك أن الشركات المتعددة الجنسية والدول الرأسمالية المتقدمة تحسب الحساب الأول لمصالحها وما يعود عليها من نفع من دون أن تأخذ في الحسبان أولويات التنمية في تلك الدول، إن وضعت هذه الدول أولويات في إطار استراتيجيا تنموية شاملة. وذلك أمر طبيعي ولا يتوقع العكس، إذ ليس من الطبيعي أن تبادر هذه الشركات والدول الرأسمالية المتقدمة إلى التضحية في سبيل تحقيق أهداف تحكمها أولويات الدول الأخرى. والمثل في ذلك مثل الاستعمار الذي كان وما زال من الطبيعي أن يؤثر التخلف على الدول التي يستعمرها، وهو بالطبع لن يقدم لها التقدم، ولا يمكنها أن تحقق التقدم ما ملك إلى ذلك سبيلاً، لأنه إن أقدم على تقديم التضحية ـ وهو أمر مخالف لطبيعة الأمور ـ فإن معنى ذلك تلاشي فرص استغلاله واستئثاره بثروات الدول المتخلفة. ومعنى ذلك أنه لن يعود بمردود وبمحصلة كبيرة تزيد عجلته الاقتصادية دوراناً وتحقق له المزيد من الرخاء الاقتصادي.

## سابعاً: النمور الآسيوية والتبعية

مع أنه يمكن القول إن النمور الآسيوية شقت طريقها تحت مظلة التبعية إلى درجة ما، ورباطها بالغرب والولايات المتحدة على رأسه وثيق اقتصادياً وسياسياً، فإن أقطاراً عربية أصبح رباطها بتلك الدول الرأسمالية وثيقاً سياسياً واقتصادياً، وهي تحت مظلة التبعية إلى

حد ما، فلماذا أخفقت في الوقت الذي نجح فيه الآخرون؟ لعل غياب العوامل الداخلية ذات التأثير على تحقيق الفائدة من الاستثمار أو قلة فعاليتها، أو غياب استراتيجيا تحاول المواءمة بين مصلحة الاستثمار الأجنبي ومصلحة الدولة، أو الارتقاء بأسباب المعرفة والمهارة وحسن توظيفهما، أو هيمنة المصالح الفردية، هي أسباب رئيسية وراء هذا الإخفاق. وقد يضاف إلى ذلك العوامل الخارجية التي لا تسمح لأقطار عربية، وإن دخلت في منظومة التبعية واتبعت ايديولوجية السوق وسياسة الانفتاح الاقتصادي، وحاولت فتح الباب على مصراعيه لرأس المال الأجنبي، أن تحقق انطلاقة اقتصادية فعلية، لأن ذلك يخل بالتوازن الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط الذي تظل للكيان الصهيوني فيه أفضلية عظمى، خصوصاً إن استمر التوجه نحو تطبيق نظام السوق الشرق أوسطية، إذ يفترض أن تكون الأقطار العربية مصدراً للعمالة الرخيصة وسوقاً مربحة للناتج من الكيان الصهيوني، أما الأقطار العربية النفطية، وهي خفيفة السكان أصلاً، فتمثل رافداً أساسياً في التمويل من الموارد المالية النفطية.

صحيح أن النظام العالمي الجديد الذي يطرح مبدأ حرية التجارة يفترض أنه لن يجعل الأقطار العربية سوقاً لناتج الكيان الصهيوني والدول الرأسمالية المتقدمة فحسب، ولكن الاستراتيجيا المرسومة للنظام الشرق أوسطي تأخذ في الحسبان عدم قدرة الأقطار العربية على تحقيق انطلاقة اقتصادية حقيقية ذات مردود ملموس يتمثل في مشاريع إنتاجية ذات ناتج عالي المستوى أو قادر على منافسة الناتج من الكيان الصهيوني. وإذا كانت الاستراتيجيا المرسومة للنظام الشرق أوسطي تحاول أن تحدد أدواراً لتبعية الأقطار العربية في بعض

الصناعات الخفيفة أو الصناعات البتروكيميائية، فإن الصناعات الأولى لا تمثل بالضرورة أولوية في تحقيق الانطلاقة الاقتصادية الفعلية، وإذا كان لها بعض المردود في تلبية الاحتياجات المحلية، أو حتى التصديرية، فإنها في إطار تحديد الأدوار تجعل الكيان الصهيوني متفرغاً للصناعات المتطورة ذات الكفاءة العالية والجودة العالية والأسعار العالية في الوقت الذي لا يمثل فيه سوقاً مربحة لتلك الصناعات الخفيفة، أو حتى الصناعات البتروكيميائية التي تمثل في حقيقة الأمر صناعات تعتمد إلى حد كبير على شركات عملاقة، ومن ورائها الدول الرأسمالية المتقدمة مستفيدة من الميزة الكبرى للنفط والغاز ومشتقاتهما.

وإذا كانت النمور الآسيوية قد شقت طريقها نحو التنمية الفعلية، وإن بدا أن ذلك تم تحت مظلة التبعية، مما دفع بعضهم إلى تصور التبعية كمدخل للتنمية في مثل هذا النموذج، فإن هذه الدول التي قطعت شوطاً ملموساً في التنمية يمكنها، إن هي تمكنت فعلاً من امتلاك ناصية المعرفة التقنية والقدرات الإدارية، ربما ترسيخ الاعتماد على الذات. ولعل تلك النمور قد تجاوزت نقطة الانطلاق، بحيث لا يبدو من المستحيل إمكانية اعتمادها على التنمية الذاتية بمنأى عن التبعية، أو تقليص مظلة التبعية تدريجياً، أو تحقيق مبدأ الاعتماد المتبادل المتكافئ أو القريب من التكافؤ مع الدول المتقدمة صناعياً.

والعديد من الدول المتخلفة قد ينظر إلى تلك النمور الآسيوية كنموذج يضاف إلى نموذج اليابان، ولكن العوامل الداخلية،

بالإضافة إلى العوامل الخارجية، لا تهيئ الأسباب لتحقيق تنمية مماثلة. وإذا كانت اليابان قد ظلت لفترة من الوقت نموذجاً ينظر إليه العديد من الدول المتخلفة بإعجاب وانبهار على اعتبار أنها حققت التنمية في مدى زمني قياسي، ووصلت إلى مصاف الدول المتقدمة صناعياً دون المرور بالمراحل التي مرت بها هذه الدول واستغرقت أمداً طويلاً، فإن ذلك الإعجاب والانبهار ليس كافياً، والأسباب وراءه غير متوفرة في العديد من الدول المتخلفة، وهي لم تتخذ من الأسباب ما يجعلها قادرة على تحقيق نسبة ملموسة مما حققته اليابان. وما زال العديد من الدول المتخلفة مكتفياً بإعجابه وانبهاره وسائراً في ردهات التخلف التي تفضي من مأزق إلى مأزق، وتئن تحت وطأة الديون الخارجية وتبعاتها، وكذلك عجوزاتها المالية وغير المالية وتآكل مدخراتها.

## ثامناً: الخطوات الذاتية في التجربة الآسيوية

هل يصح تبعاً لتجربة النمور الآسيوية القبول بفكرة إمكانية الاعتماد على التبعية، وتحقيق قدر من المكاسب التنموية، مع تطبيق سياسات تصنيعية نشطة وتدريب تقني واكتساب للمعرفة التقنية، بحيث تكون التبعية في البداية منطلقاً، ثم تستأنف الدول التي شدتها التبعية أو ضغطت عليها إلى امتلاك القدرة للحد من التبعية وتقليصها. إن يوسف صايغ(١١) يحاول التأكيد على أن النجاح الذي حققته النمور الآسيوية ليس السمة الغالبة في بلدان العالم الثالث بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية مقرونة بباقي أبعاد التنمية، فتجربة

بلدان أمريكا الجنوبية والوطن العربي تميزت بانعكاسات كبيرة في المجال الاقتصادي وإلى مدى أبعد في المجال السياسي.

ولعل تجربة ما يسمى بالنمور الأربعة اتخذت حجة على أن التبعية يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية، وأنها قطعت شوطاً طويلاً ناجحاً في سبيل هذا الهدف، رغم أنها تخضع لمفهوم التبعية. ويرى بعضهم(١٢) أن هذه البلدان حققت قدراً مرموقاً من التنمية، وأن ذلك بسبب وجود التبعية وليس بالرغم من تلك العلاقة. بينما يرى آخرون(١٣) أن مثل هذه النظرة أو هذا الطرح لا يولى الاهتمام والاعتبار اللازمين عند تقييم تجربة النمور الأربعة للأهمية البعيدة المدى لدور الشركات المتعددة الجنسية في تنمية تلك البلدان وتغلغل هذه الشركات في اقتصاداتها ومجتمعاتها، أو للعوامل السياسية المشجعة للبلدان المذكورة المتمحورة حول توجهها وانسجامها السياسي مع الغرب الصناعي. ورغم أن يوسف صايغ(١٤) يؤكد أنه لا يمكن طرح تجربة النمور الأربعة جانباً، فإن هذه البلدان ليست نمطية، وهي لا تمثل البلدان المتخلفة بشكل عام. ولعل تجربتها قد هزت اعتقاد عدد من بلدان العالم الثالث وأدت إلى تساؤلات أساسية حول التبعية والتنمية، إلا أنه يستطرد فيؤكد أن تنمية النمور الأربعة يمكن النظر إليها على أنها حصيلة جهد جاد عموده الفقري هو الاعتماد على النفس (التنمية المستقلة)، مما تعكسه السياسات الإنمائية والسلوك المنسجم معها أكثر مما هو حالة التبعية في هذه البلدان. ويدافع عن هذه المحاجة بأن البلدان الأربعة في صدد تحرير أنفسها من قيود التبعية عبر الاعتماد على النفس بتصميم، ولكن بحذر

وذكاء وجهد متواصل، وإنه مع تغلغل الشركات العملاقة المتعددة الجنسية والارتباط الوثيق بالدول الرأسمالية المتقدمة، يجب ألا يغيب عن البال أن هذه البلدان الأربعة حققت نمواً مرموقاً منذ أوائل الستينيات، واكتسبت القوى العاملة فيها قدرات تقنية ملموسة، ولا يمكن إغفال ما قامت به هذه البلدان من خطوات ذاتية باتجاه الإصلاح والتصحيح المؤسسي، وبصياغة سياسات تسعير وتصدير عقلانية، وبوضع وتنفيذ برامج تدريب تقني طموحة، وبدعم عملية تصنيع نشطة. ولهذا فإنه يمكن القول إن هذه البلدان ولدت قوى ذات قدرة احتمالية في السياق الطويل على الحد من التبعية وإيقاف زحفها على الأقل. وإذا كانت التبعية واضحة شديدة الوطأة في مطلع اعتماد هذه البلدان سياساتها الإنمائية التي حققت لها قدراً من النجاح، فالمرجح أن القوى والقدرات التي تولدت وتطورت ستؤدي في المدى الطويل إلى خفض حدة التبعية وتقليصها[١٥]. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل تملك الأقطار العربية أن تحذو حذو النمور الآسيوية؟ ولماذا لم تحذُ حتى الآن حذوها؟ وهل يتوفر لها ما توفر لتلك الدول من أسباب؟ إن الأقطار العربية منها من اتخذ نهجاً واقعياً أملته ضرورات التنمية، يهيمن فيه القطاع العام، ومن خلاله حاول، ومن المحاولات ما هو جاد، ومنها ما وقف عند طرح النهج دون جدية الالتزام. ومع أنه في بعض المحاولات الجادة ربما كانت هناك استراتيجيا تنموية، إلا أن الاستراتيجيا ربما افتقرت إلى الكثير من أسباب نجاحها لخلل فيها أو لخلل في تنفيذها، ولذلك كانت المحصلة من وراء ذلك محدودة. ونكص بعض هذه الأقطار متذرعاً بأن النهج القديم غير ملائم، وأنه لم يحقق التنمية المرجوة، أو أنه

فشل إلى حد كبير في تحقيق الأهداف التنموية. واتخذت هذه الأقطار نهجاً مغايراً يعتمد على الايديولوجيا الرأسمالية في إطار نظام السوق والخصخصة وتقليص دور القطاع العام واتباع ما يسمى بالانفتاح الاقتصادي. وبرر ذلك على أن هذه الأقطار لا تملك من الموارد والإمكانات ما يحقق لها الانطلاقة التنموية الفعلية، وأن استقطاب رأس المال الأجنبي، وإتاحة الفرص له، وتوفير المناخ والضمانات المناسبة، يمكن أن يتلاحم مع رأس المال المحلي المحدود أصلاً في مشاريع إنمائية تحقق رخاء اقتصادياً وتعود بالنفع على هذه الأقطار. وهذا النهج لم يحقق ما وصلت إليه النمور الآسيوية، فما زال الأداء التنموي متدنياً، وتشكو هذه الأقطار من وطأة الديون الخارجية بعد أن وقعت في شركها، وظهرت فئة محلية ارتبطت مصالحها بالشركات الأجنبية، وتكونت تحت مظلة الانفتاح الاقتصادي سقوف ثروة مرتفعة لدى قلة، في وقت ارتفعت فيه الأسعار، وزاد التضخم، وغلب الفقر، وازدادت نسبة البطالة، ولم يتحسن الأداء الاقتصادي من الناحية الفعلية، وإن تحقق تنفيذ لبعض المشاريع التي لا يدخل أغلبها في إطار المشاريع الاقتصادية الإنتاجية ذات المردود الفعلي على مسار التنمية. صحيح أنه تحسنت بعض المرافق والخدمات والبنى التحتية، ولكن لم تتحقق انطلاقة اقتصادية فعلية توائم قدر الإمكان بين مقتضيات الحاجة إلى رأس المال الأجنبي وأولويات التنمية، ويتمثل فيها تحسين الأداء الاقتصادي بصورة ملموسة من حيث المشاريع الإنتاجية والارتقاء بالمعرفة والمهارة وحسن توظيفهما، ورفع مستوى الدخل، وتلبية الاحتياجات الأساسية من دون قروض إضافية. إن مصر، على سبيل المثال، وهي تنهج في الوقت الراهن

هذا النهج، لم تحقق ما حققته النمور الآسيوية، إذ لم يتم استثمار الطاقات المادية والموارد البشرية فيما يسمى بإعادة هيكلة الاقتصاد لينسجم مع مقتضيات نظام السوق وسياسة الانفتاح الاقتصادي.

## تاسعاً: هل يمكن تعميم التجربة الآسيوية؟

من العبث أن تتصور الدول المتخلفة أنها يمكن أن تحذو حذو النمور الآسيوية في النسق نفسه طالما كان في إمكانها أن تهيئ الأسباب من استعداد لاستقطاب رأس المال وفتح الباب على مصراعيه لشركات دولية النشاط، والقبول بالشروط الاستثمارية والتجارية التي تضعها هذه الشركات، ومحاولة امتلاك ناصية المعرفة التقنية، وتكوين القدرات الإدارية الكفؤة، ذلك أن النمور الآسيوية حظيت أيضاً بظرف ايديولوجي استراتيجي كنموذج للرأسمالية المتقدمة يهزم النموذج الآخر. ولذلك، فإن الدول الرأسمالية أقدمت من خلال شركاتها، ومن خلال رأس المال والمعرفة التقنية، على مشاريع في هذه الدول التي تهيأت فيها الأسباب الداخلية من حيث الاستقرار والأمان والمناخ الاستثماري الملائم واكتساب المعرفة التقنية والعمالة الرخيصة. ولم يكن يضير الدول الرأسمالية المتقدمة، والولايات المتحدة على وجه الخصوص، أن يبرز هذا النموذج وهو يحقق انطلاقة تنموية في مواجهة النموذج الآخر الذي يبدو وكأنه قاصر على تحقيق ما وصلت إليه النمور الآسيوية على سبيل المثال. ولعل هذا يفسر إلى حد كبير ضآلة ما تحقق من تنمية فعلية تحت مظلة التبعية في أمريكا الجنوبية على مدى عقود طويلة مع بعض

التفاوت النسبي فيما بينها. صحيح أن الأرجنتين والبرازيل قد حققتا قدراً من التنمية الفعلية وأصبحتا مؤهلتين إلى حد ما للعب دور ربما لا يقل عن دور النمور الآسيوية في النظام العالمي الجديد، إلا أن أمريكا الجنوبية إجمالاً لم تحقق الانطلاقة التنموية التي حققتها النمور الآسيوية في ظل التبعية لأن الظرف المكاني والايديولوجي بصورة رئيسية يختلف في الحالين. وربما كانت الأقطار العربية أشبه بدول أمريكا الجنوبية تحت مظلة التبعية، فهي لن تحقق لها الانطلاقة التنموية التي حققتها النمور الآسيوية لأن الظرف المكاني والايديولوجي مختلف، بل ربما كان الأمر بالنسبة إلى الأقطار العربية أسوأ من دول أمريكا الجنوبية بسبب الكيان الصهيوني الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة، والذي يمثل هو صورة للنموذج الرأسمالي، فلا يحتاج الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، إلى طرح نموذجها في مواجهة النموذج الآخر من خلال أي قطر عربي، ناهيك عن أنه لا يوجد في المنطقة من الناحية الفعلية النموذج الآخر.

## هوامش الفصل الثاني

(١) عمرو مهنى، «تطور دور الحكومة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية،» ورقة قدّمت إلى: ندوة دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة التي نظمها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي، الكويت، ٤ ـ ٥ آذار/مارس ١٩٩٧، ص ٦ ـ ٨ و١٨.

(٢) عبد المنعم سعيد، «العرب والمتغيرات العالمية،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر القومي العربي الأول، تونس، ٣ ـ ٥ آذار/مارس ١٩٩٠، ص ١٨.

(٣) «لغز شرق آسيا: الدخل تضاعف أربع مرات بأساليب نمو مخالفة لنظريات الاقتصاديين الغربيين،» **الشرق الأوسط**، ٢٨/٤/١٩٩٣.

(٤) سمير أمين، «موقع الوطن العربي في النظام العالمي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ٢٠١ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥)، ص ١٤.

(٥) أسامة عبد الرحمن، **قضايا وتحديات تنموية** (القاهرة: دار الأزمنة، ١٩٩٢)، ص ٣٤.

(٦) يوسف صايغ، **التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٩١.

(٧) عبد الرحمن، المصدر نفسه، ص ٣٦ ـ ٣٧.

(٨) انظر: فؤاد زكريا، **العرب والنموذج الأمريكي** (القاهرة: مكتبة مصر، ١٩٩١)، ص ٧٤، ومحمد جواد رضا، **صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي: أزمة التنمية وتنمية الأزمات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ١٣٤.

(٩) محمد السيد سعيد، «حول استرداد مفهوم «الوطنية الاقتصادية» أو نهاية مفهوم «التبعية،»» **الحياة**، ٢٣/٢/١٩٩٦.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) صايغ، التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس، ص ١٢٨.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٠٣.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٠٣.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٢٧ ـ ١٢٨.

# الفصل الثالث

## النظام العالمي الجديد

### أولاً: الاندماج في النظام العالمي: فرض أم خيار

يحاول بعضهم[١] أن يؤكد على أن مسألة الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد مسألة حتمية، وأن الدفاع عن المصالح الاقتصادية للوطن بوسائل الحماية الكمية والجمركية التقليدية، وبواسطة إحداث قطيعة مع النظام النقدي وتدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات العالمية وغيرها من صور واستراتيجيات الدفاع الاقتصادي بمنطق السياسة والإدارة، عقيم وخارج إطار الزمن. ويؤكد في ذات الوقت على أن مجرد تفكيك هذه الدفاعات أو الأسوار الحمائية لا يصلح بدوره للدفاع عن المصالح الاقتصادية للوطن، لأن ذلك في حقيقته مجرد تسليم أمام زحف الكوكبة الاقتصادية بإهدار قيمة الوطنية، ومجرد الاندماج في السوق العالمي وإزالة الحواجز أمام السلع ورأس المال والتقانة لا يحقق سوى ضم البلاد ككتلة خاملة أو مجرد سوق إلى المشروع العالمي للكوكبة من

دون أن يحسن بالضرورة المصلحة الاقتصادية الوطنية. وتفقد الأمة السيطرة على سوقها الخاص وقدراتها المالية والنقدية والتقانية، ويضيع إمكان ضمان الانطلاق والنمو المتواصل، ناهيك عن ضرورة التقدم. ويخلص إلى أن الثورة على التخلف والهامشية، بل التبعية، غير ممكنة موضوعياً إلا من خلال الاندماج في الاقتصاد العالمي من زاوية توظيف إمكانات التعلم عبر الاندماج وامتلاك منطقة جذب خاص للموارد الضرورية للانطلاق والتنمية.

ولأن النظام العالمي الجديد قد صاغت الدول المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، شروطه، تجد فيه تلك الدول حلاً لبعض إشكالاتها الاقتصادية، كما تضيف رصيداً من المنافع إلى رصيدها. ويرى بول هيرست وغراهام تومسون[٢] أن خطاب العولمة يقدم فرصة جديدة للتنمية في الدول الصناعية المتقدمة بعد إخفاق سياساته أو جوانب منها في الثمانينيات، حيث إن حقوق العمل وقوانين الرفاه الاجتماعي المطبقة في عهد إدارة الاقتصاد القومي تجعل المجتمعات الغربية عاجزة عن التنافس مع الاقتصادات الصناعية الجديدة في آسيا. وعليه فلا بد من تقليص هذه الحقوق. أما بالنسبة إلى اليسار، فإن العولمة تبرهن على أن النظام الرأسمالي العالمي هو الحقيقة الراسخة، وأن الاستراتيجيات الإصلاحية القومية وهم باطل. ولعلهما يتحمسان حماساً منقطع النظير، وقد يتجاوز المنطق العلمي في اعتبار أن النظام العالمي الجديد قد فرض كل منطلقاته على الساحة العالمية، وعلى جميع الدول، وحقق الإنجازات التي يتطلع إليها، وأنهى دور الدولة القومية، ويؤكدان على أن الاقتصاد

العالمي الجديد المتحرر من السياسة يسمح للشركات والأسواق بتوزيع عوامل الإنتاج بغية تحقيق أعظم المزايا من دون التشوهات الناجمة عن تدخل الدولة. فالتجارة الحرة، والشركات فوق القومية، وأسواق رأس المال العالمية حررت الأعمال من قيود السياسة وأثبتت قدرتها على تجهيز المستهلكين في العالم بأرخص وأكفأ المنتجات. ولعل في ذلك اعترافاً واضحاً بأن الغرب المهيمن قد فرض شروطه وحقق مصالحه، ولو كان ذلك على حساب الدول المتخلفة والأقطار العربية من بينها.

## ثانياً: تضاؤل دور الدولة ودوائر العنف

يعتقد بول هيرست وغراهام تومسون[٣] أنه بتضاؤل قدرة الدولة القومية يمكن للحركات الدينية والإثنية أن تتوسع داخل الدولة، وأن الدول الأصغر سيحارب بعضها بعضاً، وستواجه الدول المتقدمة تهديد الإرهاب والهجرة، وأن فقراء العالم في الدول المتخلفة سيتاح لهم بوسائل الاتصال العالمية الإعلامية التعرف إلى أحدث منجزات العصر ووسائل الترف والترفيه وسلع الاستهلاك البذخي. وهذا يقود إلى محاولة البحث عن فرص عمل في الدول المتقدمة، كما يقود إلى ردود فعل داخلية قد تسلك سبيل العنف والجريمة، مع أن التقدم المذهل في وسائل الاتصال العالمي الإعلامية يقرب النخب القادرة في الدول المتخلفة، بحيث تبدو متناغمة أو أقرب إلى كونها شريحة مرتبطة بالدول المتقدمة من حيث تملكها لمنجزات العصر ووسائل الترف والترفيه وسلع الاستهلاك البذخي

وما يرتبط قبل ذلك من ثقافة وسلوك. ولعل وضع هذه الشريحة في الدول المتخلفة هو أنها تكاد تبدو نشازاً خارجاً عن النمط السائد في المجتمع، كما أنها في الوقت الذي ترتبط فيه ثقافة وسلوكاً واستهلاكاً بالنمط السائد في الدول المتقدمة صناعياً، فإنها في الغالب لا تؤدي دوراً إنتاجياً يقابل الدور الإنتاجي للأفراد في الدول المتقدمة. وهذا يوضح إلى حد كبير أنه حتى في الدول الفقيرة التي ربما ازدادت فقراً لتزيد الدول المتقدمة الغنية غنى، فإن القلة التي ستنعم بالغنى في الدول الفقيرة تقابلها كثرة تضيع في ردهات الفقر والفاقة. وبالطبع فإن القلة المترفة في الدول الفقيرة تقتني منتجات الدول المتقدمة من سلع استهلاكية ترفية في الوقت الذي لا تكاد تجد فيه الكثرة قوت يومها، ويجذبها بريق هذه السلع من خلال الوسائل الإعلامية الكوكبية، فتشعر بوطأة الفقر والفاقة والحرمان وطأة مضاعفة. وحين يلتقي ذلك مع البطالة، فإنها تمثل بؤرة توتر قابلة للانفجار، بحيث يتصدع ما يسمى بالسلم المدني أو الاجتماعي، وتدور في دوائر العنف والعنف المضاد الذي يهدر الكثير من الإمكانات والموارد المتاحة، وهي محدودة أصلاً. ولذلك تبدو قضية التنمية خارج السياق وتتلاشى فرص التنمية، وتتلاشى إمكاناتها، وهي أصلاً تواجه تحديات كبيرة في ظل النظام العالمي الذي يبشر بالرخاء والازدهار والمنافع المتعاظمة للدول المتخلفة التي تقبل نهجه وأطره وشروطه، بينما المنافع المتعاظمة تصب في اقتصادات الدول المتقدمة، وتلك مسألة بديهية ليس بحكم مركزها السياسي والاقتصادي القوي فحسب، ولكن لأنها هي التي صاغت اتفاقية الغات وما يرتبط بها، وتهيمن على المؤسسات المالية الدولية،

وخصوصاً صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في غياب حضور مكثف أو تكتلي أو تفاعلي للدول المتخلفة أو وجود ثقل لها. وحين يتصدع السلم المدني أو الاجتماعي في العديد من الدول المتخلفة يصبح من العبث تصور إمكانات التنمية الفعلية، بل يصبح من العبث تصور إمكانية استمرار هذه الدول في مواجهة تحديات النظام الدولي الجديد. وليس معنى ذلك أنه لا يوجد عنف في ظل هيمنة الدولة، ولكن احتمالات العنف تبدو أكبر في سياق الأسباب الموضوعية التي تمت الإشارة إليها.

إن هناك قضايا مهمة لا يمكن إغفالها في التطور المذهل في وسائل الاتصالات والمواصلات التي جعلت عمليات انتقال القيم من مجتمع آخر تتم بسهولة وبسرعة. وهذه القيم المتاحة لجميع المجتمعات تعبّر في الواقع عن المجتمعات التي تحتكر هذه الصناعة، وهي الدول الصناعية المتقدمة. ولكن انتشارها سوف يكون في مجتمعات تختلف تركيبتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اختلافاً بيناً، وقد تنقل ثقافة ذات أبعاد متعددة، ولكن بعض أبعادها قد تعتمد على التأثير المادي التجاري المحترف. وقد تختلف ردود الفعل في الدول المختلفة. فبالنسبة إلى شريحة مجتمعية منها قد تنغمس في الجانب المادي الترفي، بحيث تبدو مقلدة ومجارية للنمط الاستهلاكي الترفي في الغرب، بينما شريحة كبيرة من المجتمع تدور في ردهات الفقر والفاقة والحرمان، مما قد يساعد على خلق بؤر توتر أو عنف داخلي، وربما كان ذلك في المجتمعات ذات الدخل المتوسط. أما المجتمعات ذات الدخل المنخفض أو الفقيرة بصفة عامة، فإنه مع

تصور نشوء شريحة تنغمس في الترف المادي، كما هو الحال في الدول المتخلفة المتوسطة الدخل، إلا أن المجتمع قد يبقى أسير القيم التقليدية ولا تتفاعل هي مع القيم الغربية، والتي تنشرها وسائل الاتصال كثيراً. ولعل المتصور في هذا السياق أن هذه الشريحة الكبيرة من المجتمع لا تملك وسائل البث الفضائي وميزة إنتاج تقنية الاتصالات، ولا تجد إليها سبيلاً. ولذلك فإنها تبدو بمعزل عن تأثيرها[٤]، إلا أنه يجب ألا يغيب عن البال أن نشوء شريحة تنغمس في الترف المادي في ظل فجوة دخلية كبيرة في كل الأحوال، ليس من المستبعد أن يمثل تجسيداً للقيم الغربية في نهمها الترفي، تنظر إليه الكثرة الضائعة في ردهات الفقر والفاقة والحرمان، وقد يولد لديها ذلك تمرداً يأخذ أي صورة من صور التمرد الذي قد يكون العنف واحداً منها.

وغني عن القول أن العنف والعنف المضاد يضيفان إلى عثرات المسار التنموي في الدول المتخلفة بكل ما يتمثل في ذلك من إهدار للطاقات والموارد، ومن انغماس في مسألة تمثل الأولوية الأولى لدى القيادات، وهي الأمن بمعناه الضيق، وليس بالضرورة في إطاره الموضوعي، بحيث يمكن أن يستباح كل شيء باسم الأمن. ومع أن قضية التنمية، إما أنها تتعثر أو تسير في مسار مغلوط، فإن هذا العنف والعنف المضاد يتقدم على أي قضية بما في ذلك قضية التنمية. والمحصلة في كل الأحوال الانزلاق من مأزق إلى مأزق يزداد فيه تبديد الموارد والطاقات في غير ما ينبغي توجيهها إليه. ومثل هذه القضية يجب أن ينظر إلى جذورها من خلال إدراك واع

بأن التنمية الفعلية لا بد من أن يكون من بين مردودها تحسين الوضع الاقتصادي، وتقليص البطالة، وتحقيق قدر معقول من الحياة الكريمة للقاعدة المجتمعية العريضة في إطار سيادة القانون والمشاركة المجتمعية وصيانة حقوق الإنسان.

ويرى بعضهم[٥] أنه في مواجهة التطورات المذهلة في استخدام تقنية الاتصال الحديثة بدأت في بعض الأقطار العربية محاولات تمثلت في حظر استخدام البث الفضائي أو محاولة رفع هامش من حرية التعبير في الإعلام المحلي، وكانت ندوة الإعلام العربي والبث المباشر التي عقدت في القاهرة في حزيران/ يونيو ١٩٩٠ قد توجهت مثل هذا التوجه.

## ثالثاً: أنماط التفاعلات الاقتصادية

يوضح بعضهم أن هناك ثلاثة أنماط للتفاعلات الاقتصادية في النظام العالمي[٦]: **أولها** نمط الاعتماد المتبادل بين الدول الصناعية، **وثانيها** نمط الاعتماد بين الدول الصناعية من جهة، والدول المتخلفة ذات الدخل المتوسط والمرتفع، من جهة أخرى، **وثالثها** نمط التبعية بين الدول الصناعية من جهة، والدول المتخلفة ذات الدخل المنخفض من جهة أخرى. ويستدرك بعضهم أن هذه تمثل أطراً مثالية وتوجهات عامة، إذ قد يوجد نوع من الاعتماد المتبادل والتبعية بين الدول المتخلفة ذات الدخل المتوسط والمرتفع، وتلك الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض. ولكن علاقات الاعتماد المتبادل ستكون

بين الدول الصناعية المتقدمة التي على رغم ما قد يكون بينها من تنافس أو محاولة للاستئثار بأسواق أو تحقيق مصالح في الدول المتخلفة، فإن هناك تشابكاً كثيفاً في العلاقات فيما بينها بحيث يستفيد كل منها. ولذلك فإن النمو في الولايات المتحدة يساهم في ازدهار اقتصادات أوروبا الغربية واليابان. كما أن هذه المجموعة من الدول نجحت بإقامة شبكة مؤثرة من المؤسسات التي تسعى إلى حل مشكلات البطالة والتضخم والتجارة والتمويل بشكل جماعي. وتلعب الشركات الدولية النشاط دوراً محورياً في ربط اقتصادات هذه الدول ونقل التقنية فيما بينها.

أما علاقات الاعتماد، فمن المتصور أن تسود بين الدول الصناعية المتقدمة والشريحة العليا من الدول المتخلفة المتوسطة الدخل، ومجموعة محدودة من الدول المتخلفة ذات الدخل المتوسط المنخفض حسب تقسيمات البنك الدولي، وذلك على أساس أن هذه الدول حققت خلال العقدين الماضيين نمواً اقتصادياً وصناعياً ملموساً، وأصبحت هناك مصلحة للدول المتقدمة في استمرار تقدم هذه الدول نظراً لتشابك العلاقات الاقتصادية معها، ولاعتماد هذه الدول على التقنية الغربية وقبولها لعدد من الصناعات غير المرغوبة في الدول المتقدمة، بالإضافة إلى ما يتوفر فيها من عمالة رخيصة وتوسع لأعمال الشركات الدولية النشاط. ويجدر التمييز في هذا السياق بين دول جنوب شرق آسيا وبعض دول أمريكا الجنوبية، فقد حققت الأولى قدراً ملموساً من النمو، وذلك بالتركيز على الكفاءة والمنافسة. وهناك عوائق قد لا تمكن هذه الدول من اللحاق بالدول

الصناعية المتقدمة، وإن كانت فرص دول جنوب شرق آسيا أفضل من تلك التي لبعض دول أمريكا الجنوبية. وتتوقف قدرة كليهما على تحقيق مزيد من التنمية على قدرتها على التوسع في تجارتها مع الدول المتخلفة الأخرى، والتي تعني في هذا الإطار علاقة بين الشرائح العليا للدول المتخلفة مع الشرائح الأدنى، مماثلة لتلك العلاقة الحالية بين الشرائح العليا للدول المتخلفة من جهة، والدول الصناعية من جهة أخرى. وبالنسبة إلى علاقات التبعية، يفترض أن تسود بين الدول الصناعية المتقدمة، وربما حتى بين بعض الشرائح العليا من الدول المتخلفة من جهة، والدول المتخلفة ذات الدخل المتوسط والمنخفض من جهة أخرى. وهذا يعني أنه في الوقت الذي تزداد فيه أرباح الدول الصناعية من هذه العلاقات غير المتكافئة، فإن الدول المنخفضة الدخل سوف يقل نصيبها، وربما ازدادت فقراً، خصوصاً أنها تتعرض لظروف اقتصادية قاسية، ومن ثم فإنها سوف تعتمد بشكل كبير على المعونات الأجنبية، والغذائية منها بصفة خاصة، ولغياب الكوادر الفنية والإدارية القادرة على التعامل مع الشركات الدولية النشاط، فسوف ترضخ للنهب المنظم من هذه الشركات.

ويرى بعضهم(٧) أن القضية المطروحة في إطار التقسيم الدولي ليست قضية التطوير الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط، كما يتوهم بعضهم في إطار الترتيبات الشرق أوسطية لدرجة الحديث عن هونغ كونغ هنا، وتايوان هناك، وسنغافورة في مكان آخر، وأن الشرق الأوسط سيتحول إلى منطقة على غرار جنوب شرق آسيا. وحقيقة

الأمر أن هذه المراهنات والاجتهادات في غير محلها لأنها تغفل الأسس السياسية والمصالح الاستعمارية التي تقف وراء هذه الترتيبات. ومن خلال الاطلاع على المشروعات المطروحة من الدول الكبرى أو من مؤسساتها المالية الدولية التي ترسم سياستها الولايات المتحدة تبين أن هذه المشاريع تستهدف تهميش المنطقة اقتصادياً، وتعميق تبعيتها، والسيطرة على مواردها، وبخاصة ثرواتها النفطية ومواردها المالية، إذ إن هذه المشروعات تتمثل في إنشاء شبكات اتصال وتطوير شبكة المواصلات وتمويل قطاعات الإنشاء والمرافق في تركيز ملفت على تنمية القطاع السياحي وما يرتبط به. وتأخذ هذه المشاريع في اعتبارها أن يكون الكيان الصهيوني في مركز هذه المشروعات، واعتبارها امتداداً للغرب بسبب نظامها الاقتصادي أو تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة وعلاقاتها مع الشركات الدولية النشاط والمراكز المالية الدولية. ويستطرد في التأكيد على أن المقارنة مع دول جنوب شرق آسيا ومعجزتها الاقتصادية خارجة عن السياق، ذلك أن تعامل الغرب مع المنطقة هو تعامل مختلف للإبقاء عليها تحت هيمنته.

إن الدول الصناعية المتقدمة التي تمثل المركز تتفاعل مع العديد من دول العالم الثالث على اعتبار أنها أطراف للمركز، وبقدر ما يكون هناك مردود لدول المركز تسعى هذه الدول إلى الحفاظ على أطراف المركز، مع أن علاقة الأطراف بالمركز كما هو معروف علاقة تبعية أكثر منها علاقة اعتماد متبادل، ناهيك عن كونه متكافئاً. وربما يسعى العديد من الدول المتخلفة لأن يكون أطرافاً للمركز

خشية أن تلغي دول المركز بعض الأطراف، إن وجدت أنها تمثل عبئاً على علاقاتها المصلحية، أو أنها لا تعود بالمردود الذي ترغب فيه من وراء هذه العلاقة المصلحية بين قوى مهيمنة وأطراف مستضعفة. فما الذي يضغط على دول المركز لتطبيق مبدأ تقسيم العمل بطريقة موضوعية ومنطقية تحقق للدول الرأسمالية مصالحها وتجعل الدول المتخلفة قادرة على تحقيق مصالحها أيضاً في إطار تناغمي أو تكاملي، وليس تنافرياً. وفي مثل هذا الإطار قد تظل الدول المتخلفة سوقاً مربحة في ظل وضع اقتصادي أفضل يرتفع فيه الناتج القومي ومتوسط الدخل، وتكون قادرة على سداد فواتير ما تستورده من الدول الرأسمالية المتقدمة، وكذلك قادرة على سداد الديون أو تبعاتها أو جزء منها في تدرج مرحلي. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل تسعى دول المركز إلى الارتقاء بالأداء التنموي الفعلي في الدول المتخلفة، وهي تضع نصب عينيها مصالحها لكي تجعل هذه الدول قادرة بطريقة أكفأ على تحقيق مصالحها بدلاً من أن تكون مرهقة تحت وطأة المشاكل الاقتصادية وما ينجم عنها من آثار اجتماعية وسياسية، ومرهقة كذلك تحت وطأة الديون، وقد تمثل بؤر توتر تتجاوز حدودها، ولا تملك القدرة على الاستيراد الكبير، ولا تملك أيضاً القدرة على سداد الديون.

وإذ يستعرض عبد المنعم سعيد[٨] عدداً من المتغيرات يؤكد على أن أحد المتغيرات الرئيسية يتمثل في ازدياد هامشية العالم الثالث في النظام العالمي، فالثورة الصناعية الثالثة، من ناحية، خلقت بدائل كثيرة للمواد التي تنتجها الدول النامية. وزيادة الاندماج داخل النظام

الرأسمالي العالمي ككل أو داخل أقاليم وتكتلات تجعلها تحصل بسهولة أكثر، وربما بسعر أرخص، على المواد الأولية التي كانت تحصل عليها من دول العالم الثالث، ونتيجة لاتساع قاعدة الموارد المتاحة ضمن ظروف تحرير التجارة وتوحيد المواصفات والمقاييس الفنية، وهذا ما يفسر تراجع نصيب العالم الثالث من التجارة الدولية والاستثمارات العالمية. ومن ناحية ثانية، فإن الدول النامية قد انقسمت على نفسها انقساماً شديداً بين دول تمثل مجموعة الدول الصناعية الجديدة التي حققت قدراً من النمو والتنمية ودول لا تزال إلى حد كبير تشكو من النمو السلبي.

والمجموعة الأولى من الدول لها ارتباط وثيق بالسوق الغربية وتركزت فيها عمليات الشركات المتعددة الجنسيات. وهذه الشركات تتمتع بقدرة صناعية متنامية بشكل سريع أو بقدرة مالية مؤثرة مستفيدة من موارد طبيعية هائلة. أما **المجموعة الثانية**، وهي الأكثر، فهي تكاد تكون على الهامش. ولعل النظام العالمي يسعى إلى دمج المجموعة الأولى في شبكة النظام الرأسمالي الجديد بعد إجراء تغييرات في هياكلها الاقتصادية والسياسية تنسجم مع ايديولوجية النظام الرأسمالي. أما المجموعة الثانية فلن تجد سوى التبعية وانتظار نصيبها من المعونات والمنح[٩]. ويبدو أن التبعية هنا لا تعني كونها أطرافاً تابعة للمركز، ولا تعني التبعية السياسية أو الاقتصادية، لأن ذلك يعني بصورة من الصور أنها أطراف في النظام الرأسمالي، إلا إذا كانت تبعية تهافتية على الفتات.

## رابعاً: المركز الرئيسي والمركز الإقليمي

يؤكد بول هيرست وغراهام تومسون[١٠] ان الولايات المتحدة الأمريكية ما تزال لها الهيمنة في النظام العالمي الجديد. فهي لا تزال بدون منازع عسكري، ولا تتجرأ أي قوة على استخدام القوة العسكرية لكي تغير بصورة جذرية أو تعيد هيكلة الاقتصاد الدولي ضد المصالح الأمريكية. ويستطردان في التأكيد على أن الولايات المتحدة الأمريكية قد بقيت هي الضامن الممكن والموثوق الوحيد لنظام التجارة الحرة، وما زالت إلى حد كبير الاقتصاد الأكبر في العالم والمحطة الأساسية لتوليد الطلب العالمي الذي تعتمد عليه اعتماداً مفرطاً دول آسيا الناجحة ذات الاقتصاد الموجه نحو التصدير. فلا الاتحاد الأوروبي، ولا اليابان، قادران على انتزاع الدور المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية، ناهيك عن وجود رغبة في انتزاعه. ولم تعد مشكلة البلدان الأفقر تتمثل في الهيمنة الإمبريالية، أو في محاولة ضم مواردها، بل في إهمالها وإبعادها. فتدفقات التجارة والاستثمار تجري بين الدول المتقدمة والقليل من البلدان المفضلة والمصنعة حديثاً، أما بقية البلدان فهي مهمشة اقتصادياً، وما زالت غير مهمة سياسياً في نظر الغرب.

وبالنسبة إلى الترتيبات الشرق أوسطية في سياق الاندماج في النظام العالمي، فإن الكيان الصهيوني يمتلك الخبرة التقنية المتقدمة والتفوق النووي والمعلوماتي والشراكة الاستراتيجية مع أمريكا والعالم الغربي، مما سوف يسمح له باختراق الاقتصادات العربية، وإعادة

هيكلة هذه الاقتصادات في إطار نمط جديد لتقسيم العمل يعمق من النمو غير المتكافئ ويزيد من عمليات تدويل الاقتصاد العربي وإلحاقه بالاقتصاد العالمي من موقع متخلف. ويرتبط بكل تلك الترتيبات المستقبلية الدعوة المحمومة لدفع عملية الخصخصة إلى أبعد مدى في معظم البلدان العربية، وفي هذا الوقت بالذات، إذ تعتبر بمثابة الإطار المؤسسي اللازم لتدويل الوحدات الإنتاجية والخدمية في الاقتصاد العربي وتسهيل عمليات التعاقد من الباطن وإعادة تشكيل دور الاقتصادات العربية في ظل الإطار الجديد للتقسيم الإقليمي والدولي للعمل. كما أن ضعف البنية الصناعية والتنظيمية للرأسمالية العربية وغلبة الطابع الخدمي والوساطي والسمساري على النشاط الرأسمالي العربي مقارنة بدرجة التطور للرأسمال الصناعي والمالي الصهيوني واليهودي العالمي بصفة عامة، يجعل الرأسمالية العربية مرشحة في أحسن الأحوال لدور الشريك الأصغر في إطار الترتيبات الشرق أوسطية(١١). ويمثل الكيان الصهيوني في هذا الإطار دوراً محورياً ومتميزاً في إطار الارتباط الأوسع بالنظام العالمي الجديد، ويصبح الكيان الصهيوني هو المركز، وبقية البلدان العربية هي الأطراف، في النظام الإقليمي. ويبقى الكيان الصهيوني مركزاً لهذه الأطراف، وإن كان طرفاً رئيسياً في شبكة النظام العالمي الجديد. وتعتمد الشركات الدولية النشاط على الكيان الصهيوني كنقطة انطلاق وكمحطة أساسية للأنشطة الإنتاجية والتوزيعية في إطار الترتيبات الشرق أوسطية على قاعدة ذات طاقة استيعابية واسعة(١٢).

ويقوم الرهان الصهيوني، كما يوضح محمود عبد الفضيل(١٣)،

على أن فتح الأسواق العربية أمام الصادرات الصناعية للكيان الصهيوني سوف يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية إليه للاستفادة من موقعه ومركزه كمحطة لتصدير السلع الصناعية العالية التقنية إلى أسواق المنطقة العربية بتكاليف نقل شديدة الانخفاض. ويؤكد ذلك استطلاع قامت به مؤسسة سي.آر.بي. (CRB) لعدد من الشركات الدولية النشاط العاملة في أوروبا والولايات المتحدة واليابان، إذ أشارت نتائج الاستطلاع إلى أن الشركات الدولية العاملة في مجال الصناعات العالية التقنية التي تبحث عن يد عاملة ماهرة وتسهيلات لتطوير البحوث سوف تتجه باستثماراتها نحو الكيان الصهيوني. وتوضح نتائج الاستطلاع أيضاً أن معظم الشركات الدولية النشاط قد أشارت إلى أن توسيع حجم السوق لمنتجاتها هو الحافز الرئيسي وراء عملياتها الاستثمارية والتوزيعية المستقبلية في المنطقة. كما أقرت فروع لشركات دولية النشاط في الكيان الصهيوني أن النفاذ إلى الأسواق العربية سيكون الدافع الرئيسي من توسيع عملياتها المستقبلية في الشرق الأوسط.

## خامساً: المغارم والمغانم من النظام العالمي

إن اتفاقية الغات هي ثمرة تخطيط وتدبير الدول الصناعية الكبرى، ولم يكن للدول النامية دور مذكور فيها، والقضية برمتها قضية نفوذ اقتصادي وسياسي، حيث إن من يملك هذا التفوذ يملك السيطرة على توجهات مفاوضات الغات وموضوعاتها، كما يملك صياغة نتائج هذه المفاوضات بما يخدم مصالحه[١٤]. وهي في ذات

الوقت ليست شاملة لكل قطاعات التجارة العالمية وتتضمن استثناءات متعددة. ورغم أن فيها من القواعد والمبادئ ما يبدو في ظاهره محققاً لتطلعات الدول النامية، ومن ذلك المزايا التفضيلية التي تمنح للدول النامية وضرورة قيام الدول الصناعية بتقديم المعونات التنموية إلى الدول النامية، إلا أن سلوك الدول الصناعية قد لا يتفق مع ما تقره من مبادئ وقواعد، إذ إن استفادة الدول النامية من المزايا التفضيلية كانت محدودة وغير مستقرة، والسبب الجوهري في ذلك خفض تعريفات السلع التي تمتلك فيها الدول النامية قدرة تنافسية عالية، ورفع مستوى التعريفات الجمركية والحواجز الأخرى مع ارتفاع مستوى التصنيع، الأمر الذي يعطي المزايا الفعلية للدول الصناعية المتقدمة. وبالنسبة إلى السلع الصناعية، على سبيل المثال، فإن نسبة مهمة من صادرات الدول النامية معرضة لرسوم جمركية تزيد على ١٠ بالمئة. ويوضح إبراهيم العيسوي[١٥] أن الممارسة العملية تجعل لغة الكبار الأغنياء هي الراجحة دائماً، حيث إن القاعدة العامة في اتخاذ القرارات هي قاعدة التراخي، ولذا فإن الاتفاقات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية لن تكون واجبة التنفيذ بشكل تلقائي في الولايات المتحدة، حيث إنها تنفذ التزاماتها الدولية من خلال قانون التجارة الأمريكي. وطبقاً لدراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[١٦] يتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بعد عشر سنوات من تحرير التجارة بمقدار ٢١٣ مليار دولار بأسعار عام ١٩٩٣ تحصل الدول المتقدمة على ٦٤ بالمئة منها، والدول النامية على ١٨ بالمئة، ويتوقع أن تحصل بعض الدول النامية على محصلة متواضعة في الوقت الذي قد تخسر فيه دول نامية أخرى.

ويرى بعض المهتمين بقضايا التنمية[١٧] أن الأولويات قد تغيرت وأصبح العالم أكثر اقتصادية، ومن ثم فإن موضوعات مثل تحرير التجارة وأسعار العملات سوف تقف على رأس القائمة العالمية. ويذهب آخرون في السياق نفسه[١٨] إلى أنه قد تتحول أجهزة الأمن إلى أجهزة بخلفيات اختصاص جله اقتصادي وقدرات جاسوسية اقتصادية، وأن أجهزة السفارات ـ لدول المركز ـ في التوجهات الجديدة تضم غلبة في اختصاصات اقتصادية بدلاً من غلبة السياسيين ورجال المخابرات والاستخبارات، وأصبح جانب رئيسي في الحكم على أدائها هو في تحقيقها لمصالح تلك الدول في تسويق منتجاتها السلعية والخدمية.

ويشير بعضهم[١٩] إلى الانعكاسات السلبية لمظلة التجارة الحرة على عموم الاقتصادات العربية، وأن تلك الانعكاسات تشمل:

١ ـ رفع أسعار المنتجات الزراعية بسبب تحرير تجارتها.

٢ ـ فقدان الدول المتخلفة، ومنها الأقطار العربية، المعاملة الخاصة التي كانت تتمتع بها في ظل نظام التفضيلات.

٣ ـ زيادة الإنفاق على استيراد التقانة بسبب تطبيق الاتفاقات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية.

٤ ـ المنافسة غير المتكافئة بين منتجات الأقطار العربية والدول المتقدمة، إضافة إلى احتمال لجوء الدول المتقدمة إلى توظيف الإجراءات الوقائية لمنع دخول صادرات الدول المتخلفة إليها.

٥ ـ والأكثر أهمية ما يتعلق بتقييد الإرادات الوطنية للدول المتخلفة، ومنها الأقطار العربية، سواء باضطرارها إلى قبول التزامات أشد أو تقليص قدراتها على تصميم سياساتها التنموية بما يحقق مصالحها الذاتية.

وفي ما يتعلق بالنفط، وهو سلعة حيوية للدول الصناعية المتقدمة، فإنه مستبعد حتى الآن من مظلة التعرفة والتجارة. ولعل هذه الدول بما أصبحت تملكه من هيمنة على السوق النفطي وأسعاره بعد أن تقلص دور منظمة الأوبك أو كاد يتلاشى في ظل عوامل متعددة، منها أن الدول الصناعية المتقدمة اتبعت استراتيجيا هادئة وقوية بعد سلاح النفط في عام ١٩٧٣ من خلال وكالة الطاقة الدولية، تمكنت من تحقيق مخزون استراتيجي نفطي دائم، كما تمكنت من ترشيد استخدام الطاقة إلى حد ما، ناهيك عن أن هذه الدول خططت لما هو أبعد من المخزون الاستراتيجي النفطي بمحاولاتها الجادة لرهن النفط أو الاستئثار به أو أكثره كاحتياطي لديها، بالإضافة إلى إرادتها التي تكاد تكون مفروضة إلى حد كبير وبوجود عسكري على منابع النفط في أقطار الخليج العربية. وإذا كان الأمر كذلك، فإن إبقاء النفط بهذا الوضع يحقق نفعاً كبيراً للدول الرأسمالية المتقدمة لا تجد معه ضرورة لإدخاله حتى الآن تحت مظلة التعرفة والتجارة، وربما هي على يقين من أن الأقطار العربية النفطية الخليجية على الأقل، والتي يتمثل فيها ما يلبي احتياجات تلك الدول الرأسمالية من احتياطي نفطي، لا تملك أن ترفع الأسعار أو تفرض ضرائب تصديرية تعني زيادة في السعر في الوقت الذي تمارس فيه

الدول الرأسمالية المتقدمة فرض ضرائب على النفط المستورد بما يحقق مردوداً إضافياً لخزينتها العامة بدعوى أثر النفط ومشتقاته على البيئة.

والأقطار العربية النفطية الخليجية بسبب عامل النفط قد تكون في وضع نسبي أفضل من غيرها من الأقطار العربية الأخرى للمردود الذي تحصل عليه. صحيح أن ما تحصل عليه من مردود يظل ضئيلاً نسبياً، وصحيح أنها دخلت في شرك الديون الخارجية، وازدادت فيها العجوزات المالية، وضاعت عليها ومن خلالها على باقي الأقطار العربية فرصة استثمار الموارد المالية النفطية التي كانت متعاظمة في وقت من الأوقات، وهي فرصة تاريخية لا تتكرر. وصحيح أيضاً أنها مرتع استغلال واستنزاف من الدول الرأسمالية المتقدمة، وأنه تربطها بهذه الدول علاقات وطيدة، ولكنها علاقات الأسود بالغزلان ـ كما يقول فولبرايت[٢٠] ـ أو علاقة القوي بالمستضعف. وهذه العلاقة التي تتمثل فيها التبعية إلى مدى بعيد جداً لم تحقق لهذه الأقطار ما تحقق للنمور الآسيوية، وهذا ما يعني أن التبعية لا تحقق بالضرورة انطلاقة تنموية، وإن كانت تحقق قدراً منها في مثل النمور الآسيوية في ظل تضافر عوامل خارجية وداخلية سبقت الإشارة إليها.

وبالنسبة إلى أقطار الخليج العربية، فليس هناك فرص للاستفادة من حرية التجارة أو استثمارات رؤوس الأموال، إلا إن كان ذلك في مشاريع مشتركة تتعلق بالنفط والغاز وصناعة البتروكيماويات، وهي تصب في صالح الدول المتقدمة بصورة رئيسية. ثم إن هذا الأمر يكاد يكون قائماً فعلاً، ولا جديد بالنسبة

إليه في إطار ما يسمى بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد. والنفط لم يضم في اتفاقية الغات وما زال سعره زهيداً، وسبقت الإشارة إلى أن الدول المتقدمة تحصل على النفط الخام رخيصاً، وكذلك النفط المكرر مع أنها تفرض على الأخير ضرائب تضاعف من المردود الذي تحصل عليه. وأقطار الخليج العربي تمارس حرية التجارة ولا تفرض عوائق جمركية عالية على استيرادها المتعاظم من الدول الصناعية المتقدمة، وهي في الوقت نفسه تمثل سوقاً، وإن لم تكن واسعة جداً، فهي ذات مردود مجز بالنسبة إلى مساحتها وضآلة سكانها. وفي ذات الوقت فإن النفط ـ كما سبقت الإشارة ـ يتحكم فيه الخارج وتهيمن عليه الولايات المتحدة بصورة خاصة تكاد تكون منفردة وغير مسبوقة، في وقت تضاءلت فيه قدرة هذه الأقطار على التحكم في سلعتها الحيوية وتآكلت فوائضها المالية، وبدأت منذ وقت تدخل تحت مظلة الديون الخارجية، وهي ما استكملت إلى حد ما إلا البنية الأساسية بعد الإنفاق البذخي المظهري عليها، وتبددت مواردها المالية النفطية بين هذا الإنفاق والإنفاق البذخي على السلاح، وتكالب الشركات الأجنبية على الصفقات الكبيرة، وتدوير ما كان يسمى بالفوائض المالية المتراكمة في قنوات الدول المتقدمة، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية.

والولايات المتحدة بصفة خاصة، وهي التي تربطها بالأنظمة في المنطقة علاقات وطيدة، كانت حريصة على استغلال كل الفرص لاستلاب الثروة وتفريغ المنطقة من مدخراتها بوسائل شتى. ولم تسهم في مساعدة هذه الأقطار على تبني برامج تنموية فعلية أو

توطين المعرفة التقنية التي تحتاج إليها. ولعله خلا لها الجو في غياب استراتيجيا واعية لمطامح ومطامع القوى الخارجية التي من الطبيعي أن تغلبها على مصالح هذه الأقطار، في وقت من الطبيعي فيه، إن لم تكن هناك مبادرة جادة للتنمية اعتماداً على الذات، ألا ينتظر من أي قوة خارجية أن تخلق الإحساس بأهمية تلك المبادرة، أو أن تقدم التنمية لها على طبق من ذهب، ولو كان طبقاً من الذهب الأسود. ومن الطبيعي أيضاً أن لا تحرص تلك القوى على وجود فرص تنموية حقيقية لأن ذلك يجعل هذه الأقطار مستضعفة وراكنة إلى تلك القوى، ليس في المجال الأمني العسكري فحسب، ولكن حتى في الاعتماد على منتجات الدول المتقدمة اعتماداً متعاظماً بما في ذلك فاتورة الغذاء، وهو ما ينطبق على الأقطار العربية إجمالاً. ويظل وضع هذه الأقطار في هذا السياق وضع الذي يعتمد على موارده النفطية المحسوبة وفق محددات خارجية في شراء السلع والخدمات، ومن أهمها السلاح والغذاء، وكذلك المنتجات الترفية الاستهلاكية. ومع دخولها في حلقة العجوزات واللجوء إلى القروض لن يكون هناك فرصة لتراكم رأس المال المحلي الذي يعتبر واحداً من الركائز في تمويل التنمية.

ويشير البنك الدولي[٢١] إلى أن صادرات الدول المتخلفة من السلع المصنعة إلى الدول المتقدمة تعادل حوالى ١٧٦ مليار دولار في السنة في الوقت الذي تعود فيه أسواق الدول المتخلفة على الدول الصناعية بما يعادل ٢٠٠ مليار دولار. كما أن أسواق الدول المتخلفة تعود على الدول المتخلفة من التجارة فيما بينها بما يعادل ٤٣

مليار دولار. ويوضح أن التعرفة على المنتجات الاستخراجية منخفضة أصلاً، مما يعني أن تحرير التجارة في إطار النظام الاقتصادي الجديد لن يعود بنفع يذكر على الدول الأكثر تخلفاً التي تتركز صادراتها على المنسوجات والملابس التي ما زالت تواجه عوائق كبيرة في الدول الصناعية، ولذلك فإن محصلة صادراتها لن تتجاوز ملياري دولار[٢٢]. ومن الواضح أن الدول المتقدمة، وهي التي تستحوذ على السلع الصناعية المتطورة وتسعى من خلال الشركات الدولية النشاط إلى الاستفادة من رخص الأيدي العاملة في بعض الدول المتخلفة، حتى في صناعات المنسوجات والملابس، تستفيد من استحواذها على السلع الصناعية المتطورة، وفي ذات الوقت تجني أرباحاً من خلال شركاتها، حتى في صناعة المنسوجات والملابس في بعض الدول المتخلفة، لتستفيد فائدة كبيرة. ولهذا فإنه حتى في هذه الصناعات التي يفترض أن العديد من الدول المتخلفة سيستفيد من صادراته منها، فهي فائدة مجتزأة تعود على الشركات الدولية النشاط بالأرباح الجمة، وتستفيد في تلبية الاحتياج المحلي في الدول المتخلفة ذات الكثافة السكانية الكبيرة نسبياً، وفي التصدير إلى أسواق أخرى. صحيح أن الدول المتخلفة ستحظى ببعض الفائدة، ولكن ذلك محدود جداً من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن التركيز على مثل هذه الصناعات وفتح مجالاتها للاستثمار الأجنبي، وإن قلص حجم البطالة في الدول المتخلفة وخلق بعض أوجه النشاط الاقتصادي، فذلك لا يدخل بالضرورة في سلم الأولويات بالنسبة إلى مسار التنمية الفعلية في الدول المتخلفة. ومن المعروف أن المنسوجات والملابس الزهيدة الثمن ستلبي احتياجاً واسعاً يمثل سوقاً واسعة محلياً

في الدول المتخلفة ذات الكثافة السكانية الكبيرة نسبياً، كما تلبي الاحتياج في أسواق أخرى، وربما حتى احتياج الشريحة الفقيرة نسبياً في الدول المتقدمة. أما الأنواع الراقية من هذه الصناعة، فهي تلبي احتياج الشريحة المترفة نسبياً في الدول المتخلفة، وربما احتياج شريحة عريضة نسبياً في الدول المتقدمة. ولو أخذ بمثل هذا المبدأ في تقسيم العمل، فإن الدول المتقدمة ستركز اهتمامها على السلع الصناعية المتطورة ذات التكلفة الأكبر والمردود الأكبر كذلك، وتترك مجال صناعة المنسوجات والملابس إلى حد كبير لبعض الدول المتخلفة، مع أنها تشاطرها من خلال استثمارها في المردود، وقد تستأثر بقسط كبير منه. ويبدو أن اتفاقية الغات وما يرتبط بها تراهن على استفادة العديد من الدول المتخلفة في مجال صناعة المنسوجات والملابس، مع أنها تعترف بفاتورة الغذاء الكبيرة التي تدفعها الدول المتخلفة للدول المتقدمة.

إن حرية التجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال تعنيان أن الدول الصناعية المتقدمة من خلال الشركات الدولية النشاط سوف تبحث عن أفضل الفرص لها. وهي في هذا السياق تتجه إلى الدول الكثيفة السكان، والتي يتمثل فيها رخص الأيدي العاملة وتمثل في الوقت نفسه سوقاً واسعة، كما هو الحال بالنسبة إلى الصين والهند وإندونيسيا وغيرها. والوطن العربي لا يبدو أنه منافس لتلك الدول لكي ينتقل إليه قدر ملموس من رؤوس الأموال والاستثمارات، ناهيك عن المصالح السياسية والاستراتيجية التي قد تلتحم كثيراً مع المصالح الاقتصادية. ولا يغيب عن البال أن الكيان الصهيوني ـ كما

سبقت الإشارة ـ لا يمثل تحدياً استعمارياً أو عسكرياً أو حضارياً أو اقتصادياً، ولكنه تحد تنموي. ومن المستبعد أن تأتي للأقطار العربية فرص في غياب تركيبة يكون محورها الكيان الصهيوني.

وينظر بعضهم إلى أن دول الشمال أو الدول المتقدمة، وهي تحصل على أعظم المنافع في النظام الاقتصادي الجديد، حتى وإن كانت من خلال منظومة تكتلات إقليمية تصب في الغالب في المراكز وفي الإطار الإقليمي أو إطار الإقليمية، فإن منظمات دول الجنوب تقف على الجانب المنخفض، في حين تتوفر لمنظمات دول الشمال أسباب الارتقاء إلى مستويات أعلى، وتبدو إقليمية الشمال على أنها السير الناقل للعولمة والكوكبية وتؤثر فيها تأثيراً كبيراً، بل إن بعض القيم والعمليات الكوكبية هي مجرد امتداد لقيم وعمليات الإقليمية الشمالية. والنظرة الفاحصة تعطي توضيحاً أكثر لسعة الفجوة بين الإقليمية الشمالية والجنوبية، فالإحصائية التي نشرتها منظمة الانكتاد[٢٣] في عام ١٩٩٣ عن الأوضاع في عام ١٩٩١ تلقي أضواءً على ذلك الواقع مع ملاحظة أنه لم تحدث تطورات منذ ذلك الحين تساعد على تضييق الفجوة القائمة، ذلك أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة إلى الدول المتقدمة، أمريكا وأوروبا، كان على التوالي ٢٢,١٦١ و١٩,٦٩٥، وفي حالة الدول المتخلفة، أفريقيا وآسيا، كان على التوالي ٥٨٧ و١٢٨٥، مع أن هذه الإحصائية تشير إلى أن نصيب الفرد في تكتل آسيان كان ٢٦٤٢٢. ويرى بعضهم[٢٤] أن الحجم الهائل للتجارة سيكون للقوى المهيمنة على الاقتصاد العالمي التي تضم الأقطاب والبلدات ذات القدرات

الأقوى الشاملة في العالم باستثناء روسيا، وهي على التوالي: في الدائرة الأولى الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا واليابان والنمور الأربعة، وتليها في الدائرة الثانية المتحدة معها في المركز دول تتألف من الأقاليم المتاخمة مباشرة لها، مثل أمريكا الجنوبية وأوروبا ومنطقة آسيا المطلة على المحيط الهادي. والدائرة الثالثة، وهي أقلها تشكلاً وتماسكاً أشبه ما تكون بأرض مجهولة، وتشمل أفريقيا جنوب الصحراء وأجزاء من آسيا هي في الأساس الجمهوريات السوفياتية السابقة. فأين موقع الأقطار العربية من خلال هذه الترتيبات، وهل هي أقرب الى أن تكون مناطق تخوم أو تدخل في إطار المناطق المجهولة؟ إن الاستنتاج المبدئي أنها لن تكون من المناطق المجهولة بحكم موقعها، وبحكم مواردها، ولكنها ربما لا تكون من مناطق التخوم التي قد تحظى ببعض المنافع في ظل اعتماد على جهد قوي ذاتي وظروف موضوعية إيجابية، لأنها يكاد يغيب فيها الاعتماد على الجهد التنموي الذاتي، كما تكاد تغيب المعايير الموضوعية الإيجابية.

إن النظام الاقتصادي العالمي الجديد يحاول في تدرج إزالة الحواجز الجمركية وغيرها بالنسبة إلى العديد من السلع الصناعية والمنتجات الزراعية والخدمات. وبالنسبة إلى السلع الصناعية، فمن المعروف أن الدول المتقدمة صناعياً هي المهيمنة على الساحة، وما لم يكن في إمكان الدول المتخلفة أن تمتلك ناصية المعرفة التقنية، حتى في أبعادها المعقدة، فإنه لن يكون بإمكانها التخفيف من هيمنة الدول المتقدمة على الساحة وأسواقها. وينظر أحياناً إلى أن الدول المتخلفة يمكن أن تركز على صناعة المنسوجات والملابس، وهي بذلك

تستطيع أن تلبي احتياجاً محلياً، وأن تتغلغل في الأسواق الأخرى بما فيها أسواق الدول المتقدمة. ومعروف أن الدول المتقدمة ربما - بإرادتها - تود تركيز هيمنتها على صناعات معينة والتخلي عن بعض الصناعات لأمور تتعلق بمصلحتها في الدرجة الأولى، وليس مراعاة لمصالح الدول المتخلفة. وحتى بالنسبة إلى المنسوجات والملابس، فإن الدول المتقدمة تظل مهيمنة في هذا المجال بالنسبة إلى الجودة والنوعية، وحتى الشهرة، وربما خاضت شركات دولية في هذا المجال اعتماداً على المادة الخام أو الأيدي العاملة الرخيصة في دول متخلفة لتلبية احتياجات الشريحة العليا في الدول المتخلفة وتلبية احتياجات الدول المتقدمة. ولا ضير بالنسبة إليها في الدول المتخلفة أن تلبي احتياج باقي الشرائح بمستويات أقل، إن كان ذلك يمثل سوقاً رائجة ومردوداً ملموساً. وتغطية ما يلبي احتياجات باقي الشرائح في الدول المتخلفة لن تلقى في الأغلب سوقاً رائجة ومردوداً ملموساً في الدول المتقدمة حتى لغير الشرائح العليا، لأن الشريحة الدنيا في الدول المتخلفة تكاد تبحث عن قوت يومها، في الوقت الذي تعتبر فيه الشريحة الدنيا في الدول المتقدمة مترفة نسبياً، أو ألفت نمط الحياة المعيشية التي تتواكب مع احتياجات عالية نسبياً، ولا تقبل إلا بمنتجات ذات جودة عالية نسبياً.

ويوضح صندوق النقد الدولي أن المنافع أو السلبيات على الأقطار العربية ليست متساوية، فقد تختلف بين هذه الأقطار وفقاً لمدى هيمنة القطاع العام، ومدى الالتزام الجدي بتنفيذ التصحيح الهيكلي للاقتصاد، ورفع الدعم عن الصناعة المحلية، وهو ما يعتبره

الصندوق ضرورياً لانفتاحها على مجال وفضاء تنافسي أوسع، عوضاً عن أن هذا الدعم يؤدي إلى ارتفاع الأسعار الحقيقية لهذه السلع ولا يحفز على زيادة الإنتاجية أو تحسين الأداء. كما أن ذلك يعتمد على الالتزام الجدي برفع الحواجز الجمركية وغير الجمركية، ومدى التجاوب مع المتغيرات في الاقتصاد العالمي والأسواق العالمية. حتى بالنسبة إلى السلع الزراعية التي يميل الكثيرون إلى الاعتقاد بارتفاع أسعارها في الدول المتقدمة نتيجة رفع الدعم عنها وإزالة أو تقليص الحواجز الجمركية، مما يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الغذاء للعديد من الدول المتخلفة المستوردة لها، فإن الصندوق يعتبر أن هذا قد يكون حافزاً في الدول التي لديها قطاع زراعي بين الدول المتخلفة على رفع كفاءة هذا القطاع وأدائه وقدرته التنافسية. وعلاوة على ذلك، فإن دخول الدول المتخلفة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد سيعطي قدراً أكبر من الثقة فيها، ويسمح لهذه الدول حين التزامها بسياسات جادة في مجال الاستثمار الحصول على فرص استثمارية مناسبة واستقطاب رؤوس أموال من الخارج لهذا الهدف(٢٥).

ويؤكد إبراهيم العيسوي(٢٦) أن آثار النظام الاقتصادي العالمي الجديد على الدول المتخلفة، منها ما هو سلبي، ومنها ما هو إيجابي. ولكن غالبية الآثار السلبية مؤكدة الوقوع بينما غالبية الآثار الإيجابية احتمالية وأقرب إلى الفرض. فالدول المتخلفة التي حققت تقدماً في مجال التصنيع، والتي اكتسبت بالفعل مزايا نسبية مهمة في بعض الصادرات الزراعية سوف تحظى ببعض المكاسب. أما بقية الدول المتخلفة، فقد لا تكون مؤهلة للاستفادة من المزايا المحتملة للنظام

الجديد إلا بعد إعادة هيكلة اقتصاداتها وتوفير المتطلبات اللازمة لزيادة الإنتاج ورفع الكفاءة. وهذا يتطلب وقتاً قد يطول، كما أنه يتطلب ما يطلق عليه إرادة التنمية واستراتيجيا جديدة للتنمية. ووفقاً لدراسة مشتركة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي(٢٧)، فإن معظم السبعة عشر قطراً عربياً شملتها الدراسة سوف تخسر من التحرير الجزئي للتجارة في السلع الصناعية والزراعية، وإن خسارتها أكبر بكثير فيما لو حدث تحرير كامل للتجارة في هذه السلع. ويشير إبراهيم العيسوي إلى أن الآثار على الاقتصادات العربية ربما تكون أسوأ مما أظهرته الدراسة(٢٨).

ويؤكد صندوق النقد الدولي أن كل الدراسات والدلائل تشير إلى الفرص الكبيرة التي ستكون متاحة من خلال الأسواق وقنوات التصدير المفتوحة، وإزالة أو تقليص العوائق بالنسبة إلى التجارة في السلع والخدمات بالنسبة إلى الدول العربية. على أنه يستطرد فيؤكد أن الحصول على المنافع لا يتأتى إلا بتحقيق مستوى تنافسي معين، علماً بأن الدول الموقعة على اتفاقية الغات ستجعل صناعتها المحلية خاضعة للمنافسة القادمة من الخارج، مما يؤكد ضرورة تحقيق مستوى تنافسي عالٍ. ويضيف أنه على البلدان العربية في سبيل تعظيم المنافع وتقليص السلبيات تنفيذ برامج شاملة للاستقرار والتصحيح الهيكلي(٢٩). ولكن يوسف صايغ يؤكد أن دول المركز لجأت إلى آليتين جديدتين للحفاظ على سيطرتها الاقتصادية: **الأولى** تحويل قسم كبير من قوتها إلى شركاتها العملاقة المتعددة الجنسية. **والثانية** تغليف قوتها ونفوذها للتعمية بكثير من المهارة. واتخذ التغليف عدة أشكال

منها المساعدات الخارجية المعتمدة على شروط متعددة تخدم مصلحة الدول المقدمة للمساعدات والعمل عبر تنظيمات متعددة الأطراف، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويذكر يوسف صايغ[٣٠] أنه مع خطورة تغلغل الشركات العملاقة المتعددة الجنسية في البلدان التابعة، فلا يمكن إنكار أن تحركها قد تكون له آثار مشجعة لتطور قطاعات الصناعات التحويلية والزراعة والمال والتقانة، إلا أنه يجب عدم إغفال أن مثل تلك الآثار لها دائماً جوانب سلبية، في مقدمتها السيطرة على نسبة مرتفعة من رأس المال التثميري في الدول المتخلفة بسبب اعتماد صيغ مختلفة في المشاركة والتغلغل، وتكييف التنمية والتقانة المنتقاة بشكل يخدم مصالح تلك الشركات في المقام الأول، وكذلك التدفقات المالية الضخمة من الدول المتخلفة إلى الخارج كمدفوعات لعوامل الإنتاج، وإعادة رؤوس أموال، وكريع صاف، في مقابل التدفقات من الشركات إلى الدول المضيفة واجتذاب المصالح القوية من مالية واقتصادية داخل الدول المتخلفة إلى تحالفات لصيقة مع تلك الشركات، حتى يكون ذلك الاجتذاب مخالفاً للمصلحة الوطنية للدول المتخلفة مجتمعاً واقتصاداً على السواء.

ويؤكد إبراهيم العيسوي[٣١] أن القضية بالنسبة إلى الغات ليست قضية تمثيل عددي، وإنما هي قضية نفوذ اقتصادي وسياسي في توضيح لهيمنة الدول المتقدمة وقدرتها على فرض شروطها وصياغة ملامح النظام الاقتصادي الجديد وفق إرادتها ومصالحها. فهو يشير إلى أن من يملك هذه القوة يملك السيطرة على توجهات مفاوضات الغات وموضوعاتها، كما يملك صياغة نتائج هذه

المفاوضات بما يخدم مصالحه. وربما يعترف بعضهم من أنصار الغات بأنها أداة فعالة، وإن كان يشوبها القصور لتلائم مصالح الاقتصادات ذات القدم الراسخة في تجارة السلع الصناعية، أي الدول الصناعية المتقدمة، وهي الدول التي لها الهيمنة، ولذلك فإن نجاح المفاوضات التي تتم في إطار الغات مرهون دائماً بإرادة هذه الدول[٣٢].

ويستطرد صندوق النقد الدولي في توضيح أن هناك منافع عامة كبيرة تعود على الاقتصاد العالمي نتيجة تطبيق اتفاقية الغات ومتطلباتها، وأن الدراسات الكمية توضح أن منافع تحرير التجارة يقدر أن تعود بدخل حقيقي سنوي في سنة ٢٠٠٥ يتراوح بين ٢٠٠ مليار دولار إلى ٢٧٠ مليار دولار[٣٣]. ومن مجمل ذلك تحصل الدول المتخلفة على ٨٠ مليار دولار. ويستطرد في الإشارة إلى أن ذلك لن يكون بالتساوي بين الدول المتخلفة، وأن الدول التي ستحصل على المنافع هي التي تتمتع بهيكل اقتصادي وقدرة اقتصادية قامت على التكيف مع الظروف الجديدة للتجارة، وأن الدول التي تصدر الغذاء من المتوقع أن تحظى بمنافع. أما الدول المتخلفة التي ستضار، فهي التي تحظى حالياً ببعض المزايا التفضيلية في التجارة، والتي تعتمد على استيراد المواد الغذائية، في الوقت الذي ينتظر أن ترتفع فيه أسعار هذه المواد. ولعل البلدان العربية ـ كما يوضح الصندوق ـ من المحتمل أن تكون من بعض الأطراف الخاسرة، مما يستدعي الضرورة القصوى لتقييم التحديات المستقبلية ووضع استراتيجيات لتقليص كلفة التصحيح أو المواءمة في المدى القريب

ومدى تأثير نظم التجارة المتعددة الأطراف وتطوير سياسات لتعظيم المنافع المحتملة[٣٤].

ومن الواضح ـ كما سبقت الإشارة ـ أن الدول المتخلفة، ومن بينها الأقطار العربية، يكون الأمر بالنسبة إليها على الصعيد العالمي إعادة هيكلة وتغيير في الأساليب والوسائل لممارسة الاستغلال من مركز القوة عليها، وتكون مصدراً للمواد الأولية بصورة رئيسية وسوقاً لمنتجات الدول المتقدمة. ولا شك في أن العالم يشهد مزيداً من الاندماج والعولمة الاقتصادية التي من أولى ضحاياها سقوط السيادة الوطنية، ويسهل ذلك انتشار الفكر النيوليبرالي ونموذج اقتصاد السوق، وهو النموذج الصاعد والجذاب عالمياً الذي بدأت بعض نتائجه الاقتصادية السلبية وتكلفته الاجتماعية العالية بالظهور، وأن هذا الاندماج يكتسح المواقع في مجتمعات وأقاليم كانت مقفلة بشكل محكم أمامه مثل أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفياتي، وحتى الصين. كما أن دول العالم الثالث، التي كان بعضها يقاوم بواسطة التمسك ببدائل مختلفة، وجدت نفسها تعيش فراغاً على هذا الصعيد. ويلعب كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دوراً رائداً في ترسيخ العولمة الاقتصادية. فتدويل الإنتاج وعولمة التفاعلات المالية الاستثمارية على وجه الخصوص، وسقوط الاستقلالية الذاتية الاقتصادية على العموم، كلها عوامل تساعد على انتشار الظاهرة العالمية[٣٥]. فهل معنى ذلك أن العولمة ظاهرة تفرض وجودها، وأنه لا مناص من الرضوخ لها، وأن حتمية الاندماج تحت مظلتها لا مفر منها. وإذا كان هناك من يرى أن الاندماج في

النظام الاقتصادي العالمي لا بد من أن يتم من خلاله حتى بناء القدرة الذاتية أو تحقيق التنمية المستقلة، فإن هناك من يرى أنه يمكن حتى لو كانت التبعية هي محصلة الاندماج تحت مظلة الاقتصاد العالمي، فإن التبعية تفضي إلى قدر من التنمية أفضل من عدم تحقيق أي قدر من التنمية.

ويشير صندوق النقد الدولي إلى عدم اعتبار النفط الخام والنفط المكرر في إطار اتفاقية الغات[٣٦]، مع أنه يعترف بأن أحد أوجه القصور الهامة في الاتفاقية هو عدم شموليتها لهذه المواد، ويعترف أيضاً بأن النفط الخام ربما واجه قليلاً من العوائق التجارية، بينما يواجه النفط المكرر عوائق تجارية وغير تجارية، وخصوصاً من جانب الولايات المتحدة واليابان. ويضيف أن الدول النفطية التي تعتمد إلى حد كبير على النفط أو الإيرادات المالية من النفط، فإن فائدتها محدودة من اتفاقية الغات[٣٧]. ويوضح صندوق النقد الدولي[٣٨] أن مساهمة الأقطار العربية في التجارة العالمية من السلع التصديرية الصناعية تمثل نسبتها ٤ بالمئة، وأن ٧٥ بالمئة من هذه النسبة تتمثل في النفط الخام بصورة رئيسية وبعض السلع التعدينية.

إن النفط، على الرغم من انحسار موارده المالية التي كانت متعاظمة في وقت من الأوقات، يمثل مورداً هاماً، بل أهم مصادر الإيرادات. وقد تم احتواء أي منافع مالية كبيرة ربما تجنيها الأقطار العربية النفطية منه تحت مظلة التجارة الحرة طالما أن الوضع الحالي يحقق ما ترغبه الدول الرأسمالية المتقدمة. فهي من ناحية، تتحكم في استمرار تدفقه وأسعاره، وهي من ناحية ثانية، تمارس وضع

ضرائب مثل ضريبة الكربون تعود عليها بمردود مالي مجز. ومن ناحية ثالثة، فهي أصبحت ـ كما سبقت الإشارة ـ لا تتحكم في النفط عن بعد، ولكن تتحكم فيه عن قرب. وإذا كان النفط الخام والنفط المكرر قد تم استبعادهما من مظلة التجارة الحرة بسبب غياب الدول المنتجة أو عدم مشاركتها الفاعلة، فإنه مع الاعتراف بغياب التنسيق الفعلي بين الدول المنتجة، لا تمثل الدول المتخلفة، ومن بينها الأقطار العربية النفطية، ثقلاً فعلياً في المفاوضات التي أفضت إلى اتفاقية الغات. صحيح أن وجود تنسيق فعلي بين الدول المنتجة ربما أعطى بعض الثقل، ولكن تظل الإرادة للدول الأقوى سياسياً واقتصادياً وتقنياً وثقافياً وعسكرياً.

ويوضح صندوق النقد الدولي[٣٩] أن النفط الخام في الوضع الحالي قد لا تكون الحواجز الجمركية عليه مرتفعة، ولكن النفط المكرر يجد حواجز جمركية عالية وترتفع باستمرار، بالإضافة إلى زيادات أخرى كضريبة الكربون مثلاً. ومحصلة ذلك أن الأقطار العربية النفطية التي يعتمد أكثرها على النفط كمورد رئيسي أو مورد يكاد يكون وحيداً لن تستفيد في هذا السياق من الترتيب الدولي الجديد تحت مظلة التجارة الحرة. وتجدر الإشارة إلى أن تأثير ذلك ينعكس على الاقتصاد العربي عموماً، وإن كان ذلك بدرجات متباينة.

ومع أن صندوق النقد الدولي[٤٠] يحاول أن يركز على المنافع التي تحققها الدول المتخلفة، ومن بينها الأقطار العربية، من وراء تحرير التجارة وانفتاح الأسواق العالمية لمنتجاتها ـ علماً بأن أسواقها

المحلية ستكون مفتوحة للخارج ـ ويوضح أن أسواق الدول الصناعية ستكون مفتوحة لمنتجات الدول المتخلفة دون حواجز تذكر، ودون تعرفة محددة على السلع الصناعية، مع إزالة جذرية أو تقليص كبير للحواجز غير الجمركية، خصوصاً على المواد الزراعية والمنسوجات والملابس. وهذا من وجهة نظره سيؤدي إلى تحقيق منافع للدول المتخلفة ترتكز على تحقيق فرص أفضل وإعادة تحويل للموارد لتحقيق المزايا النسبية، والأهم من ذلك أن المنافع ستتحقق نتيجة لزيادة القدرة التنافسية والفضاء الاقتصادي الواسع والتطوير وزيادة إنتاجية الاستثمار والادخار.

ويوضح إبراهيم العيسوي[٤١] أن الأقطار العربية التي تعتمد على استيراد الغذاء سوف تتحمل أعباء أكبر من تأمين احتياجاتها من الأسواق الخارجية، وقد تستفيد بعض الأقطار العربية التي تمتلك صناعات بتروكيميائية، إلا أن تآكل أهمية النظام العام للتفضيلات الذي كانت تتمتع به في الأسواق الأوروبية قد لا يجعل هذا الاحتمال قائماً، وقد تتعرض هذه الصناعات لمنافسة ضارية من الواردات المماثلة. وربما يتحقق بعض الكسب للأقطار العربية المصدرة للنفط من جراء الارتفاع المتوقع في أسعاره نتيجة زيادة الطلب (والنفط غير خاضع للغات). وعموماً، فإن الاحتمالات تبدو ضئيلة لحدوث زيادة ضخمة في الصادرات نتيجة تحرير التجارة بالنسبة إلى معظم الأقطار العربية ربما باستثناء النفط وبعض السلع الزراعية. ومن جهة أخرى، فإن الاحتمالات قوية لزيادة الواردات نتيجة ارتفاع فاتورة الغذاء المستورد، وارتفاع كلفة استيراد التقانة،

وتخفيف قيود الاستيراد أو إزالتها على المشروعات الأجنبية العاملة في الأقطار العربية، فضلاً عن زيادة الواردات من السلع الصناعية. ومعنى ذلك أن الكثير من الأقطار العربية سوف يواجه أعباء مدفوعات دولية أكبر، وربما عجوزات أكبر في موازين المدفوعات.

وهناك سبيلان ـ كما يشير العيسوي[٤٢] ـ لمواجهة الوضع الجديد يتمثل **أولهما** في السعي لتقليص الخسائر المتوقعة وتعظيم المكاسب المحتملة وتحويل الفرص المحتملة إلى فرص فعلية. والسبيل **الثاني**[٤٣] هو العمل الجاد ومن دون هوادة من أجل بناء القوة الذاتية الاقتصادية والتقانية العربية، قطرياً وجماعياً، وإعادة هيكلة الاقتصادات العربية بقصد تقليل اعتمادها على الخارج، وأن هذا هو الطريق الطويل والحل الجذري الذي لا بديل له من أجل تقوية مركز الأقطار العربية في النظام الاقتصادي العالمي والتخلص من عهود التبعية والانقياد والاستسلام لضغوط الدول المتقدمة. وهو يدعو إلى مزيد من الدراسات لإضفاء المزيد من الواقعية والعلمية على الدعوة إلى العمل الاقتصادي العربي المشترك، وعلى دعوة الوحدة العربية بوجه عام[٤٤].

ويتضح من ذلك أن المنافع التي قد تعود على الأقطار العربية هي منافع محتملة غير مؤكدة، وإن كانت خسارتها مؤكدة. فصناعاتها، وهي محدودة أصلاً، ستخضع لمنافسة ضارية ومن دول أكثر تقدماً في الصناعة في الوقت الذي لا تجد فيه الصناعة المحلية سنداً أو دعماً أو حماية وفق شروط النظام الاقتصادي الجديد، وهكذا قد ينحسر القطاع الصناعي المحدود أصلاً. أما الخسارة

المؤكدة، فيتمثل القدر الأكبر منها ـ كما سبقت الإشارة ـ في ارتفاع فاتورة الغذاء المرتفعة أصلاً، وارتفاع أسعار السلع الأكثر تقنية، والتي تمتلك الدول المتقدمة ناصية إنتاجها وتطويرها، ولا تنافسها الدول المتخلفة في الوقت الذي تتهاوى الحدود فيه أمام رأس المال الأجنبي، إن شاء أن يقتحم الفرص في الدول المتخلفة، وتقوى الحدود وتعلو الحواجز أمام العمالة من الدول المتخلفة، إن شاءت البحث عن فرص في الدول المتقدمة.

## سادساً: شروط الاستفادة من النظام العالمي

إن الوطن العربي من وجهة نظر بعضهم[٤٥] يمكن أن يستفيد من النظام العالمي في ظل شروط وأوضاع معينة، فالثورة الصناعية الثالثة ونتائجها الاقتصادية على المستوى العالمي تعني ذيوعاً وانتشاراً أكبر للمعرفة التقنية، بخاصة أن بعضها ينتمي إلى دول العالم الثالث، وليس بينها وبين العالم العربي علاقات تاريخية معادية، وبعضها دول إسلامية، مثل ماليزيا وإندونيسيا. ثم إن هناك تكتلات اقتصادية كبرى، الأمر الذي يعطي فرصة لممارسة توازنات بين هذه القوى في مجالات التجارة والاستثمار والمعرفة شريطة أن تكون هناك قاعدة إنتاجية عربية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النمو الاقتصادي العالمي المتسارع نتيجة لاستكمال التكتلات الاقتصادية الكبرى، واستيعاب قطاع من الدول النامية المتقدمة صناعياً، سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط بصورة رئيسية. وإذا كان الوطن العربي يضم أكثر من مائتي مليون نسمة، فإنه يمثل سوقاً يستقطب الاهتمام، إلا أن

هذه الميزة النسبية لا تتحقق إلا في حالة وجود سوق عربية بالفعل، بمعنى أن لها حدوداً مع العالم الخارجي، أما في حالة استمرار الأوضاع على ما هي عليه، فإن سوق أي دولة عربية لا يمثل إغراءً حقيقياً لأي من التكتلات الكبرى، وبخاصة أن أسواق الأقطار العربية ذات الكثافة السكانية تفتقر إلى المال، ودول المال تفتقر إلى السكان.

ولعل الفوائد التي تعود على الأقطار العربية محدودة. وسبقت الإشارة إلى أن الفوائد التي قد تعود على الدول المتخلفة إجمالاً محدودة، وإن تفاوتت فيما بينها، لأن ذلك يعتمد على شروط معينة من أهمها الارتفاع بكفاءة الأداء والإنتاجية والقدرة التنافسية اعتماداً على قدرات إدارية عالية المهارة والمعرفة. ورغم الطرح الذي يجعل إمكانية المفاضلة بين التكتلات الاقتصادية أمراً يمكن أن تستفيد منه الأقطار العربية، فإن الفوائد تعتمد على مدى المساهمة التي يمكن أن تساهم بها الأقطار العربية، ومدى الفوائد التي تعود على أي تكتل من خلال ارتباط الوطن العربي به. ورغم ما قد يكون بين التكتلات الاقتصادية الكبرى التي تبلورت حتى الآن من تنافس، فإن هناك نسيجاً من الروابط الاقتصادية والسياسية وغيرها وما ينتج عنها من مصالح متبادلة، فهي بالطبع ليست تكتلات قطبية متنافرة أو متضادة. وإذا كانت التقنية جوهر التطور المعاصر، فإن موضوع توطين التقنية واختيار الملائم منها لبناء قاعدة المعرفة التقنية واستثمار محصلتها الإنتاجية، أمر يحتاج إلى استراتيجيا وإرادة وإدارة وتوجيه قدر من الموارد والإمكانات، فإن ما حققته الأقطار العربية في هذا

السياق محدود جداً، ولا يمثل الإنفاق على البحث العلمي إلا نسبة ضئيلة تقل عما ينفق في أكثر الدول المتخلفة. والنفط ـ كما سبقت الإشارة ـ مرهون لإرادة خارجية تملك قوة التحكم فيه وفي استمرار تدفقه وأسعاره. وإذا كان الرهان على سوق عربية مشتركة لاستقطاب اهتمام العالم والمفاضلة بين التكتلات والحصول على بعض المزايا، فإن الرهان خاسر في الحاضر وفي المستقبل المنظور.

وتبدو الدعوة إلى الاستفادة من التكتلات الاقتصادية الكبرى والاستفادة من التنافس فيما بينها لتعظيم المردود أمراً منطقياً، غير أنه يجب ألا يغيب عن البال أن التعامل مع أي من التكتلات الاقتصادية يعتمد على ما يمكن أن يقدمه الوطن العربي وما يمكن أن يسهم به. وتتمحور القضية في هذا السياق أو غيره حول التنمية الفعلية ومحصلتها ومردودها. فإذا لم تكن هناك تنمية فعلية ذات مردود ملموس ومحصلة ملموسة، فمثل هذه الدعوة أيضاً تبدو تنظيراً بعيداً عن معطيات الواقع. وقد تأخذ مثل هذه الدعوة منطلقاً أبعد بأهمية الارتباط بواحدة من التكتلات الكبرى، وحتى مثل هذا الارتباط لا بد من أن تكون الأطراف الساعية إلى الاندماج من خلاله قادرة على تقديم إسهام ملموس، وهو الأمر الذي لا يتأتى إلا من خلال محصلة ملموسة ومردود ملموس لتنمية فعلية شاملة.

ويوضح عبد المنعم سعيد(٤٦) أنه من الممكن اتباع عدة استراتيجيات للتعامل مع النظام العالمي الجديد وتكتلاته. ومن بين هذه الاستراتيجيات فتح مجالات التعامل مع التكتلات المختلفة بحثاً عن المزايا الأفضل التي قدمها كل تكتل، وبحثاً عن أقصى عائد

اقتصادي وتقاني ممكن. وفي الوقت الذي لا تدخل فيه مثل هذه الاستراتيجيا الوطن العربي في إطار الاندماج، فلا بد من أن يؤخذ في الاعتبار الترابط والتنسيق والتعاون بين التكتلات الاقتصادية القائمة من ناحية، ومن ناحية ثانية، فإن هذا التوجه قد يحرم الوطن العربي من عملية تقسيم العمل الدولي، وسوف يبعثر قواه بين أسواق مختلفة لكل منها مواصفاتها، وسوف تضعف قدرة المنتج العربي على التأثير، خصوصاً في ظل الضعف الحالي للتقنية على صعيد الوطن العربي. وقد يكون من بين الاستراتيجيات الارتباط بواحدة من الكتل القائمة. ويرى عبد المنعم سعيد[٤٧] أن التكتل الأمريكي مع أن له ميزة القوة المتفوقة، إلا أن علاقته الاستراتيجية بالكيان الصهيوني تزيد من استبعاد الاندماج فيه، مع أن الترتيبات الشرق أوسطية التي يتم صياغتها للمنطقة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تلقى استجابة غير مسبوقة من العديد من الأقطار العربية. وهو إذ يستبعد أيضاً التكتل الباسيفيكي بحكم بعده وثقافته، يرشح أن يكون التكتل الأوروبي هو الأقرب بحكم الجغرافيا على الأقل، ولكن مع بعض المزايا المحتملة، فإن هناك رواسب الإرث الاستعماري، وأنه سيكون أيضاً في إطار من عدم التكافؤ، مع أنه حتى بالنسبة إلى أوروبا تبدو الترتيبات المتوسطية التي تقودها تستحوذ على اهتمام عدد من الأقطار العربية التي لا تخفي تطلعاتها للدخول في هذه الترتيبات، بل ربما أبدى بعضها حماساً منقطع النظير. وأياً كان الأمر، فإن الهرولة نحو الارتباط بتكتل من التكتلات القائمة وإدارة الظهر لأي احتمال لتكتل اقتصادي عربي، هي مسألة تبعث على الحيرة مع أن الارتباط بأي من هذه التكتلات يحتاج إلى تضامن وطيد

بين الأقطار العربية يتجاوز مجرد تنسيق المواقف أو إعلان النيات إلى تأكيد أهمية التكامل العربي لكي يحفظ المصالح الاقتصادية وغير الاقتصادية من مركز قوي نسبياً على الأقل.

ولعل الذي يتبادر إلى الذهن أن الاندماج مع أي من التكتلات الكبرى غير وارد إلا بالنسبة إلى أوروبا. وربما كان في إطار الطرح الحالي للسوق الشرق الأوسطية أو المتوسطية ما يبرر ذلك. والسوق الشرق الأوسطية، إن خرجت إلى حيز الوجود، ستجعل الأقطار العربية أطرافاً لجهة محورية فيه هي الكيان الصهيوني، في الوقت الذي تمثل فيه هذه السوق واحدة من الأطراف في النظام العالمي الجديد. وهكذا تصبح الأقطار العربية على هامش الهامش، إذ إن بعضها، وليس كلها، سيصبح أطرافاً في هذا التكتل الإقليمي الذي يمثل، بصرف النظر عن الوضع الاستراتيجي أو العلاقة الاستراتيجية بين الكيان الصهيوني والغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، تكتلاً يرتبط بتكتل أكبر، فتصبح الأطراف أطرافاً في تكتل طرفي مع ما له من أهمية استراتيجية وسياسية وأمنية واقتصادية. والسؤال الذي أصبح مطروحاً هو: إلى أي مدى ستنجح الشرق الأوسطية الاقتصادية حيث فشل التكامل الاقتصادي العربي؟ وهل حظ عمّان في القمة الاقتصادية الثانية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام ١٩٩٥ أفضل من مؤتمر القمة العربي في عمان ١٩٨٠ الذي أعاد التأكيد على التكامل الاقتصادي العربي وتحقيق التنمية العربية، واتخذ العديد من القرارات المهمة، وأقر الكثير من المواثيق الاقتصادية التي بقيت حبراً على ورق؟ وهل إمكانية تحقيق تكامل

إقليمي عبر الترتيبات الشرق أوسطية ستكون بديلاً قابلاً لأن يتحقق بدلاً من ذلك الذي استمر من دون مضمون اقتصادي فاعل على الرغم من كثرة القرارات والإعلانات؟[٤٨].

وتجدر الإشارة إلى ظاهرة لافتة للنظر حيث تعقد سلسلة ندوات تروج لأطروحات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على صعيد الوطن العربي، بحيث تعتبر هذه الندوات قضية التكامل الاقتصادي العربي نسياً منسياً في الوقت الذي تعتبر فيه الاندماج في النظام العالمي أمراً مفروضاً لا محالة، وقضية مسلماً بها، وتنطلق إلى الترويج للمنافع التي تعود على أقطار الوطن العربي من وراء ذلك. ولعل سلسلة الندوات التي بلغ عددها حتى الآن تسع ندوات نظمها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي سنوياً بالاشتراك مع صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان آخرها الندوة التي عقدت في الكويت في آذار/ مارس ١٩٩٧، والتي يبدو أنها ستستمر في زخم قوي، تثير تساؤلات عدة حول أهدافها ومراميها، وحتى بالنسبة إلى توقيتها، وكأن الساحة خالية من أي طرح مغاير، أو أن طرحها هو الطرح الذي أحق أن يتبع. وليس بمستغرب أن يجد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الفرصة مهيأة، بل ومساندة من أطراف عربية لفرض طرح واحد، وكأنه لا مناص منه.

## هوامش الفصل الثالث

(١) محمد السيد سعيد، «امتلاك صنعة الوطنية والقومية في عصر الكوكبة،» الحياة، ٦/٣/١٩٩٦.

(٢) بول هيرست وغراهام تومسون، «العولمة ومستقبل الدولة القومية (٢ من ٣)،» الحياة، ٩/٢/١٩٩٦.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) علي الدين هلال، محرر، **العرب والعالم**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٧٥.

(٥) عصام سليمان موسى، «ثورة وسائل الاتصال وانعكاساتها على مراحل تطور الإعلام العربي القومي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ٢٠٥ (آذار/مارس ١٩٩٦)، ص ١٢٦.

(٦) هلال، محرر، المصدر نفسه، ص ٧٠ ـ ٧٤.

(٧) انظر مداخلة ماجد كيالي في: **التحديات «الشرق أوسطية» الجديدة والوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩٤)، ص ٢١٥ ـ ٢١٦.

(٨) عبد المنعم سعيد، «العرب والمتغيرات العالمية،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر القومي العربي الأول، تونس، ٣ ـ ٥ آذار/مارس ١٩٩٠، ص ١١.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٢.

(١٠) هيرست وتومسون، «العولمة ومستقبل الدولة القومية».

(١١) محمود عبد الفضيل، «مشاريع الترتيبات الاقتصادية «الشرق أوسطية»: التصورات ـ المحاذير ـ أشكال المواجهة،» **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٧٩ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)، ص ١٠٤ ـ ١٠٥.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٩٨ ـ ٩٩.

(١٤) انظر مراجعة فادية محمد عبد السلام لكتاب: إبراهيم العيسوي، «الغات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية،» المستقبل العربي، السنة ١٨، العدد ٢٠٤ (شباط/فبراير ١٩٩٦)، ص ١٤٥.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٤٧.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٤٨.

(١٧) سعيد، «العرب والمتغيرات العالمية،» ص ١٢.

(١٨) جاسم خالد السعدون، «دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية،» المستقبل العربي، السنة ١١، العدد ١٢٠ (شباط/فبراير ١٩٨٩)، ص ٦٦ ـ ٨٦.

(١٩) أحمد يوسف أحمد، «العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي: مناقشة لبعض الأبعاد السياسية،» ورقة قدّمت إلى: **التحديات «الشرق أوسطية» الجديدة والوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٢٦.

(٢٠) محمد جواد رضا، **صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي: أزمة التنمية وتنمية الأزمات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ١١٩.

(٢١) Marcelo de Pavia Abreu, «Trade in Manufactures: The Outcome of the Uruguay Round and Developing Countries Interests,» in: Will Martin and L. Alan Winters, eds., *The Uruguay Round and the Developing Economies*, World Bank Discussion Papers (Washington, DC: World Bank, 1995), p. 53.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(٢٣) جميل مطر وعلي الدين هلال، محرران، **الأمم المتحدة: ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، وجهة نظر عربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٢٧٨ و٢٩٧.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٧٩.

(٢٥) Paul Chabrier, Mohamed El-Erian and Rakia Molla-Fetini, «Implications of the Uruguay Round for the Arab Countries,» in: Said El-Naggar, ed., *The Uruguay Round and the Arab Countries: Papers Presented at a Seminar Held in Kuwait, January 17-18, 1995* (Washington, DC: International Monetary Fund, 1996), pp. 62-63.

(٢٦) إبراهيم العيسوي، الغات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ١٢٨.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٣١.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٣٢.

(٢٩) Said El-Naggar, «Toward an Open International Trading System,» in: El-Naggar, ed., Ibid., p.11.

(٣٠) يوسف صايغ، التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٩٠.

(٣١) العيسوي، الغات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، ص ٢١.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٣٣) Chabrier, El-Erian and Molla-Fetini, «Implications of the Uruguay Round for the Arab Countries,» p. 35.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٣٥) «العرب والقومية والإقليمية والعالمية (حلقة نقاش): العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والإقليمية والعالمية،» شارك في الحلقة أحمد يوسف أحمد [وآخرون]؛ أعدّ ورقة العمل ناصيف حتي؛ أدار الحوار أحمد يوسف أحمد، المستقبل العربي، السنة ١٨، العدد ٢٠٠ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥)، ص ١٢.

(٣٦) El-Naggar, «Toward an Open International Trading System,» p.11.

(٣٧) Jamal Zarrouk, «Policy Implications of the Uruguay Round for Arab Countries,» in: El-Naggar, ed., *The Uruguay Round and the Arab Countries: Papers Presented at a Seminar Held in Kuwait, January 17-18, 1995*, pp. 72-73.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٧٤.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٤٠) Chabrier, El-Erian and Molla-Fetini, «Implications of the Uruguay Round for the Arab Countries,» p. 39.

(٤١) العيسوي، الغات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، ص ١٣٣ ـ ١٣٤.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٣٧.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٤١.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٤٣ ـ ١٤٤.

(٤٥) سعيد، «العرب والمتغيرات العالمية،» ص ١٥.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٢١ ـ ٢٣.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٤٨) «العرب والقومية والإقليمية والعالمية (حلقة نقاش): العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والإقليمية والعالمية،» ص ١٦.

# الفصل الرابع

# هيمنة الشمال وتباين الأولويات

## أولاً: العولمة والهيمنة

هناك كثير من المؤشرات على بروز الظاهرة العالمية (أو العولمة) وتحول النظام الدولي إلى نظام عالمي يشابه إلى حد كبير القرية الكونية، بقدر ما تختصر المسافة الاجتماعية والجغرافية والاتصالية بين مختلف أنحاء القرية. فحجم السلع والناس والرساميل والتقانة والمعلومات والثقافة والأفكار يزداد بشكل كبير عبر الحدود، بحيث تبدو الحدود الطبيعية والسيادية وكأنها صارت رمزياً للماضي أكثر مما هي مقيدة ومنظمة للتبادل في الحاضر ولاتجاهاته المستقبلية. وفي إطارها يتقلص منطق الدولة، فمصدر الكثير من القرارات والتفاعلات يقع خارج منظومة العلاقات الدولية بأنماطها التقليدية، ويقع هذا المصدر عند أطراف غير الدولة أو عند تحالفات مركبة من دول وأطراف غير الدولة[١].

إن آلية النظام الاقتصادي الجديد تمكن الدول الغربية من

الضغط على دول العالم الثالث لفتح اقتصاداتها أمام رأس المال والمنتجات الغربية، كما تمكنها من خلخلة العوائق القانونية والمالية التي تضعها الدولة أمامها. وربما أمكنها تقويض الأسس التي تقوم عليها الدولة في إطار العالم الثالث وسيطرتها على مواردها الطبيعية والإنسانية، وفرض إرادتها على الأنشطة الاقتصادية وعلى إدارة الموارد وتخصيصها، وفقاً لخطة وطنية، وعلى السيطرة الكاملة للدولة على الإطار القانوني والسياسي، وقدرتها على تنفيذ سياسات داخلية باسم الأمة دون مراعاة القوى الاقتصادية العالمية، إذ يسعى النظام الاقتصادي العالمي الجديد بكل قوة إلى تنفيذ ذلك كله، بمعنى أنه يسعى إلى تقويض السيادة الوطنية على الموارد الطبيعية والإنسانية، وعلى استقلالية القرار، وعلى المسار التنموي الذي يحاول أن ينهج نهجاً وطنياً مستقلاً(٢). والدول الغربية تتمحور محاولتها حول فرض نظام اقتصادي دولي تتحدد فيه الأولويات على أساس العرض والطلب في الأسواق، وليس على أساس المصالح القومية. وفي ظل هذا النهج، فإن الاقتصادات التي لا تطبق القواعد التي تفرضها الدول الغربية قد تجد نفسها محكوماً عليها بأن تظل في الهامش للأبد. ولا يعني ذلك أنه لن تحصل على رأس المال الاستثماري فحسب، ولكن ستجد أن من المستحيل عليها إلى حد كبير تحقيق التنمية الفعلية وامتلاك ناصية المعرفة التقنية.

ومع أنه في هذا السياق تبدو قدرة الدول المتقدمة كبيرة على فرض منهجها وإرادتها وإلغاء مفهوم التنمية المستقلة أو التنمية الوطنية، فإن هناك من يعتبر أن فرصة دول العالم الثالث كبيرة في

الاستفادة من قبولها بتلك الشروط، وتنازلها عن جوانب من حقوقها السيادية في مجال الاقتصاد والسياسة والثقافة والتخلي عن التوجه الاقتصادي القومي كاستراتيجيا للتنمية، وأنها يمكنها أن تعوض خسارتها في هذه المجالات بما تحققه من نمو اقتصادي. وربما سعى العديد من الدول المتخلفة إلى التخلي عما يشترط التخلي عنه في سبيل تحقيق هذا النمو الاقتصادي(٣).

إن أي سعي لتحقيق التنمية الذاتية أو المعتمدة على النفس تواجه عراقيل من صنع ووضع قوى وعوامل خارجية، وهي بطبيعتها معادية لأي جهد صادق في الوطن العربي ودول العالم الثالث إجمالاً من أجل التحرر من التبعية ونشدان الاعتماد على النفس في محاولتها بناء استراتيجيا تنموية ذات توجه وطني لا تخل بالحقوق السيادية وبالدور المهم للدولة إلى جانب القطاع الخاص، وفق معايير واعتبارات اقتصادية ترتكز على الكفاية والإنتاجية، وتراعي الاعتبارات الاجتماعية، وتقلص الفجوة بين الدخول، وتلبي الاحتياجات الأساسية، وتحقق السلم المدني ـ كما سبقت الإشارة ـ ولا تكون مجرد موفر للعمالة الرخيصة وسوق لمنتجات الدول المتقدمة(٤). ومعروف أنه في كل الأحوال تظل للقوى الأجنبية مصلحة قوية تدر عليها الكثير من الفوائد المالية في الحفاظ على الوضع الراهن، وفي إبقاء المجتمع العربي على حاله، لأن بلدان المركز في النظام العالمي تجني مكاسب طائلة بفضل تبعية بلدان التخوم لها. وتنشأ مثل هذه المكاسب من تصدير الكثير من السلع والخدمات، مما يحتمل أن تكون المنطقة العربية قادرة على إنتاجه. كما

تنشأ المكاسب الناجمة عن التبعية أيضاً من التقارب أو التماهي الثقافي والسياسي مع البلدان الصناعية الغربية، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية، بل الرضوخ المفرط لها[٥]. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل يظل العالم في ظل النظام الجديد إطاراً تمثل فيه الدول الرأسمالية المتقدمة القوة المهيمنة المستغلة، وتبقى الدول المتخلفة مستضعفة ومرتعاً للاستغلال، بحيث يتردى الوضع التنموي من سيئ إلى أسوأ فيها؟ إن تردي الوضع التنموي في الدول المتخلفة ووقوعها في شرك الديون الخارجية وتبعاتها وانخفاض مستوى الناتج القومي ومتوسط الدخل ربما يدفع العديد من الدول المتخلفة إلى النظرة الجدية في موقعها من النظام العالمي الجديد.

ولعل محمد عابد الجابري[٦] يعتقد بصورة إجمالية أن النضال ضد هيمنة النظام الرأسمالي الجديد يجب أن يكون من خلاله، وأن الطريق الوحيد والجدي للحد ولو بشكل نسبي من هيمنة هذا النظام على الشعوب المستضعفة هو الضغط الديمقراطي، أي ممارسة القوة بواسطة السياسة بهدف تحقيق توازن المصالح، وهو ليس بالضرورة سهلاً، بل يتطلب مثابرة ونفساً طويلاً وتضامناً متيناً. وقبل ذلك وبعده لا بد من درجة عالية من الذكاء السياسي وتوظيف شعارات الخصم نفسها في محاربته، وهي شعارات الحرية والعدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان. ومع أن هذا المنطق جدلي، فإن مسألة الذكاء السياسي يقابلها بدون شك ذكاء سياسي، مع أن الذكاء السياسي، بمعنى التعامل بحنكة وحكمة، لا يكفي وحده دون قوة فعلية. وإذا كان التضامن المتين مطلباً أساسياً لتحقيق قدر

من القوة، فإنه غني عن القول أن الواقع العربي الراهن أبعد ما يكون عن التضامن الفعلي، مع أنه لم يكن هناك بالفعل تضامن عربي فعلي إلا في لحظات عابرة، غير أنه قد يمضي وقت طويل بعد كارثة الخليج قبل أن يعود الوضع إلى ما كان عليه مع أنه لا يعكس بالضرورة تضامناً فعلياً متيناً.

ولعل بعضهم(٧)، وهو يشير إلى تداعي القطبية الثنائية، يوضح أن العالم الجديد تحكمه على الأرجح قطبية ثلاثية، وهذا يعني أن الولايات المتحدة تمثل واحداً من الأقطاب في سياق تأكيده على أن القطبية الجديدة من نوع مختلف، إذ تنخفض فيها أهمية القوة العسكرية وترتفع أهمية القدرات الاقتصادية. ويرى بعضهم(٨) أن النظام الدولي الجديد على الصعيد الاقتصادي في طور التشكيل، وهناك تناقضات كبرى في المصالح بين الكتل الاقتصادية الكبرى يجب فهمها والتعامل معها إيجاباً، بينما قد يرى آخرون(٩) أن التكتلات، رغم ما بينها من تنافس، فإن لديها درجة عالية من الاعتماد المتبادل والمؤسسات المشتركة والمصالح المتوائمة التي تمنع تكتلات أخرى، وبخاصة تلك التي لا زالت في مراحلها الأولى ولا تتوفر فيها البنية الاجتماعية المتقدمة، أن تناور فيما بينها.

وفي نظر بعضهم(١٠) أن النظام العالمي الجديد ليس جديداً من حيث تمحور بنيته حول عدد صغير جداً من الدول يضم البلدان الصناعية الغربية التي تشكل كمجموعة قلب النظام العالمي أو مركزه، ومن عدد كبير جداً من البلدان المتخلفة تقع كمجموعة على هامش (أو أطراف أو تخوم) النظام العالمي. «وقد تكونت بنية النظام

العالمي نتيجة قرون من التطور والإنماء الرأسماليين اجتازتها البلدان الصناعية المتقدمة على الصعيد العالمي. وتدعّم التطور والإنماء المذكوران وتثبتا بفضل التغلغل الاستعماري للبلدان الصناعية القوية في اقتصادات البلدان المتخلفة»(١١)، والعلاقة بين المجموعتين علاقة استغلال وسيطرة من مجموعة صغيرة على المجموعة الأكبر. وعلاقة السيطرة والاستغلال مارستهما بلدان المركز القليلة العدد تجاه بلدان التخوم التي اضطرت للرضوخ لأنه لم يكن في إمكانها التصدي والتحدي، وقد دفعت إلى تبعية قاسية في معظم الحالات. وتبين أن تلك التبعية لم تكن في نمط وتكوين التجارة الخارجية فحسب، حيث تقوم بلدان المركز بتصدير العديد من السلع المصنعة إلى بلدان التخوم مقابل استيراد محدود من المواد الأولية، وإنما تعدت ذلك إلى تكييف شروط التجارة بين المجموعتين، وكانت ضد مصلحة البلدان المتخلفة.

وإذا كان هناك من يروّج للعولمة ويعتبر الاندماج فيها مسألة حتمية، فإن هناك من يدعو إلى عدم القبول بالاندماج في النظام العالمي الجديد، بحجة أن قبول الإجراءات والسياسات التي تفرضها مؤسساته تعمل على تعميق التبعية. ففي حين تدعو هذه السياسات والإجراءات إلى تحرير التجارة كسياسة للنمو والإصلاح الهيكلي في الدول المتخلفة، تتخذ الدول المتقدمة سياسات حمائية تجاه صادرات الدول المتخلفة، وهذا يعوق عملية تحرير التجارة في الوقت الذي لا يخدم فيه هدف التصحيح. ويعترف كتّاب صندوق النقد الدولي بفشل هذه السياسات في دول عديدة، بل ويقرون أنها أحدثت

نكسة في بعض الاقتصادات. ولذلك تذرعوا بدعوى تقسيم عملية التصحيح إلى مراحل عديدة قد تأخذ وقتاً طويلاً لتحقيق نتائج قد لا تتحقق. ولا شك في أن اتباع هذه السياسات يفقد الدول المتخلفة استقلالية القرار المتعلق بكيفية استخدام الموارد المتاحة، وبالتالي يزيد من تبعيتها للخارج، فضلاً عن أنها تصب في خدمة فئات محدودة من الأفراد وتزيد من حدة التفاوت في توزيع الدخل والثروة، مما يعمق من التمايز الاجتماعي الذي تهدف التنمية في بعدها الاقتصادي والاجتماعي إلى تقليصه والحد منه(١٢).

ويوضح جاسم السعدون(١٣) أن دول العالم الثالث سوف تنقسم إلى ثلاث مجموعات: **أولاها** سوف ترتبط بشكل مباشر بدول المركز، وقد تعطي أكثر مما تأخذ، ولكنها ستكون في وضع أفضل من غيرها من دول العالم الثالث، **وثانيتها** سوف تحاول تكوين كتل أو تعاونيات أصغر للدفاع عن مصالحها من مواقف تفاوضية أفضل، **وثالثتها** مجموعة دول سوف تتناقص مساهمتها النسبية، وربما المطلقة، ومؤهلة لمزيد من الضياع ومزيد من التشرذم. ويرى بعضهم(١٤) أن علاقات التبعية سوف تسود بين الدول الصناعية المتقدمة، والدول المتخلفة المنخفضة الدخل وغالبية الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض. وهذا يعني أن نسبة كبيرة من الدول المتخلفة ستكون خاضعة للتبعية في إطار علاقات غير متكافئة تتزايد فيها أرباح الدول الصناعية المتقدمة من هذه العلاقات، في الوقت الذي يقل فيه نصيب الدول المنخفضة الدخل، بل تزداد فقراً. وسوف تتعرض مثل هذه الدول لظروف اقتصادية قاسية، ومن ثم

فإنها ستعتمد إلى حد كبير على المعونات الأجنبية. ولغياب الكوادر الإدارية والفنية ذات الكفاءة، فإن قدرتها على التعامل مع الشركات الدولية النشاط سوف تعتمد على النهب المنظم من قبل هذه الشركات لمصلحة الدول الصناعية المتقدمة.

ويشير عبد المنعم سعيد(١٥) إلى أن تهميش الوطن العربي مثله مثل باقي مناطق العالم الثالث يجري على قدم وساق. ولذلك فإن نصيب الوطن العربي من التجارة والاستثمارات العالمية يتراجع. وتكاد تكون المواد الأولية، وبخاصة النفط، هي المهيمن على صادرات الأقطار العربية. ومع تراجع أهمية هذه المنتجات، باستثناء النفط الذي لا يزال له أهميته، فإن تهميش الوطن العربي هو صورة تختفي فيها الإنتاجية ويختلط فيها السفه بالمجاعة، والأهم أنه تختفي فيها الديمقراطية والحقوق الأساسية للإنسان.

والنظام العالمي الجديد يحاول أن يبسط هيمنته من خلال بسط نموذجه وايديولوجيته ببعديها الرئيسيين، وهما البعد الاقتصادي والبعد السياسي، بالإضافة إلى باقي الأبعاد الثقافية والعسكرية وغيرهما، وهي بطبيعة الحال أبعاد متداخلة ومتشابكة. والبعد الاقتصادي يأخذ منهج النظام الرأسمالي بمحوره الرئيسي، وهو سياسة السوق الحر والبعد السياسي، ومحوره الرئيسي الديمقراطية وحقوق الإنسان. وتجدر الإشارة إلى أن العالم المتقدم، وخصوصاً في ظل الهيمنة الأمريكية، يطبق نظاماً مزدوجاً للمعايير، فربما تحظى الدول التي تتعاون في تنفيذ عملية إعادة البناء الاقتصادي وفق المنهج المطروح والمفروض بالاستثناء من تطبيق القواعد السياسية عليها،

بمعنى أنه يتم التغاضي عن انتهاكات حقوق الإنسان، وربما يتم تشجيع برامج التسلح، وكذلك غض النظر عن مبدأ تطبيق الديمقراطية. وتصبح الدول التي ترفض القواعد الاقتصادية والسياسية الجديدة ضحية لعملية عزل واستبعاد مفروضة عليها[١٦].

وإذا كان الأمر يتمثل في أن فرض الإرادة من الدول الغربية على دول العالم الثالث سيجعل هذه الأخيرة تتخلى عن جوانب من حقوقها السيادية، وتتخلى عن أي محاولة للتنمية ذات توجه وطني بمنأى عن توجهات النظام الاقتصادي الجديد، وأن العديد من الدول المتخلفة ـ كما سبقت الإشارة ـ سيقبل بكل ذلك في سبيل التركيز على النمو الاقتصادي، فهل يعني ذلك أن الدول المتخلفة من الممكن أن تتخلى بسهولة عن حقوقها السيادية؟ وهل يعني ذلك أيضاً أن الدول المتخلفة التي تغفل ذلك ستحقق نمواً اقتصادياً مطرداً فعلاً؟ إن هناك من الدول المتخلفة من يفعل ذلك، ولكن ليس من الضروري أن تسعى كل الدول المتخلفة إلى القبول بمثل هذه المقايضة المجحفة، هذا إن كان تحقيق النمو الاقتصادي المطرد محصلة أكيدة وليست احتمالية، وإذا كانت الدول المتخلفة التي ترفض مثل هذه المقايضة لن تجد استثمارات خارجية وستجد أمامها عوائق يضعها النظام العالمي الجديد لتقويض محاولاتها التنموية إن كانت ذات توجه وطني، فذلك ليس وضعاً جديداً. إنه ربما يمثل إعادة تشكيل لدور قديم بين الدول الرأسمالية القوية والدول المتخلفة التي انتهجت خطاً وطنياً في وقت من الأوقات تمحور حول تحقيق التحرر السياسي والاقتصادي.

وهناك من يرى أن دول العالم الثالث قد تنقسم بين دول غنية الموارد نسبياً، وعليها أن تبذل جهداً لكي تكون في منظومة النظام العالمي الجديد، ولو أن أطرافاً ودولاً تتجه إلى الهامش أو ربما خارجه، وربما توفر العمالة الرخيصة والسوق الاستهلاكية المحدودة وليس في مقدورها أن تجتذب استثمارات رؤوس الأموال وما لها من موارد يمكنها الاعتماد عليها أو تثميرها. فهل يعني ذلك أن الدول المتخلفة المرشحة للدخول في منظومة الاقتصاد العالمي الجديد هي الدول الغنية بالموارد نسبياً، أما باقي الدول المتخلفة فتظل على الهامش أو خارجه؟ وإذا كان الاتجاه هو استغلال الدول المتخلفة، حتى لو كانت محدودة الموارد، بحيث تمثل سوقاً محدودة وتوفر عمالة رخيصة، فما هي المزايا للدول المتخلفة؟

ولا شك في أن الدول المتقدمة هي في الوضع المهيمن لفرض شروطها والاستحواذ على أكبر قدر من المنافع على حساب الدول المتخلفة وتأطيرها في الأطر التي ترغبها دون مراعاة لمتطلبات التنمية الحقيقية الجادة في هذه الدول وأولوياتها. وهي إذ تمتلك القوة الاقتصادية والتقنية والسياسية والعسكرية، فإنها توظفها في إطار الوضع الجديد توظيفاً يمثل إعادة استغلال ونهب للدول المتخلفة بطريقة تبدو حضارية حين تحاول أن تسقط عليها ايديولوجيتها بما في ذلك الديمقراطية وحقوق الإنسان. ولا شك في أن العلم والتقنية هما عمادا القوة الاقتصادية والسياسية، وهي تنفق على البحث العلمي انفاقاً كبيراً، إذ تحتجز ما بين ٢,٥ بالمئة و٣ بالمئة من ناتجها القومي الإجمالي لأغراض البحث العلمي. ولقد شهد عام

١٩٩٣ على سبيل المثال انفاق تلك الدول نحو ٣٠٠ مليار دولار لذلك الهدف، أما ميزانية التعليم، وهي ضرورية للبنية التحتية التقانية، فإنها تتراوح ما بين ٢٠٠ مليار و٣٠٠ مليار دولار سنوياً. وتتمثل أهم التطورات المتسارعة في مجال الاتصالات، وهو الذي يؤثر في مجمل الأنشطة الإنسانية كالإدارة والصناعة وغيرها[١٧].

## ثانياً: هل يساهم الشمال في تنمية الجنوب؟

ربما رغب الشمال في الاستفادة من العمالة الرخيصة في الجنوب، ومتى ما توفرت فرص الاستثمار والكسب الملائمة من خلال الشركات المتعددة الجنسية. وقد يحقق هذا قدراً من الفرص التي تمتص قدراً من البطالة وتلبي بعض الاحتياجات المحلية، وإن غلب عليها أن يكون نتاجها للتصدير حيث توجد الأسواق المناسبة. ومثل هذا النهج قد يقلص من الهجرة من الجنوب إلى الشمال، وقد يساهم في تحقيق قدر من التنمية إذا تضافرت جهود لتحقيقها، ولكنها تظل محدودة جداً ولا تتواءم مع متطلبات التنمية الفعلية المرتكزة على أولويات تستهدف المصلحة العليا للجنوب في إطار استراتيجيات تتولى وضعها بجدية والتزام وبصيرة دول الجنوب، وليس الشركات الدولية المتعددة الجنسية. وربما كان تحقيق قدر من التنمية يساعد على تحقيق قدر من الاستقرار ويجعل دول الجنوب أكثر قدرة في خدمة دول الشمال من حيث العمالة ومن حيث السوق.

ولكن كيف يمكن أن تكون دول الجنوب سوقاً مربحة، وهي

تدور في ردهات الفقر، إلا قلة فيها تمثل سقوفاً مرتفعة للثروة؟

إن من مصلحة الشمال أن يساهم في محاولات دول الجنوب تحقيق بعض طموحاتها التنموية إذا كان يضع نصب عينيه استقرار دول الجنوب وجعلها قادرة على امتصاص نسبة كبيرة من البطالة فيها وتلبية الاحتياجات الأساسية للقاعدة العريضة من المجتمع. وليس ثمة شك في أن دول الشمال لا ترغب في أن ينزح الأفراد من الجنوب إلى الشمال سعياً وراء فرص معيشية أفضل، سواء كان ذلك من منطلق أبعاد ما يسمى بنزعة الإرهاب أو عدم منافسة العمالة الرخيصة النازحة من الجنوب للعمالة في الشمال، وهي تواجه تحديات في الداخل تتمثل أحياناً في ارتفاع نسبي للبطالة نتيجة التطور الهائل في المجال التقني والصناعات المعقدة والأكثر تطوراً والمعتمدة على كثافة رأس المال وليس كثافة العمل. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الشمال يسمح بنزوح الكفاءات المؤهلة من الجنوب، وفي ذلك استنزاف لمثل هذه الكفاءات المحدودة أصلاً في الجنوب، والتي يفترض أن تستثمر طاقاتها على الصعيد الوطني للمساهمة في تحقيق قدر من الطموحات التنموية. كما أن نزوح هذه الكفاءات المؤهلة، وإن أثرى الرصيد المؤهل أو أضاف إليه، فإنه يمثل هدراً لطاقة أحوج ما يكون الاحتياج إليها في مواطنها. ومن الإنصاف الإشارة إلى أن قوة الجذب لمثل هذه الكفاءات المؤهلة لدى دول الشمال قوية في الوقت الذي تكاد تكون فيه قوة طرد على الصعيد الوطني لها نتيجة لعدم وجود المناخ الملائم أو الفرص الملائمة.

وإذا كانت الهجرة من الجنوب إلى الشمال بحثاً عن فرص

العمل هي هجرة الكفاءات المؤهلة، وربما استفاد الشمال كثيراً من هذه الهجرة، فإنه قد يحسب حساباً لتبعات هذه الهجرة وانعكاساتها على مجتمعه، وقد يضع شروطاً لتقييدها. ولا بد من أن الشمال يدرك أن عدم تحقيق قدر من الطموحات التنموية في الجنوب يفرض ضغوطاً أكثر على النزوح من الجنوب إلى الشمال في الوقت الذي لا تقف فيه تداعيات التصدع السلمي في الجنوب عند حدوده، ولكن قد تتجاوز آثارها تلك الحدود إلى الشمال. ولعل الجنوب المتوسطي العربي والشمال المتوسطي الأوروبي، رغم أطر الشراكة التي كانت تتمحور حول قضايا اقتصادية، بدأت الناحية الأمنية تحتل فيها حيزاً كبيراً من الاهتمام، خصوصاً أن نسبة كبيرة من النازحين من الجنوب تمثل عمالة رخيصة، ويبدأ الربط بين هذه العمالة وأثرها على النسيج المجتمعي من ناحية، والربط بينها وبين حلقات العنف في بعض دول الجنوب المتوسطي العربية من ناحية أخرى.

إنه من بين المسائل المطروحة تخلي الدول المتقدمة عن بعض صناعاتها والتركيز على الصناعات المعقدة والأكثر تطوراً، والتي تسندها قاعدة معرفية تقنية تتلاحق فيها محصلة الإبداع بصورة سريعة على أساس أن الصناعات التي تتخلى عنها الدول المتقدمة قد تجاوزتها من ناحية إلى صناعات أكثر تطوراً وأكثر تعقيداً وأكثر مردوداً، ومن ناحية ثانية، فإن هذه الصناعات التي يتم التخلي عنها تتيح الفرص لبعض الدول المتخلفة لتحقيق قدر من الطموح التنموي وما ينتج عنه من امتصاص لقدر من البطالة، وفي الوقت نفسه تحقيق قدر من الاستقرار يقلل من الضغط تجاه النزوح إلى الشمال، ويبعد تداعيات

عدم الاستقرار على بعض دول الشمال. غير أنه يبدو أن مثل هذا الطرح ما زال بعيداً عن الواقع، وتحاول دول الشمال الاستئثار بأقصى ما يمكن الاستئثار به على أساس أن يظل الجنوب مستضعفاً وراضخاً للشروط الاقتصادية والسياسية التي يمليها الشمال. وإذا كانت الكثرة من دول الجنوب تدور في ردهات الفقر والفاقة إلا قلة تنعم بسقوف ثروة مرتفعة، فهذه تمثل سوقاً لدول الشمال، وتمثل شريحة قوية الوشائج بالشمال في مقتنياته السلعية وسلوكه. وطالما ظلت دول الجنوب في أمس الحاجة إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للكثرة، فإنها غالباً تنحو إلى الاستيراد من الدول المتقدمة وتدفع فاتورة مرهقة التكلفة عليها لأسعار الغذاء من الدول المتقدمة. وقد تضطر في أكثر الأحيان إلى الاقتراض في سبيل ذلك. وهي إن كانت تقترض لتلبية الاحتياجات الأساسية في ظل شروط إقراضية تعسفية، وقد تعوزها القدرة على السداد، فإن ذلك يعني بصورة جلية أن الدول المتخلفة أو أكثرها ستكون رهن هذا الوضع، دون مجال لتراكم رأسمالي محلي يتجه قدر منه على الأقل إلى بناء قاعدة إنتاجية معطاء تدر دخلاً حقيقياً وتساعد في تلبية الاحتياجات الأساسية، كما تساعد على السداد التدريجي للقروض وتبعاتها، وهو مطمح يبدو بعيد المنال على محك الواقع.

## ثالثاً: إعادة تشكيل الهيمنة

إن مفهوم بلد المركز والبلدان الأطراف مفهوم قديم جديد. فمنذ عهد الاستعمار كانت الدولة المستعمرة بمثابة دولة المركز،

والمستعمرات بمثابة الدول الأطراف، وهكذا تكون دولة المركز في موضع الدولة الأقوى المهيمنة والمستغلة والمستأثرة بخيرات بلدان الأطراف. وتصبح خيرات البلدان الأطراف روافد أساسية في تقوية التنمية في دولة المركز، بينما تئن الدول الأطراف تحت وطأة التخلف، بل إن هذا المفهوم قد ينطبق على ما سبق ذلك عبر حقب التاريخ، فحيثما كانت هناك امبراطورية كانت الدولة المركز في الإمبراطورية هي المهيمنة والمستأثرة بخيرات الدول الأطراف. غير أن الجديد في الوقت الراهن هو أن وسائل الهيمنة والاستغلال والاستئثار ليست بدائية، وليست تقليدية، كذلك فهي وسائل متطورة جداً في عالم بلغت فيه التقنية بكل أبعادها شأواً بعيداً، سواء من حيث التقنية الصناعية أو العسكرية أو الإعلامية، وأصبحت قنوات الاتصال وشبكاته متعددة وسريعة تربط العالم كله في نسق لم يسبق له مثيل.

وسبقت الإشارة إلى أن هيمنة المراكز الرأسمالية الغربية على مقدرات الدول المتخلفة ليست جديدة، فقد كان ذلك إبان فترة الهيمنة الاستعمارية التقليدية(١٨). ولذلك فإن الذين ينظرون إلى النظام العالمي الجديد من خلال التكيف مع معطياته ومستجداته، حتى لو كانت الدول المتخلفة فيه تمثل أطرافاً تابعة للمركز أو المراكز، يعتبرون أن هذه مسألة حتمية، وأن العزلة غير ممكنة ومستحيلة، وأن الدول المتخلفة إن كانت أطرافاً أو حتى على الهامش بالنسبة إلى المراكز الرأسمالية الغربية، فذلك أفضل من إبقائها أو بقائها خارج المنظومة. وعليه، فإن الذين يحاولون التأكيد على جدوى

التعامل مع النظام العالمي وتعظيم ما أمكن من المنافع التي قد تحصل عليها الأطراف، حتى لو كانت المراكز تحظى بالمنافع الأعظم، هم في وضع أفضل من الذين يرفعون شعارات التحرر الاقتصادي والتنمية المستقلة أو التنمية المعتمدة على الذات، ويستطردون في التأكيد على أن هذه الشعارات، حتى لو مثلت توجهاً حاداً في بعض الأوقات أو على صعيد بعض الأقطار العربية، أو حتى بعض الدول المتخلفة، فإنها لم تحقق رصيداً ملموساً من النجاح.

ولعل رمزي زكي[١٩] يحاول أن يدحض ذلك مؤكداً أن إحكام الحصار حول الاقتصاد العربي ووضعه في قبضة النظام الرأسمالي العالمي قد تم في الوقت الذي كان فيه النظام الرأسمالي العالمي يتعرض، ولا يزال، لأزمة هيكلية طويلة المدى. وقد حرصت المراكز الرأسمالية على استخدام الأساليب والسياسات كافة لإحكام السيطرة والهيمنة على مقدرات الأمة العربية حتى تستمر في تأدية الوظائف التي كانت تؤديها إبان الهيمنة الاستعمارية التقليدية كمصنع رخيص ومضمون للطاقة وكسوق واسعة لمنتجات المراكز وكمجالات مربحة لرؤوس الأموال المودعة لدى المراكز. ويوضح في سياقه[٢٠] أن صورة الاقتصاد العربي مشوهة ومفككة نتيجة عجز الممارسات خلال العقدين السابع والثامن من هذا القرن عن إنجاز مهام التحرر الاقتصادي وتحقيق السيطرة الوطنية على مقدرات الأمة وتحررها من التبعية تمهيداً لبناء التنمية المستقلة، ولكن الصورة تزداد قتامة، وبدلاً من التفكير في مهام كسر قيود التبعية والحرص على تحقيق التنمية المستقلة، يزداد الحديث عن ضرورات التكيف مع النظام العالمي

وتراجع مصطلح التنمية أمام مصطلح التكيف، واختفى مصطلح الاستقلال الاقتصادي أمام مصطلح الاعتماد الدولي المتبادل، وتوارى مفهوم العدالة الاجتماعية أمام منطق السوق والمنافسة. وكأن عجلة التاريخ يراد لها أن تعود إلى الوراء للفترة التي عاشتها الأقطار العربية إبان الهيمنة الاستعمارية التقليدية، حينما كانت مجرد توابع هشة تتكيف مع الاقتصادات الرأسمالية التابعة لها، وتعتمد على آليات السوق ومنطق المنافسة، ولا تلعب الدولة فيها أي دور قيادي في النشاط الاقتصادي. ومع هذا التوجه الجديد يصبح التفكير في أي مشروع تنموي عربي شامل نوعاً من العبث من منطلق هذا الفكر وأصحابه، والذي يعتقد أن شعارات التحرر السياسي والاقتصادي ومحاولات تحقيق التنمية المستقلة كانت وهماً وممارسات خاطئة بأكملها، والمطلوب الآن التعامل مع ما تروّج له المراكز تحت دعاوى التصحيح والتكيف والانفتاح والاعتماد المتبادل.

ويشير محمد حسنين هيكل إلى أن مقولة النظام العالمي الجديد ليست جديدة، والفكرة ليست جديدة، فقد استعملت عدة مرات، من بينها أنه في أعقاب الحرب العالمية الأولى استخدمها ونستون تشرشل وهو يطالب بسيادة أنغلوساكسونية تفرض مشيئة المنتصرين على باقي دول العالم، واستخدمها فرانكلين روزفلت وهو يمهد لدخول أمريكا الحرب العالمية الثانية، واستخدمت أكثر من مرة فيما بعد. وليست المشكلة قدم أو جدة المفهوم، وإنما الحقيقة الموضوعية أن النظم العالمية لا تقوم وتزول بمشيئة أحد، وأن النظام العالمي الأول الذي أقامته الثورة الصناعية واستقرت إدارته في بريطانيا أكثر

من قرن، وانتقلت بعده إلى الولايات المتحدة لنصف قرن، أخذ ضروراته في النمو والنضج، ثم إنه ترافق مع أسباب حقيقية في وسائل الإنتاج، وفي أدوات استعمال القوة. ويستطرد في التأكيد على أن مقولة ونظرية النظام الجديد تجمدتا على ألسنة أصحابها، ذلك أن هناك نظاماً عالمياً جديداً له مدير واحد هو الولايات المتحدة الأمريكية ليس له معنى يستحق هذا الوصف يقوم على دولة واحدة في عصر توزعت فيه موازين القوة التقانية والاقتصادية، وكذلك العسكرية[٢١]، رغم أنه يستعرض الوضع العالمي الجديد في إطاره التنموي وفرض الدول القوية شروطها على الدول المتخلفة المستضعفة، إذ تبخرت ثورة التطلعات التي رافقت ثورة التحرر الوطني، وعادت السيطرة في صورة أخرى يمثلها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأصبحت دبلوماسية كل منهما بديلاً في مطلع القرن الحادي والعشرين لدبلوماسية البوارج في مطلع القرن التاسع عشر، وهذا تشبيه استعاره من الاقتصادي البريطاني المعروف آلان والترز. وهكذا أصبح الأغنياء يملكون فرض الشروط على الفقراء في ميادين التنمية، وقد تأكدت سيطرتهم من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأضيفت إليهما مؤخراً منظمة التجارة العالمية. والخشية لدى الكثيرين أن شروط التجارة المقبلة سوف تجهض آمال التقدم لدى الفقراء، وسوف تزيد الفجوة بينهم وبين الأغنياء، وربما تضيف إلى النزح الاستعماري القديم نزحاً جديداً للموارد باسم حرية التجارة. ومن اللافت للنظر أن تقديرات آثار جولة أوروغواي تعطي مجموعة الاتحاد الأوروبي وحدها أرباحاً جديدة تقدر بثمانين مليار دولار سنوياً في مقابل خسائر للدول

الأفريقية البائسة جنوبي الصحراء تقدر بحوالى ثلاثة مليارات دولار سنوياً[٢٢].

وواقع الأمر أن آمال التنمية قد تبخرت في العديد من الدول المتخلفة منذ وقت بعد أن ضاع زخم شعارات التحرر الاقتصادي والسياسي في أعقاب استغلالها السياسي المعلن بعد أمد من الهيمنة الاستعمارية المباشرة. ومع أن زخم تلك الشعارات كان طاغياً، فإنه كان في بعضها بعض الجهود الجادة، غير أنه كان يعوزها التصور الواضح والإدراك الواعي لطبيعة التنمية الفعلية ومتطلباتها والاستراتيجيا الجادة الشاملة التي يتم في إطارها حشد جميع الموارد والطاقات والإمكانات مهما كانت محدودة في سبيل الوصول إلى مشارف التنمية الفعلية أو تحقيق الحد الأدنى على الأقل من أهدافها الفعلية. ولذلك فإن المحصلة ظلت محدودة. وتواجه هذه الدول وضعاً زادت فيه هيمنة المراكز وقدرتها وأساليبها، وهي في وضع مستضعف رهينة المشاكل والديون.

ويشير سمير أمين[٢٣] إلى أن مفهوم النظام العالمي الجديد ظهر في السبعينيات، وكان مشروعاً قائماً على أساس الاعتماد المتبادل المبني على التفاوض ويستهدف المزيد من توسع الرأسمالية على المستوى الكوني ونموها بنسبة عالية جداً، ولكن الغرب رفض هذا المفهوم للنظام الاقتصادي العالمي الجديد. ويبدو أن رفض الغرب ليس للمفهوم، وإنما لمضمونه المعتمد على الاعتماد المتبادل الذي قد يعطي فرصة الحرية والحركة، ولكنه لا يضمن السيطرة المطلقة للدول الغربية المتقدمة صناعياً. ولذلك بدا المفهوم نفسه في وقت لاحق

سائداً في محاولة لإحكام السيطرة من قبل الدول الغربية المتقدمة صناعياً على الدول النامية، ومنها الدول العربية. ويوضح سمير أمين[٢٤] أن العالم أصبح ينقسم إلى ثلاث فئات: في الفئة **الأولى** تعمل الأغلبية من السكان في نشاطات تنافسية، وفي **الفئة الثانية** توجد نسبة عالية من السكان العاملين في نشاطات تنافسية، أما الفئة **الثالثة** فتعمل فيها نسبة متدنية من السكان في نشاطات تنافسية، وتشمل هذه الأخيرة البلدان الأفريقية، وجميع البلدان العربية الغنية منها والفقيرة. ونتائج ذلك هي أن المراكز الأساسية القائمة اليوم هي مراكز الغد، ومهمشي اليوم هم مهمشو الغد الذين كانوا يظنون، ولا يزالون، أنهم يستطيعون اللحاق بالركب، ومن بينها البلدان العربية وهذه البلدان المهمشة، يعني أن وزنها في النظام العالمي يساوي صفراً.

وبالنسبة إلى بلدان الجنوب، فإن من أسوأها وضعاً الشرق الأوسط، وإن ما يجري في معظم بلدانه ليس إدارة اقتصادية للأزمة، ولا تصحيحات هيكلية، بل هي ترتيبات صغيرة محدودة تستهدف فقط تسديد خدمة الدين، أما عواقب هذه السياسات حتى لو أدت إلى تدمير النسيج الاجتماعي، أو بالملايين من الناس إلى الجوع، فهي ليست مشكلة بالنسبة إلى واضعي السياسات. ويمكن تقسيم هذه البلدان إلى مجموعات ثلاث: **الأولى** تشمل شمال أفريقيا، **والثانية** بلدان النفط ـ وهي من وجهة نظر سمير أمين[٢٥] ـ منعزلة كلياً عن أجزاء الوطن العربي وواقعة تحت سيطرة الغرب، وهو يسيطر عليها كلياً في الوقت الراهن، والفئة **الثالثة** تشمل مصر وسوريا والأردن

ولبنان، وهي في موقع وسط بين المجموعتين السابقتين. وتجدر الإشارة إلى ما أكده وزير البترول السعودي الأسبق أحمد زكي يماني[٢٦] من أن الولايات المتحدة، وخصوصاً في أعقاب كارثة الخليج العربية، قد رسخت وجودها المدعوم بقوة عسكرية في منطقة الخليج العربي مستأثرة بمنابع النفط ومتحكمة فيه تحكماً غير مسبوق، ليس في استمرار تدفقه أو أسعاره فحسب، ولكن باستخدامه قوة وورقة للضغط على غيرها من الدول بما في ذلك دول أوروبا واليابان، مما يقوي مكانتها القوية أصلاً ويعظم منافعها الاقتصادية في التعامل حتى مع باقي الدول المتقدمة.

ولعل الولايات المتحدة وأوروبا كان لهما التأثير الأكبر في محصلة اتفاقية النظام الاقتصادي الجديد وملاحقها، ذلك أن الدول المتخلفة لم يكن يجمعها تكتل ملموس له ثقل فاعل. ويوضح البنك الدولي أنه يجب أن يؤخذ في الحسبان قلة ثقل حتى أكبر الدول المتخلفة[٢٧]. وإذا كان الأمر كذلك، فإن الوضع بدا محسوماً منذ البداية لصالح الطرف الأقوى لو لم يمثل تكتلاً، ناهيك عن كونه يمثل تكتلاً يضيف قوة إلى قوة. ويبدو أن الدول المتقدمة تراهن، وهي واثقة أن الدول المتخلفة ستنضوي تحت مظلة النظام الجديد، وهي لم تدخل إلى حلبة اتفاقاته بتكتل أو تكتلات تعطيها بعض الثقل، ويأتي انضواؤها فرادى ليضيف ضعفاً إلى ضعف، وهي لا تملك من الأسباب ما يحفظ لها الحق الأدنى من حقوقها. وفي الوقت نفسه، فإن عدم انضوائها تحت مظلة النظام الاقتصادي الجديد، وهي لا تملك القدرة على الاعتماد على الذات، خصوصاً

بعد أن دخلت في ردهات مآزق محاولاتها التنموية القاصرة وانغمست في خضم مشاكل داخلية وإقليمية، بدد قدراً من مواردها وطاقاتها المحدودة، وفي الوقت نفسه، تبدد قدر من تلك الموارد والطاقات المحدودة في برامج لم تكن ذات أولوية في تحقيق التنمية المستقلة أو التنمية الفعلية، وأصبحت تئن تحت وطأة أعباء الديون الخارجية وتبعاتها، بحيث لم تعد هناك حتى الإمكانات والطاقات أو رأس المال الذي يمكن توجيهه وجهة تنموية صحيحة، ولهذا فإن الوضع أكبر من مأزق.

وفي مثل هذا الوضع الذي تتحكم فيه الدول المتقدمة أو المراكز منذ البداية، فإن هذه الدول قادرة على فرض شروطها، وفي الوقت ذاته التنصل من بعض التزاماتها أو القفز عليها وفق ما تقتضيه مصالحها في الدرجة الأولى. وهكذا فإن الدول المتخلفة الفقيرة أو أكثرها سيزداد فقراً، ولن يحصل على الرخاء الموعود في إطار النظام الاقتصادي الجديد لأن مثل هذا الرخاء لن يأتي، ولن يكون مستمراً، إلا إذا كان محصلة جهد تنموي ذاتي. ولا شك في أنه قد يكون هناك تفاوت بين الدول المتخلفة، إلا أن الأقطار العربية إجمالاً سيزداد مأزقها التنموي، وإن علّق بعضها أو أكثرها آمالاً على الترتيبات الشرق أوسطية على اعتبار أنها ستجلب الرخاء والازدهار لدول المنطقة، وإن كان محور هذه الترتيبات الكيان الصهيوني، إذ إن محصلتها ستكون كتلة اقتصادية تتلاشى فيها الحدود والحواجز وتتحرك عوامل الإنتاج بيسر وسهولة، كما أنها ستكون منطقة جذب لرؤوس الأموال من الدول المتقدمة على وجه الخصوص، وما تبقى

من مال نفطي لدى عدد من الأقطار العربية الخليجية. غير أنه يجب ألا تعلق آمال كبيرة على ذلك بحكم طبيعة هذه الترتيبات وتوجهاتها والدور المحوري للكيان الصهيوني الذي سيضيف إلى رصيده التنموي على حساب بعض الفئات لبعض الأقطار العربية، ومن المستحيل أن يكون ذلك الفئات رخاءً وازدهاراً أو تنمية.

## رابعاً: مدى استمرار الهيمنة والأولويات المتباينة

إن الولايات المتحدة الأمريكية، وإن بدا أنها القوة المهيمنة في النظام العالمي الجديد، فهي ليست قوة أبدية، وهي ليست قوة لن تشهد أبداً صعوداً لقوة أو قوى أخرى في عالم يحفل بالمتغيرات، ناهيك عن استقراء التاريخ في نشوء الأمم وازدهارها واضمحلالها. وإذا كان الهدف المحوري في النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو حرية التجارة وإزالة الحواجز الجمركية، فإن الولايات المتحدة على وجه الخصوص تواجه تحدياً يفرض عليها أحياناً أن تشدد الرقابة وتضع الحواجز غير الجمركية بهدف مواجهة الإرهاب. وتركز الولايات المتحدة على دواعي الأمن في مواجهتها لبعض حوادث الإضرار بالمصالح الأمريكية، وتضع قيوداً رقابية شديدة على الشحن وعلى وسائل النقل، وحتى على الطرود البريدية. ومثل هذه القيود الرقابية الشديدة تتناقض مع دواعي الانفتاح، والجمع بين المتناقضين يبدو مستحيلاً أو صعباً. وإذا كان العالم يشهد تطوراً مذهلاً في وسائل الاتصال والمواصلات، وفي المعاملات المالية والتحويلات التي تتم في ثوان بمليارات الدولارات، وإذا كان من منطلقات

النظام الاقتصادي العالمي الجديد الاستفادة القصوى من هذا التطور المذهل، وإذا كانت سرعة الحركة وسرعة المبادأة وسرعة اتخاذها القرار من مقومات هذا النظام العالمي الجديد، فإن دعوى التصدي للإرهاب وما يترتب عليها من قيود على الحركة والمواصلات، وربما حتى الاتصالات، ربما تنقض المنطلقات الأساسية للانفتاح في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

ولعل التساؤل الذي يطرح نفسه هو: لماذا تقع حتى الحوادث المحدودة التي تستهدف المصالح الأمريكية بصورة خاصة؟ إن الإجابة عن مثل هذا التساؤل تكمن في سياسة الولايات المتحدة المعتمدة على غطرسة القوة وقوة الغطرسة. وهي ليست قوة اقتصادية ذات مصالح تجارية بحتة، ولكنها قوة هيمنة سياسية عسكرية تضرب بصورة سافرة ومثيرة أحياناً عرض الحائط بمصالح الدول الصغيرة، ولا تحسب حساباً للشعور المجتمعي تجاه ذلك. كما أنها تفرض نفسها قاضياً ومحامياً ومدعياً ورجل أمن بجانب كونها رجل أعمال، وتحاول أن تؤدي كل الأدوار على مسرح النظام العالمي بعنجهية تضع الولايات المتحدة وصية وقيمة على العالم تفرض معاييرها وتستأثر بمصالحها دون اعتبار لأي مصالح للآخرين، وتتدخل في بؤر التوتر، وإن أثارتها هي أصلاً لتستعرض مدى قدرتها على الهيمنة وبسط النفوذ وفرض الإرادة وسلب إرادة الآخرين.

ويبدو أن مفهوم «الإرهاب» سيحظى بنصيب أكبر من التركيز عليه وتكثيفه وفق مقتضيات المصلحة للدول المتقدمة صناعياً، بحيث تستطيع استخدامه لفرض الحصار على دولة أو أكثر، خصوصاً إن لم

يكن لذلك تأثير على مصالحها الاقتصادية الحيوية، أو أمكنها تحقيق تلك المصالح الحيوية بدون هذه الدول. ومن اللافت للنظر محاولة ربط الإرهاب بالإسلام لأسباب سياسية أو تجذير لصراع حضاري أو إرث تاريخي ثقافي. ولا تكترث الدول المتقدمة بحلقات العنف والعنف المضاد ورحاه الطاحنة في عدد من الأقطار العربية، وإنما تسلط الأضواء على «الإرهاب» الذي تعتبره تهديداً لمصالحها الحيوية. كما أن من بين الاهتمامات التي تسلط الدول المتقدمة عليها الأضواء موضوع البيئة. ولا شك في أن الإرهاب بمنظور الدول المتقدمة لا يعني الكثير بالنسبة إلى الدول المتخلفة، كما أن موضوع البيئة، وإن كان ذلك مطلباً إنسانياً حضارياً، فهو بالنسبة إلى الدول المتخلفة يعتبر من قبيل الترف. ومعروف أن الدول المتقدمة صناعياً هي الأكثر تأثيراً على البيئة، ومع ذلك فإنها تجعله موضوعاً عالمياً وتحاول أن تشغل به الدول المتخلفة، وهي لا تلقي على نفسها باللائمة ولا تحاول أن تتحمل المسؤولية معنوياً ومالياً في الحفاظ على البيئة، في الوقت الذي تفرض فيه ضريبة الكربون على النفط ومشتقاته، وتجني من وراء ذلك أموالاً طائلة تساهم في زيادة رصيدها والمساهمة في سد عجوزاتها، وهي تضيف بذلك استنزافاً على استنزاف للموارد النفطية. وبالنسبة إلى الإرهاب، فهي تستخدمه سلاحاً مشهراً لفرض الحصار على دول معينة، ولها من وراء ذلك منافع استراتيجية أو سياسية. وقد استغلت كل ظرف متاح بما في ذلك كارثة الخليج العربية لكي تجرد العراق من أسلحة الدمار الشامل، ثم هي تتجه صوب إيران في الوقت الذي يمتلك فيه الكيان الصهيوني السلاح النووي. والأنكى من ذلك أنها تعطي للكيان الصهيوني حقاً في ذلك

دون سند قانوني أو معنوي أو أخلاقي، وتفرض على الأقطار العربية توقيع معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وذلك فيه تهديد للأمن العربي، ومثل هذا الأمن ركيزة أساسية لأي تنمية فعلية.

إن اهتمام الدول المتقدمة ينصب على قضايا ليست ذات أولوية استراتيجية بالنسبة إلى التنمية في الدول المتخلفة. وطالما أنها هي المهيمنة على الساحة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتقنية والثقافية، فإنها تشغل العالم بمثل هذه القضايا، حتى الشرائح الفقيرة في الدول المتخلفة، من خلال وسائل الاتصال الكوكبية وغيرها. وهي تشغل العالم بمثل هذه القضايا بعد أن فرضت شروطها، ولها اليد الطولى في الإنتاج والتسويق والاستثمار والوسائل القوية التي تكفل لها تحقيق غاياتها وزيادة رصيدها من القوة في الوقت الذي تجحف فيه بشروطها على الدول المتخلفة، وتقبل من تشاء وفق شروطها، وتستثني من تشاء، وتحاصر من تشاء.

## خامساً: مزيد من الاندماج والتبعية

تعتبر الأقطار العربية النفطية من أكثر الأقطار العربية اندماجاً في منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي بسبب عمق موقعها في التقسيم الدولي للعمل الذي جعل منها أقطاراً تعتمد على مصدر واحد هو النفط، ولذلك فإن درجة انفتاحها على دول المنظومة تصديراً واستيراداً عالية للغاية(٢٨). ويشير فؤاد زكريا(٢٩) إلى أن ثروة الوطن العربي توظف فيما يتعلق بفوائضها ومدخراتها على الأقل من

أجل خدمة الاقتصاد الغربي، وعلى رأسه الاقتصاد الأمريكي، وأن هذه الدول لم تبادر أبداً إلى مساعدة الأقطار العربية التي تستغل ثرواتها وتربطها بها علاقات وروابط متينة سياسياً واقتصادياً وتعليمياً وثقافياً في أي مشروع تنموي حقيقي، ولم تسهم في وضع أي برنامج يساعدها على الانتفاع من ثرواتها في إرساء دعائم اقتصاد متين يعتمد على ذاته قادر على مواجهة الظروف التي ستجد عندما تنضب موارد النفط. وهذه الحقيقة المعروفة والمشاهدة تستحق التأمل وتطرح أكثر من سؤال عريض: كيف تكون هناك تلك الروابط الوثيقة بين الأقطار العربية النفطية والولايات المتحدة الأمريكية دون أن تحاول هذه الأخيرة مساعدة الأولى في الإفادة من إمكاناتها الاقتصادية الهائلة؟ أليس ذلك هو نموذج الاستغلال الذي يخدم مصالح الطرف القوي ولا يكترث بالمطالب الحيوية للطرف الضعيف؟ ولماذا لا تساعد الولايات المتحدة الأمريكية الأقطار العربية النفطية على وضع برنامج للتنمية توظف فيه الفوائض المالية النفطية بدلاً من إيداعها في مصارف غربية وأمريكية لخدمة اقتصاد هو أصلاً قوي ومعتمد على ذاته؟ ويستطرد فؤاد زكريا[٣٠] في التأكيد على أن الولايات المتحدة لا تكتفي بالإفادة من الفوائض المالية النفطية لخدمة مصالحها وخدمة اقتصادها، ولا تكتفي بعدم الإسهام في أي برنامج تنموي يحقق أهدافاً تنموية فعلية للأقطار العربية النفطية، بل إنها تضع نصب عينيها استنزاف الثروة النفطية العربية في أسرع وقت ممكن دون مراعاة لاحتياجات الأقطار العربية النفطية ودون اكتراث بمستقبلها. ثم هي بالإضافة إلى ذلك، تمعن في تكالبها على الصفقات الكبيرة التي يندرج أكثرها تحت مشاريع البنية الأساسية

وصفقات الأسلحة، وبتكاليف باهظة، واستمرائها التحكم في الفوائض المالية النفطية، وتمريرها في قنوات تخدم مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى ـ مع أن هذه الفوائض قد عجلت كارثة الخليج العربية بتآكلها، وإن ذهب جلها أو كلها لتسديد فاتورة الولايات المتحدة الأمريكية ـ في وقت تنشر فيه نمطاً استهلاكياً مترفاً، وتنشر سلوكاً نهماً، مما يزيد من الاستيراد من الدول المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ويحدث خلخلة اقتصادية اجتماعية بين سقوف للثروة مرتفعة قادرة على مجاراة هذا النهم الاستهلاكي الترفي، وكثرة يجذبها البريق وتعوزها القدرة، وهي لا تكاد تلبي احتياجاتها الأساسية، مما يزيد الشعور بالحرمان والحسرة.

ويوضح رمزي زكي(٣١) أنه على الرغم من المخاطر الكبيرة التي نجمت عن اندماج الاقتصادات العربية في منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي في الماضي، والتي أوصلت محاولات التنمية إلى منطقة حصار شديد بسبب أواصر التبعية وعلاقات التبادل غير المتكافئة بينها وبين المراكز، تتصاعد الآن بعض الأفكار في الأقطار العربية داعية إلى ضرورة التكيف، وأن مأزق التنمية العربية وما نتج عنه من مشكلات يعود إلى البطء في إجراء التصحيحات اللازمة والتكيفات المطلوبة مع النظام الرأسمالي العالمي، وأن التأخر في إجراء ذلك التكيف والتصحيح يفضي إلى حتمية إجرائها في وقت يكون فيه الثمن أغلى. ونقطة الانطلاق الرئيسية لهذه الدعوة هي الانفتاح على الاقتصاد الرأسمالي العالمي والمزيد من الاندماج في آلياته

ومؤسساته، مع ما يتطلبه ذلك من التخلي عن أي توجهات تنموية تهدف إلى تحقيق التحرر الاقتصادي والتنمية المستقلة. ويقتضي ذلك ـ كما هو معروف ـ تخلي الدولة عن كل أشكال التدخل، وتحللها من مسؤولياتها في قيادة عملية التنمية، والأخذ بنظام السوق والخصخصة، وخلق المناخ الملائم لظهور طبقة رأسمالية محلية تابعة ومتحالفة مع الاحتكارات العالمية التي تمثلها الشركات الدولية النشاط. ويؤكد رمزي زكي[٣٢] أنه في ضوء العلاقات غير المتكافئة، وفي ضوء ضعف الطبقة الرأسمالية المحلية وشراسة قوى الاحتكارات العالمية ومؤسساتها الدولية النشاط، فإن تحقيق التكيف سيجعل الأقطار العربية في حالة حصار مستمر من قبل المراكز الرأسمالية، لكي تستمر المنطقة العربية في تأدية الوظائف التي كانت تؤديها لخدمة عمليات تراكم رأس المال في المراكز، وتصبح المنطقة العربية مصدراً رخيصاً للمواد الخام وسوقاً واسعة للتصريف.

إن ثروة الوطن العربي ـ كما سبقت الإشارة ـ ومرتكزها الحاكم النفط، تتحكم فيها الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد كبير. والأقطار العربية بما فيها النفطية وغير النفطية ترتبط اقتصاداتها بالخارج أكثر بكثير من ارتباط اقتصاداتها بعضها ببعضها الآخر في أي إطار تكاملي. وإذا كان الأمر كذلك، فما هو الجديد في الدعوات المطروحة للاندماج في النظام الاقتصادي العالمي من خلال تطبيق شروطه في الأخذ بمقتضيات التصحيح الاقتصادي ونظام السوق والخصخصة، وهل يعني ذلك مزيداً من التبعية؟ وإذا كانت محصلة المسار التنموي في الحقبة الماضية متدنية، فهل ستصبح

المحصلة أكثر تدنياً؟ وهل الخيار الاستراتيجي الاقتصادي الوحيد أمام الأقطار العربية هو التكامل في الوقت الذي تنأى فيه هذه الأقطار عن التكامل؟ فهل يعني ذلك ضياع فرص التنمية؟ وإذا كان ما يسمى باقتصاد السوق يمثل المحور الاقتصادي في ايديولوجية النظام العالمي الجديد، فهو ليس جديداً كايديولوجيا، ولكن الجديد فيه محاولة فرضه على أكبر مساحة من العالم. ومع نشوء الشركات الكبرى الدولية النشاط ومحاولة تعميم ما يسمى باقتصاد السوق على دول العالم الثالث من خلال الدعوة إلى تخفيض دور القطاع العام، فإن التركيز العالي الصدى على الخصخصة يعطي مرتعاً مناسباً للشركات الدولية النشاط الممثلة للدول الصناعية المتقدمة لكي تفرض مزيداً من الهيمنة غير مسبوق على دول العالم الثالث واقتصاداتها، وحتى وضعها السياسي والاجتماعي والثقافي، إذ تتحكم في اقتصادات هذه الدول، والتأثير على قرارها السياسي وانهيار الشركات الوطنية أو ذوبانها فيها. ولا شك في أن هذه الشركات تتعامل مع دول العالم الثالث على أنها مصدر للمواد الأولية، بالإضافة إلى كونها أسواقاً مفتوحة، ولذلك تعمد إلى خلق حاجات استهلاكية أو أنماط استهلاكية تعظم أرباحها بصرف النظر عن مدى ما تتركه من آثار سلبية على اقتصادات الدول المتخلفة ونسقها الاجتماعي.

ويشير بعضهم[٣٣] إلى أن وضع علاقات العرب الاقتصادية الخارجية، وبخاصة مع الغرب، سيئ للغاية، ولا يمثل نموذجاً يحتذى مع دولة قوية. ويتصف هذا الوضع بتراكم المديونية الخارجية الباهظة التكاليف، وبالاعتماد المبالغ فيه على الاستيراد، كما يتصف

بالتبعية وبالانكشاف وبخسارة درجة كبيرة من استقلالية القرار السياسي والاقتصادي. وهذا الوضع ناجم إلى درجة كبيرة عن ضعف الوضع الداخلي اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، فالتنمية العربية مشوهة، وتتصف بسوء توزيع هائل للثروات والدخول، ونشوء فئات طفيلية كبيرة، ونزوح للرساميل إلى الخارج، مما يدفع إلى الاعتماد على المدخرات الخارجية، وانتشار الفساد والفقر والبطالة وظاهرة الهجرة إلى الخارج. كما أن أغلبية الأنظمة السياسية هشة، ويعتمد بعضها لتحقيق أمنه على الحماية الأجنبية، وأغلبها يعيق الديمقراطية. ويضيف(٣٤) أن اتجاه معظم الأقطار العربية منذ منتصف السبعينيات، وبخاصة خلال الثمانينيات، نحو رأسمالية الحرية الاقتصادية بدرجة كبيرة، وهو الاتجاه الذي يتصف ببيع القطاع العام إلى القطاع الخاص (الخصخصة)، وتحرير الأخير من الكثير من القيود على استيراداته وعلى رفع أسعاره ومنحه إعفاءات من الضرائب والرسوم لفترة طويلة نسبياً، وكذلك تشجيع الاستثمارات الأجنبية ومنحها إعفاءات مماثلة، كل ذلك يهيئ البنية الخلفية العربية لتكريس وتعزيز الهيمنة الغربية، ولخلق الظروف لهيمنة الكيان الصهيوني في إطار الترتيبات الشرق أوسطية.

## سادساً: الشركات الدولية النشاط

الشركات الدولية النشاط ليست جديدة على الساحة العالمية، وربما الجدة في اتساع نشاطها واتساع رقعة أعمالها. ويشير بعضهم(٣٥) إلى أن الاقتصاد العالمي منذ منتصف الستينيات يشهد

اتجاهات جديدة متنامية نحو استحداث أشكال جديدة للتقسيم الدولي للعمل بين الدول الصناعية المتقدمة والدول المتخلفة. وقد نشطت الشركات الدولية النشاط خلال عقود مضت في عمليات صياغة التقسيم الدولي للعمل من خلال تدويل الإنتاج وإعادة توطين الأنشطة الصناعية والخدمية على الصعيد العالمي، عن طريق توطين الصناعات الكثيفة العمالة في الدول المتخلفة. وأدت عملية تمركز رأس المال والتقانة المتقدمة في الدول الصناعية المتقدمة إلى سيطرة الشركات الدولية النشاط على عمليات تنظيم توزيع الأنشطة الإنتاجية ومنافذ التوزيع، وعلى تدفقات التجارة الخارجية، إذ إن نسبة كبيرة من هذه التدفقات تتم داخل الشركات الدولية النشاط ذاتها وفي إطارها من خلال عمليات التجارة بين فروعها، ويتم من خلالها تحويل جانب مهم من الأرباح إلى المركز الرئيسي من خلال سياسات التسعير المغالي فيها وأسعار التحويل فيما بين فروع الشركات الدولية النشاط. ويستطرد بعضهم[٣٦] في الإشارة إلى أن حقبة الطفرة النفطية ساعدت على مزيد من التغلغل للشركات الدولية النشاط في المنطقة العربية في مجالات متعددة تركزت في البتروكيماويات والبناء والتشييد والمقاولات والمصارف وشركات الاستثمار، حيث الربحية العالية ودورة رأس المال السريع. ومما يلفت النظر أنه حتى الأقطار العربية التي تنتهج سياسة هيمنة القطاع العام بدأت على استحياء التعامل مع الشركات الدولية النشاط في مشروعات تسليم المفتاح، والتي تعتبر المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم استغراقاً في عقود من هذا النوع.

وهناك مثالب متعددة للشركات الدولية النشاط على صعيد تعاملها مع الوطن العربي. ويتطرق بعضهم[٣٧] بإسهاب إلى هذه المثالب التي تتمحور في أن الشركات الدولية النشاط وبيوت الخبرة العالمية تلعب دوراً أساسياً في رسم وتصميم البرامج الاستثمارية العربية من خلال عقود تسليم المفتاح للقطاع العام والقطاع الخاص، وقد يترتب عليها ارتكاب العديد من الأخطاء عند جميع مراحل تصميم وتنفيذ المشروع، وهذه تؤدي بالطبع إلى ارتفاع التكاليف الاستثمارية وتكاليف الصيانة والتشغيل وتعميق للتبعية التقانية. كما تعتمد هذه الشركات أحياناً على أسلوب الرشوة لإفساد الذمم والنفوس والتأثير على صانع القرار أو المفاوض. وقد أدى ذلك إلى إهدار المزايا الفنية والمالية التي كان في الإمكان الحصول عليها في مرحلة التفاوض. وتضرب أمثلة متعددة على الفروق في التكاليف بين مشاريع أقيمت في أقطار عربية ومشاريع مناظرة تمت إقامتها في الدول المتقدمة. ونتيجة لهذه الممارسات قامت الشركات الدولية النشاط بتعظيم مغانمها من عملياتها على صعيد الوطن العربي، بينما نجحت الأقطار العربية بتعظيم المغارم التي تنعكس على الاقتصاد العربي والمجتمع العربي.

وتجدر الإشارة إلى أن بعضهم يرى في دعوات التحرر الاقتصادي[٣٨] والسياسي في الخمسينيات والستينيات توجهاً عملياً لتحرير الاقتصاد العربي من سيطرة الشركات الأجنبية. كما أن بعضهم يرى أن ممارسات الشركات الدولية النشاط تعتبر كلها من أدوات منع التكامل الاقتصادي العربي. ولعل المقصود بذلك

خطوات تأميم الشركات الأجنبية بما في ذلك شركات النفط أو سحب الملكية الوطنية عليها. أما أن الشركات الدولية النشاط هي من أدوات منع التكامل الاقتصادي العربي، فإن التكامل بعيد عن الواقع، وارتباط الأقطار العربية بالدول المتقدمة اقتصادياً أكثر بكثير من الارتباط فيما بينها، وربما كانت الشركات الدولية إحدى وسائل الارتباط، أو ربما عمقت هذا الارتباط.

ويبدو أنه رغم تأميم العديد من الشركات الأجنبية، بما فيها شركات النفط، أو مد يد الملكية الوطنية عليها، فإن الشركات الدولية النشاط ليست مجرد شركات أجنبية، ولكنها بالإضافة إلى ذلك لها شبكة واسعة من التفرعات والأنشطة، وقد تمكنت أن تمارس دوراً محورياً على صعيد الاقتصاد العالمي ومسنودة بالدول المتقدمة وما لديها من إمكانات رأسمالية وتقنية، ومسنودة كذلك بالتطور السريع في المعرفة التقنية وإمكانية توزيع الأنشطة على الفروع بما يتناسب مع فرص الاستثمار المربحة التي تعظم المردود. وبالإضافة إلى كل ذلك، فإن التطور السريع المذهل في وسائل الاتصالات والمواصلات جعل شبكة العلاقات بين المركز والفروع تتم بصورة سهلة وميسورة. ولذلك فإن تأميم الشركات الأجنبية بما فيها شركات النفط أو سحب الملكية الوطنية عليها في حقبة من الحقب، لم يؤد بالضرورة إلى التحرر الاقتصادي من هيمنة الدول المتقدمة وشركاتها الدولية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنه بالنسبة إلى النفط على وجه الخصوص، فقد أصبح خاضعاً إلى حد كبير وتحت هيمنة مباشرة من الدول المتقدمة، وعلى رأسها الولايات

المتحدة التي أصبحت لا ينازعها منازع ـ كما سبقت الإشارة ـ في الهيمنة على منابع النفط في أقطار الخليج العربية إجمالاً. ولا شك في أن الشركات الدولية النشاط لم تسهم في برامج تنموية فعلية على صعيد الوطن العربي، وإنما مثّل دورها تكالباً على الاستئثار بالفرص والموارد، خصوصاً في أقطار الخليج العربي النفطية وإبان فترة الرواج النفطي في عملية لتفريغ المنطقة من مدخراتها وطاقاتها ومواردها من خلال العقود والصفقات الكبيرة والمكلفة، سواء في التجارة أو المقاولات وأعمال التشييد، أو مبيعات الأسلحة التي مثلت استنزافاً غير مسبوق في الموارد، بالإضافة إلى توجيه الفوائض المالية في حقبة الطفرة النفطية إلى الدول المتقدمة وتأطيرها في قنوات تعود بالمردود الأعظم على اقتصاد تلك الدول الذي هو اقتصاد قوي أصلاً، وإن تم تآكل هذه الفوائض بسبب السحب لتغطية الإنفاق الجاري، ثم التهمت كارثة الخليج العربية ما تبقى من تلك الفوائض وعجلت باستنزافها لسداد فواتير الدول المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت أكبر مستفيد من كارثة الخليج العربية بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية. ومع أن الصفقات الكبيرة غير المسبوقة مثلت استنزافاً مضاعفاً بسبب ما صاحبها من فساد إداري غير مسبوق أيضاً في حجمه، فإن اللوم لا يقع على الشركات الدولية فحسب، ذلك أنه كان ضلوع في هذا الفساد من مراكز قوى في العديد من الأقطار العربية. وإذا كانت تكاليف المشروعات التي تولتها الشركات الدولية باهظة ومغالى فيها مقارنة بمشروعات مماثلة في الدول المتقدمة، فإن دور صانع القرار أو المفاوض أساسي في ذلك، وما يمثله الفساد الإداري يأتي على حساب الموارد الوطنية لأن

تلك الشركات تضيفه إلى فواتيرها الواجبة السداد.

ولا شك في أن غياب الوعي التنموي وغياب الإرادة الوطنية الجادة وسيادة القيم الانتهازية قد غلب على موجة الإنفاق غير المرشد. وغياب طليعة إدارية متميزة تتولى تخطيط وصياغة برامج التنمية ومشروعاتها في إطارها الاستراتيجي الصحيح واستثمار قدراتها حتى في مجال التفاوض مع الشركات الدولية، يعتبر من بين الأسباب التي رسخت هذا النهب والاستنزاف للموارد من قبل الشركات الدولية بمشاركة من قبل أطراف محلية مثلت سقوفاً مرتفعة للثروة، وربما خلال أمد محدود، وإن كان المردود الأكبر تحظى به الشركات الدولية. ومن هنا يتضح أنه رغم تغلغل الشركات الدولية النشاط في مجالات متعددة على صعيد الوطن العربي، فإن ذلك لم يحقق للوطن العربي توجهاً تنموياً يماثل التوجه التنموي في دول جنوب شرق آسيا، ولم يأت بأي محصلة مقارنة. وإذا كان السبب الخارجي أساسياً، فإنه تضافر مع أسباب داخلية عديدة.

وهناك من يرى(٣٩) أن النظام الدولي الجديد يعمل على تعميم فكرة اقتصاد السوق كمحور من محاور عمله وسيطرته على العالم، خصوصاً ما يتعلق بتعزيز هيمنة الولايات المتحدة من خلال هيمنة شركاتها على اقتصادات دول العالم النامية، والتي تعتبر مصدر المادة الخام لصناعاتها من جهة، وسوقاً استهلاكياً لبضائعها من جهة أخرى، ومواقع متقدمة للدفاع عن حدودها ومصالحها من جهة ثالثة، وتلعب شركات النفط والصناعات العسكرية الدور الأكبر في هذا المجال. ويعتبر بعضهم(٤٠) أن العالمية والإقليمية أكثر تكاملاً في

الشرق الأوسط مقارنة بالأقاليم الأخرى في العالم من حيث مصالح الأطراف الفاعلة وتوجهها منها. ومما يساعد الأقلمة الجديدة في الشرق الأوسط هو ازدياد الاندماج الاقتصادي والأمني العربي في النظام العالمي، وتدافع قوى عالمية، منها قوى كبرى في طليعتها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي واليابان، والمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الحرة، وكذلك الشركات الدولية النشاط في عملية إنجاح الأقلمة الجديدة التي لا يمكنها لو نجحت أن تكون سياجاً واقياً اقتصادياً وسياسياً لدولها أو تحسين موقع هذه الدول كمجموعة على الصعيد العالمي، كما هو الحال مع الاتحاد الأوروبي والآسيان على سبيل المثال، بل ستكون إحدى دوائره الرئيسية. فالأقلمة الجديدة في الشرق الأوسط التي من أنشط أطرافها الكيان الصهيوني وتركيا ستكون بمثابة جسر إلى مزيد من الاندماج العربي في النظام العالمي. ولا شك في أن الكيان الصهيوني سيحظى بكثير من المنافع في مثل هذه الأقلمة، وسيكون محوراً رئيسياً ـ كما سبقت الإشارة ـ وحلقة الربط الرئيسية بين هذه الأقلمة ومراكز النظام الاقتصادي العالمي.

## سابعاً: المنظور الغربي للتنمية في الدول المتخلفة

ينظر بعضهم[٤١] إلى المنظور الغربي لقضية التنمية والمقولات السائدة في سياقه من أن التخلف ينجم أساساً عن سوء توزيع وتخصيص الموارد، والذي ينتج بدوره من سياسات التسعير الخاطئة وتدخل الدولة المغالى فيه، ولذلك فإن السماح بأسواق حرة تنافسية،

وخصخصة الشركات العامة، وتحرير التجارة الخارجية، وزيادة الصادرات، وجذب المستثمرين الأجانب، وإلغاء شبكات التنظيم الحكومي يساعد على تحقيق الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي. ويحاول هذا المنظور دحض أفكار نظريات التبعية على أساس أن وضعية التخلف في المجتمعات النامية ليست ناجمة من الاستغلال الاستعماري، وإنما من القبضة الثقيلة للدولة على الاقتصاد، ومظاهر الفساد، وغياب الكفاءة والفعالية، ونقص الحوافز الاقتصادية التي تحرك اقتصادات الدول النامية. ولقد سعى الغرب، وبصورة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى زيادة الدور العالمي لمؤسسات التمويل الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتشجيع توسع الاحتكارات العابرة الجنسية والتنسيق معها من أجل السيطرة على السوق العالمية. كما شجع منذ حقبة الثمانينيات النخب الحاكمة والفئات المسيطرة على رأس المال المحلي في الدول النامية، وأعطاها تسهيلات مالية واقتصادية، وأوعز إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بمساعدتها بقروض ميسرة، وأعاد جدولة ديونها. ويبدو أن مفاهيم التنمية البشرية التي تتبناها الأمم المتحدة تحاول التعايش مع المتغيرات العالمية والتكيف معها، وخصوصاً برامج التكيف الهيكلي والخصخصة التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مع محاولة تخفيف آثارها الشديدة الوطأة على المهمشين والمحرومين والقطاعات الشعبية العريضة. ومما يلفت النظر اعتبار الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي والحرمان الاجتماعي والهجرة من بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال بمثابة مخاطر تهدد السلام والأمن والتنمية على النطاق العالمي، ولم يؤخذ في الاعتبار كونها أزمات هيكلية

تتحمل الدول الغربية مسؤولية لا تنكر عنها، كما يتحمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي جزءاً لا ينكر من المسؤولية، فضلاً عن ممارسات الفساد وسوء الإدارة والتوزيع من قبل حكومات الدول المتخلفة. وتركزت الدعوة إلى التزام الدول بتنفيذ الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي، رغم أن اتفاقات الغات المنبثقة عنها كرست سيطرة الدول الغربية على اقتصادات الدول المتخلفة، ولم تقدم حلولاً ناجحة لمشكلات الديون والتضخم الاقتصادي وتراجع معدلات التنمية والنمو[٤٢].

إن نظام السوق المطروح حالياً بصورة صارخة، والذي يدعو إلى الخصخصة وتحويل مؤسسة القطاع العام إلى القطاع الخاص، يثير أكثر من تساؤل. ولكن التساؤل المحوري هو: لماذا في هذا الوقت بالذات، وفي وضع أخذ فيه النظام العالمي الجديد بقطبه الكبير يروّج لايديولوجيته الاقتصادية معتمداً على المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في وضع لا يأخذ بالضرورة في المقام الأول سلامة التوجه والمسار التنموي، وإن أبدى ما يسميه شروطاً تصحيحية لإعادة هيكلة الاقتصاد اعتماداً على آلية السوق والنظام الرأسمالي؟ وتقليص هيمنة القطاع العام وتحويل مؤسساته وشركاته العامة إلى القطاع الخاص يجعل من السهل على المراكز العالمية والشركات الدولية المتعددة الجنسيات أن تتعامل مع القطاع الخاص الذي يرتبط بها في إطار مصالح قد لا تكون بالضرورة منسجمة مع مصالح الدولة، أو ليست وفق الأولويات التي ينبغي أن تكون، والتي يقتضيها النهج التنموي الحقيقي، ومن الطبيعي أن هذه

الشركات الدولية المتعددة الجنسيات لا يمكن أن تستثمر أو تدخل في صفقات إلا من مركز تفاوضي أقوى، ولا بد من أن تضع في أولوياتها مصالحها الربحية أولاً. وقد تنشأ شريحة في القطاع الخاص تمثل مركزاً له مصالحه في الارتباط بالمراكز العالمية والشركات الدولية المتعددة الجنسيات. ولا يعني ذلك أن الدول الكبرى لا تملك إرادة فوقية على الأقطار العربية والدول النامية عموماً، أو أن القطاع العام بحكم هيمنة الدولة عليه لا يمكن للدول الكبرى أو للشركات الدولية المتعددة الجنسيات أن تستأثر منه بمصالح إن ثبت أن لها مصالح، إلا أن هذه الدول الكبرى تود ترويج نظامها وايديولوجيتها من ناحية، ومن ناحية ثانية، فإن التعقيدات الروتينية قد تكون عائقاً، وليس قوة الإرادة، ولذلك فإن إزاحة هيمنة القطاع العام تجعل الأمر ميسوراً لهيمنة المراكز العالمية والشركات الدولية المتعددة الجنسيات.

ولعل من أبرز الظواهر في النظام العالمي الجديد محاولة إسقاط نظام غربي من القيم والمعايير والأنماط الثقافية والسياسية والاجتماعية، بالإضافة إلى الاقتصادية، على العالم، وإعطائه الطابع العالمي، واعتبار ما عداه مرفوضاً. ورغم أن استقلالية الدولة ووظائفها قد تقلصت بواسطة الاتجاهات عبر الدولة، فلم يظهر حتى الآن بديل مناسب عن الدولة يكون بمثابة الوحدة الأساسية مثلما هي الدولة في التعامل مع المتغير العالمي. وما زالت الدولة تمثل التجسيد الفعلي والهدف الأسمى لفكرة الانتماء القومي بأشكاله المختلفة، فاثنان من مكونات الدولة، وهما الهوية والشرعية، ما زالا

غير موجودين على صعيد ما فوق الدولة أو الصعيد العالمي، وما زالت الدولة قادرة، بصرف النظر عن الحسابات الاقتصادية التقليدية، على عرقلة التفاعلات الحاصلة عبرها على الصعيد العالمي[٤٣].

ويعتقد بعضهم[٤٤] أنه إذا تم اعتبار العالم وحدة اقتصادية واحدة، فإن مركزها سيتكون من مجموعة المناطق المتقدمة التي تسيطر على عملية تراكم رأس المال، في حين تدور حول هذا المركز مجموعة من الأطراف الهامشية تختلف في بعدها عنه باختلاف مستويات تطورها الاقتصادي، وهي لا تسيطر على عملية التراكم الرأسمالي فيها، وترتبط الأطراف بالمركز في نسق استغلالي يهيمن فيه المركز وتظل الأطراف تابعاً، وهو نسق لا يخدم الهدف التنموي الحقيقي. وهناك عوامل خارجية تتمثل في محاولة المركز فرض التبعية بكافة أبعادها على الأطراف، وتظهر في التبعية الاقتصادية التي تتمثل في سيطرة رأس المال الاحتكاري الأجنبي على معظم الفائض التي تنتجه قوة العمل المحلية في الأطراف، والتبعية التجارية التي تتمثل في اعتماد الأطراف على المركز في وارداتها، والتبعية المالية التي تتمثل في هيمنة رأس المال الأجنبي على الائتمان والنظام المصرفي في الأطراف، والتبعية التقنية التي تتمثل في التهافت على استيراد السلع والخدمات الخاصة بمنتجات التقنية من المركز بحيث تكون استنزافاً لاقتصاد الأطراف. أما العوامل الداخلية، فتتمثل في تشوه بنية الاقتصاد المحلي، وضعف الترابط بين فروعه المختلفة، والاعتماد على الشركات المتعددة الجنسية في تطوير قطاع صناعي يهدف إلى إنتاج

سلع تلبي احتياجات ذوي الدخول المرتفعة في الداخل والخارج، وتجد لها سوقاً واسعة في الداخل والخارج، وهذا لن يؤدي إلى إحداث نمو ذاتي في الاقتصادات المتخلفة، بل إحداث تنمية مجزوءة بهدف التصدير، وهي معزولة عن الداخل ومرتبطة بالخارج، وينجم عنها تفاوت واسع في توزيع الدخول واستنزاف لتراكم رأس المال بدلاً من توجهه وجهة تنموية حقيقية. وإذا كانت القاعدة العريضة من المجتمع ستقاسي من وطأة الوضع الاقتصادي الذي لا يمكن أن تلبي احتياجاتها فيه إلا بتكلفة لا تقدر عليها إلا القلة المترفة أو ذوو الدخل المرتفع، فإن هؤلاء، وخصوصاً العاملين في القطاع الخاص، يمثلون ركائز لهذا التوجه لنشوء مصالح لهم فيه، ولذلك يعملون على ترسيخه، ويحاولون إضفاء هالة عليه باعتباره الوسيلة المثلى لنقل وتوطين التقدم التقني والصناعي، والتي لا يوجد بديل لها لأن مثل هذا التقدم لا بد من أن يأتي من الدول المتقدمة التي تمثل المركز.

وإجمالاً فإن أقطار الوطن العربي ـ كما سبقت الإشارة ـ تبدو أكثر اندماجاً في منظومة الاقتصاد الرأسمالي من غيرها من بلدان المحيط، وقد استمرت منذ أمد في تأدية الوظائف التي كانت تؤديها من حيث إمداد المراكز المتقدمة بالمواد الخام ومواد الطاقة، ومن حيث كونها سوقاً لتصريف منتجات الدول المتقدمة والاستفادة من فوائض رؤوس أموالها[٤٥]، خصوصاً إبان الطفرة النفطية. ولعل هذا يجعل أقطار الوطن العربي خاضعة للشروط التي تتحكم في سير أداء المنظومة، وخصوصاً قوانين التراكم وإعادة الإنتاج في المراكز الصناعية.

# هوامش الفصل الرابع

(١) «العرب والقومية والإقليمية والعالمية (حلقة نقاش): العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والإقليمية والعالمية،» شارك في الحلقة أحمد يوسف أحمد [وآخرون]؛ أعدّ ورقة العمل ناصيف حتي؛ أدار الحوار أحمد يوسف أحمد، المستقبل العربي، السنة ١٨، العدد ٢٠٠ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥)، ص ١١.

(٢) أنوشيرفان احتشامي، «الرأسمالية والتنمية في إطار النظام العالمي الجديد،» الباحث العربي (لندن) (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦)، ص ٤٣ ـ ٤٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٤) يوسف صايغ، التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٢٩١.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٩٢.

(٦) محمد عابد الجابري، «آفاق المستقبل العربي،» المستقبل العربي، السنة ١٤، العدد ١٥٦ (شباط/ فبراير ١٩٩٢)، ص ١٣.

(٧) جاسم خالد السعدون، «العلاقات العربية ـ الإيرانية: (٢) الأوضاع الراهنة (ملف): العلاقات الاقتصادية العربية ـ الإيرانية الراهنة وآفاق تطويرها، ١ ـ الورقة العربية،» المستقبل العربي، السنة ١٨، العدد ٢٠٢ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥)، ص ١١٤ ـ ١٣٠.

(٨) انظر تعقيب أحمد صدقي الدجاني على بحثي: أحمد يوسف أحمد، «العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي: مناقشة لبعض الأبعاد السياسية،» وغسان سلامة، «أفكار أولية عن السوق الأوسطية،» ورقتان قدّمتا إلى: التحديات «الشرق أوسطية» الجديدة والوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات

الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٩٤)، ص ٦٠.

(٩) عبد المنعم سعيد، «العرب والمتغيرات العالمية،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر القومي العربي الأول، تونس، ٣ ـ ٥ آذار/مارس ١٩٩٠.

(١٠) صايغ، التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس، ص ٩٠.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج: دراسة مقارنة في أقطار مختلفة، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ٣٦ ـ ٣٧.

(١٣) السعدون، «العلاقات العربية ـ الإيرانية: (٢) الأوضاع الراهنة (ملف): العلاقات الاقتصادية العربية ـ الإيرانية الراهنة وآفاق تطويرها، ١ ـ الورقة العربية،» ص ١١٤ ـ ١٣٠.

(١٤) علي الدين هلال، محرر، العرب والعالم، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٧٤.

(١٥) سعيد، «العرب والمتغيرات العالمية،» ص ١٤.

(١٦) احتشامي، «الرأسمالية والتنمية في إطار النظام العالمي الجديد،» ص ٤٢.

(١٧) أحمد، «العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي: مناقشة لبعض الأبعاد السياسية،» ص ٢٦ ـ ٢٧.

(١٨) رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار: دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي مع إشارة خاصة عن الدائنية والمديونية العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٢١ ـ ٢٢.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٢١) محمد حسنين هيكل، مصر والقرن الواحد والعشرون: ورقة في حوار (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٤)، ص ١٩ ـ ٢٠.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٤١.

(٢٣) سمير أمين، «موقع الوطن العربي في النظام العالمي،» المستقبل العربي، السنة ١٨، العدد ٢٠١ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥)، ص ١٤.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٥ ـ ١٦.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٢٦) أحمد زكي يماني، «بترول الخليج والسياسة الدولية،» الأموال (السعودية ـ لندن)، العدد ١ (تشرين الأول/أكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)، ص ١٠.

(٢٧) Marcelo de Pavia Abreu, «Trade in Manufactures: The Outcome of the Uruguay Round and Developing Countries Interests,» in: Will Martin and L. Alan Winters, eds., *The Uruguay Round and the Developing Economies,* World Bank Discussion Papers (Washington, DC: World Bank, 1995), p. 66.

(٢٨) زكي، **الاقتصاد العربي تحت الحصار: دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي مع إشارة خاصة عن الدائنية والمديونية العربية،** ص ٩٦.

(٢٩) فؤاد زكريا، **العرب والنموذج الأمريكي** (القاهرة: مكتبة مصر، ١٩٩١)، ص ٧٤ ـ ٧٥.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٧٦ ـ ٧٨.

(٣١) زكي، المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(٣٣) انظر تعقيب محمد الأطرش على بحثي: محمود عبد الفضيل، «مشاريع الترتيبات الاقتصادية «الشرق أوسطية»: التصورات ـ المحاذير ـ أشكال المواجهة،» والياس سابا، «الجوانب الاقتصادية للتحديات «الشرق أوسطية» الجديدة،» ورقتان قدّمتا إلى: **التحديات «الشرق أوسطية» الجديدة والوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية،** ص ٢٠٢.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٣.

(٣٥) انظر: إبراهيم سعد الدين، محرر، **التنمية العربية**، مشروع استشراف

مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٣١١ و٣٣٥.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) مجدي عمر، **التغيرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط**، دراسات؛ ١٣ (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط؛ دار البشير للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، ص ٤٣ ـ ٤٤.

(٤٠) «العرب والقومية والإقليمية والعالمية (حلقة نقاش): العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والإقليمية والعالمية،» ص ١٨ ـ ١٩.

(٤١) أحمد ثابت، «أية تنمية في جنوب العالم،» الحياة، ١١/٣/١٩٩٦.

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) «العرب والقومية والإقليمية والعالمية (حلقة نقاش): العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والإقليمية والعالمية،» ص ١٣.

(٤٤) فتح الله، **التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج: دراسة مقارنة في أقطار مختلفة**، ص ٢٧ ـ ٢٨.

(٤٥) زكي، **الاقتصاد العربي تحت الحصار: دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي مع إشارة خاصة عن الدائنية والمديونية العربية**، ص ٩٥.

# الفصل الخامس

## أهمية التكتل في ظل النظام العالمي

إن هناك من التصورات المطروحة التي سبقت الإشارة إليها ما يؤكد أن الوطن العربي لا يمكنه أن يتعامل مع النظام العالمي الجديد دون تنمية فعلية بكل أبعادها المحورية، وهذه التنمية الفعلية لا يمكن أن تكون إلا في إطار تكامل عربي. فإذا مضت عقود على رفع شعارات الوحدة الاقتصادية، ولم تتم خطوة ملموسة تذكر في هذا الاتجاه، ولا حتى على مستوى أقل من الوحدة الاقتصادية، كالتنسيق والتعاون، فإن ترديد الدعوة حاضراً على أساس أنه الركيزة المحورية للتفاعل مع مقتضيات النظام العالمي الجديد تبدو صرخة في واد، إذ لم يتغير في واقع الأمر شيء، بل إن الأوضاع العربية والعلاقات العربية ـ العربية ازدادت تردياً. فهل يعتبر الضرب على هذا الوتر مضيعة للوقت؟ وإذا كان التكامل العربي مطلباً محورياً للتعامل مع الوضع العالمي الجديد، وهذا المطلب المحوري يبدو من المستحيل تحقيقه، فهل يعني ذلك أن الوطن العربي سيكون على الهامش أو خارج الهامش؟ وهل استمرار الشرخ العربي والانكفاء القطري والتجزئة ستستمر على المسار التاريخي الراهن والمستقبل،

بحيث يكون التطرق لفكرة تكامل اقتصاد عربي ضرباً من الوهم ليس في ردهات الماضي أو ذاكرة الحاضر، ولكن حتى في مشارف المستقبل؟ ولماذا يكون التكامل الاقتصادي أو التكتل الاقتصادي من منطلق الوعي بمنافعه الجمة أمراً ممكناً في منطقة جنوب شرق آسيا، على سبيل المثال، مع أن ما يجمع بين الأقطار العربية من وشائج أقوى بكثير مما يجمع تلك الدول التي غلبت مصالحها الاقتصادية على الخلافات البينية وعلى إرث الماضي وصراعاته؟ وهل الأقطار العربية ليس لديها الوعي بضرورة تكاملها الاقتصادي ومنافعه الجمة عليها جميعاً، بحيث تقفز على خلافاتها البينية وتترك إرث الماضي وصراعاته خلف ظهرها؟ ويبدو أن القيادات في الأقطار العربية إجمالاً لم يتبلور لديها الحد الأدنى من الإدراك الواعي للتنمية الفعلية ومتطلباتها وركائزها، وكثيراً ما كانت أسيرة الفهم القاصر للتنمية في ظل انكفاء قطري يعتمد مسار التنمية فيه في بعض الأقطار العربية التي كانت غنية بمواردها النفطية على الإغداق البذخي على مشاريع البنية الأساسية واعتبارها غاية في حد ذاتها، وليست وسيلة، أو ليست بداية البداية لمنطلق تنموي فعلي، أو الاتجاه نحو ما يسمى بالانفتاح أو التكيف، والحصول على محصلة تبدو مظهرية، وفي قطاعات لا تمثل درجة متقدمة في سلم أولويات التنمية الفعلية يتمثل فيها الحشد الجاد للموارد والإمكانات، والاستثمار الأمثل لها وفق أولويات التنمية الوطنية، وليس وفق الأولويات التي تبرمجها الأذرع المؤسسية للمراكز أو الدول المتقدمة، وكذلك شركاتها الدولية النشاط.

## أولاً: المطمح والواقع

إن الدعوة إلى تكتل عربي معتمد على موارده وطاقاته وإمكاناته ومحصلة تثميرها والاستفادة منها محققاً على الأقل الحد الأدنى من التنمية الفعلية تبدو مطمحاً، ولكن بعيداً عن الواقع، في ظل الانكفاء القطري وتعثر محاولات التنمية. وإذا كان النفط هو السلعة الحاكمة، فإن الأقطار ذات الموارد النفطية هي من خلال ما يمثله من أهمية استراتيجية وحيوية للدول المتقدمة أصبحت نهباً لأطماعها ومحوراً لمصالحها وتوافق توجه نظمها المرتبطة بالغرب ارتباطاً تقليدياً وثيقاً مع توجه الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، لتوطيد هذا الارتباط سياسياً واقتصادياً والاستفادة من وراء ذلك استفادة غير مسبوقة تتمحور حول النفط.

وإذا كانت الدعوة إلى الوحدة الاقتصادية والتكامل الاقتصادي قد تبخرت، فقد انطلقت وعلى مدى العقود الماضية ولم تصل إلى أي من أهدافها، بل إن العكس هو ما حصل على محك الواقع. فكيف يكون التبرير لإطلاق الدعوة من جديد، وخصوصاً من الوضع الراهن في تنظير يبدو أنه يغفل الواقع تماماً، وإن كان منطقياً. فليس ثمة شك في أن الوحدة الاقتصادية، أو التكامل الاقتصادي، تحقق فرصاً أفضل للتنمية على صعيد الوطن العربي في ظل وجود استراتيجيا تنموية جادة والتزام جاد بتطبيقها. ومثل هذه الوحدة الاقتصادية، أو التكامل الاقتصادي، في الوقت الذي يعظم للوطن العربي ما يمكن أن يسهم به وما يعتمد عليه في التعامل مع النظام

العالمي الجديد، فإنه في حد ذاته يعطي ثقلاً في العلاقات الاقتصادية مع هذا النظام. ولكن هل يجدي التنظير وإعادة إطلاق هذه الدعوة والوطن العربي لم يمنحها أي فرصة خلال العقود الماضية، بل إن المسار كان مساراً مناهضاً ومناقضاً لها.

إن القيادات في الأقطار العربية، وهي تغلب خلافاتها البينية على المصالح الاقتصادية، وحتى السياسية العليا، وتنزع إلى الانكفاء القطري وتتصور إمكانية تحقيق التنمية الفعلية في إطاره، تضرب في وهم أيضاً. وحتى الأقطار العربية التي كانت غنية بمواردها النفطية وتصورت في الانكفاء القطري اعتماداً على تلك الموارد ما يحقق التنمية بيسر وسهولة، وقعت في وهم أيضاً وخرجت من تحت مظلة الموارد المالية النفطية وهي لم تحقق التنمية الفعلية، وإن أقامت البنية الأساسية على أساس مظهري وقشرة حضارية، وتكالبت الشركات الأجنبية على قسط من تلك الموارد، واستأثر الفساد بقسط آخر، وتبدد قسط في الحرب العراقية ـ الإيرانية، ثم جاءت الطامة الكبرى متمثلة في كارثة الخليج العربية التي تناهبت ما تبقى من فوائض مالية ورهنت هذه الأقطار في المديونية، وهو أمر لم تكن تتصوره إبان الترف النفطي. وفي الأقطار العربية غير النفطية كان هناك الانكفاء القطري، ويبدا في عدد منها أن نهج الانفتاح والتكيف بدلاً من الاندماج والتكامل الاقتصادي العربي هو المخرج لها من مأزقها التنموي والوسيلة المتاحة لتحقيق التنمية الفعلية.

إن أهمية وجود تكتل اقتصادي عربي، مع أنه مطلب ومطمح، فهو ضرورة حتمية للتعامل مع التكتلات الكبيرة في عصر اتسم بهذه

السمة. ومع أنه حتى في المحافل الرسمية يأتي التأكيد على أهمية مثل هذا التكتل، فما زال مبتعداً جداً عن الواقع. ولعل مثل هذا الشعور حتى على الصعيد الرسمي لا تسنده إرادة جادة منذ البداية، ولذلك بقي حبيس الشعارات. ومع المد الكبير في العالم نحو إقامة التكتلات، حتى بين الدول الأكثر تقدماً، فإن الدول المتخلفة إجمالاً والأقطار العربية على وجه الخصوص، تنأى من الناحية الفعلية عن الاندماج في تكتل حتى على صعيد إقليمي عربي، كما هو الحال بالنسبة إلى مجلس التعاون الخليجي. ولقد جهر أحد أبناء الخليج العربي، وإن كان ذلك في نغمة مشحونة بالعاطفة، بما أقرته قيادات أقطار الخليج العربي، وما ورد في ديباجة النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية(١)، حين أكد أن أول متطلبات التحولات المنشودة لتحقيق أمن وتنمية المنطقة يتمثل في قرار يصدر من قيادات هذه الأقطار لإعلان الوحدة الفدرالية تطبيقاً لما ورد في ديباجة النظام المشار إليه «أنه إيماناً بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها.. واستكمالاً لما بدأته من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهم شعوبها وتحقيق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولاً إلى وحدة دولها». ويستطرد في التأكيد على أن هذه الوحدة يجب أن ترتكز على إصلاح جذري شامل في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن عملية التنمية المستقلة المعتمدة على الذات يستحيل القيام بها في كل قطر من أقطار المجلس منفرداً نتيجة لصغر حجم كل منها، واختلالها سكانياً، وغياب الحد الأدنى من مقومات بدء واستمرار عملية التنمية. وهو يعتبر هذا التوجه الضروري والمصيري جواز مرور لدخول القرن

الحادي والعشرين. ويؤكد أيضاً أن المسألة لا تحتاج إلى مزيد من الاجتهاد أو إجهاد الفكر في الدراسات، فهناك رصيد متراكم من الدراسات موجود في ملفات الأمانة العامة للمجلس وأرشيفات الإدارة الحكومية، وفي أدبيات التنمية وغيرها، وإن ما ينقص هذه الأقطار يتمثل في إرادة التنفيذ، وليس في نقص القدرة الفنية على كتابة الدراسات أو تقديم المقترحات. ويشير في هذا الصدد إلى أهمية تبني استراتيجيا تنموية شاملة تسمح للمنطقة ببدئها لتصحيح البناء الاقتصادي والاجتماعي ورفع المستوى الثقافي والعلمي والتقني. ولعل استراتيجية التنمية الشاملة في إطار وحدة أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع باقي الأقطار العربية، والتي قام بإعدادها مهتمون بقضية التنمية بناءً على طلب مجلس التعاون، وقدمت إلى اجتماع وزراء التخطيط في أقطار المجلس سنة ١٩٨٣، ما زالت صالحة كأساس لاستراتيجية التنمية المنشودة. ويبدو أن هذه الفرصة الجادة ستضيع، إن لم تكن قد ضاعت مع غيرها، وما تزال أقطار المجلس بعيدة كل البعد عن إقامة وحدة أو تكتل يجمعها، وما زالت تتناهبها أو أكثرها، خلافات حدودية، وإرث قبلي تاريخي تجاوزه الزمن.

ويبدو أن هناك خلخلة في إطار التوجهات العروبية والمنضوين تحت لوائها، وعلى الرغم من أن الوحدة ما زالت مطمحاً ومطلباً في نظرهم بصرف النظر عن انحسار هذا المد، وعلى رغم ما أحاق بالوحدة شعاراً ونهجاً، إذ يشير محمود عبد الفضيل[٢] إلى أنه لم يعد هناك مجال في هذه الأيام للدعوات الطموحة إلى الوحدة الاقتصادية العربية والأشكال المتقدمة للتكامل الإنمائي، وإنما يمكن الأخذ

بفكرة الاتحاد الجمركي العربي التي تسمح باختلاف السياسات الاقتصادية بين الأقطار العربية ولا تستدعي درجة عالية من وحدة الموقف السياسي. ويؤكد أن هذا المدخل المتواضع يمثل الحد الأدنى من التنسيق بين أوضاع الاقتصادات العربية المختلفة وبشكل تدريجي.

ويخالف سعيد النجار[٣] ذلك مشيراً إلى أن الأوضاع السائدة في الوطن العربي لا تتلاءم في الوقت الحاضر مع الصيغة القومية التي تقوم على أساس التكامل الاقتصادي على صعيد الوطن العربي من أقصاه إلى أدناه، فإن اختلاف الظروف والتوجهات تحول دون نجاح مثل هذه المشروعات الطموحة، وهو ما ثبت من تجربة مجلس الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة، ومن ثم فإن إقامة اتحاد جمركي بين البلدان العربية ضرب من الخيال محكوم عليه بالفشل منذ البداية. ويؤكد نجيب عيسى[٤] أن عدداً من المفكرين العرب الواعين بما تمثله التهديدات الجديدة يدعون إلى مواجهتها من خلال اقتراحات وشعارات قديمة بقيت رائجة لعقود طويلة وبقيت حبراً على ورق. فالأنماط التنموية لا تزال على ما هي عليه، والقوى الاجتماعية والسياسية القائمة عليها والمسؤولة عن تردي الأوضاع لا تزال في مواقعها القيادية والسلطوية، لذلك فإن الدعوة أو تجديد الدعوة لإقامة الأشكال التقليدية للتكامل الاقتصادي (منطقة تجارة حرة، اتحاد جمركي، سوق مشتركة. . . الخ) أشكال ثبت فشلها عملياً ونظرياً. ثم يطرح أكثر من تساؤل: هل المقصود بتجديد الدعوة إعطاؤها مضموناً جديداً؟ ولمن هي موجهة؟ ولأي قوى اجتماعية واقتصادية؟ ولكن محمد الأطرش[٥] يحاول النأي عن النكوص أو

حتى الطرح الذي يبدو متواضعاً جداً في الدعوة إلى اتحاد جمركي مؤكداً أنه يجب التفريق بين العمل لتنفيذ الوحدة الاقتصادية دفعة واحدة، والدعوة إليها، إذ يمكن الدعوة إلى الوحدة الاقتصادية العربية، وفي الوقت نفسه الدعوة إلى تحقيقها على مراحل بدءاً بمرحلة منطقة التجارة الحرة، فالاتحاد الجمركي، فالسوق المشتركة... الخ. ثم ينطلق إلى تأكيد مدخلين لما يجب عمله، أحدهما على الصعيد القطري بعودة الأقطار العربية عن نظام رأسمالية الحرية الاقتصادية، وعن فتح الباب على مصراعيه للاستثمارات الأجنبية، لأن هذا النظام يؤدي إلى استفحال سوء توزيع الثروات والدخول وانتشار الفقر والبطالة ونزوح الرساميل الخاصة إلى الخارج وتعزيز الهيمنة الغربية، والبديل له هو التنمية المستقلة. أما على الصعيد القومي، فإن الوحدة العربية ضرورية لتحقيق أسباب القوة والكرامة، كما أنها ضرورية لإثبات الذات والهوية. إن انتشار الديمقراطية يهيئ الإطار اللازم لتعبئة الشعب العربي وراء تحقيق الهدف تدريجياً، وأن التركيز بادئ ذي بدء يجب أن يكون على الجانب الاقتصادي عن طريق تفعيل مجلس الوحدة الاقتصادية وتعديل قرار السوق العربية المشتركة.

## ثانياً: التوجه العالمي نحو التكتلات

إن جدوى التكتل الاقتصادي العربي لا يجرؤ على دحضها حتى أشد المتحمسين للانخراط في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ذلك أن الدول الرأسمالية المتقدمة على قوتها قد بادرت إلى بلورة تكتلات

بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية. وحتى الدعوة إلى التكامل الاقتصادي أو حتى الوحدة الاقتصادية من منطلق قومي اعتماداً على تكامل الموارد، طبيعية، وبشرية، ومالية، على صعيد الوطن العربي في الوقت الذي يعتبر فيه مؤيدو هذه الدعوة ذلك ركيزة للقوة ووسيلة للتحرر الاقتصادي والسياسي، فإن ذلك لا يعني بالضرورة تجاهل العلاقات مع الدول الأخرى بما في ذلك الدول الرأسمالية المتقدمة، ولكن في سياق هذا الإطار الذي ينأى بالأقطار العربية عن التبعية ويعظم مردودها الاقتصادي والسياسي. ويوضح محمود الحمصي[٦] أنه لا يمكن الاختيار إلا من بين ثلاثة بدائل:

١ ـ الانكفاء في عزلة تؤول إلى المزيد من الركود والتخلف.

٢ ـ الانخراط في التكامل التبعي والخضوع للقوى الاقتصادية الكبرى.

٣ ـ الدخول في تكامل للاقتصادات العربية.

ويعتبر أن الخيار الثالث هو الخيار الأفضل، فهو خير من الانكفاء على الذات والسقوط في وهدة العزلة والتخلف، وخير من الرضوخ والاستغلال في حظيرة التبعية الاقتصادية للقوى الأجنبية. ويوضح اعتبارات هامة من بينها ضآلة قدر الإنتاج العربي بمجموعه إزاء إنتاج الكيانات الأخرى، وتواضع نصيب الاقتصاد العربي كمياً في الاقتصاد العالمي، وفي التجارة الدولية، وطغيان اعتماد الاقتصادات العربية على الخارج، واشتداد تبعيتها فرادى للمراكز الرأسمالية، واستمرار حالة التخلف والتفكك في هياكل الاقتصادات

العربية. ويستطرد في التأكيد على أن الناتج الإجمالي العربي لا يمثل إلا نسبة ضئيلة جداً من نظيره للعالم، وأن الناتج القومي الإجمالي لمجموع الأقطار العربية في وقت من الأوقات كان يعادل نظيره لبلد واحد من البلدان المتقدمة وهو إيطاليا، في الوقت الذي يقل فيه مجموع سكان إيطاليا بالطبع عن مجموع سكان الوطن العربي.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن الخيار الذي يبدو استراتيجياً، وهو إقامة تكتل عربي متلاحم اقتصادياً، لن يكون له ذلك الأثر الكبير على مسار الاقتصاد العالمي، وعلى المراكز أو الدول الرأسمالية المتقدمة. فهل معنى ذلك أن الدعوة إلى عدم الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي أو الدعوة إلى الاندماج فيه لا تعني الكثير لهذا الاقتصاد العالمي؟ وحتى لو كان الأمر كذلك، فإن حقيقة وجود تكتل اقتصادي بين البلدان العربية يحقق لها فرصة أفضل لاستثمار مواردها البشرية والمادية والطبيعية في إطار تكاملي يحقق من الأهداف التنموية ما تعجز عنه الأقطار العربية فرادى، ويعطيها موقعاً تفاوضياً أفضل وموقعاً أكبر ثقلاً في التعامل مع النظام الاقتصادي العالمي.

ومن التصورات المطروحة[٧] فك الارتباط مع العالم الرأسمالي المتقدم وتحقيق الاعتماد الجماعي على الذات في إطار من العالم الثالث والوطن العربي جزء منه، ولكن مثل هذه التصورات أقرب إلى الوهم إن لم تكن ضرباً من الوهم أيضاً. صحيح أن الجنوب أو الدول المتخلفة إجمالاً لو مثلت تكتلاً أو جمع بينها إطار تنسيقي فعلي في مواجهة الشمال أو الدول المتقدمة، لكان ذلك مصدر قوة لها في تعظيم منافعها ودحض التكالب على ثرواتها ونهبها وحشد هذه

الثروات لتحقيق التنمية الفعلية. ولكن الدول المتخلفة لم تستطع حتى إقامة مثل هذا التكتل أو التنسيق على صعيد إقليمي. وفي الوقت الذي تتخلى فيه الدول المتقدمة عن جزء من سيادتها، أو تحد من حقوقها السيادية على بعض الأنشطة لمصالح اقتصادية وسياسية، وينشأ قدر من القبول الاجتماعي والاستعداد السياسي لإقامة أنشطة معينة في إطار تكاملي أو إطار من التنسيق الفعلي في دائرة بلدان الشمال، فإن الدول المتخلفة إجمالاً تعارض التخلي عن جزء من سيادتها، أو تقبل فكرة ضرورة تحويل القرارات إلى مستوى إقليمي بالنسبة إلى قضايا معينة أو أنشطة معينة، على الرغم من تآكل سيادة الدول المتخلفة على أساس الأمر الواقع، وخصوصاً في ميادين التجارة والتمويل والمواصلات(٨).

وإذا كان التكتل الإقليمي أو الإطار التنسيقي الفعال على صعيد إقليمي بعيداً عن الواقع بالنسبة إلى الدول المتخلفة، فإن إمكانية تكتلها جميعاً أو جمعها في إطار تنسيقي فعلي تبدو أكثر بعداً عن الواقع. وإذا كان الوطن العربي، وهو الذي تجمع بينه من الوشائج أكثر مما تباعد، لم يحقق التكامل الاقتصادي، رغم أن شعار الوحدة الاقتصادية ظل مرفوعاً منذ عقود، فإن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ومجلسها ما زالا حبراً على ورق. وحتى النكوص عن الوحدة الاقتصادية إلى التكامل الاقتصادي، ثم التنسيق، ثم التعاون، لم يفض أي منها إلى حقيقة قائمة ملموسة. صحيح أنه كانت وما تزال هناك بعض المشروعات المشتركة في إطار ما يسمى بالعمل العربي المشترك، ولكنها محدودة من ناحية أولى، وتضاءلت

من ناحية ثانية، وغلبت عليها العلاقات السياسية الثنائية أو المحدودة. ومجلس التعاون الخليجي، وهو الذي يجمع أقطاراً تجمعها قواسم مشتركة عديدة في أطرها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويضيف النفط إليها قاسماً مشتركاً وحيوياً إلى حد كبير، فإنه لم يحقق بعد أي تكامل اقتصادي، ولم يقم حتى إطاراً تنسيقياً فاعلاً بين أقطاره. وحتى على الصعيد الاقتصادي ما زال المجلس يراوح مكانه، رغم توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، وما زال يناقش مسألة توحيد التعرفة الجمركية بين أقطاره، ناهيك عن فكرة إقامة سوق مشتركة أو منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي.

وحتى في دول أمريكا الجنوبية، فليس هناك تحالف استراتيجي اقتصادي قوي، وإن حقق قليل من الدول فيه، كالأرجنتين والبرازيل، قدراً من التقدم لأسباب تتعلق به، وليس لأسباب وليدة تحالف استراتيجي اقتصادي. والأمر في دول آسيا كذلك، إلا أن تكتل الآسيان برز كتكتل استراتيجي اقتصادي له مردود على دوله، غير أنه يجب ألا يغيب عن البال أن مثل هذا التكتل تسنده المراكز الرأسمالية الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، من خلال التحالف السياسي مع أكثر دوله، ومن خلال دخول أكثر هذه الدول في إطار التبعية للمراكز الرأسمالية الغربية وتغلغل هذه الأخيرة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات في اقتصادات هذه الدول. ولقد سبقت الإشارة إلى أن التبعية في هذا السياق لا تعني أن التبعية نهج أحق أن يتبع، وأنه يمكن من خلاله للدول المتخلفة أن تحصل على مردود يهيئ لها الأسباب لتحقيق التنمية الفعلية. فقد سبق التطرق

للظروف المختلفة التي جعلت المراكز الرأسمالية الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، تهيئ بعض الفرص التي تلاقت مع إرادة جادة على الصعيد الداخلي لتحقيق التنمية. ومن ناحية أخرى، فإن هذه الدول ربما سعى بعضها بعد أن قطع شوطاً ملموساً في التنمية إلى محاولة التقليص من التبعية، إن لم يكن في إمكانه الفكاك منها، أو محاولة الفكاك منها تدريجياً، إن بدا له أن التنمية المستقلة ستأتي له بمردود أفضل، وتحفظ له استقلالية قراره الاقتصادي والسياسي وترتيب أولوياته، دون يد عليا تتدخل في ترتيبها، وإن كان مفهوم التنمية المستقلة في هذا السياق مسألة نسبية وليس مسألة مطلقة، ولكنها تعتمد إلى حد كبير على الذات وتنمية القدرات والإمكانات الوطنية وحسن استثمارها وفق أولويات استراتيجية التنمية الوطنية، وليس وفق أولويات الشركات الدولية النشاط.

وتبقى مسألة الإطار التكتلي واستمراره في عالم يشهد التكتلات الكبيرة مسألة حيوية حتى بالنسبة إلى الآسيان، ذلك أنه بإمكانها كتكتل أن تعظم منافعها، وأن يكون مرتكزها أقوى من دخولها إلى حلبة النظام العالمي الجديد فرادى. ولعل هذه الدول أدركت هذه الحقيقة إلى حد كبير، ولذلك قفزت في أكثر الأحيان على خلافاتها والإرث التاريخي لخلافات متجذرة وغلبت المصلحة الاقتصادية الوطنية عليها. وطالما قطعت هذه الدول أو أكثرها شوطاً في التنمية الفعلية وأمسكت بناصية المعرفة التقنية، فإنها يمكن أن تنطلق بها إلى آفاق صناعية أرحب معتمدة بصورة أكبر على إمكاناتها الذاتية. وإذا كانت هناك من حاجة للاستثمار الأجنبي، فإن هذا الاستثمار مع ما

له من حرية مكفولة ومناخ استثماري ملائم يفترض ألا يكون هو المهيمن على صياغة أولويات البرامج والمشاريع، وإن كان في إمكانه الدخول في هذه البرامج والمشاريع التي تعتمد على أولويات استراتيجية وطنية للتنمية. ويظل دور الدولة رئيسياً في الحفاظ على هذه الاعتبارات، ولا يمكن أن تستقيل الدولة تماماً من مهمتها التنموية.

## ثالثاً: ضرورة التكتل العربي في ظل النظام العالمي

إن الوطن العربي لا يمكنه مواجهة هذه المتغيرات التي ستتواكب مع النظام العالمي الجديد إلا من خلال استراتيجيا يتم الالتزام بها فعلاً في إطار يحقق حداً أدنى من التكامل أو حداً أدنى من التنسيق. ومن وجهة نظر بعضهم[٩]، فإن أي استراتيجيا لمواجهة هذه المتغيرات مهما كانت أحكامها وتسلسلها المنطقي وترابط السياسات المنطلقة منها، فإنها لن تغني عن وجود تغييرات أساسية داخل النظام العربي، وهذه التغييرات تصب كلها في بناء القوة الذاتية. ويستطرد في التأكيد على أنه في ظل التحولات الحالية في العالم المعاصر، فإنه لن يكون ممكناً لأي دولة أو مجموعة من الدول أن تؤثر في النظام العالمي وتعظم مصالحها دون توافر شروط معينة، ومن بين أهم هذه الشروط سوق متسعة وكبيرة. ولا توجد دولة عربية واحدة يتوافر فيها هذا الشرط، ولا يتحقق هذا الشرط إلا من

خلال التكامل والاندماج العربي. وثانيها قدرة على خلق التقانة، وليس مجرد الحصول على المعدات والآلات المتقدمة، بل إنتاج هذه المعدات والآلات المتقدمة عن طريق قاعدة علمية واسعة للبحوث والتطوير. ولا يتأتى تكوين هذه القاعدة إلا من خلال التكامل العربي. ومن بين الشروط الضرورية للتعامل مع النظام العالمي الجديد تقليص هيمنة الدولة على قوى وعلاقات الإنتاج وتحقيق الديمقراطية. وإن عدم توفر هذه الشروط واستمرار الأوضاع على ما هي عليه يجعلون العرب على هامش النظام العالمي الذي يتمحور حول قيم الإنتاج والمعرفة والسوق، بالإضافة إلى قيم الحرية والمساواة وتداول السلطة.

ومعروف أنه بدون التكامل العربي سوف يكون كل قطر عربي بسوقه المحدودة عاجزاً عن توفير أفضل شروط التبادل مع التكتلات الاقتصادية العالمية، وبدون التطوير التقاني، فإنها في الغالب ستستمر في سياسة الإحلال محل الواردات، وهي سياسة ربما تبدو غير واقعية في إطار الوضع الجديد الذي تكاد تتلاشى فيه الحواجز. وعلى كل فهي تؤدي إلى تعميق التبعية لأنها تنقل التبعية من المنتج النهائي إلى مكوناته المتعددة. كما أنه بدون النظام الرأسمالي، فإن الطاقات الخلاقة ورأس المال المتراكم لدى القطاع الخاص سوف ينسابان إلى الأسواق العالمية. وكذلك فإنه بدون الديمقراطية، فإن التنمية لن تحدث وسوف يصبح الوطن العربي واحداً من رموز التخلف الثقافي في العالم(١٠).

ورغم كل ما يتمحور في العالم من تكتلات اقتصادية، فإن

الوطن العربي ـ كما سبق التأكيد ـ ما زال بمنأى عن التكتل، إلا أن ذلك كان من خلال ما يطرحه قادة النظام العالمي الجديد من تكتل إقليمي يجمع دول الشرق الأوسط، والمقصود بذلك أقطار الوطن العربي والكيان الصهيوني. ولذلك تبدو الترتيبات الشرق أوسطية بمثابة توجه نحو تكتل إقليمي في وقت يزداد فيه الشرخ العربي تفاقماً، وخصوصاً في أعقاب كارثة الخليج. فهل تمثل السوق الشرق أوسطية فكرة تنجح في رهانها مع الواقع أكثر من فكرة السوق العربية المشتركة بسبب إرادة الدول الكبرى واستجابة العديد من الأطراف العربية؟ وهل مثل هذا التكتل ـ إن تم ـ يحقق التنمية الفعلية؟ وهل يحقق للأقطار العربية قوة التكتل في مواجهة النظام العالمي الجديد وتعظيم منافعها؟

## رابعاً: ضرورة التغيير وإعادة البلورة

هناك من يمارس نقداً للتكامليين، ليس بالنسبة إلى الهدف، وإنما بالنسبة إلى الأسلوب في مواجهة توجهات غير تكاملية، إذ يشير نجيب عيسى[11] إلى ما يروج له عدد كبير من المهتمين بقضايا التنمية لمواجهة التحديات الجديدة من خلال اقتراحات وشعارات قديمة بقيت رائجة لعقود طويلة، وبقيت حبراً على ورق أو مجرد شعارات. ويتساءل: ما الذي استجد لتخرج هذه الدعوات إلى حيز الواقع؟ فالأنماط التنموية لا تزال هي نفسها، والقوى الاجتماعية والسياسية القائمة عليها والمسؤولة عن تردي الأوضاع لا تزال في مواقعها القيادية والسلطوية. لذلك فإن تجديد الدعوة إلى إقامة

الأشكال التقليدية للتكامل الاقتصادي من منطقة تجارة حرة إلى اتحاد جمركي إلى سوق مشتركة... الخ، أشكال ثبت فشلها عملياً ونظرياً، وإن التحديات التي يواجهها الوطن العربي ما هي إلا نتيجة التجربة التنموية بأنماطها الإنتاجية والتوزيعية والاستهلاكية. ولا يمكن أن تكون هناك مواجهة جدية للتحديات المفروضة على جميع مستوياتها دون تغيير هذه الأنماط. وإذا كانت كل دعوات التكامل الاقتصادي لم تجد طريقها إلى حيز التنفيذ، فهل يسقط ذلك أهمية التكامل الاقتصادي؟ وإذا كانت هذه الدعوات في إطارها التقليدي غير صالحة للحقبة الحالية، فما هي الأطر الجديدة التي لا تخل بالثوابت في مبدأ التكامل الاقتصادي وتحقق الغايات المرجوة في عصر تتمثل فيه التكتلات الكبيرة؟

وهل هذه الأطر الجديدة تقتضي جهداً فكرياً؟ مع أن بعضهم[١٢] يرى ضخامة وجودة في الرصيد الفكري الذي خلفه التكامليون العرب في كل مجال، وربما لا يحتاج الأمر بالنسبة إلى هذا الرصيد الفكري إلا تحديثه وتطويره، بما يجعل مشاريع التكامل مسايرة للمتغيرات المعاصرة. ولكن يبقى في كل الأحوال الموضوع أكبر من كونه مجرد رصيد فكري مهما كانت جودته، إن كانت العوائق الماثلة في الماضي ماثلة في الحقبة الراهنة لأن القوى القائمة على التنمية ـ كما أشار نجيب عيسى ـ ما زالت في مواقعها، وهي مسؤولة عن تردّي الأوضاع، أو كما يوضح جميل مطر[١٣]، انتشار الأمية التكاملية في البيروقراطيات العربية، إذ لا يكفي أن توجد عقول أكاديمية ومتخصصة بالغة النضج والكفاءة، ولكن المهم أن

تجد هذه العقول من يناقشها بروح استعداد لتقبل التكامل، وليس الرفض. وإذا كانت دعوات التكامل الاقتصادي لا تبدو رهاناً ناجحاً في المستقبل المنظور لأن العوائق التي وقفت أمامه ما تزال قائمة، فما هو السبيل إلى الخروج من المأزق؟ وإذا كانت الأنماط التنموية لا تزال على ما هي عليه، والقائمون عليها على ما هم عليه، فهل يجدي التكامل الاقتصادي أو يحقق الغايات المرجوة في غياب الوعي والإدراك والإرادة والالتزام بالتنمية الفعلية على مستوى القيادات؟ وإذا كان ذلك قائماً فعلاً، فكيف يمكن تصور تنمية فعلية تحت مظلة الاندماج في النظام العالمي الجديد في غياب التكامل الاقتصادي الذي يعني دخول الأقطار العربية فرادى وأكثر ضعفاً وقابلية للرضوخ، خصوصاً في ظل القيادات القائمة على التنمية، وهي في الغالب يعوزها الوعي والإدراك والإرادة والالتزام بالتنمية منهجاً وقضية وبرنامج عمل تحشد له كل الموارد والطاقات في سبيل تحقيق أهدافه؟ وهل يعني ذلك أن التنمية الفعلية في كل الأحوال تبدو بعيدة المنال؟ وبالطبع، فإن تكوين طليعة إدارية متميزة يبدو محوراً خارج سياق الواقع.

## خامساً: التكتل الإقليمي العربي ـ الصهيوني

يرى محمد الأطرش أن المشروعين الأوسطي والمتوسطي يهدفان إلى إيجاد مجال أوسع لصادرات المراكز الرأسمالية من سلع وخدمات ورساميل. وإذا كان المشروع المتوسطي، وعبر إقامة منطقة تجارة حرة بالسلع المصنعة يعطي معاملة تفضيلية لصادرات الاتحاد من هذه

السلع إلى البلدان العربية المتوسطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن هذه الميزة ليست كبيرة إذا أخذ في الاعتبار أن أهم الأسواق العربية هي في البلدان العربية النفطية الخليجية، وهذه البلدان تفتح أسواقها من دون أي حماية تذكر على صادرات الدول الأجنبية، كما تعتبر أهم مستورد للسلاح، وحيث يوجد لأمريكا نفوذ كبير مستمد من الاعتبارات الأمنية للأنظمة العربية الخليجية[١٤]. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن الإصرار على منطقة تجارة حرة في المشروع المتوسطي تكون مستكملة بحلول عام ٢٠١٠ يعكس مصلحة الدول الأوروبية في الوقت الذي يتحفظ على إقامة منطقة حرة تشمل السلع الزراعية أو منتوجات الصناعات الاستخراجية التي قد تكون للأقطار العربية المتوسطية فيها مصلحة أفضل[١٥]. ومعروف أنه حتى في المشروع الشرق الأوسطي يتمثل أحد المحاور في إقامة منطقة تجارة حرة بين الكيان الصهيوني وبعض الأقطار العربية المجاورة. وسيكون لمنطقة التجارة الحرة إجمالاً آثار سلبية على الأقطار العربية في الحالين. وسيؤدي هذا الأمر إلى القضاء على الصناعات العربية التحويلية القائمة أو أغلبها، وسيحول دون تطوير صناعات عربية تحويلية. فانفتاح أسواق الأقطار العربية، ومن دون حماية على استيراد سلع مصنعة متطورة وذات تقنية عالية سيشكل عقبة في طريق إقامتها في الأقطار العربية. وغالباً ستتخصص هذه الأقطار في إنتاج المواد الأولية والسلع الزراعية والسلع المصنعة الخفيفة، والتي تميل أسعارها في المدى الطويل إلى الانخفاض، مما يؤدي إلى تكريس التخلف العكسي أو النسبي[١٦].

ويوضح جلال أمين[١٧] أن الهدف من الترتيب الشرق أوسطي وما يمثله مؤتمر عمان الاقتصادي ليس مجرد تعاون اقتصادي مع الكيان الصهيوني، وإنما ترتيب المنطقة اقتصادياً لصالح الكيان الصهيوني والولايات المتحدة. وبالنسبة إلى الكيان الصهيوني، فإن ذلك يتم من خلال مدها بسوق واسعة لمنتجاتها وتوفير مصادر المواد الأولية الرخيصة، وخصوصاً النفط والغاز، وأيضاً مصادر جديدة لعمالة رخيصة وتوفير رؤوس أموال عن طريق بنك التنمية المقرر إنشاؤه في مصر. وكل هذا يسمح للكيان الصهيوني بالاستفادة من كل هذه العناصر وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية. ويستطرد في محاجته للذين يفترضون ذلك صحيحاً، ولكنهم يعتبرون المحصلة ذات فائدة للأقطار العربية، أنه لا يمكن نفي إمكانية وجود بعض الفوائد، ولكن كثيرين من الذين يفترضون ذلك يفترضون أن الكيان الصهيوني دولة عادية، وواقع الأمر خلاف ذلك، وهناك هدف محوري بين أهدافها هو الهيمنة الاقتصادية والتفوق العسكري على حساب الآخرين.

ويوضح محمد الأطرش[١٨] أن المشروع الشرق ـ أوسطي يتضمن فرض نظام اقتصادي معين، أو تعديل النظام الملائم أساساً نتيجة ضغوط من المراكز الرأسمالية والمؤسسات المالية الدولية، وإعطاء دور كبير للقطاع الخاص، وتقليص دور القطاع العام، ومنح درجة أكبر من حرية الأسواق الداخلية وحرية التجارة وحركة الرساميل الخارجية، وأن الدافع وراء ضغوط المراكز الرأسمالية لتحقيق ذلك ليس مصلحة الأقطار التي ستطبقه، وإنما مصلحة

المراكز بالذات. وتتمحور مصلحة المراكز في تحقيق درجة أكبر من حرية التجارة الخارجية، ودرجة أكبر من حرية انتقال الرساميل الأجنبية، لأن هذا يؤدي إلى اتساع أسواق صادرات المراكز من سلع وخدمات ورساميل اعتماداً على الخصخصة وحرية الأسواق الداخلية. وكذلك تتمحور حول دعم أو خلق قوى رأسمالية محلية، وبخاصة في مجال التجارة الخارجية المرتبطة مصالحها بمصالح المراكز، مما يزيد من هيمنة المراكز.

## سادساً: تصورات السوق الشرق أوسطية

ومعروف أن هناك تصورات متفاوتة للسوق الشرق أوسطية. ومن بين هذه التصورات أنها ترتيب خاص بين الأقطار العربية والكيان الصهيوني يقوم على أساس تبادل المزايا التفضيلية التي يلتزم بها كل طرف تجاه الآخر، ولا تنسحب إلى طرف ثالث ليس عضواً في السوق، مع ما يعنيه ذلك من دخول منتجات الكيان الصهيوني إلى الأقطار العربية دون قيود جمركية أو الحد منها. وكذلك الحال بالنسبة إلى دخول منتجات الأقطار العربية إلى ذلك الكيان، وما يعنيه ذلك أيضاً من انفتاح الكيان الصهيوني على أسواق واسعة نسبياً، بينما يمثل الكيان الصهيوني سوقاً محدودة جداً. ومن التصورات الأخرى فكرة تجمع إقليمي يضم دول الشرق الأوسط، أي يضم سوقاً مشتركة على غرار السوق الأوروبية المشتركة. وإذا كان شمعون بيريس[١٩] يرى أن إنشاء السوق الشرق أوسطية المشتركة على غرار

النمط الأوروبي يمكن أن يحقق العديد من الأهداف بما في ذلك التنمية الاقتصادية، فإن يوسف والي يرى أنه لا بد من قيام كيان اقتصادي في المنطقة تتوفر فيه التقانة المتقدمة، كما تتوفر له العمالة والموارد الاقتصادية على شكل سوق كبيرة للشرق الأوسط، وأن هذه السوق تقوم على مصر في المقام الأول والكيان الصهيوني في المقام الثاني، كما تقوم على الدول كافة في الإقليم، وكذلك الأقطار العربية في شمال أفريقيا والخليج، وأن ذلك سيحقق عهداً جديداً من التعاون الاقتصادي يقوم على تحقيق مصالح كل دول الإقليم ويزيد من قدرة كل منها على مواجهة النظام العالمي الجديد. ويضيف محمود عبد الفضيل[٢٠] أن مصر والعرب في حاجة إلى بناء ما يسمى باستراتيجيا مساومة تاريخية، وأنه يتفق مع القول بأن مصر لا تستطيع أن تغيب عن الترتيبات الجارية، ويمكن لمصر أن تعيد صياغة هذا المشروع بشروط استراتيجية أفضل لمستقبلها ومستقبل العرب، ويمكنها بناء كتلة عربية تضم بعض الأقطار العربية وليس كلها.

ويشير بعضهم[٢١] إلى أنه بزوال المقاطعة العربية للكيان الصهيوني ستحظى الصناعة في الكيان الصهيوني بطلب جديد نتيجة اتساع السعة السوقية في بلدان الشرق الأوسط العربية، في الوقت الذي لا تستفيد هذه الدول من السوق في الكيان الصهيوني بسبب ضعف القدرة التنافسية لمكونات ناتجها القومي الذي يعود في جزء كبير منه إلى الفجوة التنموية بين الاقتصاد الصهيوني والاقتصادات العربية خلال العقود الماضية. وقد تبين أن صادرات الكيان الصهيوني

البالغة أكثر من ١٢ مليار دولار عام ١٩٩٠ هي أكبر من إجمالي صادرات كل من مصر وسوريا والأردن والبالغة نحو ٨,٧٩ مليار دولار في العام نفسه، بمعنى أن صادرات الكيان الصهيوني تمثل ٥٧,٨ بالمئة من صادرات السوق الشرق أوسطية[٢٢]، وهو أفضل في مستوى الأداء الاقتصادي، وأقل من حيث العجز في ميزانه التجاري، بينما ستتزايد الضغوط على اقتصادات الأقطار العربية التي تواجه خللاً بطبيعتها، كالعجز في الميزان التجاري والصدمات التضخمية وما يترتب عليها من اختلالات هيكلية... بالإضافة إلى البطالة.

وتجدر الإشارة إلى أنه في أوائل التسعينيات تواضع حجم التدفقات السلعية والمالية فيما بين الأقطار العربية، إذ لم يتجاوز حجم تجارة الصادر والوارد فيما بين الأقطار العربية ٧ بالمئة، كما أن العمليات التمويلية لصناديق ومؤسسات التنمية العربية لم تزد تدفقاتها السنوية على مليار ونصف مليار دولار، وهي أرقام متواضعة. ومن المستغرب أنه في ظل المقاطعة العربية للكيان الصهيوني، فإن هناك اختراقات لها، وتشير مصادر إسرائيلية إلى أن العديد من السلع الإسرائيلية يجري إعادة تصديرها إلى بعض الأقطار العربية بعد إعادة التغليف تحت علامات تجارية مختلفة للتمويه ومن خلال الوسطاء عبر بلد ثالث، وقد تم تقدير حجم هذه الصادرات بنحو نصف مليار إلى مليار دولار سنوياً[٢٣]. وليس من المستبعد في ظل الترتيبات الشرق أوسطية حتى لو لم تقم سوق شرق أوسطية، وفي ظل الهرولة نحو التطبيع ورفع الحواجز والعوائق أمام منتجات الكيان الصهيوني، أن

تكون التجارة بين الكيان الصهيوني وبعض الأقطار العربية أكبر نسبياً من حجم التجارة بين هذه الأقطار العربية. وهكذا يزداد اختراق الاقتصاد العربي وتنائي فرص أو احتمالات تنامي التجارة البينية فيما بين الأقطار العربية. وليست القضية قضية التجارة وحجمها، وإنما نوع السلع المصنعة، وما إذا كانت تمثل محصلة لصناعة متطورة فعلاً. وفي الوقت الذي يعتمد فيه الكيان الصهيوني على قاعدة صناعية متطورة، فإن الأقطار العربية إجمالاً لا تملك مثل هذه القاعدة، وسيستفيد الكيان الصهيوني من سهولة حصوله على الغاز، وكذلك النفط، مما يدفع بعجلة الإنتاج الصناعي المتطور لديه، ويفتح آفاقاً أرحب له في الأسواق العربية.

ويرى بعضهم[٢٤] أن النظام الاقتصادي المقترح للشرق الأوسط وشمال أفريقيا سيؤدي ليس إلى تحقيق الرخاء والازدهار لغالبية السكان، وإنما إلى تحقيقه لفئة قليلة، وسيؤدي إلى تعاظم كبير في سوء توزيع الثروات والدخول ومزيد من التبعية، وإلى انتشار واسع الأنماط بين الاستهلاك التفاخري والاستفزازي، وعدم القدرة على مواجهة البطالة وإشباع الحاجات الأساسية للكثيرين. كما سيؤدي إلى زيادة انكشاف الأقطار العربية، وخصوصاً عبر حركة الرساميل على الأزمات الاقتصادية ذات المنشأ الخارجي، وإلى زيادة تأثرها بالإجراءات الاقتصادية التي تتخذها المراكز. ورغم المحاولات الجادة للترتيبات الشرق الأوسطية، فإن بعضهم يثير تساؤلات تستحق التأمل في مدى إمكانية قيام سوق شرق أوسطية فعلاً. ومعروف أن التعاون بين دولتين أو أكبر يمكن أن يتخذ صيغاً

متعددة ومتنوعة، ويمكن أن يتم بين دول ذات أنظمة اقتصادية مختلفة أو متعارضة. ويتضح أن السوق المشتركة هي مرحلة على طريق التكامل الإقليمي لها شروطها الموضوعية، وتتوخى إزالة القيود والعقبات التي تحول دون التدفق الحر للمنتجات عبر الحدود، وتسمح للأنشطة الاقتصادية ولا سيما الصناعية التي تحتاج إلى أسواق كبيرة بالحصول على مردود أفضل نتيجة زيادة قدرتها في توزيع منتجاتها في السوق الإقليمية من دون عائق. والتكامل يقتضي السماح بحرية حركة عناصر الإنتاج. وهنا يثار عدد من الأسئلة حول مدى قبول الكيان الصهيوني رفع يده عن التدخل في المجال الاقتصادي أو الاستثماري، أو ترك توزيع المدخرات لقوى العرض والطلب ومدى الالتزام بتفوقها، وهل بالإمكان تحويلها إلى دولة طبيعية أو دولة جوار جغرافي عادية؟ ويجب ألا يغيب عن البال كون الكيان الصهيوني كياناً ايديولوجياً عنصرياً يرغب في الاستئثار بمزايا التكامل ولعب دور المحور الرئيسي المهيمن فيه، وفي الوقت نفسه محاولة الحفاظ على منظوره الايديولوجي العنصري، ولهذا فإن السوق المشتركة، مع ما يتمثل فيها من تحرير حركة عناصر الإنتاج، تبدو غير قريبة المنال، إذ إن تحرير رؤوس الأموال لن يوفر موارد لدول المنطقة من داخلها، وتصبح الأقطار العربية المشاركة في السوق معبراً للأموال النفطية الخليجية، فضلاً عن الأموال المستثمرة في الخارج، وهذا لا يتطلب سوقاً مشتركة بقدر ما يتطلب ترتيبات مؤسسية. أما بالنسبة إلى تحرير انتقال الأفراد، فهو أمر يرفضه الكيان الصهيوني من منطلق منظوره الإيديولوجي العنصري، وبالتالي فإنه لا يمكن تحقيق السوق المشتركة في المنطقة لأنه لا تتوفر مقومات

وجودها وقيامها[٢٥].

وبالنسبة إلى مؤتمر الدار البيضاء الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، ومؤتمر عمان الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، كمؤتمرين اقتصاديين على صعيد الوطن العربي، تلعب الدور الرئيسي في انعقادهما الولايات المتحدة الأمريكية وتحشد لهما جهداً كبيراً ومشاركة عربية واسعة نسبياً. ورغم أن هدفها المعلن هو تحقيق الازدهار والرخاء، أو بمعنى آخر تحقيق التنمية الفعلية على صعيد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإنها تؤهل الكيان الصهيوني لدور محوري ملموس. وانعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ مؤتمر القاهرة، ورغم أن المؤتمرين السابقين جاءا في زخم الحماس لعملية السلام في الشرق الأوسط، فإن مؤتمر القاهرة يجيء في غياب هذا الزخم، وبعد تردد من القاهرة في انعقاده، وإن نأت عن ذلك التردد بفعل ضغوط الولايات المتحدة وتبدل التردد إصراراً على انعقاده. ويشير بعضهم[٢٦] إلى أن قمة عمان الاقتصادية تمثل امتداداً لقمة الدار البيضاء، واستناداً إلى البيان الصادر عن هذه القمة، فإن الهدف منها هو إقامة نظام إقليمي شرق أوسطي - شمال أفريقي بغرض دعم التعاون والتنمية الإقليمية، عبر تعزيز دور القطاع الخاص والاستثمارات الخاصة الداخلية والخارجية، وعبر المزيد من الانفتاح على الاقتصاد العالمي والاندماج فيه.

ورغم أن الدعوة إلى إنشاء سوق شرق أوسطية في المنطقة

ليست جديدة، فإن الأسباب تهيأت لطرحها، وخصوصاً في أعقاب كارثة الخليج العربية وازدياد الشرخ العربي تفاقماً ونشوء قبول غير مسبوق بفكرة التعامل والتعاون مع الكيان الصهيوني. ويشير بعضهم(٢٧) إلى أن كارثة الخليج قد أدت إلى تعميق شرعية الدولة القطر على حساب أي طموحات تكاملية على صعيد الوطن العربي، مع أنه تجدر الإشارة إلى أن مثل هذا التكامل لم يكن قد بدأ أصلاً منذ رفع شعاراته قبل مدة طويلة نسبياً، غير أنه يمكن التأكيد على أن الكارثة وما صاحبها وأعقبها من ترد غير مسبوق في العلاقات العربية ـ العربية قد جعل فكرة التكامل العربي أكثر بعداً.

ويوضح بعضهم(٢٨) أن الرغبة الأمريكية في إعادة رسم المنطقة بعد كارثة الخليج العربية ودورها القطبي الواحد جعلها تغتنم الفرصة في طرح ورفع فكرة السوق الشرق أوسطية، وأن هدف الولايات المتحدة هو إقامة نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط يكون فرعاً للنظام العالمي الذي تهيمن عليه، ويساهم كذلك في تعزيز دورها كقطب مسيطر على هذا النظام نظراً لما للمنطقة من أهمية حيوية للاقتصاد الأمريكي. وهي تسعى من خلال ذلك إلى الحصول على أفضل النتائج التي تساعد اقتصادها على الخروج من مأزقه الراهن، خصوصاً تدعيم قدرته التنافسية بعد أن أصبحت تواجه تحدياً يتمثل في احتدام المنافسة بينها وبين دول متقدمة أخرى، فضلاً عن أن المنطقة تشكل مجالاً خصباً للاقتصاد الأمريكي، من حيث الأسواق لصادراته، فضلاً عن توفر قدر كبير من المواد الأولية وعلى رأسها النفط.

# سابعاً: التجزئة العربية في ظل السوق الشرق أوسطية

ما الذي تغير: تلاشى وهج الشعارات وآل الوضع التنموي إلى مأزق، فهل يمكن الحديث عن تنمية فعلية تقتضي من بين ما تقتضيه تكاملاً اقتصادياً على صعيد الوطن العربي؟ وهل ما كان غير ممكن بالأمس يمكن أن يتم الرهان عليه بالنسبة إلى المستقبل؟ إن هناك اتفاقية للوحدة الاقتصادية العربية ومجلساً لها، وقرارات كثيرة العدد، ومع ذلك لم تتخذ أي خطوة جادة في اتجاهها، ولم تكن هناك محاولة جادة للتكامل الاقتصادي، ناهيك عن الوحدة الاقتصادية الفعلية، بل ليس هناك حد أدنى من التعاون والتنسيق في إطار شمولي. ويشير جميل مطر[٢٩] إلى أن عدم تحقيق تكامل اقتصادي عربي يأتي بين أهم الإخفاقات، ويوضح أنه رغم أسبقية الاتفاقيات العربية على اتفاقيات السوق الأوروبية المشتركة يعتبر النظام العربي من أشد النظم الإقليمية تخلفاً في ميدان التكامل، وأن القارئ لمحاضر المجلس الاقتصادي والاجتماعي يقتنع بتوفر حالة من الأمية داخل البيروقراطيات العربية ودوائر صنع القرار العربي، وإلا كيف يمكن تفسير أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يناقش مشروعاً أو اتفاقية على مدى ثلاثين دورة، وإذا أقر مشروعاً أو اتفاقية تأخر التصديق عليها عشر سنوات أو أكثر، وإذا تم التصديق عليها لا تنفذ؟

إن مجدي حماد[٣٠] يحاول أن يلقي بوزر الانكفاء القطري والنأي عن التكامل العربي، في الوقت الذي ترتبط فيه الأقطار العربية فرادى ارتباطاً وثيقاً بالدول الرأسمالية المتقدمة، على حقبة الاستعمار المباشر وما شاب التطور الاجتماعي والسياسي لأقطار الوطن العربي من تشويه خلال القرنين الماضيين ينعكس على بنيانها وهياكلها في الوقت الحاضر، ويجعل ارتباط كل منها بالعالم الخارجي في علاقة تبعية اقتصادية وثقافية ونفسية وعضوية أقوى من وشائج تكاملها بعضها مع بعضها الآخر اقتصادياً أو سياسياً، وأنه حتى مع التسليم بأن البيانات الرسمية تعبّر عن نيات صادقة لصانعي القرار في الأقطار العربية، فالنتيجة الموضوعية التي تتم على محك الواقع هي نمو العلاقات الاقتصادية بين هذه الأقطار والعالم الخارجي، وبخاصة الدول المتقدمة، وما زال ذلك يتحقق بمعدل أقوى وأكبر مما هو بين الأقطار العربية. ومعروف أن التجارة العربية البينية لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من مجمل التجارة بين الأقطار العربية والدول الرأسمالية المتقدمة. ويخلص مجدي حماد[٣١] إلى التأكيد على أن هذه الحقيقة لا يمكن تفسيرها إلا على أساس كثرة الهياكل الداخلية للأقطار العربية، الأمر الذي ما زال يكرس تبعيتها للقوى التي أحدثت هذا التشويه، وأن الهيمنة الغربية السافرة في الماضي خلقت اقتصادات عربية متشابهة في تبعيتها ومتشابهة في وظائفها، ولكنها متنافرة وغير متكاملة فيما بينها.

إن الاقتصاد العربي في ظل الوضع الراهن الذي تتمثل فيه التجزئة، وفي ظل السوق الشرق أوسطية، يفترض أن يركز على

بدائل تلي الاحتياجات الأساسية للإنسان العربي وتبعده عن خط الفقر. ويصعب القول إن أفضل البدائل هو أكثرها بعداً عن الواقع تحت مظلة وحدة السوق العربية، حيث يمكن استثمار الموارد العربية المتاحة في إطار تكاملي (الأرض والعمل ورأس المال)[٣٢]، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تنمية فعلية شاملة تؤدي إلى توفير الحاجات الأساسية للإنسان العربي في نسق يحفظ استمرار هذه القدرة الاقتصادية وتطورها في شمولية تحقق أهدافاً أخرى تتمحور في بناء القاعدة الاقتصادية الإنتاجية القادرة على العطاء الذاتي والقادرة على تلبية الاحتياجات المحلية، وكذلك التصديرية القادرة على المنافسة الكفؤة وتحقيق العدالة الاجتماعية في إطار حوافز موضوعية تربط الجهد بالمردود وتقلص البطالة في منحى تستثمر فيه الطاقات البشرية من خلال اكسابها المعرفة والمهارة وحسن توظيفها.

إن فؤاد زكريا[٣٣] يكاد يعتبر أن الوحدة، ناهيك عن التكامل الاقتصادي العربي، يمكن أن تكون قائمة أو متجهة اتجاهاً جاداً نحو هذا الهدف لولا سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتمد في منظورها على أن إمكانات العرب النفطية يمكن أن تخلق في المنطقة دولة كبرى في المدى الطويل، وذلك إذا تجمعت الثروة النفطية مع إرادة الوحدة بين شعوبها، وإذا أمكن التوفيق بين ضخامة الموارد البشرية في بعض الأقطار العربية، وإمكانات الاستغلال الواسعة النطاق فيما بينها، وتوفر الموارد المالية عند بعضها الآخر، لأن مثل هذه الدولة ذات الإمكانات الضخمة يمكن أن تمثل خطراً كبيراً على مصالح الغرب باعتبار أنها ستوجه مواردها لخدمتها هي ذاتها، ومن

هنا كان لا بد من الحيلولة دون سير تاريخ المنطقة العربية في هذا التوجه. ورغم الهدف السامي المتمثل في الوحدة التي ستشمل بأبعادها الوحدة الاقتصادية وتكامل الإمكانات والموارد، فإنه خلال الحقبة الماضية والحاضرة، وعلى المدى المنظور، لا تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية إلى أي جهد فعلي للحيلولة دون ذلك التوجه، لأن هناك نكوصاً حتى عن التوجه داخل الأقطار العربية ذاتها، ناهيك عن الإرادة الجادة والملتزمة بتحويل التوجه إلى واقع. والخلافات العربية ـ العربية، والانكفاء القطري، والانقسام والتجزئة، توجهات تجذرت في العديد من الأقطار العربية، بحيث بدت حتى النيات، وإن صدقت من قبيل الوهم. ويبقى قائماً أنه لو كانت هناك إرادة جادة وملتزمة فستحاول السياسة الأمريكية عدم تحويلها إلى واقع.

ويبقى الوزر في معظمه عربياً، ويوضح عبد المنعم السيد علي[٣٤] أن إخفاق التكامل العربي يرجع إلى أسباب متعددة، فمن الناحية الاقتصادية لعب تخلف هياكل الإنتاج، والتفاوت في مستوى التطور الاقتصادي، واختلاف النظم الاقتصادية، وغياب أو ضعف المؤسسات التمويلية والبنى التحتية، دوراً أساسياً في ذلك، وقد حدت كلها من نمو التجارة البينية بين الأقطار العربية. كما أن عدم قيام نظام عربي لتقسيم العمل، وضعف حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين هذه الأقطار، ساعدا على الحد من تحقيق أي تكامل تنموي. وبقيت النظم التجارية العربية ينغلق بعضها على بعضها الآخر، كما استمرت نظمها الإنتاجية غير تنافسية فيما بينها، وأقل انفتاحاً بعضها على بعضها الآخر. ولعل ذلك يعود أيضاً إلى

غياب استراتيجية التنمية التكاملية. ويستطرد[٣٥] في التأكيد على أن اللاعقلانية القطرية انعكست في العوامل السياسية والثقافية والهيكلية المتجذرة في المجتمع العربي، وفي قياداته السياسية، وفي العزلة الاقتصادية القطرية التي اشتدت بعد كارثة الخليج العربية، فلم يعد هناك اهتمام بالتكامل العربي، ولا حتى بالعمل المشترك حتى من قبل الطبقة المثقفة العربية والمفكرين العرب الذين تسيسوا مع نظمهم الحاكمة، وانقسموا بينهم هم وأقطارهم على أسس ايديولوجية وعرقية واقتصادية ومصلحية، فئوية وقطرية، مغلبين التناقضات الثانوية على الإجماعات السياسية والإرث المشترك. وإذا كان المشروع العربي التكاملي قد فشل اقتصادياً، فإن أسباب ذلك في معظمها سياسية وثقافية أكثر منها اقتصادية، ولو لم تكن هناك أسباب أخرى غير اقتصادية لتحقق شيء ما على صعيد التكامل خلال العقود الماضية. ولم تكن العقبات في وجه التكامل العربي اقتصادية صرفة ـ رغم أهميتها ـ ولكنها كانت في الأساس سياسية شاركت فيها النخب العربية الحاكمة التي دعمها مثقفو السلطة. وهؤلاء هم الآن دعاة المشروع الشرق أوسطي الصهيوني ـ الأمريكي بلا منازع.

## هوامش الفصل الخامس

(١) علي خليفة الكواري، «أما حان وقت النظر في المستقبل بعد،» (دراسة غير منشورة، الدوحة، قطر، ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠).

(٢) محمود عبد الفضيل، «مشاريع الترتيبات الاقتصادية «الشرق أوسطية»: التصورات ـ المحاذير ـ أشكال المواجهة،» ورقة قدّمت إلى: **التحديات «الشرق أوسطية» الجديدة والوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩٤)، ص ١٥٧.

(٣) الياس سابا، «الجوانب الاقتصادية للتحديات «الشرق أوسطية» الجديدة،» ورقة قدّمت إلى: المصدر نفسه، ص ١٩٩.

(٤) انظر المناقشات التي دارت حول بحثي: عبد الفضيل، المصدر نفسه، وسابا، المصدر نفسه، ص ٢١٣.

(٥) انظر تعقيب محمد الأطرش على: عبد الفضيل، المصدر نفسه، وسابا، المصدر نفسه، ص ٢٠٧ و٢٠٩.

(٦) محمود الحمصي، **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية: دراسة للاتجاهات الإنمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي، ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠**، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٤٨ ـ ٤٩.

(٧) عبد المنعم سعيد، «العرب والمتغيرات العالمية،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر القومي العربي الأول، تونس، ٣ ـ ٥ آذار/مارس ١٩٩٠، ص ١٩.

(٨) جميل مطر وعلي الدين هلال، محرران، **الأمم المتحدة: ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، وجهة نظر عربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٢٧٦ ـ ٢٧٧.

(٩) سعيد، المصدر نفسه، ص ١٦ ـ ١٧.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٧.

(١١) انظر المناقشات التي دارت حول بحثي: عبد الفضيل، «مشاريع الترتيبات الاقتصادية «الشرق أوسطية»: التصورات ـ المحاذير ـ أشكال المواجهة،» وسابا، «الجوانب الاقتصادية للتحديات «الشرق أوسطية» الجديدة،» ص ٢١٣.

(١٢) جميل مطر، «العلاقات العربية ـ العربية،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر القومي العربي الأول، تونس، ٣ ـ ٥ آذار/مارس ١٩٩٠، ص ٢١ ـ ٢٢.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢١ ـ ٢٢.

(١٤) محمد الأطرش، «المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي،» المستقبل العربي، السنة ١٩، العدد ٢١٠ (آب/أغسطس ١٩٩٦)، ص ١٧.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٥.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٩.

(١٧) انظر مداخلة جلال أمين، في: «قمة عمان الاقتصادية (ندوة): حلقة النقاش،» شارك في الندوة إبراهيم العيسوي [وآخرون]؛ أدار الحوار محفوظ الأنصاري، المستقبل العربي، السنة ١٨، العدد ٢٠٤ (شباط/فبراير ١٩٩٦)، ص ٤١ ـ ٤٢.

(١٨) الأطرش، المصدر نفسه، ص ١٢ ـ ١٣.

(١٩) عبد الفتاح الجبالي، «قمة عمان: بين أوهام السلام وطموح التسوية،» ورقة عمل ندوة قمة عمان الاقتصادية، المستقبل العربي، السنة ١٨، العدد ٢٠٤ (شباط/فبراير ١٩٩٦)، ص ١١ ـ ١٢.

(٢٠) انظر مداخلة محمود عبد الفضيل، في: «قمة عمان الاقتصادية (ندوة): حلقة النقاش،» ص ٤٦.

(٢١) سالم توفيق النجفي، «الإشكالية الاقتصادية الشرق أوسطية: رؤية عربية،» المستقبل العربي، السنة ١٩، العدد ٢٠٩ (تموز/يوليو ١٩٩٦)، ص ٢٢.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٢٣) أسامة عبد الرحمن، عرب الخليج في عصر الردة (بيروت: رياض الريس

للكتب والنشر، ١٩٩٥)، ص ١٦٢.

(٢٤) الأطرش، «المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي،» ص ١٣.

(٢٥) الجبالي، «قمة عمان: بين أوهام السلام وطموح التسوية،» ص ١٣.

(٢٦) الأطرش، المصدر نفسه، ص ٨.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) الجبالي، المصدر نفسه، ص ٩.

(٢٩) مطر، «العلاقات العربية ـ العربية،» ص ٧.

(٣٠) مجدي حماد، «المنظمات الإقليمية ومسألة الوحدة،» المستقبل العربي، السنة ١١، العدد ١٢١ (آذار/ مارس ١٩٨٩)، ص ٩٧ ـ ٩٨.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٩٨.

(٣٢) النجفي، «الإشكالية الاقتصادية الشرق أوسطية: رؤية عربية،» ص ٢٣.

(٣٣) فؤاد زكريا، العرب والنموذج الأمريكي (القاهرة: مكتبة مصر، ١٩٩١)، ص ٦٠ ـ ٦١.

(٣٤) عبد المنعم السيد علي، «التكامل الاقتصادي العربي والنظام الاقتصادي الشرق أوسطي: التناقض والتداخل والبدائل،» المستقبل العربي، السنة ١٩، العدد ٢١٤ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦)، ص ٢٦.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٧ ـ ٢٨.

# الفصل السادس

# الوضع التنموي العربي

## أولاً: تردي الوضع التنموي

لعل محمد جواد رضا(١) قد طرح تردي الوضع التنموي بلغة صارخة حين أكد أننا «خلال نصف القرن الماضي لم ننجز إنجازاً حضارياً واحداً نابعاً من تفكيرنا بأنفسنا ومصلحتنا. لم نبن شبكة من طرق المواصلات على الأرض العربية تيسر نقل منتجاتنا الزراعية والحيوانية بين الأقطار العربية الممتدة على قارتين عظيمتين. لم نبن أسطولاً تجارياً يتحرك بين المدائن العربية عاملاً على تحقيق الوحدة الاقتصادية بين الأقطار العربية، ويسهل التبادل التجاري بينها ويوفر فرص العمل للآلاف من الرجال والنساء. لم نبن مؤسسة صناعية تصنع منتجاتنا الزراعية والحيوانية وتفتح لاقتصادنا الأسواق العالمية. لم نؤسس نظاماً تربوياً يؤدي إلى خلق التناظر الفكري والكفاية الإنتاجية بين الأجيال العربية. لم نقم مؤسسة طبية متكاملة بين أقطار الأمة العربية ترتفع بالمستوى الصحي للأمة الذي هو أساس السعادة

العامة والإنتاجية العالية. لم نؤسس نظاماً مصرفياً موحداً يقرب بين أنواع النقد العربية وييسر سيولة المال العربي بين الأسواق العربية ويسهم في نمائها الاقتصادي والاجتماعي. لم نبتدع نظاماً قانونياً يحمي حقوق المستثمرين ويشجعهم على توظيف رساميلهم في عمران الوطن العربي. لم نفعل شيئاً من هذا، وقد ضاعت كل الفرص لفعله الآن».

وإذا كان الوضع الاقتصادي العربي متردياً قبل ما يسمى بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد، فهل سيزداد الوضع تردياً؟ لقد سبقت الإشارة إلى أن الاقتصادات العربية ستشكل بالفعل هوامش وأطرافاً في النظام الاقتصادي الجديد وستزداد تهميشاً، وإن كان بعضها سيكون في موقع نسبي مميز عن غيره نسبة إلى قربه أو بعده من مركز الجذب في النظام الاقتصادي العالمي، وأن النظام الجديد سيقضي حتماً على القدر البسيط من السيادة الاقتصادية التي تمتعت بها الأقطار العربية على مواردها، وسيقضي على الأمل في التحكم في هذه الموارد في المستقبل ولوقت طويل جداً. والحديث عن خسارة السيادة الاقتصادية يعني خسارة السيادة السياسية، إذ لا سيادة سياسية بدون سيادة اقتصادية. ومن المعروف أن توجهات القطب المركزي في النظام العالمي الجديد ستؤدي إلى سلب القدر البسيط مما تبقى من استقلالية اقتصادية ليدخل الوطن العربي في تبعية كاملة للخارج. وسيقضي ذلك على كل أمل في تنمية فعلية وفي أمن اقتصادي.

ويعتبر جميل مطر[٢] أن طفرة النفط هي الطفرة التي اكتمل بها

ومعها ارتباط النظام العربي بالسوق العالمي على حساب تكامل الاقتصادات. ويشير إلى أنه تعاظمت مصالح الأقطار الحديثة الثروة المرتبطة بالعالم الرأسمالي، كما تعاظمت مصالح الأقطار الحديثة الفقر أو الدائمة الفقر مع العالم الرأسمالي رغبة في وساطة للحصول على بعض المال. وإذا أخذ في الاعتبار طبيعة نشأة النظام العربي ونوعية قياداته وبيروقراطياته، لتأكد أن الارتباط بالسوق الرأسمالي العالمي كان حتمياً، وأنه يستحيل فك الارتباط أو تخفيفه في ظل المعطيات القائمة. فهل حقق هذا الارتباط مصالح فعلية للأقطار العربية؟ وهل هناك محصلة تنموية ملموسة من وراء هذا الارتباط؟ أم أن هذا الارتباط التبعي من بين أسباب التردي في الوضع التنموي؟

## ثانياً: الاختلالات الهيكلية والبنيوية

يشير بعضهم[٣] في عرضه لمحاولات التنمية إلى أنه اتجهت جهود التنمية في الأقطار العربية إلى السعي نحو تحقيق أعلى معدل في الناتج القومي الإجمالي، وأن تحقيق هذا الهدف سوف يحل من مشكلات الفقر وعدم عدالة التوزيع وتدهور مستوى المعيشة لقطاع عريض من المجتمع، وأنه لو تمعنا في تجارب التنمية العربية سنجد أنها أدت إلى نتائج معاكسة تمثلت في مزيد من التفاوت في توزيع الدخل وتدهور مستوى معيشة أغلب السكان وغياب الديمقراطية. ويؤكد أن مجرد زيادة الناتج القومي الإجمالي بمفردها لا معنى لها بالنسبة إلى قضية التنمية، فقد يزيد هذا الناتج زيادة كبيرة ومتسارعة من خلال بيع جانب من الثروات الناضبة في حين تظل بنية

الاقتصاد المتخلف كما هي، ويظل التخلف يتكرر عبر الزمن. وهذا ما شهدته الأقطار العربية خلال الحقبة الماضية، فرغم الزيادة الكبيرة التي طرأت على الدخل القومي لمجموعة الأقطار العربية النفطية، ورغم الزيادة التي حدثت في الدخل في الأقطار العربية غير النفطية، فلا تزال جميعها من بين البلدان المتخلفة والتابعة. ولقد تبدد معظم الزيادة في تمويل الاستهلاك الجاري بما فيه الجانب الترفي، مع أن هذه الزيادة لم تكن عائدة إلى تغييرات بنيوية في الاقتصاد بقدر ما كانت عائدة، إما إلى زيادة تصدير موارد الثروة الناضبة، أو ارتفاع أسعارها، أو إلى زيادة الاقتراض الخارجي.

ولقد سبقت الإشارة إلى تردّي الوضع التنموي العربي بصرف النظر عن المنهج الايديولوجي، وقد أوضح عبد الإله بلقزيز[٤] تبخر أوهام التنمية في ظل الطرح الايديولوجي الذي يعتمد هيمنة القطاع العام في بعض أقطار الوطن العربي، وكذلك تبخر أوهام التنمية في ظل النهج الليبرالي والتوجه نحو الخصخصة ونظام السوق. ففي الوضع الأول يتبين مدى هشاشة القدرة الإنتاجية والتنافسية للإنتاج الوطني، وفي الوضع الثاني نشوء مشروعات هامشية بالنسبة إلى أولويات المشروع التنموي الوطني لاستقطاب الاستثمار الأجنبي والدخول في شبكة المديونية وتبعاتها والرضوخ لشروط المؤسسات المالية الدولية. وتمثلت اختلالات في الاقتصاد حين غلب التطلع للمشروع الصناعي في سباق وهمه الصناعوي على حساب الزراعة، فقاد إلى الإفقار الغذائي وسبب انكشافاً غير مسبوق واعتماداً على الخارج وتكاليف مرتفعة لفاتورة الغذاء، وهو أمر معترف بمدى ثقله

على الدول المتخلفة في ظل النظام الاقتصادي الجديد، واللجوء إلى القروض حتى لإشباع الحاجات الأساسية، كما أن الدعم التنموي رجح الاقتصاد الطفيلي على الاقتصاد الإنتاجي، فضيع فرص التنمية الفعلية في الصناعة والزراعة على حد سواء، وأيضاً ركز على المدن وأهمل الأرياف، وأنتج تشوهات هيكلية كبيرة وفروقاً عظيمة بين سقوف الثروة المرتفعة واللاسقوف، وروّج لاقتصاد الكماليات بدلاً من اقتصاد إشباع الحاجات الأساسية، وأوجد شعوراً أكبر بالحرمان والانسحاق تحت بريق التطلعات للسلع الترفية ونهماً من الشريحة المترفة على هذه السلع الترفية. وقد ترك الساحة تعج بالخريجين العاطلين، مما ضاعف من مشكلة البطالة، فأضاف فقراً إلى فقر بالنسبة إلى قاعدة عريضة التجمع.

ومن الملفت للنظر أن هناك تراجعاً في إجمالي الناتج القومي العربي من حوالى ٤٤٠ مليار دولار في عام ١٩٨٠ إلى حوالى ٣٧٣ مليار دولار في عام ١٩٨٥. ويرجع ذلك إلى أسباب من بينها الانكفاء القطري، وعدم التكامل في خطط التنمية القطرية، وعدم كفاءة الأداء الاقتصادي على الصعيد العربي وانخفاض أسعار النفط. وقد صاحب هذا التراجع في الناتج القومي العربي انكماش في الصادرات العربية من نحو ٧,٦ بالمئة من إجمالي الصادرات العالمية إلى نحو ٣,٢ بالمئة من إجمالي تلك الصادرات، وذلك في عام ١٩٩٠ مقارنة بعام ١٩٨٣، كما صاحب ذلك أيضاً تزايد المديونية الخارجية، فقد ارتفعت من ٩,٦ مليار دولار عام ١٩٧٠ إلى نحو ١٤١,٧ مليار دولار في عام ١٩٨٩، وترتب على ذلك دخول الوطن

العربي ضمن مصطلح مناطق المديونية الثقيلة. وقد اتسعت الفجوة الغذائية في الأقطار العربية لتبلغ نحو أكثر من ١٢ مليار دولار في عام ١٩٩٠ بعد أن كانت أقل من ذلك بكثير وبلغت ٠,٦٣ مليار في عام ١٩٧٠. ولعل معدلات التضخم في الاقتصاد العربي تعكس مدى كفاءة الأداء الاقتصادي من جانب، ومدى زيادة الضغوط على أفراد المجتمع، وكذلك مدى تزايد الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر من جانب آخر[٥].

ومن المعروف أنه في الوقت الذي تراجع فيه الأداء الاقتصادي وتآكلت الفوائض المالية التي كانت إبان الطفرة النفطية، كما تآكلت الإرادة الوطنية ودخلت حتى الأقطار العربية النفطية في شرك الديون الخارجية وتبعاتها، وزاد الانكشاف الغذائي والمائي والأمني، اخترقت الشركات الدولية النشاط قطاعات بأكمالها وترسخت التبعية أكثر من ذي قبل. حتى الأموال العربية التي تدور في أطر وقنوات المراكز المالية الغربية يجري إعادة تدويرها للإمساك بخناق الاقتصاد العربي في ظل عمليات الإقراض وإعادة الجدولة، وهكذا يتم إحكام الحصار حول الاقتصاد العربي ويصبح المال العربي أداة تبعية بدلاً من أن يكون أداة تحرر تماماً[٦]، كما هو الحال بالنسبة إلى النفط الذي كان ينتظر أن يكون أداة قوة محورية للاقتصاد العربي وللتنمية الفعلية على صعيد الوطن العربي وسلاحاً ضد الغرب، لم يكن سلاحاً إلا في لحظة عابرة، ليصبح بعد ذلك ممولاً للسلاح من الغرب ومرتع استنزاف لقدر كبير من الموارد المالية، ليضيف إلى استنزاف الفساد واستئثار الشركات العملاقة بصفقات باهظة الكلفة على الاقتصاد

العربي. وأصبح النفط محكوماً بالغرب والاقتصاد العربي برمته محكوم بالغرب.

ويشير بعضهم(٧) إلى أن الوضع الاقتصادي العربي ما زال يتسم باختلالات مهمة أبرزها ارتفاع معدلات البطالة في معظم البلدان العربية إلى معدلات غير مسبوقة، وكذلك استمرار ارتفاع حجم المديونيات العامة الخارجية بالنسبة إلى بلدان المشرق وبلدان المغرب، مما يفرض قيوداً على استقلال القرار السياسي. كما يؤكد على أن هناك العديد من المؤشرات على تردي الوضع التنموي على صعيد الواقع العربي، مما يهدد الاستقرار المجتمعي والقدرة على مقاومة المخططات الخارجية لإلحاق الاقتصادات العربية بالمراكز الرأسمالية، الأمر الذي يهدر العديد من الفرص أمام خلق تجمعات أكبر وأكثر صلابة في طريق تنمية مطردة مستقلة(٨). ويستطرد في أن الدعوة إلى الخصخصة التي تسود في العديد من البلدان العربية لا تتعلق كثيراً باعتبار الكفاءة الاقتصادية والربحية، بل هي تمثل في هذا التوقيت بالذات ضرورة سياسية وايديولوجية لإضعاف الدور الوطني للدولة في عملية التوجيه الاقتصادي لعمليات التنمية والقرارات الاستثمارية الرئيسية وتسهيل استيلاء الشركات الدولية على فروع النشاط الاقتصادي الرئيسية، وبالتالي تسهيل عملية إعادة هيكلة الاقتصادات الوطنية في إطار مشروع النظام الشرق أوسطي الجديد، وأن سياسات تصحيح البنية الاقتصادية التي تدعو إليها المراكز الرأسمالية وتعمل على تنفيذها أساساً عبر المؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تهدف إلى تعميق

الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وأنه يجب التصدي لذلك بتبني استراتيجيا للتصحيح تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية، وحل مشكلتي الفقر والبطالة، وتسهيل التكامل الاقتصادي العربي، وتحقيق درجة عالية من التنمية المستقلة(٩). ومع ذلك أو رغمه، فإنه في الوقت نفسه يتم التأكيد على أهمية التعامل مع النظام العالمي الجديد، وأن الأمر يعتمد على مقدار ما يستطيع الوطن العربي أن يستفيد منه ويمارس قدراته الذاتية في توجيه التطورات القائمة في هذا النظام العالمي إلى مصلحته(١٠).

وليس ثمة شك في أن الوضع الاقتصادي العربي ليس قوياً في ظل الانكفاء القطري، وفي غياب استراتيجيا واضحة، وإرادة جادة، وإدارة قادرة، على الوصول إلى الأهداف التنموية للاستراتيجيا بأكثر قدر من الكفاءة والفعالية. ولقد تراكم عبر المسار التنموي المغلوط عدد من المشاكل، ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب، ولكن على غيره من الصعد. أما على الصعيد الاقتصادي، فتمثل إلى حد كبير في ضآلة المحصلة الإنتاجية، وتبدد قدر من الموارد في برامج لا تمثل أولويات حقيقية في سلم التنمية الفعلية، وفي استئثار الفساد الإداري بقدر أيضاً، وفي الوقوع في شرك الديون الخارجية وتبعاتها، وتفاقم الخلل في توزيع الدخل، واتساع الشريحة المجتمعية التي تقف على خط الفقر أو لا تكاد تلبي احتياجاتها الأساسية، وتعاظم البطالة. ورغم الحجة بأن الدولة عندما هيمنت على النشاط الاقتصادي لم تحقق أهداف التنمية، فإن الخصخصة أو تقليص دور الدولة وإيكال المهمة للقطاع الخاص لم تحقق أهداف التنمية الفعلية

أيضاً، ومعنى ذلك ـ كما سبق التأكيد ـ أن هناك خللاً بنيوياً في المسار التنموي وآلياته، وفي استراتيجيته وأهدافه، وفي غياب الكفاءة في إدارة الاقتصاد على المستوى القطري، وفي غياب التكامل العربي.

## ثالثاً: أبعاد المأزق التنموي

يشير جون مبم[١١] إلى أنه في مجتمعات الشرق الأوسط توجد أقسام كبيرة من السكان تعاني من الحرمان المدقع والتهميش واليأس، في حين تستولي نخب صغيرة على الثروة والسلطة في إطار جزر مسوّرة يسودها التطور العالي. ويوضح بعضهم[١٢] أنه في العديد من الأقطار العربية تم فتح الأبواب على مصراعيها لمنتجات الدول المتقدمة، والنتيجة الطبيعية لذلك هي تشجيع فئة محدودة جداً على الاستثمار السريع الربح في تجارة السلع الاستهلاكية واستيرادها، وفئة أخرى أكبر قليلاً من السابقة، ولكنها بدورها محدودة قادرة على اقتناء هذه السلع. أما القاعدة الشعبية الواسعة، فسوف تنظر بحسرة إلى القلة المحظوظة، وسوف تتضاعف معاناتها لأنها تجد أمامها نماذج صارخة للاستهلاك السفيه من جهة، ولأن أعباء المعيشة ستزداد ثقلاً عليها من جهة أخرى، نتيجة التصعيد المستمر في الأسعار الذي تحدثه تلك القلة المحظوظة. وهو يستدل على إخفاق هذا النموذج بعدد من دول العالم المتخلفة التي تشترك كلها في وجود تفاوت صارخ بين طبقاتها، وعدم توصلها إلى حلول لمشكلاتها الأساسية، وعجزها عن النمو والاستثمار الرشيد لمواردها[١٣].

وفي الأقطار العربية النفطية يوضح علي الكواري[١٤] أن المعطيات التي أحرزتها التغيرات المصاحبة لعصر النفط، إضافة إلى المستجدات الاقتصادية والأمنية التي تشهدها المنطقة العربية في الوقت الحاضر، كلها تدفع بدول المنطقة بشكل عام إلى خارج مسار التنمية، وأنه لا يمكن تسمية التغيرات الراهنة تنمية، وأن احتمالات التراجع الاقتصادي الحاد، وانهيار مستويات الدخول، وتفشي ظاهرة البطالة، وتردي الخدمات العامة وتسهيلات البنية الأساسية بسبب عدم القدرة على نفقات صيانتها، لم تعد مجرد احتمالات، وإنما أصبحت واقعاً محسوساً. والتفكك الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي وارد فيما يتعلق بكل دول المنطقة في ظل الخلل السكاني الذي يطمس الهوية ويحول المجتمعات العربية في المنطقة إلى مجتمعات متعددة الجنسيات، وفي ظل تآكل الإرادة الوطنية والانكشاف على الخارج والتبعية الأمنية له. ولعل هذا يوضح بجلاء أن الأقطار العربية، سواء النفطية أو غير النفطية، قد أفضى بها المسار المغلوط للتنمية إلى مأزق تنموي تآكلت فيه الموارد المالية المتعاظمة التي مثلت في وقت من الأوقات فرصة تاريخية لا تتكرر، كما تآكلت فيه الإرادة الوطنية وتعرض المجتمع العربي لخلل اقتصادي واجتماعي بين سقوف الثروة المرتفعة للقلة وضياع الكثرة في ردهات الفقر والفاقة والحرمان. وإذا كان الأمر كذلك، فإن الأقطار العربية، سواء انضوت تحت مظلة النظام الاقتصادي الجديد، أم لم تنضو، فهي تكاد تكون دون ثقل ومضغة سهلة للضغوط وفرض الشروط والهيمنة وقبول التبعية والهامشية.

ولعل كثيرين يتطرقون إلى الإخفاق التنموي العربي، بالإضافة إلى احتمالات مزيد من الإخفاق[١٥]، ويشيرون إلى تراكم المديونية الخارجية الباهظة التكاليف والاعتماد المبالغ فيه على الاستيراد والتبعية وانكشاف الاقتصاد العربي واختراقه، وأن التنمية العربية مشوهة وتتصف بسوء توزيع هائل للثروات والدخول، ونشوء فئات طفيلية، ونزوح للرساميل إلى الخارج، وانتشار الفساد والفقر والبطالة. وهناك من أشار إلى قمة عمان[١٦] التي سمّت الثمانينيات عقد التنمية العربية، وأنه انتهى هذا العقد من دون أية نتائج، بل بنتائج عكسية، وأن حصيلة الأداء كانت تدني نسبة تشغيل الموارد وزيادة التبعية وتعميق درجة الانكشاف العربي وافتقاد إمكانات الانطلاقة الاقتصادية. ويستدل جاسم السعدون[١٧] بتقريرين دوليين عن الوضع العربي مشيراً إلى أن معدل النمو الحقيقي في الناتج القومي الإجمالي لمجمل العقد الماضي كان الأضعف بين خمس مناطق قسمت إليها الدول النامية، وأن محصلته انخفاض مستوى المعيشة وزيادة الفقر. ولقد ذكر أيضاً في تقييم حال التنمية في الوطن العربي ما خلاصته أن الوطن العربي في أحسن الأحوال يمضي إلى التخلف بشكل نسبي، وفي أسوأها بشكل مطلق، إذ إن التنمية تتطلب من بين ما تتطلبه احترام وتوفير حاجات الإنسان الدنيا والعليا، وواقع الحال يضع الإنسان في ترتيب بعيد في سلم الأولويات، وأن التنمية تتطلب أفضل الاستغلال للموارد الشحيحة أصلاً، وواقع الحال يوحي باستخدام متناثر وغير رشيد لتلك الموارد. والتنمية تفترض أن يكون المستقبل أفضل من واقع الحال، ولا يبدو الأمر كذلك رغم كثرة الاتفاقات على الورق، بل إن المستقبل يثير شكوكاً حول أهم

عناصر الإنتاج للإنسان: استغلال الأرض والماء والنفط الذي يمثل ٩٠ بالمئة من الصادرات المنظورة في الوطن العربي.

## رابعاً: التنمية المفقودة أم تنمية الضياع؟

ربما كان هناك قدر من الإحساس بتسارع التردي في التنمية على المستويين القطري والقومي في السنوات الأخيرة، وسيادة التوقعات باستمرار هذا التردي في المستقبل المنظور، وكذلك خفوت الأمل في توافر البنى الاجتماعية والسياسية القادرة على بدء نقطة التصحيح في هذا المسار على درب التنمية المستقلة في الوطن العربي. ولعل يوسف صايغ[١٨] يشير إلى تشوه التنمية وتبعيتها، وأن مما يثير القلق والمخاوف هو أن الحالة الراهنة تنذر بالاستمرار ومزيد من التدهور، وأن تعاظم الموارد المالية النفطية في فترة الرواج النفطي لم يتم تثميره بشكل موضوعي لخدمة أهداف التنمية، ونجم عنها تبدد قسم ملموس في وجهات هادرة للموارد وتبذيرية، وقسم توجه إلى الاستهلاك المظهري، وإلى مستوردات لا تستند إلى معايير سليمة، بما في ذلك الأسلحة، إضافة إلى ما تراكم من إيداعات.

ويعتبر بعضهم[١٩] أن استمرار تردي الوضع التنموي العربي يشكل تهديداً كبيراً للمستقبل العربي في ضوء تدني إشباع الحاجات الإنسانية في الوطن العربي من جانب، والأهمية المتزايدة للعامل الاقتصادي في العالم المعاصر من جانب آخر. ويؤكد[٢٠] هذا البعض على أن ثلاثية: النفط، والمياه، والغذاء، تعتبر بمثابة الأضلاع الثلاثة

لمثلث الحياة العربية في التسعينيات في معركة البقاء والحياة المتجددة والإنماء. ويشير محمود عبد الفضيل[٢١] إلى أن الاقتصاد العربي يواجه المرحلة الجديدة، وهو أكثر ضعفاً وأكثر انكشافاً، وأنه على رغم قشرة التحديث التي علت جيوب ومظاهر التخلف، فإن بنية الاقتصاد العربي قد خرجت من تحت العباءة النفطية أكثر تشوهاً وهياكل الإنتاج أكثر اعوجاجاً. ويوضح علي الكواري[٢٢] أن ما شهدته أقطار الخليج العربي النفطية ليس إلا من قبيل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية العشوائية، وأنها ليست تنمية اقتصادية احتكاماً إلى المعايير العالمية والدولية لمؤشرات التنمية الاقتصادية، وأن تلك التغيرات العشوائية المتقلبة قد أضاعت على المنطقة فرصة تنمية محتملة نتيجة عجزها عن إحداث تغييرات هيكلية تسمح ببناء قاعدة إنتاجية مؤسسية وبشرية ومادية بديلة للنفط، وأن ما شهدته أقطار المنطقة هو طفرات في الدخل بسبب تصدير ثروة طبيعية ناضبة تهيأت لها أسواق خارجية مؤاتية، ولم يستطع أي قطر من أقطار المنطقة أن يحقق تزايداً مطرداً في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وأنه إذا كانت تلك التغيرات قد عجزت عن تحقيق التنمية الاقتصادية، كما عجزت عن تحقيق النمو الاقتصادي، فإنها قاصرة عن بلوغ مرتبة عملية التنمية الشاملة. وكان جورج قرم[٢٣]، وهو يستعرض واقع التنمية على الصعيد العربي قد غلب عليه التشاؤم، فأطلق عليها التنمية المفقودة، وربما جاراه في ذلك آخرون في الإشارة إلى أن التنمية في مسارها المغلوط قد وصلت إلى مأزق تلاشى فيه الأمل في التنمية[٢٤]، وأن تنمية التخلف ربما كانت هي المحصلة في كثير من الأبعاد في إشارة إلى أن تنمية التخلف تختلف

عن تخلف التنمية الذي درجت عليه أدبيات التنمية.

إن الوطن العربي لم يحقق الحد الأدنى من التنمية الفعلية الشاملة. ولقد آل به المآل في محاولاته التنموية إلى أكثر من مأزق. وإذا كانت قد طغت في حقبة معينة نغمة من التفاؤل كتلك التي طغت في معظم دول العالم الثالث في أعقاب حصولها على استقلالها المعلن ودعوات التحرر الاقتصادي والسياسي، فإن هذه الدعوات يبدو أنها تلاشت، وانسحبت حتى على أدبيات التنمية الصورة القاتمة للوضع التنموي المتردي. وإذا كان جورج قرم[٢٥] قد كتب عن التنمية المفقودة مجسداً قتامة الصورة وموضحاً أن هذه القتامة أتت بعد فترة طغى فيها التفاؤل، وهو بمسمى التنمية المفقودة، إنما يؤكد أن ما تم إنجازه ليس تنمية. وإذا كانت حقبة الرواج النفطي قد روجت مرة ثانية وبطريقة مختلفة لنغمة التفاؤل على اعتبار أن المردود المالي المتعاظم من النفط يمثل فرصة ذهبية وتاريخية للانطلاق إلى آفاق التنمية في الأقطار النفطية، وحتى غير النفطية، فقد انتهت حقبة الرواج النفطي وغلبت القتامة على الصورة أكثر من ذي قبل. ولعل علي الكواري[٢٦] يؤكد أن التغيرات المصاحبة للنفط في أقطار مجلس التعاون الخليجي لم تكن عملية تنمية بالمعنى المتعارف عليه لمفهوم التنمية، لمسمياتها كافة ابتداءً بمصطلح التنمية الاقتصادية، ومروراً بمصطلح التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومصطلح التنمية الشاملة، والتنمية المعتمدة على الذات، والتنمية المستقلة، وانتهاءً بمصطلح التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويستطرد في التأكيد على أن تأثير تلك المحصلة

التي أسفرت عنها التغيرات الاقتصادية في أقطار المنطقة منذ أن بدأ تصدير النفط لم يقف عند مجرد ضياع فرص التنمية في الماضي، وإنما أصبحت معطياته وتداعياته تمثل نمطاً من تنمية الضياع. وهكذا فإنه بين التنمية المفقودة وتنمية الضياع، وكلاهما متقارب في المعنى والمغزى، تبدو قتامة الصورة على الصعيد العربي بأقطاره النفطية وغير النفطية. وهذا ما تلتقي معه دراسة بعنوان «التنمية العربية: من المسار المغلوط إلى تلاشي الأمل»(٢٧) التي توضح أن الوطن العربي آل به الحال في العقدين الماضيين بصورة خاصة إلى الوضع المتردي، وأنه في الأقطار العربية النفطية وغير النفطية لم يكن هناك مسار تنموي فعلي تسنده إرادة جادة. فقد أغدقت الأقطار النفطية على المظهر الشكلي إلى حد كبير، وتناهبت الموارد المالية النفطية الشركات الأجنبية ووكالات العمولة والسمسرة واستأثر الفساد بقسط كبير، واستحوذت القنوات الاستثمارية في الدول المتقدمة على ما كان يسمى بالفوائض المالية. وفي الأقطار العربية غير النفطية، فإنه لم يتم استثمار ما لديها من موارد، وإن كان محدوداً في مسار تنموي فعلي، وإن اضطرت إلى الاقتراض فقد كبلها ذلك في إطار شروطه التعسفية، ولم يتم استثماره أيضاً وفق نهج تنموي جاد.

والوضع العربي في محاولاته التنموية يمثل صورة قاتمة، ومنذ منتصف الثمانينيات بدت تلك الصورة متمثلة في تزايد عجز موازين المدفوعات، وتصاعد حجم وأعباء الدين الخارجي، وتدهور أوضاع الاحتياطيات الدولية، وضعف بنية الصادرات السلعية، ولذلك بدأ الاقتصاد العربي يواجه نقطة ضعف هيكلية أساسية من حيث العلاقة

مع العالم على جميع الجبهات، بما في ذلك التبادل التجاري وأعباء الديون وأوضاع الاحتياطيات والفوائض المالية. وشهد الاقتصاد العربي مزيداً من الاختراق وإحكام السيطرة عليه وتبعيته نتيجة تغلغل الشركات الدولية النشاط في بنية الاقتصاد العربي، فقد اتسعت رقعة ونشاط هذه الشركات واخترقت قطاعات بأكملها.

والمشكلة الرئيسية التي يواجهها العديد من الأقطار العربية هي أن أعباء ديونها الخارجية قد تزايدت وتعاظمت، بحيث أصبحت تلتهم معظم حصيلة الصادرات، وأصبح الالتزام بسداد تلك الديون وتبعاتها يهددها بعدم إمكان المحافظة على وارداتها الضرورية (الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية)، الأمر الذي يؤدي إلى تردي مستوى المعيشة وتعطل الطاقات الإنتاجية وتوقف خطط التنمية[٢٨]. وسبقت الإشارة[٢٩] بالنسبة إلى أقطار الخليج العربية النفطية الى أن أي مقارنة بين مفهوم التنمية والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ـ الفجائية والعشوائية المتقلبة ـ التي شهدتها المنطقة في عصر النفط تبين مدى ابتعاد تلك التغيرات عن نهج التنمية، وواضح أنها لا ترقى إلى مستوى عملية تنمية بأي تسمية من التسميات المستحبة، بل إن مسار تلك التغيرات أخذ تدريجياً عبر حقب اليسر والعسر يصبح أقرب إلى تنمية الضياع منه إلى أي من تسميات التنمية المتعارف عليها.

## خامساً: التوجه الايديولوجي أم سوء الإدارة؟

إن المسار المغلوط للتنمية على صعيد الوطن العربي أمر يبرهن عليه الواقع، والأدلة على ذلك مشهودة، والحديث المفرط عن

الإنجازات التنموية هو لغة الخطاب الرسمي أو المعتنقين له، مع أن الواقع المشهود والمعايش لمؤشراته الملموسة يدحض ذلك. ولعل بعضهم في هذا السياق[٣٠] ـ كما سبقت الإشارة ـ أوضح بجلاء أن التنمية على صعيد الوطن العربي بصرف النظر عن المنهج الايديولوجي كانت محصلتها الإخفاق في أكثر الأحيان. وإذا كانت الدعوة إلى التخلي عن هيمنة القطاع العام والاتجاه نحو نظام السوق والخصخصة قد حاولت تعليق أوزار وعثرات التنمية على النمط الذي كان سائداً في بعض الأقطار العربية ومثّل هيمنة كبيرة للقطاع العام، فإن الأقطار التي مارست الأخذ بالنهج الجديد قد وقعت في مآزق تنموية كثيرة الأوزار والعثرات أيضاً. وهذا كله يؤكد أن هناك خللاً بنيوياً في التعامل مع التحدي التنموي، سواء من حيث الإرادة الجادة أو الآلية أو عدم تكامل المحاور. ولعل عبد الإله بلقزيز[٣١] قد وضح أن كلا المنهجين قد مورس على صعيد الوطن العربي، وأن محصلة التنمية من كليهما محدودة إلى حد كبير، وأن الأقطار العربية في محاولتها الأخذ بالمنهجين قد أودت بالتنمية إلى المآزق المشهودة. وهو يستطرد في الإشارة إلى الإخفاق التنموي الذريع الذي مني به المشروع التنموي المعاصر في صيغته التي تعتمد هيمنة القطاع العام أو صيغته التي تعتمد الخصخصة ونظام السوق. وإذا كان بعض الأقطار العربية قد بدا وكأنه يكفر عن خطيئة تنموية تمثلت في هيمنة القطاع العام، فاتجه بهرولة نحو الخصخصة ونظام السوق، فإنها أفضت به إلى مأزق. وإذا كان المأزق في صيغة هيمنة القطاع العام قد تجلى في هشاشة القدرة الإشباعية أو التنافسية للإنتاج الوطني أمام الطلب وأمام الإنتاج الأجنبي على السواء، وإذا كانت قد تبخرت

أوهام التنمية تحت هيمنة القطاع العام، فإن أوهام التنمية تبخرت تحت هيمنة نظام السوق والخصخصة، إذ اكتفى العديد من الأقطار العربية التي هرولت للأخذ بهذه الصيغة بأن تحرير الاقتصاد معناه الاستدانة مع أن ثمن الاستدانة باهظ سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، ولا تفعل هذه الأقطار أكثر من تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعد أن استقالت أو كادت الدولة من مهمتها التنموية.

وتجدر الإشارة إلى أن النهج الايديولوجي الذي يعتمد هيمنة القطاع العام في بعض الأقطار العربية واكبه نهج مناقض في عدد من الأقطار العربية الأخرى التي تعتمد على الانفتاح وحرية التبادل التجاري... الخ. ومع ذلك، فإن المحاولة التنموية على صعيد الوطن العربي، بصرف النظر عن النهج المتبع، لم تفضِ إلا إلى مآزق تنموية. ولهذا فإن عبد الإله بلقزيز[٣٢] يستطرد في التأكيد على أن الإخفاق التنموي العربي لم يكن بسبب الأخذ بأي من النموذجين، بل بسبب سوء إدارة البرنامج التنموي ذاته، مما أدى إلى اختلالات هيكلية اقتصادية واجتماعية متفاقمة قد تفضي إلى انهيار السلم المدني وانفلات موجات العنف والعنف المضاد.

ويرى بعضهم، كما سبقت الإشارة[٣٣]، أن ما يسمى بالمسار التنموي في الأقطار العربية قد اتصف بازدياد البطالة والفقر وحدّتهما، وتعميق التفاوت في الثروات والدخول، وتفاقم التضخم والفساد، وازدياد حدة الاستهلاك الاستفزازي، وانتشار ظاهرة استيراد الثقافة الأجنبية الفجة. ولقد ساهم مجمل هذه التطورات في اتساع ظاهرة العنف والعنف المضاد في بعض الأقطار العربية. ويؤكد عبد الإله بلقزيز[٣٤] أن المتتبع لوقائع العنف السياسي في كثير

من البلدان العربية يلحظ أن القاعدة الاجتماعية لتنظيمات وحركات الاحتجاج والعنف السياسي تنتمي إلى الأرياف أو مدن الصفيح وأحزمة البؤس التي تضرب طوقاً على كبرى المدن العربية، وأن هناك أسباباً اقتصادية لهذا العنف بجانب أسباب أخرى سياسية واجتماعية ودينية وثقافية، وأن تفاقمها ليس إلا شكلاً من أشكال الترجمة الاجتماعية لخلل ما في البنيان الاقتصادي العربي، وأن آلية العنف تتحرك صعوداً وتصعيداً بالتناسب مع هبوط مؤشرات التنمية وتدهور معدلات التوازن في توزيع الثروة، وأن البنية التحتية للعنف السياسي هي واقع الإخفاق الذريع الذي مني به المشروع التنموي المعاصر في صيغتيه الاشتراكية والليبرالية، وأنه تبخرت أوهام الاقتصاد الاشتراكي العربي القائم على التأميم والتخطيط المركزي والتصنيع الثقيل وتحديد الملكية العقارية وتدخل الدولة في الإنتاج والسوق وهيمنة القطاع العام، وأنه كذلك تبخرت أوهام الاقتصاد الحر، وتبين أن تحرير الاقتصاد، كما سبقت الإشارة، معناه الاستدانة، وأن ثمن الاستدانة تعريض السيادة الوطنية للمصادرة الأجنبية، وكل ما يتم هو تطبيق توصيات مؤسسات الإقراض كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما سبقت الإشارة، وأن الدولة أصبحت قائمقاماً اقتصادياً يدير مقاولة يملك قرارها آخرون. وفي كلا الوضعين، فإن الإخفاق التنموي العربي لم يكن بسبب أخذ النموذج هذا أو ذاك، بل بسبب سوء إدارة البرنامج التنموي الذي قاد إلى اختلالات كبيرة، منها الإفقار الغذائي، ورجحان الاقتصاد الطفيلي على الاقتصاد الإنتاجي، وإنتاج تشوهات هيكلية وفروق كبيرة في الثروة. وتمثل المشهد الاقتصادي ـ الاجتماعي، كما سبقت

الإشارة، في احتكار قلة للثروة تعيش أعلى معدلات البذخ وأفحش مستويات الثراء، وفي كثرة الجياع وأشباه الجياع لتعيش حالة الفاقة والإملاق الشديدين. ويضيف إلى ذلك وقوداً جيش المتعلمين المقصيين من حملة الشهادات العاطلين.

وإذا كانت حقبة المد القومي وشعارات التحرر الاقتصادي والسياسي ومنهجها التنموي المرتكز على ايديولوجية الاعتماد على الذات والتنمية المستقلة، والنأي عن الدول الرأسمالية الاستعمارية، والاتجاه إلى تغليب القطاع العام، واللجوء إلى التأميم، لم تؤد إلى النتيجة المرجوة، مع أنه لا يغيب عن البال أن هناك أسباباً داخلية وعوامل خارجية تضافرت، فأدت إلى قدر من الإحباط على المسار التنموي، حيث لم تتكافأ أبداً المحصلة مع زخم الشعارات والتطلعات، وسبقت الإشارة إلى ذلك، وجاءت حقبة النفط أو ما يسمى بالزمن النفطي، فخلقت آفاقاً جديدة لتطلعات كبيرة، ولم تحقق هذه الحقبة، وهي مناقضة ومناهضة للمد القومي، محصلة ملموسة أيضاً تتكافأ مع وهج العامل النفطي والتطلعات التي خلقها وتمثل فيها الانفتاح والتكيف والتعامل غير المسبوق مع الدول المتقدمة أو المراكز في النظام الاقتصادي العالمي، كما سبقت الإشارة، فأين يكمن الخلل؟

إن المسألة تحتاج إلى تقييم موضوعي متجرد، فمجرد الطرح الايديولوجي وشعارات التحرر الاقتصادي والسياسي لا تحقق التنمية المستقلة أو التنمية المعتمدة على الذات ما لم تتضافر الأسباب الموضوعية والوسائل الفعالة لتحقيق تلك التنمية. وليست القضية هي مدى النأي عن الدول الرأسمالية المتقدمة أو مدى القرب منها

والدوران في فلكها بقدر ما هي القدرة الفعلية على الصعد كافة: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية والثقافية والتقنية والعسكرية، التي تمثل أبعاد التنمية كافة، وتحقيق قدر ملموس من تلك القوة اعتماداً على الذات حتى تكون هناك تنمية فعلية، بصرف النظر عن مدى النأي أو عن مدى القرب من الدول الرأسمالية المتقدمة، فذلك هو الذي يمكن الأقطار العربية، حين تكون بمنأى وليس قطيعة تامة مع الدول الرأسمالية المتقدمة، من أن تكون في موقع قوي في تعاملها مع الخارج. وحتى حين تكون قريبة، ولكن ليس بمعنى الدوران في فلك التبعية والخضوع لشروطها المجحفة، تكون أيضاً في موقع قوي في التعامل مع الخارج، وذلك يعزز في الحالين تطور الانطلاقة التنموية في الداخل والاستفادة من فرص الاعتماد المتبادل مع الخارج(٣٥).

إن دول شرق آسيا ضربت أمثلة على تدخل الدولة بدرجات متفاوتة وحققت نجاحاً كبيراً في عدد من الصناعات. وليست القضية تولي القطاع العام أو القطاع الخاص مهام التنمية بقدر ما هي مساهمة كليهما في التنمية الفعلية، ولا يعني ذلك تقليص دور الدولة أو إلغاءه تماماً، بحيث توكل المهام للقطاع الخاص، والمسألة المحورية هي مدى القدرة والكفاءة على الأداء والتنفيذ للوصول إلى الغايات المرجوة.

## سادساً: النفط والمال النفطي

إن استقراء الوقائع الاقتصادية خلال الحقبة الماضية يشير بوضوح إلى أن النفط والمال النفطي كانا متغيرين حاكمين، سواء من

حيث تقنيات مستوى النشاط الاقتصادي، أم تركيبته القطاعية، وحركة عوامل الإنتاج من رأسمال وعمل، وامتدت التأثيرات لتشمل الظواهر النقدية والمالية وأوضاع موازين المدفوعات، بالإضافة إلى أنماط الاستهلاك وأنماط السلوك والقيم[٣٦]. ومعروف أنه على رغم الكم الهائل من الأموال والبترودولارات التي تدفقت على المنطقة العربية، فإن تطور قوى الإنتاج ومعدلات التراكم الإنتاجي كانت تسير بمعدلات ووتائر بطيئة لا تتناسب أبداً مع حجم الآمال المعلقة على الحقبة النفطية[٣٧].

وإذا كان النفط والمال النفطي العاملين الحاكمين في الاقتصاد العربي خلال الحقبة الماضية، فإن النفط أصبح، ومنذ مدة، خارج هيمنة الأقطار العربية المنتجة، وكذلك المال النفطي إلى حد كبير. وجاءت كارثة الخليج العربية، فأحكمت هيمنة الولايات المتحدة عليه بعد أن استأثرت بالقدر الأكبر من الفوائض المالية النفطية، ثم حولت ذلك القدر وما أضيف إليه من قروض لتسديد فاتورة دورها في تلك الكارثة. ويذكر أحمد زكي اليماني، وزير البترول السعودي الأسبق[٣٨]، أن الولايات المتحدة خططت بذكاء حتى لهذه الكارثة لإحكام هيمنتها على منابع النفط، وأنه لم يكن هدفها تحرير الكويت محبة فيها ورفعاً للظلم عنها، ولكن لكي تبني وجوداً عسكرياً في المنطقة حماية للنفط وضماناً لتدفقه بأسعار معقولة تحددها هي، وأصبحت صاحبة القول الفصل في تحديد الإنتاج العالمي منه، إذ سيطرت على إنتاج الخليج سيطرة مباشرة وغير مباشرة. وقد أعطى لها ذلك قوة إضافية في زعامتها للعالم في ظل النظام العالمي الجديد،

وأصبحت متحكمة تحت المظلة النفطية الأمريكية لأن العالم كله يحتاج إلى النفط ولعقود قادمة، والولايات المتحدة هي التي تضمن استمرار تدفق تلك السلعة الاستراتيجية وبأسعار معقولة.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن النفط الذي بدا في حقبة الرواج النفطي أنه المرتكز المحوري للتنمية الفعلية على صعيد الوطن العربي إن تم استثمار مردوده المالي المتعاظم الاستثمار الأمثل في إطار تكاملي مع الموارد البشرية والمادية، فإن حقبة رواجه ـ كما سبقت الإشارة ـ لم تحقق التنمية الفعلية. وفي الوقت نفسه، فإن النفط الذي بدا في وقت من الأوقات أنه عامل قوة على الصعيد العربي وعاملٌ حاكم وحاسم في الانفكاك من ربقة التبعية التي تمسك بخناق الاقتصاد العربي والوطن العربي إجمالاً، فإن النفط قد أصبح خاضعاً للهيمنة الخارجية أكثر من أي وقت مضى، خصوصاً بعد أن رسخت الولايات المتحدة أقدامها في منطقة الخليج العربي راكنة إلى قوتها في الهيمنة على منابع النفط والتحكم في مساره وأسعاره، فأضافت قوة إلى قوتها على الصعيد الاقتصادي العالمي، وكذلك السياسي.

ولقد بلغت الإيرادات النفطية في الأقطار العربية نحو ٦٦ مليار دولار في عام ١٩٧٦، وارتفعت إلى نحو ٢٠٥ مليارات دولار في عام ١٩٨٠، ثم انخفضت إلى نحو ٩٨ مليار دولار في عام ١٩٩٢. واستأثرت أقطار الخليج العربي بنحو ثلثي هذه الإيرادات[٣٩]. ويوضح الجدول رقم (٦ ـ ١) عوائد الصادرات النفطية في الوطن العربي خلال السنوات ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥[٤٠].

## الجدول رقم (٦ ـ ١)
## عوائد الصادرات النفطية في الوطن العربي، ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥
## (مليون دولار)

| السنة / القطر | ١٩٩٠ | ١٩٩١ | ١٩٩٢ | ١٩٩٣ | ١٩٩٤(*) | ١٩٩٥ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الإمارات العربية المتحدة | ١٥,٦٠٠ | ١٤,٧٦٥ | ١٤,٤٩٠ | ١٣,٥٤٥ | ١١,٠٧٠ | ١٣,٣٥٠ |
| البحرين | ٨٤٦ | ٧٠٩ | ٧٦٥ | ٩٢٠ | ١,٠١٠ | ١,١٠٠ |
| تونس | ١١٨ | ١٣٣ | ١٦٠ | ٧٠ | ٦٥ | ١٠٠ |
| الجزائر | ٨,٨٥٤ | ٩,٥٩٠ | ٨,١٦٧ | ٧,٩٨٠ | ٨,٧٠٠ | ٩,٤٠٠ |
| السعودية | ٤٠,١٢٨ | ٤٣,٦٠٣ | ٤٦,٢٥٠ | ٣٨,٦١٢ | ٣٨,٣٠٠ | ٤٢,٧٠٠ |
| سوريا | ١,٨٣٢ | ١,٨٤٣ | ١,٩٢٥ | ٢,٠٣٠ | ١,٩٠٠ | ١,٩٠٠ |
| العراق | ٩,٤٣٠ | ٣٨٠ | ٣٢٦ | ٣٦٤ | ٣٦٥ | ٣٧٠ |
| قطر | ٢,٩٦٠ | ٢,١٨٧ | ٣,٢٠٠ | ٢,٥٩٤ | ٢,١٧٠ | ٢,٦٠٠ |
| الكويت | ٦,٣٨٦ | ٨٧٥ | ٦,٢٢٠ | ٩,٥٠٠ | ١٠,٢٠٠ | ١١,٨٠٠ |
| ليبيا | ٩,٨٠٠ | ١٠,٠٢٥ | ٩,٢٠٠ | ٧,٦٠٧ | ٦,٩٦٠ | ٧,٧٠٠ |
| مصر(**) | ١,٣٩٦ | ١,٢٨٦ | ١,٢٥٨ | ١,١٧٠ | ١,٣٢٩ | ١,٦٠٠ |
| عُمان | ٥,٠٤٩ | ٤,٣١٦ | ٤,٧٦٠ | ٤,٢٠٠ | ٣,٩٠٠ | — |
| اليمن | ٦٢١ | ٥٩١ | ٣٦٩ | ٤٥٦ | ٨٣١ | — |
| الوطن العربي | ١٠٣,٠٢٠ | ٩٠,٣٠٣ | ٩٧,٠٩٠ | ٨٩,٠٤٨ | ٨٦,٨٠٠ | ٩٢,٦٢٠ |

(*) تقديرات.

(* *) صافي الصادرات.

المصادر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٥، الملحق رقم (٤ ـ ٥)، ص ٢٥٩، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الثاني والعشرون، ١٤١٥/١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م (الكويت: المنظمة، ١٩٩٦)، الجدول رقم (١ ـ ١٧)، ص ٦٩.

ومنذ أزمة الطاقة في السبعينيات كانت تحليلات الوكالة الدولية للطاقة تنطلق من فرضية أن حركة الاقتصاد الغربي، وخصوصاً في مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى، ترتبط باستقرار واستمرار إمدادات الطاقة وفقاً للطلب عليها في تلك الدول بصرف النظر عن الحاجة التصديرية الفعلية للأقطار العربية التي تحتفظ بنحو ٦٢,٤ بالمئة من إجمالي النفط العالمي في عام ١٩٩٣ وقياساً بتصدير نحو ٤٥,٢ بالمئة و٣٨ بالمئة من الصادرات العالمية في عامي ١٩٨٠ و١٩٩٢[(٤١)].

ومن هنا كان ازدياد نزعة الدول الرأسمالية المتقدمة إلى فرض هيمنة أكبر على منابع النفط، وقد وجدت الفرصة مؤاتية حتى قبل كارثة الخليج العربية في تراخي الإرادة الوطنية أو تغليب المصالح الفردية الآنية التي لا تتردد في القبول بما يفرض عليها. ومن نافلة القول الإشارة إلى أن كارثة الخليج قد حققت الفرصة التاريخية المثالية للدول الرأسمالية المتقدمة لإحكام هيمنتها على منابع النفط في أقطار الخليج العربية بصورة غير مسبوقة في التاريخ وقبول الوجود العسكري الأجنبي والاتفاقات الأمنية، بل والترحيب بها، وهو أمر لم يكن مألوفاً بهذه الدرجة، وبهذه الصورة المعلنة السافرة. ويوضح الجدول رقم (٦ ـ ٢) حجم الاحتياطيات النفطية في الوطن العربي خلال السنوات ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥[(٤٢)].

## الجدول رقم (٦ ـ ٢)
## الاحتياطي المؤكد من النفط الخام في الوطن العربي(*)
## (مليون برميل)

| القطر | ١٩٧٥ | ١٩٨٥ | ١٩٩٤ | ١٩٩٥ | الحصة من مجموع العالم ١٩٩٥ (بالمئة) | الحصة من مجموع الوطن العربي ١٩٩٥ (بالمئة) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | - | - | - | - | - | - |
| الإمارات العربية المتحدة | ٣٢٢٠٠ | ٣٣٠٠٠ | ٩٨١٠٠ | ٩٨١٠٠ | ٩,٧ | ١٦ |
| البحرين | - | - | - | - | - | - |
| تونس | ١١٠٠ | ١٨٠٠ | ٤٠٠ | ٤٠٠ | ٠,٠٥ | ٠,٠٧ |
| الجزائر | ٧٤٠٠ | ٨٨٠٠ | ٩٢٠٠ | ٩٢٠٠ | ٠,٩ | ١,٥ |
| ليبيا | ٢٦١٠٠ | ٢١٣٠٠ | ٢٢٨٠٠ | ٢٩٥٠٠ | ٢,٩ | ٤,٨ |
| جيبوتي | - | - | - | - | - | - |
| السعودية | ١٥١٨٠٠ | ١٧١٥٠٠ | ٢٦١٢٠٠ | ٢٦١٢٠٠ | ٢٥,٧ | ٤٢,٨ |
| السودان | - | - | - | - | - | - |
| سوريا | ٢٢٠٠ | ١٤٠٠ | ٢٥٠٠ | ٢٥٠٠ | ٠,٢ | ٠,٤ |
| الصومال | - | - | - | - | - | - |
| العراق | ٣٤٣٠٠ | ٤٤١٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | ١٠٠٠٠٠ | ٩,٨ | ١٦,٤ |
| عُمان | ٥٩٠٠ | ٤٠٠٠ | ٤٨٠٠ | ٥١٠٠ | ٠,٥ | ٠,٨ |
| قطر | ٥٩٠٠ | ٣٣٠٠ | ٣٧٠٠ | ٣٧٠٠ | ٠,٤ | ٠,٦ |
| الكويت | ٧١٢٠٠ | ٩٢٥٠٠ | ٩٦٥٠٠ | ٩٦٥٠٠ | ٩,٥ | ١٥,٨ |
| لبنان | - | - | - | - | - | - |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مصر | ٣٩٠٠ | ٣٩٠٠ | ٣٣٠٠ | ٣٩٠٠ | ٠,٤ | ٠,٦ |
| المغرب | - | - | - | - | - | - |
| موريتانيا | - | - | - | - | - | - |
| اليمن | - | ٢٠٠٠ | ٤٠٠٠ | ٤٠٠٠ | ٠,٠٥ | ٠,٧ |
| الوطن العربي | ٣٤٢٠٠٠ | ٣٨٥٨٠٠ | ٦٠٢٩٠٠ | ٦١٠٥٠٠ | ٦٠ | ١٠٠,٠ |
| العالم | ٦٦٦٧٠٠ | ٧٠٨٩٠٠ | ١٠٠٩٢٠٠ | ١٠١٦٩٠٠ | ١٠٠,٠ | |
| نسبة الوطن العربي من العالم (بالمئة) | ٥١,٣ | ٥٤,٤ | ٥٩,٧ | ٦٠ | ٦٠ | |

ملاحظات: لا يشمل هذا الجدول فلسطين لعدم توفر المعلومات التفصيلية عنها.
تشير العلامة (ـ) إلى أن البيانات غير متوفرة.
(*) إحصاءات هذا الجدول تعود إلى نهاية كل من الأعوام المذكورة أعلاه.

المصدر: *BP Statistical Review of World Energy, 1996*, p. 4.

ويشير بعضهم[٤٣] إلى ظاهرة الريع الاقتصادي التي صاحبت تصدير النفط، وأنها بدأت بالانحسار منذ منتصف الثمانينيات. وتتعرض الدول المعتمدة على ريع النفط في الوقت الحاضر إلى أزمات مالية انعكست على الاقتصاد والمجتمع، كما أدت إلى اضطراب الإدارة في تلك الدول وخلقت نوعاً من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والفردي.

وتجدر الإشارة إلى أن ظاهرة تآكل الريع الاقتصادي تبرز وتتزايد، وقد اضطرت الدول المصدرة للنفط إلى اللجوء إلى الاحتياطيات المالية التي كانت قد تراكمت في حقبة الرواج النفطي،

أو التي فاضت من ميزانياتها خلال حقبة اليسر، فاستهلكت مئات المليارات، ثم أخذت هذه الدول في الاستدانة لسد حاجة الإنفاق العام حتى بلغت ديون الدول الأعضاء في الأوبك في مطلع عام ١٩٩٤ نحو ٢٠٠ مليار دولار(٤٤).

# هوامش الفصل السادس

(١) محمد جواد رضا، «الغد العربي الأفضل وأحجية الانتظار الطويل،» المستقبل العربي، السنة ١٨، العدد ٢٠٢ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥)، ص ١٤٢.

(٢) جميل مطر، «العلاقات العربية ـ العربية،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر القومي العربي الأول، تونس، ٣ ـ ٥ آذار/مارس ١٩٩٠، ص ١٤.

(٣) رمزي زكي، **الاقتصاد العربي تحت الحصار: دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي مع إشارة خاصة عن الدائنية والمديونية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٣٣.

(٤) عبد الإله بلقزيز، «العنف السياسي في الوطن العربي،» المستقبل العربي، السنة ١٩، العدد ٢٠٧ (أيار/مايو ١٩٩٦)، ص ٨٩.

(٥) سالم توفيق النجفي، «الإشكالية الاقتصادية الشرق أوسطية: رؤية عربية،» المستقبل العربي، السنة ١٩، العدد ٢٠٩ (تموز/يوليو ١٩٩٦)، ص ٢٥.

(٦) محمود عبد الفضيل، «الاقتصاد العربي: نظرات وهواجس مستقبلية،» المستقبل العربي، السنة ١١، العدد ١١٧ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨)، ص ٦٤ ـ ٦٥.

(٧) محمود عبد الفضيل، «مشاريع الترتيبات الاقتصادية «الشرق أوسطية»: التصورات ـ المحاذير ـ أشكال المواجهة،» ورقة قدّمت إلى: **التحديات «الشرق أوسطية» الجديدة والوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩٤)، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

(٨) الياس سابا، «الجوانب الاقتصادية للتحديات «الشرق أوسطية» الجديدة،» ورقة قدّمت إلى: المصدر نفسه، ص ١٧٢ ـ ١٧٣.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٧٢ ـ ١٧٣.

(١٠) انظر تعقيب محمد الأطرش على: المصدر نفسه وعبد الفضيل، المصدر نفسه، ص ٢٠٤.

(١١) جون مبم، «العولمة واضمحلال الطبقة العاملة وانهيار المشروع الكلاسيكي الماركسي،» الحياة، ١٤/٣/١٩٩٦.

(١٢) فؤاد زكريا، **العرب والنموذج الأمريكي** (القاهرة: مكتبة مصر، ١٩٩١)، ص ٨٠.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٨٤.

(١٤) علي خليفة الكواري، **تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٢٦٩ ـ ٢٧٠.

(١٥) انظر تعقيب محمد الأطرش على بحثي: عبد الفضيل، «مشاريع الترتيبات الاقتصادية «الشرق أوسطية»: التصورات ـ المحاذير ـ أشكال المواجهة،» وسابا، «الجوانب الاقتصادية للتحديات «الشرق أوسطية» الجديدة،» ص ٢٠٢.

(١٦) «قمة عمان: الثمانينات عقد التنمية العربية،» **اليوم السابع** (٦ آب/ أغسطس ١٩٩٠)، ص ١٢ ـ ١٣.

(١٧) جاسم خالد السعدون، «العلاقات العربية ـ الإيرانية: (٢) الأوضاع الراهنة (ملف): العلاقات الاقتصادية العربية ـ الإيرانية الراهنة وآفاق تطويرها، ١ ـ الورقة العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ٢٠٢ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥)، ص ١١٧.

(١٨) يوسف صايغ، **التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ١٧٤.

(١٩) غسان سلامة، «أفكار أولية عن السوق الأوسطية،» ورقة قدمت إلى: **التحديات «الشرق أوسطية» الجديدة والوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٤٥.

(٢٠) انظر تعقيب أحمد صدقي الدجاني على بحثي: سلامة، المصدر نفسه،

وأحمد يوسف أحمد، «العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي: مناقشة لبعض الأبعاد السياسية،» ورقة قدّمت إلى: المصدر نفسه، ص ٦٠.

(٢١) عبد الفضيل، «الاقتصاد العربي: نظرات وهواجس مستقبلية،» ص ٦١.

(٢٢) الكواري، **تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون)**، ص ٢٦٧.

(٢٣) جورج قرم، **التنمية المفقودة: دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية**، سلسلة السياسة والمجتمع (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١).

(٢٤) انظر: أسامة عبد الرحمن، «التنمية العربية من المسار المغلوط إلى تلاشي الأمل: خطوط عريضة لكارثة الوطن العربي الخليجية المجهزة على أمل التنمية العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٥٦ (شباط/فبراير ١٩٩٢).

(٢٥) انظر: قرم، المصدر نفسه.

(٢٦) الكواري، **تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون)**، ص ٢٥٩.

(٢٧) عبد الرحمن، «التنمية العربية من المسار المغلوط إلى تلاشي الأمل: خطوط عريضة لكارثة الوطن العربي الخليجية المجهزة على أمل التنمية العربية،» ص ٥٧ - ٦٨.

(٢٨) زكي، **الاقتصاد العربي تحت الحصار: دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي مع إشارة خاصة عن الدائنية والمديونية العربية**، ص ٤٩.

(٢٩) الكواري، **تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون)**، ص ٢٦٣.

(٣٠) بلقزيز، «العنف السياسي في الوطن العربي،» ص ٧٩.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٧٩.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٧٩.

(٣٣) سابا، «الجوانب الاقتصادية للتحديات «الشرق أوسطية» الجديدة،» ص ١٧١.

(٣٤) بلقزيز، المصدر نفسه، ص ٧٨ ـ ٧٩.

(٣٥) عبد الفضيل، «الاقتصاد العربي: نظرات وهواجس مستقبلية،» ص ٦٤.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٦١.

(٣٨) أحمد زكي يماني، «بترول الخليج والسياسة الدولية،» الأموال (السعودية ـ لندن)، العدد ١ (تشرين الأول/ أكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦)، ص ١٠.

(٣٩) النجفي، «الإشكالية الاقتصادية الشرق أوسطية: رؤية عربية،» ص ١٩.

(٤٠) «الملف الإحصائي (٧٦): إحصاءات الطاقة في الوطن العربي،» المستقبل العربي، السنة ١٩، العدد ٢١٣ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦)، ص ١٩٢.

(٤١) النجفي، المصدر نفسه، ص ١٩.

(٤٢) «الملف الإحصائي (٧٦): إحصاءات الطاقة في الوطن العربي،» ص ١٨٣.

(٤٣) علي خليفة الكواري، «ظاهرة تآكل الريع في الدول المصدرة للنفط: حالة قطر،» المستقبل العربي، السنة ١٨، العدد ٢٠٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦)، ص ٣٤.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٤١.

# الفصل السابع

## إدارة التنمية

يرى بعضهم[1] أن العالم يتحول من منطق الأراضي، والمقصود بذلك منطق الدولة وسيادتها، إلى منطق الشبكات عبر القومية، مثل الشبكة المالية والتجارية والثقافية والإعلامية التي ترسم اليوم الخريطة العالمية للتنمية الاقتصادية. وأمام هذه العولمة الاقتصادية تحاول أكثر الدول مواكبة هذه الظواهر والتكيف معها من خلال إعادة الهيكلة في الداخل والانخراط في أنظمة تعاون دولية، ويؤدي ذلك كله إلى بداية افتقاد مفهوم السيادة الوطنية وقوته. ويشير السيد عليوة[2] إلى أنه من خلال بعض الطرح الموثق، فإن الغرب أخذ يشكل حكومته العالمية، وأحد آلياته الفاعلة مؤسسة متشعبة كثيراً ولها ارتباط بألف شركة في العالم، وتدرج على قائمة اتصالاتها مئات الشركات الدولية النشاط والشخصيات العامة وقادة المستقبل، وعلى هذه القوائم يوجد نحو أربعمائة مدير، وهم ما يطلق عليهم تسمية مديري عالم الغد، وهناك أيضاً أكثر من أربعمائة أكاديمي ومئات من رجال الصحافة والإعلام. وهذه المؤسسة تدير أعمالها من خلال شبكة واسعة من الاتصالات، حيث تصل حصيلتها إلى أربعين ألفاً من صناع الكوكبة أو العولمة.

إنه من المعروف أن النظام العالمي الجديد يعتمد على ريادة إدارية تتولى أنشطة الشركات الدولية النشاط. وهذه الريادة الإدارية قادرة بما تملكه من رصيد معرفي ومعلوماتي، ومن خلال شبكة الاتصالات الواسعة ونظم المعلومات المتطورة، على أن تحيط بالفرص التي يمكن اغتنامها في الدول المتخلفة ومدى نجاح هذه الفرص، وتحيط إحاطة واسعة ودقيقة بالأسواق وإمكانيات التوزيع ومناخ الاستثمار ونوعية المشاريع التي يمكن الاستثمار فيها. وهذه الشركات ـ كما هو معروف أيضاً ـ لا تعمل بمفردها، وإنما مسنودة بالدول المتقدمة. ولذلك فإن منطق الدولة وسيادتها على صعيد الدول المتخلفة ربما تلاشى من الناحية الفعلية في مفهومه التقليدي، ولكن يبقى دور الدولة قوياً وحاضراً، كما هو الحال بالنسبة إلى الدول المتقدمة، وإن كان ذلك في إطار يختلف عن الإطار التقليدي.

## أولاً: الريادة الإدارية أو إداريو التنمية

ولعل هذا يضيف تأكيداً على تأكيد في أن الريادة الإدارية مرتكز محوري للنهوض التنموي بصرف النظر عن النهج المتبع، سواءً كان نحو مفهوم الاعتماد على الذات والتنمية المستقلة، أو نحو الاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي. وعلى صعيد الدول المتخلفة، فإن قضية إدارة الاقتصاد الوطني هي محور المحاور في أي مشروع تنموي، ذلك أن حسن استغلال الموارد والإمكانات واستثمارها الاستثمار الأمثل وصولاً إلى أهداف وغايات محددة في استراتيجية التنمية هي المحور البديهي. ولا شك في أن غياب مثل هذه الإدارة

أو سوء أدائها سبب محوري في المحصلة المتدنية للتنمية على صعيد الدول المتخلفة. وغني عن البيان أنه في نهج التنمية التي تتوخى الاعتماد على الذات، أو تنحو نحو التنمية المستقلة، لا بد من وجود هذه الريادة الإدارية لتولي إدارة الاقتصاد الوطني، وكذلك إذا كان النهج هو الاندماج في منظومة الاقتصاد العالمي. وهي تمثل في ذات الوقت ضرورة لمواجهة التحديات الكبيرة التي تمثلها القدرات الريادية الكبيرة في الدول المتقدمة وشركاتها الدولية النشاط ومحصلة عطائها وإنتاجها وأدائها التنافسي المتميز.

إن التنمية الفعلية في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد وقبله تحتاج من بين ركائزها إلى طليعة إدارية متميزة، هي إداريو التنمية، رجالاً ونساء، الذين يستوعبون مفاهيم التنمية الفعلية ومنطلقاتها ومرتكزها والوسائل والأسباب الكفيلة بتحقيق أهدافها. وهم بطبيعة الحال يفترض أن يكونوا مستوعبين للمعطيات والمستجدات على الصعيد الداخلي، وكذلك على الصعيد العالمي، ومواكبين لها مواكبتهم للتطور المعرفي الذي يصب مباشرة في الارتقاء بالأداء التنموي. غير أن الطليعة الإدارية المتميزة، وإن أمكن تأهيلها التأهيل النوعي المطلوب وإتاحة المناخ الملائم لها لاستثمار رصيدها المعرفي، فذلك يمثل محوراً رئيسياً واحداً لا يحقق التنمية الفعلية إن أغفلت باقي المحاور. فعلى الصعيد الإداري، يجب أن يكون هناك إصلاح جذري للبنيان الإداري وقواعده، وكذلك السلوك الإداري. وإذا بدا في وقت من الأوقات أن الإصلاح الإداري قضية إدارية بحتة، فذلك من قبيل القفز على الواقع. إن

الإدارة، كما هو معروف، جزء من المجتمع، والسلوك الإداري متجذر في السلوك المجتمعي. ولذلك فإن الإصلاح الإداري الذي يحاول إجراء بعض التصحيحات الهيكلية، وما يرتبط بها من توزيع للصلاحيات والمسؤوليات، وتصنيف أو تقييم الوظائف وتحديد مهامها، ووضع حوافز موضوعية ووسائل مساءلة ومحاسبة موضوعية، وحتى الاهتمام بتحسين طرق الاختيار والترقية والتدريب، يظل إصلاحاً إدارياً محدوداً. ولعل هذا يوضح مدى ضآلة محصلة محاولات الإصلاح الإداري على صعيد الوطن العربي، ناهيك عن أن محاولات الإصلاح الإداري في كثير منها كانت محاولات مجتزأة أو مبتورة أو ردة فعل لمواجهة بعض المشاكل أو المآزق والاختناقات الإدارية، وكثيراً ما تمحور هدفها حول تبسيط الإجراءات دون أن تتطرق إلى أهمية إحداث تغيير في السلوك الإداري. وبطبيعة الحال، فإن إحداث تغيير في السلوك الإداري مرتبط ببرنامج أوسع يتناول تغيير السلوك على الصعيد المجتمعي. وإذا كانت إدارة التنمية تتطلب مثل هذا التغيير الجذري لأن العنصر البشري، وهو المرتكز للعطاء، لا تتوفر فيه صفات الكفاءة ولا تتسم ممارساته الإدارية أو سلوكه الإداري بصفات الوعي والمسؤولية والموضوعية والمواكبة للمستجدات، مع الإحاطة بالمعطيات ومحاولة الاستفادة من كل منجزات العصر المتلاحقة على الصعيد الإداري، فإن زيادة قدرات إدارة التنمية لا تتوقف عند إعداد البرامج التدريبية أو تحفيز الموظفين للالتحاق بها، أو زيادة عدد الأجهزة والمؤسسات، وإنما يتطلب زيادة قدرة إدارة التنمية تغييراً في الإنسان بالنسبة إلى نمط تفكيره وسلوكه، سواء كان موظفاً في القطاع العام أو في

القطاع الخاص أو صاحب عمل أو عاملاً، ومثل ذلك يتطلب إصلاحاً مجتمعياً واسعاً من حيث التنشئة الأسرية والتنشئة التعليمية والتنشئة المجتمعية. وهذه الحلقات للتنشئة متلاحمة ومتواصلة[٣]. ويلعب التعليم والإعلام دوراً محورياً، فالتعليم يفترض فيه أن يغرس القيم التي تشجع على العلم والعمل والتحليل والإبداع بدلاً من التلقين والاستسلام الأعمى للتوجيه، والإعلام له دور أكبر على صعيد الأسرة وعلى الصعيد المجتمعي، والأسرة لبنة في المجتمع، كما أن له دوراً قد يكون متناغماً أو متنافراً أو مساعداً أو مناقضاً لدور التعليم. والإعلام له دور بحكم كونه يصل إلى قاعدة عريضة جداً من المجتمع بما في ذلك الأميون، ويفترض أنه يساعد في تثقيف الأسرة وتوجيهها وغرس القيم التي تشجع على العلم والعمل والتحصيل والإبداع[٤]، فيلتقي الدوران المحوريان للتعليم والإعلام في سبيل خلق الوعي وصقله وترسيخ قيم العمل والإنتاجية، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال إطار من المشاركة المجتمعية الفاعلة، ومن خلال محو فعلي للأمية في المرجعية العصرية.

## ثانياً: النظام العالمي والمرتكز الإداري

يكاد يبدو التسابق في الترويج لنظام السوق والخصخصة وتحرير التجارة لأي متتبع للندوات والمؤتمرات التي تعقد على صعيد الوطن العربي. وكمثل على ذلك، فإن المنظمة العربية للتنمية الإدارية، وهي إحدى المنظمات التابعة للجامعة العربية تنظم سلسلة من الندوات تهدف إلى دعم الثقافة الدولية للمدير العربي في مواكبة

التغيرات والتحولات المتسارعة على الساحة العالمية، وتساعد في إعداده لاتخاذ القرارات وتحديد السياسات والتوجهات الاستراتيجية للشركات والمؤسسات(٥). ويبدو أيضاً أن القضية تعتبر قضية محسومة لا جدال فيها، وأن المهمة الأساسية تتمحور حول تعريف المدير العربي بالمستجدات حتى تحقق الإدارة العربية الميزة التنافسية. ومن نافلة القول الإشارة إلى أن ذلك ينصب على الشركات والمؤسسات الإنتاجية، خصوصاً عند الحديث عن أهمية الميزة التنافسية مع أن القاعدة الإنتاجية على صعيد الوطن العربي ما تزال محدودة، ويجب التركيز على بناء القاعدة الاقتصادية الإنتاجية المتطورة القادرة على العطاء المتميز وإعداد الإدارة الكفؤة إعداداً منهجياً وتطبيقياً نوعيين، وليس مجرد تثقيف بالمستجدات على الساحة العالمية، وكأن المؤسسات والشركات الإنتاجية على صعيد الوطن العربي لها حضور ملموس على الساحة الاقتصادية، وكأن المدير العربي مؤهل تأهيلاً نوعياً ويحتاج إلى مجرد إحاطة بالمتغيرات العالمية وتعرف على اتفاقية الغات مثلاً.

ومع أنه طرح التساؤل: أين الإدارة العربية من الميزة التنافسية؟ فإنه لم يتم التركيز على إمكانية وكيفية إعداد الإدارة العربية لتحقيق هذه الميزة التنافسية على اعتبار أنها المرتكز لتعظيم المنافع على الساحة العالمية في ظل تحرير التجارة. ويستطرد بعضهم(٦) في التأكيد أنه تتزايد التحديات التي يواجهها المدير العربي، فمن تكتلات إقليمية تمارس الشركات بها تجارة تفضيلية بينية لمنتجاتها في أسواق مشتركة، إلى تحالفات شركات كبيرة تتزايد معها قدراتها التنافسية، إلى اتفاقية

الغات التي حررت التجارة العالمية وزادت من حدة المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية. ولذلك فإن الأمر يتمحور حول تحقيق الميزة التنافسية. ويتطلب ذلك أموراً عدة لخفض الكلفة وخفض مراحل العمل، ومن بينها تطوير دور المدير كقائد جاذب ومؤثر ومحفز لمرؤوسيه على الابتكار، ومشاركاً إياهم في المعلومات والقرارات دون التطرق إلى كيفية إعداد هذا المدير القائد أو تطوير دوره.

هذا الاتجاه السائد من جهة، نحو اعتبار نظام السوق والخصخصة وحرية التجارة هي منهج الحداثة في العصر واعتناق مبادئها دون الخوض بعمق فيها والانطلاق دون ترو للترويج لها على صعيد الوطن العربي، ومن مؤسسات وخلال ندوات عربية، يبين بوضوح أن الدول المتقدمة والشركات الدولية النشاط لا تحتاج إلى ممارسة قدر من الجهد أو الضغط في سبيل فرض منهجها أو استراتيجيتها. ومن جهة أخرى، فإن محاولة تثقيف المدير العربي بهذا المنهج ومنطلقاته محاولة مبتورة، لأن المدير العربي في حاجة إلى امتلاك ناصية المعرفة الثرة والخبرة المتميزة في الإدارة وفق أساليبها المنهجية والتقنية المتطورة. ولذلك فإن الدعوة إلى تأهيل طليعة إدارية متميزة يفترض أن تنال حظاً من الاهتمام لأنها حلقة مفقودة ضمن حلقات مفقودة، وليس الأمر مجرد تثقيف عن الخصخصة أو نظام السوق أو اتفاقية الغات للتعامل معها من منطلق الإيمان المطلق بأنها منهج العصر، وأن مجرد الدخول إليها يعتبر نقلة نوعية في الأخذ بالأسباب الكفيلة بتحقيق التنمية الفعلية الشاملة. وتكاد تكون

المرتكزات الأساسية للتعامل الكفؤ مع المستجدات على الصعيد العالمي مفقودة، بما في ذلك تكوين القدرات الإدارية المتميزة، بحيث يكاد يتمحور الاهتمام حول التثقيف بهذا النهج وحول الميزة التنافسية دون وجود القاعدة الإنتاجية العريضة التي يمكن الارتقاء بأدائها لتحقيق الميزة التنافسية.

إن النظام الاقتصادي العالمي الجديد يؤكد على أهمية الإدارة. وهو في هذا السياق ينظر إلى أهمية الإدارة كمرتكز للإصلاح الاقتصادي وتصحيح الهيكل الاقتصادي والخصخصة وتحسين الموازنة، بمعنى التغلب على العجوزات والديون. وإذا كان وجود طليعة إدارية متميزة ضرورياً في كل الأحوال لتحقيق التنمية الفعلية، متى ما هُيئت الأسباب والموارد والوسائل وصح العزم والإرادة، فإن مثل هذه الطليعة الإدارية المتميزة ينتظر منها إذا كان النهج هو الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد بكل متطلباته، أن تكون لديها الخلفية والرصيد المعرفي والمنهجي في ظل نظام السوق وتقليص دور القطاع العام، وهي في هذه الحالة يجب أن تكون لديها الخلفية والرصيد المعرفي والمنهجي في التعامل مع المؤسسات الخاصة، أو تسنم الوظائف القيادية فيها، بحيث يغلب على ذلك الرصيد ليس مجرد المنهج الأكاديمي أو حتى التطبيقي التقليدي لإدارة الأعمال أو الإدارة الخاصة، ولكن يجب أن يتمحور ذلك الرصيد حول إدارة المؤسسات والشركات الخاصة، وإدراك العلاقات التي تربطها بالمراكز وبالشركات الدولية النشاط في هذه المراكز، ومحاولة رفع القدرة التنافسية للمنتجات والخدمات التي تتولاها المؤسسات

والشركات الخاصة. ويؤكد صندوق النقد الدولي[7] أن الدول المتخلفة عليها أن تحسن الأداء الإداري والقدرة الإدارية لكي تعظم منافعها من النظام الاقتصادي العالمي الجديد. ويوضح أن العديد من الدول المتخلفة يفتقر إلى القدرة الإدارية ويواجه عوائق مالية وعوائق تتعلق بالموازنة، وأنه ما لم تقم الدول المتخلفة برفع قدراتها الإدارية وإصلاح وتحرير تجارتها خلال الفترات المحددة وفقاً لاتفاقية الغات أو تحرير التجارة، فإن مقدرة هذه الدول على أداء دور فاعل في نظام التعامل التجاري المتعدد، وقدرتها على المشاركة في منافع النظام الاقتصادي العالمي الجديد تتلاشيان. وتجدر الإشارة إلى ما طرحه يوسف صايغ[8] حول أهمية الرائد في القطاع الخاص ونظيره في القطاع العام، وأن الرائد يظل محوراً مركزياً في قوى الإنتاج وتحسين القدرة الإنتاجية، وأنه يجب أن يتمتع بمزايا الإبداع والديناميكية والميل لإحداث تبدل في الملامح الاقتصادية للمؤسسة التي ينهض بوظيفته الريادية عبرها، وأن يكون محبذاً للبحث والتطبيق العلمي والعقلانية، وأن الريادة العامة ينبغي أن تعطى اهتماماً أكبر بمفاهيم الكفاءة الإنتاجية واعتبارات السوق والكلفة مقابل المردود، وعلى الريادة الخاصة أن تظهر قدراً أكبر بالوعي الاجتماعي ومتطلباته. وهو يضيف بعداً آخر[9] في التأكيد على أهمية «الإنتلجنسيا» لما تتمتع به من مكانة واحترام، وأنها يجب أن تنهض بدور مركزي في حركة آلية التنمية بمجملها، إذ إن على المفكرين استثمار قدرتهم في الوعي العام بعيوب التنمية والمكاسب التي بإمكان التنمية الفعلية تحقيقها، وهم المهنيون ليكونوا الحزام الناقل بين شبكة القيادة والقطاع المسيس من الشعب. ووصل القيادة بالقاعدة العريضة من المواطنين المسيسين

مسألة جوهرية من خلال التثقيف الاجتماعي. ويجب أن تكون القيادة ذات توجه إنمائي فعلي لأنها هي المسؤولة عن تبني برامج التنمية وترجمتها من خلال استراتيجيات مدروسة وواضحة الملامح والأهداف. وفي هذه الآلية الإنمائية يمثل المواطنون المسيسون حلقة أساسية فيها، ويحظى الشبان والشابات المسيسون بإمكانية احتلال موقع ملائم لنشر الوعي بالتنمية الفعلية ومتطلباتها ومراميها. وفي كل الأحوال، فإن للطليعة الواسعة دوراً مهماً ووظيفة جوهرية في نشدان التنمية الفعلية المعتمدة على الذات، مما يولد ضغطاً على القيادات السياسية لكي تتبنى توجهاً مماثلاً وتتحرك في صياغة سياسات وبرامج متسقة مع هذا التوجه.

## ثالثاً: تأهيل إداريي التنمية

ويحتاج تكوين الطليعة المتميزة إدارياً أو إداريي التنمية إلى نمط مؤسسي ومنهجي مختلف عن النمط المؤسسي والمنهجي الذي درجت عليه كليات ومدارس ومعاهد الإدارة في الدول المتخلفة. والنمط المؤسسي يعتمد على إطار واسع من الحرية المؤسسية وقيادة إدارية ذات رصيد عال من المعرفة والخبرة ومواكبة للمستجدات، في الإطار المنهجي، وفي الإطار التطبيقي، وإدراك واع للمعطيات والمستجدات المحلية والعالمية. والمحتوى المنهجي يفترض أن ينأى عن المنهج التقليدي الذي لم يأت بمردود ملموس على صعيد الإدارة في الدول المتخلفة. وليس معنى ذلك أن المنهج الابتكاري الإبداعي سيكون له رصيد ملموس ما لم تتضافر عوامل متعددة، من بينها

حرية القرار، وحرية المبادرة، وحرية الحركة، في مواكبة للمستجدات منهجياً وتطبيقياً، بالإضافة إلى الرصيد الكفؤ من ذوي المعرفة المتجددة والمهارة المتجددة والخبرة المتواصلة، وكذلك الانتقاء الكفؤ لذوي الاستعداد الجيد لينتظموا في هذه البرامج ويكونوا الطليعة الإدارية-المتميزة أو إداريي التنمية. ومن نافلة القول التأكيد على أن هذه الطليعة يجب أن تكون في المواقع المناسبة ويتاح لها المناخ المناسب والصلاحيات المناسبة.

والإدارة بمفاهيمها وأنماطها وطرائقها ووسائلها مفهوم حديث نسبياً بالنسبة إلى أقطار الوطن العربي مع التفاوت النسبي الزمني من حيث تلقّي ذلك. وقد كان التلقي في كثير من الأحيان تلقياً غير متفاعل مع هذا المفهوم بالنسبة إلى محتواه المتلاحق التطور وأنماطه المتعددة، وكذلك طرائقه ووسائله، ناهيك عن أن التطبيق الفعلي على محك الممارسة، وهو نتاج ذلك التلقي غير المتفاعل تفاعلاً واعياً مع مقتضياته ومتطلباته وأساليبه، ظل تطبيقاً قاصراً. ولذلك ليس من المستغرب ألا تؤدي الإدارة بمتطلباتها الحديثة المتسارعة على الصعيدين العلمي والعملي دورها في قيادة المؤسسات بكفاءة واستثمار الطاقات والإمكانات استثماراً أمثل، وصولاً إلى الأهداف الواضحة المرجوة. ومن هنا كان دور الإدارة قاصراً، سواء على مستوى مؤسسات القطاع العام أو على مستوى مؤسسات القطاع الخاص. وما هيئ الرصيد المتعاظم من خريجي الجامعات والمعاهد في برامج الإدارة لكي يتولى أداء ذلك الدور بكفاءة وفعالية، وكذلك ما هيئ له المناخ المناسب لكي يستثمر ما لديه من رصيد معرفي أو تطبيقي، وإن كان

قاصراً لتحقيق الحد الأدنى من متطلبات الإدارة العصرية.

والجامعات على صعيد الوطن العربي، شأنها شأن المؤسسات، تكاد تؤدي دوراً تقليدياً، ولا تتوفر في كثير من الأحيان الصفات الريادية لمن يتولون إدارتها، ولا يتوفر كذلك المناخ الملائم للإبداع والابتكار، وتكاد تغرق في ردهات الروتين والقيود الإدارية. وهي بالإضافة إلى الدور التقليدي الذي يتمثل في تخريج أعداد متعاظمة من المديرين، وهو دور قاصر أصلاً ولا تؤديه على المستوى المطلوب، كفاءة وأداء، فإنها يفترض أن تكون مناخاً للبحث العلمي ومجالاً لارتياد آفاق المعرفة بحرية، وإتاحة الفرص للإبداع وتحفيزه، وإحداث تغيير جذري، وصقل وعي الدارسين لإحداث التغيير المطلوب على محك الممارسة، مما يعود بمحصلة ملموسة في الارتقاء بالأداء، وخفض التكلفة، وتحسين الخدمة أو المنتج، وتحقيق أكبر قدر ممكن من المردود النوعي.

وللدلالة على عدم مواءمة الوسائل والمناهج التقليدية في التأهيل الإداري لعصر العولمة، يشير محمد السيد سعيد(١٠) إلى أن مصر يتخرج فيها سنوياً عشرات الآلاف في إدارة الأعمال، ولكن ذلك لا يعني وجود طبقة من مديري الأعمال. ويوضح أن إمكانات الانطلاق والنهوض الاقتصادي الوطني في عصر الكوكبة، وهو العصر الذي بلغت فيه الرأسمالية حقبة بالغة التطور، تقتضي استحداث تغييرات في التشكيلة الاجتماعية في مصر على سبيل المثال، بحيث يمكن الانطلاق عبر أسلوب الإنتاج الرأسمالي، وبحيث يكون الهدف تكوين طبقة رأسمالية تتمتع بالديناميكية

اللازمة للتعامل مع السوق الكوكبي، لكنها في الوقت نفسه وطنية من حيث الدوافع والسلوك ونتائج الممارسة. ويتساءل عن كيفية توسيع قاعدة المديرين لمشاريع صناعية تقانية رأسمالية كبيرة وديناميكية، وما هي المصادر المحتملة لتكوين هذه الطبقة الرأسمالية، ويجيب عن ذلك التساؤل بأن التشكيلة الراهنة في مصر ليست صالحة للمتطلبات الجديدة. فالعناصر ذات الأصول البيروقراطية ليست في أغلبها مناسبة للمهمة، ولكن من الممكن النظر في إمكان تحويل قطاع مهم من العناصر العلمية، كأساتذة الجامعات والمعاهد المتخصصة، والعلماء المشاركين في مشاريع عملية تقانية ضخمة في الخارج، والعناصر التكنوقراطية ذات الخبرات الثمينة في قيادة مشاريع وأعمال صناعية وتقانية في الداخل والخارج. وإن ذلك قد يتم باستخدام عدد من الآليات والأدوات، مثل التمليك لمشاريع عامة من خلال نظام للقروض المضمونة حكومياً، وكذلك عقود الإدارة في مشاريع حكومية وغيرها. ويستطرد في التأكيد على أنه من الممكن تكوين طبقة رأسمالية فاعلة على النطاق العالمي، ولكنها شديدة الالتصاق بالوطن والحكومات القومية والمصالح الوطنية. وفي كل الأحوال ـ كما يوضح ـ فإن الانطلاق والنهوض الاقتصادي يتطلبان نخبة حكم وإدارة تتمتع بروح ديناميكية عالية وبمهارات التوازن السياسي والإداري.

ولعل هذا يوضح أن الرصيد المعرفي المتواصل والمتعاظم ركيزة أساسية في تأهيل القيادات الإدارية الريادية في مجالات تجاوزت المحتوى التقليدي كثيراً، وكذلك أساليبه ووسائله. ولكن في كل

الأحوال تبقى مسألة الصفات الريادية القيادية كقدرات ينبغي صقلها وإثراؤها بالرصيد المعرفي في المجالات الواسعة الجديدة والمستجدة هي القاعدة لأي تأهيل للقيادات الإدارية. ومن نافلة القول التأكيد على أنه يجب أن تكون هناك إضافات مستمرة للرصيد المعرفي في جوانبه الكوكبية الجديدة ووسائله وأساليبه الجديدة المتواصلة المتجددة مطلباً ضرورياً لمواكبة العصر ومستجداته وتعظيم المنافع من سياسات واستراتيجيات للتنمية تأخذ هذه المستجدات في الاعتبار وتتضمن خلق القدرة والآلية لمواجهة تحدياتها.

لقد اقتصرت جهود العديد من الدول النامية على إنشاء معاهد ومدارس للإدارة العامة، على أساس أنها الوسيلة لإكساب المعرفة والمهارة الإدارية والارتقاء بالكفاءة والأداء الإداري. ولعل المنطق وراء ذلك يدعمه أن الإدارة الحكومية في هذه الدول هي الموكل إليها القيام بالدور التنفيذي في مسار التنمية في غياب القطاع الخاص الفعال. غير أن المحصلة على مدى زمني طويل نسبياً من وراء هذا النهج لم تحقق الارتقاء بالكفاءة والأداء لأسباب متعددة تلقي فيها الأجهزة الحكومية باللائمة على المعاهد والمدارس، على أساس أن برامجها نظرية أكثر منها تطبيقية، وأنها لا تؤدي إلى إكساب المعرفة والمهارة المطلوبة، وتلقي المعاهد والمدارس باللائمة على الأجهزة الحكومية على أساس أنها لا توفر المناخ الملائم لتطبيق ما تم اكتسابه من معرفة ومهارة إدارية، أو أنها أحياناً تمثل رفضاً غير معلن من خلال رفضها للتغيير أو مقاومته، ولا تجعل للارتقاء بالكفاءة والأداء الإداري مجالاً أو تجعل للإصلاح سبيلاً.

## رابعاً: الضرورة الاستراتيجية للإدارة كآلية للتنمية

ويوضح علي الكواري[11] أن التنمية باعتبارها عملية مجتمعية موجهة لا تتحقق دون وجود إدارة لها. وإدارة التنمية تشمل جميع قطاعات الإدارة ابتداءً من الإدارة السياسية، إلى الإدارة العامة، إلى إدارة المشروعات في القطاعين العام والخاص. وهذه القطاعات جميعها تحتاج إلى جهود إصلاح مكثفة وتنمية إدارية مستمرة من أجل إيجاد نوعية الإدارة القادرة على بدء عملية التنمية المنشودة. وإن مثل هذا الإصلاح يجب أن يكون أحد الأهداف الاستراتيجية الأكثر إلحاحاً في استراتيجية التنمية، لما تعكسه الإدارة من تأثيرات حاسمة على مسيرة التنمية، وإنه إذا كانت التنمية قضية إرادة ومسألة إدارة، فإن التعبير الحقيقي عن إرادة التنمية يتمثل في نوعية الإدارة التي تتولاها. ولا شك في أن الإدارة تمثل الآلية الرئيسية للمساهمة في صياغة استراتيجية التنمية والإشراف على تنفيذها وصولاً إلى غاياتها بأعلى قدر من الكفاية والفعالية. ويستطرد في التأكيد على أن جوهر وظيفة إدارة التنمية يتمثل في خلق آلية التنمية والاحتفاظ بها من أجل تحقيق التحولات النوعية والتغييرات الكمية التي تتطلبها عملية التنمية بشكل دائم. وآلية التنمية لا تعدو أن تكون المحصلة السلوكية للأفراد والمنشآت التي تسمح للمجتمع بتعبئة كل موارده وإطلاق طاقاته وتنمية قدراته وتكييف أبنيته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بما يسمح بدفع عملية التنمية في اتجاه تحقيق أهداف الاستراتيجيا. وهو يحدد عدداً من المؤشرات التي يعتبر وجودها دليلاً

على وجود آلية سليمة للتنمية، منها[١٢]:

١ ـ تزايد درجة الارتباط بين كل من الجهد والإنتاجية وبين الدخل.

٢ ـ اطراد وتحسين فعالية وتزايد إيجابية نظام الحوافز من أجل تعبئة كل الموارد وترشيد استخدامها بشكل استراتيجي وفق أولويات التنمية.

٣ ـ انتظام التوسع الدائم في القدرة الاستيعابية بالنسبة إلى الاستثمارات المجدية والضرورية، وبالنسبة إلى المعرفة ونمو القدرة الذاتية على استنباط التقنية الملائمة لاحتياجات التنمية، وكذلك بالنسبة إلى المتغيرات وإدراك المستجدات وما تمثله من تحديات.

٤ ـ استمرار القدرة المجتمعية على تحقيق تصاعد دائم في كفاءة الأداء والإنتاجية.

٥ ـ تحسين نوعية المشاركة المجتمعية وتحقيق ضماناتها.

٦ ـ توفير المناخ الملائم للمواطنة وترسيخ حقوقها مقابل مسؤولياتها، وترسيخ الأمان والعدل وتكافؤ الفرص، مما يزيد الشعور بالانتماء الوطني.

ويظل محور إدارة التنمية هو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وصولاً إلى أهداف محددة بأعلى قدر من الكفاية والفعالية. ولقد برز مفهوم إدارة التنمية منذ الخمسينيات ليعني ذلك الجانب من جوانب الإدارة العامة الذي يمثل المرتكز لتنفيذ السياسات والبرامج والمشاريع

الهادفة إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية(١٣). ولا شك في أن إدارة التنمية تجاوزت المفاهيم المبدئية والقاصرة التي تكاد تقف عند مهمة الأدوات العامة في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية أو عند محاولات تحسين الإدارة الحكومية. وأصبحت إدارة التنمية كمفهوم تشمل كافة المراحل من بدء وضع السياسات والاستراتيجيات التي تتمثل فيها أولويات للتنمية، وتحريك وتنظيم واستخدام الموارد والإمكانات المتاحة كافة استخداماً أمثل لتحقيق أهداف تلك السياسات والاستراتيجيات. وبحكم أن التنمية عملية شمولية بأبعادها المتعددة، فإن إدارة التنمية مفهوم شمولي يتعلق بكل أبعاد التنمية، ولا يقف الأمر عند تأهيل إداريي التنمية وإيكال المهام التنموية إليهم، ولكن يجب أن يصاحب ذلك ترسيخ لايديولوجية التنمية على صعيد القيادة، وعلى الصعيد المجتمعي، على اعتبارها منهجاً وطنياً يخلق حالة ذهنية عامة للمشاركة في وضع وتحقيق أولويات السياسات والاستراتيجيات التنموية. وإذا كانت الإدارة العامة بحكم تدخل الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي في الدول المتخلفة قد ربط بها مفهوم إدارة التنمية، فإن هذه الأجهزة لا تقتصر على إدارة الدولة لأنشطة اقتصادية، سواء كان ذلك مستنداً إلى منهج ايديولوجي أو باعتباره ضرورة يفرضها الواقع لغياب القطاع الخاص الفعال. وإدارة التنمية بحكم طبيعتها إرادة تغيير، ومن بين محاورها الرئيسية إحداث التغيير، وهذا لا يتفق مع طبيعية الإدارة العامة وميلها للجمود والروتين. ولهذا فإن الإدارة العامة حين تتولى دور إدارة التنمية في وقت لا تحقق فيه مقتضيات إدارة التنمية، أو تتخلى عن طبيعتها مراعية إلى حد كبير معايير الكفاية والإنتاجية، فإن

المحصلة التنموية من وراء مثل هذه الإدارة لن تكون إلا محدودة والأداء قاصراً. ومعروف أن للقطاع الخاص دوراً فعالاً في الدول المتقدمة إذ يساهم مساهمة فعالة في الأداء التنموي، بل يكاد يكون صاحب الدور الرئيسي في إدارة التنمية وإحداث التغيير حتى على صعيد الإدارة العامة، وعلى صعيد المجتمع ككل.

وطالما أن إدارة التنمية إدارة تغيير في إطاره الشمولي، فلا بد من أن يكون تأهيل الكفاءات فيه ضمن هذا السياق. وفي هذا الإطار يجب تجاوز الأطر التقليدية للتأهيل الإداري، حيث يتم تأهيل إداريين للقطاع الحكومي في الإدارة العامة التي يغلب عليها الطابع التقليدي أو التنظيري. وهذه الأطر التقليدية لم تفلح في النهوض بالأداء الإداري خلال العقود الماضية منذ أن بدأ الاهتمام بالإدارة والتأهيل الإداري، أو تم تأسيس المؤسسات التي تتولى مثل هذا التأهيل. وربما كان هذا التأهيل موائماً لطبيعة الإدارة العامة في نسقها التقليدي مع أنه ليس موائماً أبداً للإدارة العامة، وهي تتولى مهام تنموية وتقوم مقام إدارة التنمية، مع أنه حتى بالنسبة إلى النسق التقليدي السائد، فإن التأهيل كان يفترض فيه أن يرتقي بالأداء التقليدي، ويحدث نقلة نوعية فيه، ويكون مدخلاً إلى إصلاح أساليبه ووسائله لتحقيق الكفاية والفعالية، وهي معايير مطلوبة على كل صعد الإدارة، وفي كل قطاعاتها.

ولا شك في أن هناك محاولات للإصلاح الإداري في العديد من الدول المتخلفة، ولكن هذه المحاولات قاصرة لأنها وقفت في كثير من الأحيان عند مفاهيم قاصرة للإصلاح الإداري على اعتبار

أنه يتمثل في تبسيط الإجراءات، مع أن الإصلاح الإداري في مفهومه الأشمل يشمل ذلك، ولكنه يتجاوزه إلى إحداث تغيير في السلوك الإداري، ويتجاوز ذلك إلى محاولة التأثير على السلوك المجتمعي الذي يعتبر السلوك الإداري امتداداً له. ولعل مثل هذا الأمر يقتضي برنامجاً إصلاحياً تعبوياً منهجياً يتجاوز الحواجز الإدارية لأجهزة الإدارة العامة ومؤسساتها. ولذلك فإن إدارة التنمية من منظورها الشمولي لا تقف عند حد تأهيل الكفاءات تأهيلاً نوعياً متميزاً وصقل القدرات الريادية والقيادية والمواهب الذاتية، إنما يحتاج الأمر بجانب ذلك إلى توجه تنموي عام، وإرادة تنموية، ودعم سياسي فعال، وتفاعل مجتمعي، لأن إدارة التنمية ليست مجرد قيادة مؤسسات تنموية وصولاً إلى أهداف محددة اعتماداً على معايير الكفاية والفعالية فحسب، ولكنها شمولية يفترض في إطارها أنها تملك القدرة على بلورة تطلعات المجتمع في خطط وبرامج، كما تملك القدرة على تنفيذها بكفاءة وفعالية، وتتوفر لديها الإرادة التنموية والنظرة البعيدة الثاقبة والتصميم والمثابرة على مواجهة التحديات والانصهار والتفاعل مع القاعدة العريضة للمجتمع، والقدرة على تحريكه وتطوير رأسماله البشري والمادي واستثماره الاستثمار الأمثل للوصول إلى تحقيق أهداف التنمية بأبعادها المتعددة(١٤).

والدول المتخلفة تدخل في إطار الترتيب الاقتصادي العالمي الجديد، وهي في حاجة ماسة إلى الإدارة الكفؤة التي تفتقر إليها. ولا يمكنها الحصول على منافع أو تعظيم هذه المنافع في غياب تلك الإدارة. هذا بالإضافة إلى أن هذه الدول المتخلفة في الوقت الذي

تفتقر فيه إلى الإدارة الكفؤة فإنها تواجه عوائق مالية وعجوزات في الميزانية، وإذا كانت هذه الدول غير قادرة على تطوير الإدارة والتغلب على هذه العوائق والعجوزات، فإنها لن تصبح أطرافاً فاعلة في هذا الترتيب العالمي الجديد وستتلاشى قدرتها على تحقيق أي منافع. وإذا كان النظام العالمي الجديد يعترف بدور الإدارة المحوري، كما يعترف ببعض المآزق التنموية التي أفضت بالعديد من الدول المتخلفة إلى ردهات المديونية والعجوزات، فهل وضعت المراكز صيغاً لبرامج ترقى بالأداء الإداري في الدول المتخلفة، بحيث يتمثل ذلك في استثمار أمثل للموارد والإمكانات البشرية والمادية المتاحة؟ وهل وضعت صيغاً لبرامج تساعد هذه الدول على الخروج من مأزقها؟ ومن الواضح أن الدول المتقدمة لن تضع صيغاً لمثل هذه البرامج، سواء فيما يتعلق بالارتقاء بالأداء الإداري أو مساعدة الدول المتخلفة في الخروج من مأزق المديونية على سبيل المثال. إنها تحاول أن تشير إليها على أنها تعيق الدول المتخلفة عن الحصول على منافع من النظام العالمي الجديد، ناهيك عن تعظيم هذه المنافع. ويبدو أن الدول المتخلفة من واقع تجربتها المشهودة والملموسة لن تستطيع أن ترتقي بالأداء الإداري وتحقق إدارة ريادية للاقتصاد الوطني رغم العدد الجم من كليات ومعاهد الإدارة، الأمر الذي يعطي برهاناً قاطعاً على عدم قدرة هذه الكليات والمعاهد في أطرها التقليدية، وكذلك وسائلها وطرائقها ومحتوى برامجها والقائمين عليها، على الارتقاء بالأداء الإداري وتطوير مستوى إدارة الاقتصاد الوطني. ولو كان هناك مثل هذه القيادات الريادية الإدارية التي يوكل إليها فعلاً تخطيط المسار التنموي وتنظيم آلياته والإشراف على التنفيذ والرقابة وصولاً إلى

الأهداف المرجوة لما آل الوضع في الدول المتخلفة إلى مأزق تنموي كبير. وهي بغياب مثل هذه القيادات الريادية الإدارية والمأزق الذي أفضى إليها مسارها التنموي تقف مستضعفة تجاه تحديات النظام العالمي الجديد. وإذا كان صندوق النقد الدولي كواحد من أذرع هذا النظام يؤكد بأن لن يكون في إمكان الدول المتخلفة في غياب الإدارة الكفؤة، وفي عجزها المتعاظم عن التغلب على عجوزاتها أو على مأزق المديونية، أن تحقق منافع(١٥)، فكيف يمكن لهذه الدول أن تواجه تحديات النظام العالمي الجديد بالإمكانات الكبيرة للدول المتقدمة وقدراتها الريادية وأذرعها العملاقة، وهي لا تملك إمكانات كبيرة أو قدرات ريادية إدارية أو أذرعاً، بينما تغرق في مآزق مسارها التنموي المغلوط؟

## خامساً: الرصيد المعرفي المتجدد

تحتاج الطليعة الإدارية المتميزة إلى إحاطة متعمقة وخلفية عريضة بالبعد العالمي ومستجداته في إطار النظام العالمي الجديد وما يتطور من خلاله. ومع أن الخلفية العلمية مهمة وأساسية، إلا أنها يجب ألا تقف عند حدود الواقع الراهن، وإنما تتجاوزه إلى محاولة استشراف مسار المستجدات ومدى تأثيرها على الواقع المحلي وعلى مسار التنمية فيه، ومدى إمكانية الاستفادة من الفرص المتاحة من دون إخلال باستراتيجية التنمية طالما كانت مستندة إلى ركائز أساسية تلتزم التزاماً جاداً بتحقيق أهداف التنمية الفعلية. وبالطبع، فإن الإلمام بنظم المعلومات المعاصرة واستخداماتها، والاعتماد على طبقة

من المؤهلين في هذا المجال ضروريان جداً لمواكبة زخم العالم المعاصر ومستجداته المتلاحقة، ناهيك عن أن مثل هذا الإلمام بنظم المعلومات هو في حد ذاته من الأسس الضرورية للإدارة الحديثة ومحورها اتخاذ القرار.

ومع أن بعض الدول المتخلفة تعتقد أنها في حاجة إلى تكوين كوادر ذات إطار معرفي منسجم مع متطلبات الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي وتوجهه نحو نظام السوق والخصخصة، بحيث يكون هذا الرصيد المعرفي مرتكزاً على مجالات الاستثمار والمعرفة الإنتاجية والتسويقية مستنداً إلى نظم المعلومات والاتصالات المتطورة، فإن تكوين مثل هذه الكوادر لخدمة توجه معين راكن إلى شروط النظام العالمي محاولاً الاستفادة منه ما أمكن في استقطاب الاستثمار، حتى من خلال الشركات الدولية النشاط وتغلغلها على الصعيد المحلي، لا يخدم بالضرورة أهداف التنمية الفعلية وفق الأولويات التي تمليها المصلحة الوطنية أكثر مما تمليها مصالح المراكز والشركات الدولية النشاط. وليس ثمة شك في أن تكوين مثل هذه الكوادر والارتقاء بأدائها يجعلها أكثر قدرة على توظيف معرفتها وقدراتها في سبيل خدمة النظام العالمي ومراكزه وشركاته الدولية النشاط، وإن جلب ذلك قدراً من الاستثمار لخدمة أنشطة اقتصادية تعتمد على استغلال الفرص المتاحة في الدول المتخلفة والحصول على مردود كبير للمراكز والشركات الدولية النشاط. وإذا حقق ذلك في الوقت نفسه بعض الفرص لامتصاص قدر من البطالة وخلق سوق محلية تلبي قدراً من الاحتياج لشريحة قد تكون محدودة، فإن ذلك سيؤدي في

الوقت نفسه إلى خلخلة اقتصادية اجتماعية بالنسبة إلى التفاوت في توزيع الدخول، وفي ضياع شريحة مجتمعية كبيرة على خط الفقر، بحيث يزداد تهميشها، ويزداد شعورها بالحرمان والإحباط، مما يساعد على تبلوره في عنف داخلي أو عدم استقرار اجتماعي. وهذه الشريحة التي يفترض أن يكون من بين أهداف التنمية الفعلية تلبية احتياجاتها الأساسية، وتمكينها من تجاوز خط الفقر إلى خط حياة كريمة، تصبح من ضحايا هذه الخلخلة الاقتصادية الاجتماعية. ومع التأكيد على أن التنمية الفعلية لها أهداف متعددة وعريضة تمتد من بناء القاعدة الاقتصادية الإنتاجية المعتمدة على العطاء الذاتي المستمر، والمشاركة المجتمعية الواعية والمسؤولة، والتطور العلمي والتقني والثقافي والإداري الذي يحقق الارتقاء في نقلات نوعية متواصلة ومستمرة، فإن تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد تظل مسألة محورية. ولا شك في أن تكوين هذه الكوادر يجعل الدول المتخلفة أكثر قدرة على خدمة المراكز والشركات الدولية النشاط، وليس بالضرورة خدمة أهداف التنمية الفعلية الوطنية.

إن تكوين طليعة إدارية متميزة من إداريي التنمية ليس مسألة مستحيلة أو صعبة متى ما وجدت الإرادة الجادة الواعية، ومتى تم اختيار الأفراد الذين يتولون إدارة المؤسسة الخلاقة لتكوين الطليعة الإدارية من ذوي الرصيد الكفؤ من المعرفة والمهارة والخبرة والريادة الإدارية المبدعة، ومتى ما تم أيضاً اختيار الذين يتولون التعليم والتدريب من ذوي الرصيد الكفؤ، بحيث تتضافر الجهود في انتقاء الذين سيكونون الطليعة الإدارية المتميزة أو إداريي التنمية، وفي

حسن إعداد البرامج من حيث المحتوى والوسيلة. غير أن ذلك يبدو بعيد المنال في الدول المتخلفة إجمالاً لأن القيادات السياسية في الغالب لا تملك الرؤية الواضحة والإدراك الواعي للتنمية ومتطلباتها، وتغلب عليها نزعة استقرار الأوضاع أو حتى جمودها في سبيل الحفاظ على مكاسبها وتعظيم هذه المكاسب الشخصية الآنية. وهي في اختيارها للقيادات الإدارية ـ كما هو معروف ـ عادة ما تختار الأفراد في المواقع القيادية الإدارية من منطلق النظرة القاصرة للحفاظ على المكاسب الشخصية الآنية، بحيث يندر أن يكون عامل الكفاءة، ناهيك عن الريادة الإدارية بما تملكه من رصيد كفؤ من المعرفة والمهارة والخبرة، هو العامل المحوري في اختيار القيادات الإدارية، بل إن عامل الولاء الشخصي والثقة الشخصية والاطمئنان إلى طواعية الأفراد واستعدادهم للقيام بأدوار تخدم مصالح القيادات السياسية وتنظر إلى الأمور بمنظارها القاصر على المصالح الشخصية الآنية هو العامل المحوري في اختيار الأفراد للمواقع القيادية الإدارية. ومن العبث تصور قيام هؤلاء الأفراد بدور استراتيجي في رفع الأداء الإداري بما ينسجم مع متطلبات التنمية من خلال برامج ريادية جادة هدفها تكوين الطليعة الإدارية المتميزة من إداريي التنمية.

ويجب أن تعطي لهذه الطليعة الإدارية الحرية، بحيث تتمكن من استثمار قدراتها الإدارية ورصيدها من المعرفة في مناخ تتمثل فيه المرونة والسرعة والمبادأة والمبادرة في اتخاذ القرار وفي التنفيذ أو الإشراف على التنفيذ، وهو المناخ الذي تتسم به عادة مؤسسات القطاع الخاص في الدول المتقدمة وما يفترض أن يكون متمثلاً في

نمط المؤسسات العامة والشركات العامة في ظل القطاع العام، وهو النمط الذي علقت عليه آمال كبيرة في الدول المتخلفة للانعتاق من ربقة الروتين ووطأة القيود الإدارية في الجهات الحكومية، بحيث يتمثل في هذا النمط، وإن كان تحت مظلة القطاع العام، كل ما ينبغي توفره من سمات القطاع الخاص.

ويفترض بالطبع أن يكون لدى الطليعة الإدارية المتميزة أو إداريي التنمية رصيد متجدد من المعرفة والمهارة والخبرة المتصلة بمنافذ التسويق وأساليبه ووسائله، محلياً وعالمياً. وهذا يعني إحاطة باحتياجات السوق المحلي والأسواق المتاحة عالمياً. ومن نافلة القول التأكيد على أن هذا الجانب من المعرفة والمهارة والخبرة يتلاحم مع باقي جوانب المعرفة، وأن هذا الجانب يجب أن يعتمد على محصلة إنتاجية متطورة ومتكافئة من حيث الجودة والنوعية مع المحصلة الإنتاجية المناظرة في الدول الأكثر نمواً وتقدماً، إذ إن السوق المحلي في ظل تهاوي الحواجز الجمركية والدعم المحلي يصبح هو مجالاً للمحصلة الإنتاجية من الدول الأكثر نمواً وتقدماً بحيث تعتمد المسألة فيه على المنافسة. وهذه المنافسة هي التي تحكم مدى القدرة على التغلغل في أسواق الدول الأخرى.

ومن المعروف أن التسويق نشاط محوري يتكامل مع نشاط الإنتاج. وفي ظل النظم المعلوماتية المتطورة ووسائل الاتصال البالغة السرعة لا بد من استثمار ذلك في سبيل تحقيق مكاسب ومنافع والحصول على مردود متعاظم. إن كثيراً من المعلومات المتدفقة يمكن أن تساعد كثيراً في اتخاذ القرار على أسس موضوعية وبسرعة فائقة.

ومن البديهي في ظل هذا التطور المعلوماتي والاتصالاتي أن تتحرك رساميل كبيرة خلال ثوان متجاوزة الحدود، وأن تتخذ قرارات بشأن استثمارات أو صفقات بالسرعة نفسها، كما سبقت الإشارة. ولا بد للطليعة الإدارية من أن تكون مواكبة لهذه المستجدات وقادرة على التعامل معها بكفاءة. ويجب أن يكون لديها استشراف وتقص للأسواق والمنافذ إليها مع أخذ عامل الوقت والسرعة في الاعتبار من دون إخلال بموضوعية القرار سعياً إلى اغتنام الفرص وتعظيم المردود. وبالطبع فإنه يجب أن تكون هذه الوسائل المعلوماتية والاتصالاتية في متناول الطليعة الإدارية. ومعروف أن التسويق بطرقه التقليدية تجاوزه الزمن إلى آفاق معلوماتية واتصالاتية رحبة. ولذلك فإن تأهيل الطليعة الإدارية في المجال التسويقي يجب أن ينأى عن الطرق التقليدية في أسلوبها التلقيني، وأن يعتمد على نهج مختلف في المحتوى ومختلف في الأسلوب مجارياً لمستجدات العصر وقادراً على ملاحقتها واستثمار أقصى ما يمكن استثماره في سبيل تعظيم المنافع والحصول على أفضل مردود.

ويجب أن تكون لدى هذه الطليعة معرفة جيدة باستثمار المعرفة الإنتاجية. صحيح أنهم ليسوا بالمباشرين للعملية الإنتاجية، ولكنهم يشرفون على هذه العملية. وصحيح أيضاً أنه ما لم يكن هناك رصيد من المعرفة التقنية على صعيد الإنتاج، وما لم يكن هذا الرصيد منسجماً مع التطور المتسارع في الوسائل الإنتاجية، فإن هذه الطليعة لن تجد ما يستحق أن تستثمره فعلاً. ولذلك فإن المعرفة التقنية تظل محوراً أساسياً من بين محاور التنمية الفعلية لتكوين قاعدة اقتصادية

قادرة على العطاء الذاتي، والتي يواكب مردودها مردود التطور الإنتاجي في الدول الأكثر نمواً وتقدماً من حيث الجودة والنوعية والأداء.

إن الطليعة الإدارية المتميزة، أو إداريي التنمية، يجب أن تكون على معرفة بالإنتاج وأدواته ووسائله، وأسباب الارتقاء به، وحسن استثماره وتعظيم مردوده نوعياً. وهذا يعني إحاطة متلاحقة بالتطور الإنتاجي في الدول الأكثر نمواً وتقدماً، وكذلك محاولة خلق المناخ الملائم للإبداع والابتكار على الصعيد الإنتاجي.

ومعروف أن وسائل الإنتاج في تطور متسارع مذهل على امتداد قاعدة عريضة من المعرفة التقنية في شتى مجالات الصناعة. والطليعة الإدارية يجب أن تكون مواكبة لهذا التطور التقني المتلاحق مستندة بالطبع إلى مقتضيات استراتيجية التصنيع التي يفترض أن يكون لها دور في صياغتها وترسيخها وفي السعي إلى تحقيق أهدافها. ولا شك في أن الطليعة الإدارية المتميزة تشرف على النشاط الإنتاجي، ومطلوب منها أن تهيئ أو تساعد على تهيئة الكوادر الإنتاجية العالية المعرفة والمهارة، وأن تسعى إلى توطين التقنية في المحاولات الإنتاجية التي تتضمنها استراتيجية التصنيع ضمن الاستراتيجيا الشاملة للتنمية. إن الإنتاج بوسائله التقليدية لا يمكن أن يشق طريقة في أسواق تحتد فيها المنافسة، ومن طبيعتها الاحتداد وتقتحمها منتجات عالية الجودة والكفاءة. ولهذا فإن عدم قدرة المنتج على المنافسة اعتماداً على معايير الجودة والكفاءة يعني اختناق المنتج في السوق المحلي من دون ارتياد أسواق أخرى. وفي ظل

النظام الاقتصادي العالمي، فإن تهاوي الحواجز والحدود أو الدخول في هذا النظام يعني أن المنتج، إن لم تتمثل فيه الجودة والكفاءة العاليتين القادرتين على مواجهة المنافسة المقتحمة حتى سوقه المحلي، سيعتبر إهداراً للطاقات والإمكانات وسقوطاً لمحور من محاور التنمية الاقتصادية التي تمثل بدورها بعداً رئيسياً من أبعاد التنمية الشاملة.

وقد تكون هناك طليعة إدارية متميزة من إداريي التنمية من حيث الرصيد المعرفي، ولكن يغلب عليها إلى حد كبير النظر إلى الأداء التنموي الداخلي على اعتبار أنه تابع لمعطيات النظام الاقتصادي العالمي الجديد ومستجداته، وأن أي إنجاز حقيقي وارتقاء فعلي بالأداء التنموي الداخلي ليس إلا حلقة في النظام العالمي الجديد، وربما بدا لها أن كون أي دولة من الدول المتخلفة حلقة أو طرفاً مرتبطاً بالمركز أو المراكز هو في حد ذاته مطمح يجب السعي إليه، عوضاً عن أن تظل الدولة خارج الهامش وتغيب في إطار الاقتصاد العالمي الجديد. وحتى إن لم يكن مطمحاً، فهو الخيار الأفضل مقابل الخيار الآخر، وهو تغييب الدولة خارج الهامش. ولعل هذه النظرة قاصرة، إذ تفترض خيارين لا ثالث لهما، وهي نظرة لا تتواءم مع ما يفترض من رصيد معرفي لها واستيعاب شامل لمفاهيم التنمية الفعلية ومضامينها. ولكن يجب أن لا يغيب عن البال أن من بين الذين يخوضون في أدبيات التنمية، ومن يتسنمون وظائف قيادية لها صلة مباشرة بالتنمية في العديد من الدول المتخلفة، من يغلب عليهم الانبهار بالنموذج الغربي وبدوره المحوري في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وهم مشدودون إلى مسايرة هذا النموذج والقبول بما

يفرضه باعتباره مطمحاً، أو باعتباره الخيار الأمثل في ظل الاقتصاد العالمي الجديد الذي يعود بمردود، وإن كان دون المستوى المنشود على الأداء التنموي الداخلي. ولهذا فمن الأفضل السعي لأن تكون الدولة المتخلفة حلقة وتابعاً للمركز أو المراكز وتعظيم ما أمكن من المردود بدلاً من الضياع. ومثل هذه النظرة تناقض مفهوم التنمية المستقلة أو التنمية المعتمدة على الذات. ولعل مثل هذا التناقض وارد في أدبيات التنمية بين من يصنفون أحياناً باليساريين، ومن يصنفون باليمينيين، من الكتاب والمهتمين بالتنمية.

والقضية في جوهرها غنية عن هذا التصنيف، إذ يبقى الهدف المحوري هو تحقيق التنمية الفعلية من خلال رؤية واضحة، واستراتيجيا واضحة، وإرادة جادة، وإدارة كفؤة، واستثمار للطاقات والموارد وفق أولويات في إطار استراتيجيا تنموية شاملة لتحقيق أهداف التنمية الفعلية. ومن الإنصاف الإشارة إلى أن التنمية المستقلة أو التنمية المعتمدة على الذات يفترض أن لا تندرج في المعنى المطلق للاستقلال والاعتماد على الذات، إذ إن هذا غير ممكن فعلياً ليس في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ولكن قبل ذلك وفي أي حقبة من التاريخ، إذ لا بد من الاعتماد المتبادل الذي يعود بمردود منصف لأطراف هذا الاعتماد. ولا يمكن حتى لأكثر المتحمسين لمفهوم التنمية المستقلة أو التنمية المعتمدة على الذات أن يتجاهل حتمية التعامل مع الدول الأخرى، ولكن بطبيعة الحال ليس تعامل التابع المستضعف أو الحلقة التي تستنزف إمكاناتها وثرواتها لتعظيم المردود لدول المركز، لأن مثل هذا النهج لا يحقق الارتقاء بالأداء

التنموي، ولن يفك الدول التابعة أو الحلقات من إسار التخلف، ناهيك عن تحقيقه للتنمية الفعلية الشاملة.

وإذا كانت فكرة وضع برنامج تأهيل لطليعة إدارية تحتاج إلى مساندة القيادات، فإن السياسة بصورتها الغالبة على ساحة دول العالم الثالث تكاد تتدخل في كبير الأمور أو صغيرها في إطار استئثار فردي باتخاذ القرار. وإذا كان الأمر كذلك، فإن وضع برنامج لتأهيل طليعة إدارية أو إجراء تصحيح فعلي على الصعيد الاقتصادي، أو بلورة استراتيجيات لبناء قاعدة إنتاجية معطاءة أو غيرها، يحتاج على الأقل إلى الضوء الأخضر من القيادات السياسية، في غياب المشاركة المجتمعية الواعية الفاعلة، وفي غياب المساءلة والمحاسبة، مع أنه مثل هذا الضوء الأخضر ليس كافياً، فقد لا يعطي أو قد يعطي ويسلب. ولذلك، فإن المعضلة المحورية في التنمية على صعيد دول العالم الثالث هي القرار والتفرد باتخاذه والاستئثار به من قبل القيادات من دون مشاركة فعلية واعية. ولذلك، فإنه سواء كان القطاع العام هو المهيمن، أو القطاع الخاص، فإن التعامل الاستراتيجي الواعي مع المستجدات، بما فيها النظام العالمي الاقتصادي الجديد، يبدو بعيداً عن متناول أكثر الدول المتخلفة، وتبدو التنمية الفعلية أمراً بعيد المنال، إن لم يكن مستحيلاً.

إن الموارد المالية والإمكانات المتاحة المحدودة في العديد من الدول النامية، وهي تحت هذه المظلة للتفرد بالقرار وغياب المشاركة

المجتمعية المسؤولة والواعية، قد بدد أكثرها في مسار تنموي مغلوط، واستأثر الفساد الإداري بقسط كبير منه في غياب المساءلة والمحاسبة. ولذلك وجدت أكثر هذه الدول نفسها في مأزق لا تستطيع الخروج منه تحت وطأة الديون الخارجية وثقل أعبائها. وهي في الوقت الذي تحتاج فيه إلى تراكم لرأس المال المحلي، يتوجه توجهاً تنموياً صحيحاً لبناء قاعدة اقتصادية إنتاجية قادرة على العطاء الذاتي المستمر، تلتهم تبعات الديون في الغالب معظم ما قد يتوفر من رأس المال المحلي، بحيث لا تبقى منه بقية تذكر لتوجيهها الوجهة التنموية الصحيحة. وقد سبقت الإشارة إلى هذا المأزق الكبير. ولهذا، فإن تكوين طليعة إدارية متميزة في الدول المتخلفة التي أصبحت رهينة هذا المأزق يعتبر أمراً ترفياً تماماً، مثل البحث العلمي ومدى أهميته وأهمية الإنفاق عليه في الدول المتخلفة لتوطين التقنية، ولو كانت تقنية متواضعة ولكنها ضرورية للقاعدة الإنتاجية، وبداية لتطور تقني متواصل من دون تخيل القفز إلى التقنية المتطورة. وحتى في ظل الافتراض الذي يبدو بعيداً عن الواقع، وهو إمكانية تأهيل طليعة إدارية متميزة، فإن مثل هذه الطليعة لا يمكنها أداء الدور المؤمل منها، والذي يمثل تحدياً كبيراً، خصوصاً في ردهات المأزق التنموي. ويضاعف من صعوبة التحدي التفرد بالقرار وغياب المشاركة المجتمعية المسؤولة والواعية، وكذلك غياب المساءلة والمحاسبة. وتجدر الإشارة إلى أن مثل هذه الطليعة الإدارية المتميزة يفترض أن يكون أداؤها خاضعاً للتقييم وقراراتها خاضعة للمساءلة في ظل أطر موضوعية للمشاركة المجتمعية الفعلية والفاعلة.

## سادساً: إداريو التنمية في القطاعين العام والخاص

إن تكوين الطليعة الإدارية المتميزة، سواء من حيث استيعابها الواعي للتنمية ومنطلقاتها ومراميها والرصيد الضافي من التأهيل والمعرفة في آليات التقنية، وفي الإحاطة بمتطلبات الداخل ومستجدات الخارج وتأثيراته، أمر مطلوب سواء كان القطاع العام هو المهيمن أم القطاع الخاص. وحتى في الأوضاع التي كان فيها القطاع العام مهيمناً، فإن الطريقة التي تدار بها الأنشطة الاقتصادية تختلف تماماً عن تلك التي تدار بها الأنشطة التقليدية في الأجهزة والمصالح الحكومية المختلفة. ومن هنا، فإن محاور الإدارة الاقتصادية، كما هي في القطاع الخاص، يفترض أن تكون واحدة ويمثلها - كما سبقت الإشارة - في حالة هيمنة القطاع العام نموذج للمؤسسات العامة والشركات العامة التي يفترض أن تكون إدارتها وفق محاور الإدارة في القطاع الخاص. غير أن المشروع العام، ومن أبرز أطره المؤسسات العامة والشركات العامة، في الوقت الذي بدا فيه حلاً لإدارة الأنشطة الاقتصادية وقفزاً على سلبيات الإدارة الحكومية، فإنها على محك الممارسة لم تحقق نجاحاً ملموساً، إذ على الرغم من اعتماد العديد من الدول المتخلفة على هذا النموذج، فإن سجل أدائها الاقتصادي، وكذلك الإداري، لم يكن في أكثر الأحيان حافلاً بالنجاح. وبالطبع فإن الإدارة جزء من المجتمع، وإذا كانت المؤسسات العامة والشركات العامة لم تحقق ما صاحبها من طموح في البداية، وآل بها الأمر في كثير من الأحيان إلى أن تنسحب عليها

سلبيات الإدارة الحكومية، وأن تمتد إليها الأذرع الرقابية التقليدية، فإن الإدارة في القطاع الخاص في الدول المتخلفة هي أيضاً قاصرة، إذ لم تتهيأ لها الأسباب، ولا الرصيد المعرفي، أو الرصيد من الخبرة التي تحقق المردود الذي يأتي من سمات الإدارة في القطاع الخاص، كما هي في الدول المتقدمة، حيث المبادأة والسرعة في اتخاذ القرار ومرونة الحركة والقدرة على الإبداع والابتكار.

إن معظم الأفراد الذين ينخرطون في إدارة المشروع العام في الدول المتخلفة بيروقراطيون مهاجرون من الوظائف الحكومية التقليدية سعياً وراء مغنم مادي، أو فرص للترقي، أو حوافز لا تتوفر في الأجهزة الحكومية التقليدية. ولما كان هؤلاء قد انصهروا في بوتقة البيروقراطية في الأجهزة والمصالح الحكومية وألفوا أنماطاً بيروقراطية من السلوك بكل ما فيها من سلبيات، فإنه ليس من المنتظر منهم أن يضيفوا رصيداً ناجحاً للمشروعات العامة، أو قدرات تتمثل فيها صفات الإدارة الإبداعية الحركية القادرة على استثمار الوقت والجهد والمال في مناخ تتمثل فيه السرعة، ويتطلب قدراً من المبادأة والمبادرة والقدرة على كسب الفرص وتعظيم المردود. غير أنه يجب ألا يغيب عن البال أن الأفراد في القطاع الخاص في الدول المتخلفة لا تتمثل فيهم بالضرورة تلك الصفات إلا ما كان استثناء مخالفاً لواقع الحال وظروفه ومعطياته. إن النمط الغالب هو نمط لا يملك بالضرورة تلك الصفات ولم تتهيأ له أسبابها، ولم يهيئ هو الأسباب لها. ولذلك، فإن تكوين طليعة إدارية تتمثل فيها تلك الصفات وقادرة على استثمارها وتعظيم مردود الجهد والوقت والمال

مطلوب، سواء كان الاتجاه نحو هيمنة القطاع العام من خلال أطر المشروعات العامة أو من خلال هيمنة القطاع الخاص، أو حتى من خلال التوجه التدريجي نحو القطاع الخاص مع استمرار هيمنة القطاع العام على بعض الأنشطة الاستراتيجية.

إن من مواصفات إداريي التنمية، كما سبقت الإشارة، الذين يتسنمون الوظائف القيادية، وكذلك الوظائف الاستراتيجية والحاكمة، سواء أكان ذلك في المؤسسات العامة أم المؤسسات الكبيرة في القطاع الخاص، أن يكون لديهم استيعاب واع لمفهوم التنمية ومنطلقاتها ومراميها، والوسائل الكفيلة بالوصول إلى هذه المرامي، والوسائل الكفيلة بالتغلب على العقبات. وبالطبع، فإن تأهيل الطليعة الإدارية المتميزة يقتضي حسن انتقاء للأفراد بناء على استعداداتهم وقدراتهم الذاتية، وكذلك مدى استعدادهم لاستيعاب الرصيد المعرفي واستثماره، بالإضافة إلى مواصفات القيادة. ومن بين أهم ما ينتظر من هذه الطليعة المتميزة أن تكون لديها القدرة على إحداث التغيير، لأن التنمية بطبيعتها تغيير نوعي ونقلة نوعية متواصلة. ولكن ذلك يمثل محوراً من محاور عدة، من أهمها استيعاب التنمية وتحدياتها والقدرة على بلورة السياسات وتحديد الأهداف، والقدرة على الابتكار والمبادأة، والقدرة على مواجهة المتغيرات، والقدرة على التطوير، والقدرة على اتخاذ القرار، والقدرة على التنفيذ والإشراف والمتابعة والتقييم[١٦]. ومعروف أن إدارة التنمية تشمل الأبعاد كافة ذات العلاقة بالتنمية، في إطار تفاعلي متشابك بين هذه الأبعاد، ولذلك فإن إدارة التنمية هي التي تملك

القدرة على بلورة السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج والأهداف، وكذلك القدرة على تنفيذها بكفاءة وفعالية وبقدر عال من الوعي والتصميم والمثابرة لمواجهة التحديات والارتقاء إلى مستوى التعامل الكفؤ مع المتغيرات والمستجدات، وكذلك المعطيات، والقدرة على تحريك العنصر البشري من منطلق مشاركته الفاعلة، وتطوير الرأسمال البشري والمادي واستثماره الاستثمار الأمثل الذي يحقق مردوداً متطوراً ذاتياً متواصلاً في الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية والثقافية في إطار ما بينها من تفاعل وتلاحم وتشابك تتغلغل في نسيجها المعرفة التقنية التي هي منهج العصر.

ولو أحسن انتقاء إداريي التنمية وتأهيلهم وإثراء مواهبهم وقدراتهم والإضافة إلى رصيدهم المعرفي، فإنه لا بد من توفر المناخ الملائم لاستثمار هذه القدرات والمواهب، وإداريو التنمية في كل الأحوال ليسوا وحدهم في ساحة العمل التنموي، إذ لا بد من كفاءات مؤهلة تأهيلاً نوعياً في شتى المجالات المتصلة بالتنمية، وفي نظم المعلومات والاتصالات المتطورة، مساندين بهذه الكفاءات وبكفاءات إدارية مساندة أيضاً. ويجب أن يكون بعد النظر والبصيرة والإدراك من بين المواهب والقدرات، وكذلك القدرة على استثمار الطاقات والإمكانات لتحقيق أعلى مردود منها في عالم تتساقط فيه الحدود وتتلاشى الحواجز أمام نظام اقتصادي يستهدف ذلك، وأمام تطور مذهل في نقل الأفكار والمعلومات عن السلع والخدمات عبر وسائل بالغة الاتساع والامتداد وقادرة بيسر وسهولة على اختراق الحواجز وتجاوز الحدود.

## سابعاً: تكامل الإدارة مع غيرها من الأنشطة

إنه من غير الممكن أن يكون لدى إداريي التنمية كل الرصيد المعرفي في أبعاد التنمية كافة بتفاصيلها المنهجية والتطبيقية، وأن يكون لديهم كل الرصيد المعرفي والخلفية العريضة في القطاعات الإنتاجية والتسويقية والاستثمارية. وبحكم أنهم توكل إليهم وظائف قيادية أو وظائف استراتيجية أو حاكمة، فإنه في الوظائف القيادية يجب أن تتوفر فيهم القدرات الإدارية، من بلورة السياسات والاستراتيجيات، إلى القدرة على استثمار الجهد البشري والمادي، والارتقاء بالأداء والإشراف على التنفيذ والتقييم الموضوعي، وكذلك القدرة على التعامل مع المحيط المحلي بمعطياته ومتغيراته، وكذلك المعطيات والمتغيرات على الصعيد العالمي. غير أنه ليس من المنتظر منهم أن يكونوا متخصصين في القطاعات الإنتاجية والتقنية والاستثمارية والتسويقية وغيرها. ولكن عليهم أن يعتمدوا على نخب متخصصة في هذه القطاعات تتمثل فيها القدرة على استثمار الرصيد المعرفي وتعظيمه وتعظيم المردود من تطبيقه، أو أن يعتمدوا على إدارات متخصصة في هذه القطاعات تضم تلك النخب التي يحتاج إلى تأهيلها التأهيل الكفؤ بمنأى أيضاً عن التأهيل التقليدي من خلال البرامج والوسائل التقليدية القائمة. وربما يتبادر إلى الذهن أهمية وجود مراكز استراتيجية تضم النخب في هذه القطاعات لتعظيم الاستفادة منها في خدمة مؤسسات القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص.

وفي كل الأحوال، فإن تكوين طليعة إدارية متميزة وتكوين نخب في القطاعات المعرفية الإنتاجية والتقنية والاستثمارية والتسويقية وغيرها، أو تكوين مراكز استراتيجية تضم هذه النخب، أمر يصعب أن يتم على صعيد كل قطر عربي مع التفاوت النسبي فيما بينها. ولذلك، فإن تكوينها على صعيد الوطن العربي كله هو الأمثل في نسق تعاوني تكاملي، وإن كان من الضروري على صعيد كل قطر تأهيل طليعة إدارية متميزة، غير أن ذلك يجب أن يتم من خلال معاهد تتوزع في عدد من الأقطار العربية وتتولى التأهيل لكل الأقطار العربية. وقد يكون من المستحسن وجود نواة لنخب في كل قطر من الأقطار العربية، ولكن تأهيل هذه النخب يتم أيضاً من خلال معاهد تتوزع على عدد من الأقطار العربية. أما إقامة مراكز استراتيجية تحقق حشداً للنخب، فيجب أن تتوزع أيضاً على عدد من الأقطار العربية. ويفترض في المعاهد والمراكز أن تحظى بقدر كبير من الاستقلالية والمرونة. ويجب ألا يغيب عن البال أن كل هذا يبدو من حيث التنظير ممكناً، ولكن تواجهه عقبات جمة أبرزها الانكفاء القطري وتعاظم مسألة عدم الثقة، خصوصاً في أعقاب كارثة الخليج والخبرة المعهودة عن ضآلة إمكانيات التنسيق والتعاون والتكامل حتى قبل تلك الكارثة. غير أنه بدون ذلك لن يكون من الممكن أو من المجدي تأهيل هذه الطليعة الإدارية وتأهيل النخب في المجالات الآنف ذكرها على مستوى كل قطر، وكذلك إنشاء المراكز الاستراتيجية المتخصصة في تلك المجالات، ذلك أن أكثر الأقطار العربية لا يملك الإمكانات المادية أو لا يملك الإمكانات البشرية، بالإضافة إلى تشتت الجهد على صعيد كل قطر بدلاً من الاستفادة

القصوى من الإطار التكاملي الذي يحشد هذا الجهد ويعظم المردود منه.

ومن الملفت للنظر أن تأهيل طليعة إدارية لقيادة مؤسسات إنتاجية أو استثمارية أو تسويقية لم يكن متكافئاً مع طبيعة التحديات والمستجدات. وربما بقي هذا التأهيل في إطار القنوات التقليدية، أو حتى تلك التي ليست مهيأة لمثل هذا التأهيل، كما هو الحال عند تولي أي معهد للإدارة العامة، وهو الذي ما زال قاصراً عن تحقيق الارتقاء بالأداء الإداري في الجهاز الحكومي لتولي التأهيل للقطاع الخاص. صحيح أنه في أغلب الأحيان على صعيد الأقطار العربية لا توجد مؤسسة تتولى التدريب للقطاع الخاص. إن التعليم للقطاع الخاص تتولاه الجامعات من خلال برامج إدارة الأعمال، وإن كان هذا التعليم شأنه شأن التعليم إجمالاً لم يحدث نقلة نوعية في مستوى الأداء، سواء كان ذلك بسبب قصور في البرامج ومحتواها، أو الوسائل والأساليب التقليدية التلقينية، أو المناخ الأكاديمي داخل الجامعات، أو المناخ السائد في محيط العمل. ومعروف أن هناك عدداً كبيراً من خريجي هذه البرامج، ولكنه كغيره يمثل رصيداً كمياً متعاظماً أكثر من كونه رصيداً فعلياً علمياً وعملياً للقيام بدور الريادة في مؤسسات القطاع الخاص، وحتى في مؤسسات القطاع العام التي تتولى أنشطة اقتصادية.

إن الجامعات، وكل المؤسسات في القطاع العام والخاص، يفترض أن تتوفر في الذي يتسنمون الوظائف القيادية فيها صفات الريادة للارتقاء بمخرجات الجامعات من حيث رصيدها المعرفي،

وكذلك الارتقاء بأدائها. وإذا كانت مخرجات الجامعات غير مواكبة للتطور، وكذلك المستجدات من حيث الرصيد المعرفي وإمكانية استثماره، والإضافة المتواصلة لذلك الرصيد المعرفي، فإن هناك قصوراً في التعليم أو محتواه أو برامجه أو وسائله أو أساليبه أو القائمين عليه، لأن التعليم قضية من بين القضايا المحورية في التنمية بخلق الوعي أو صقله، وتحقيق التغيير في السلوك، وفي الأداء على الصعيد المجتمعي. وإذا كان الإعلام يمثل أيضاً قضية من بين القضايا المحورية التي يفترض أن تحدث تغييراً على الصعيد المجتمعي في زيادة الوعي والإدراك للقضايا الجوهرية والإسهام الموضوعي في خلق رأي عام مستنير، فإن الإعلام في الدول المتخلفة إجمالاً، وعلى صعيد الأقطار العربية، منغمس في تجميل الصورة الرسمية وإضفاء هالة قدسية على صانع القرار، ولذلك فإنه يمارس دوراً في طمس الوعي وتضليل الرأي العام، إن كان هناك رأي عام في إطار مشاركة مجتمعية واعية وفاعلة. غير أن الإعلام بدأ يواجه تحدياً من خلال التطور السريع في البث الفضائي الذي يخترق الحواجز والحدود لدرجة تكاد تلغي دور الإعلام المحلي.

ولعل الإعلام من خلال قنوات البث الفضائي الذي يكاد يجعل العالم متصلاً ومتواصلاً بسرعة قياسية أصبح يمثل إلى حد كبير دوراً عالمياً يخدم النظام العالمي الجديد بأبعاده الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية. ويساعد على نقل كثير من المفاهيم والقيم وأنماط السلوك في المجتمعات المتقدمة إلى الدول المتخلفة في وقت تسعى فيه الدول المتقدمة في ظل النظام العالمي الجديد إلى فرض

القيم والمفاهيم وأنماط السلوك فيها على الدول المتخلفة بأبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وسبقت الإشارة إلى الظاهرة العالمية وتحول النظام الدولي إلى نظام عالمي يشابه القرية الكونية، وبقدر ما تزداد العالمية تختصر المسافة الاجتماعية والاتصالية بين مختلف الأرجاء، وسيزداد حجم انتقال السلع والأفراد والرساميل والمعلومات والصور والأفكار والثقافة، بحيث تخترق الحدود الطبيعية والسيادية(١٧).

وبالطبع، فإنه لا يمكن أن تكون الطليعة الإدارية متخصصة في أبعاد متعددة، وإن كانت تتمحور حول التنمية من حيث الخلفيات في الإنتاج والتسويق ونظم المعلومات وغيرها، وكذلك البعد العالمي بكل تفرعاته، ولكنها يجب أن تلم إلماماً واعياً ذا قاعدة عريضة بهذه الخلفيات معتمدة على متخصصين في هذه المجالات، حيث يكون لديها بحكم مواقعها القيادية الإدارية دور التوجيه والإشراف والمتابعة إلى جانب الأدوار المعروفة، كالتخطيط والتنظيم والتنسيق والرقابة. ولكن يظل المحور الرئيسي هو الخلفية التنموية التي تؤصل المعرفة التنموية والوعي التنموي. وتجدر الإشارة إلى أن تكوين طليعة إدارية متميزة يجب أن يشمل المؤسسات في القطاع العام، وكذلك في القطاع الخاص. وإذا كان القطاع العام مستمراً في إدارة بعض الأنشطة الاقتصادية من خلال المؤسسات العامة والشركات العامة، وطالما أن المناخ الإداري في هذه المؤسسات يفترض أن يكون مماثلاً للمناخ الإداري في مؤسسات القطاع الخاص من حيث الحرية والمرونة وسرعة اتخاذ القرارات، ولا بد من أن

تتوافر صفات القيادة والريادة والإبداع والقدرة على التخطيط ووضع البرامج والاستراتيجيات والإشراف على تنفيذها بكفاءة وفعالية وتحقيق أهدافها، فإن التأهيل النوعي يمكن أن يكون متماثلاً أو متقارباً للريادة الإدارية في القطاعين العام والخاص، حتى الأجهزة الحكومية التي تؤدي أدواراً ومهام تقليدية يفترض الارتقاء بمستوى أدائها بأقل كلفة ممكنة وزيادة إنتاجيتها ونوعية خدماتها. وإذا تعذر ذلك من خلال الكيانات التعليمية والتدريبية القائمة فلا بد من تغيير جوهري في هذه الكيانات، من حيث إدارتها ومحتوى برامجها وأساليبها وطرائقها، وفي الوقت نفسه إتاحة المناخ الملائم داخل الأجهزة الحكومية لاستثمار محصلة ذلك في الارتقاء بالأداء وتحسين الإنتاجية والنوعية وتخفيض التكلفة.

ولما كانت التنمية الفعلية ذات إطار شمولي، فإن دور مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص، وإن كان محورياً، يجب أن يلتحم مع جهد أشمل على الساحة المجتمعية، بحيث يكون هناك دور للنخب الفكرية والعلمية، وكذلك للجزء الواعي من القاعدة المجتمعية لتهيئة المناخ المجتمعي كي يقوم بدور في الوعي بالتنمية وإمكانية المشاركة فيها وتوضيح المثالب التي يجب تفاديها، وكذلك توضيح المكاسب التي يمكن جنيها من خلال التنمية الفعلية. ومن خلال المشاركة المجتمعية الفعالة، وهي محور أساسي في التنمية السياسية له ما لبقية المحاور من أهمية، فإن دور النخب الفكرية والعلمية والجزء الواعي من الشريحة المجتمعية يسند كثيراً دور الطليعة الإدارية المتميزة في الوقت نفسه الذي يمارس رقابة مسؤولة عن

أدائها، كما أنه يمثل قوة ضغط على القرار السياسي لتصحيح مساره في كل ما يتعلق بخطط وبرامج التنمية ومنطلقاتها ومسارها وآليات تنفيذها والأهداف المرجوة منها. وتكامل هذه العناصر ضروري في الإطار الشمولي لمشاركة الفرد في التنمية، حيث إنه محورها والوسيلة والغاية، وهو الذي تعتمد التنمية على جهده وطاقاته ويستفيد من محصلة ثمار التنمية في إطار من الحوافز الموضوعية والربط الموضوعي بين الجهد والمردود والعطاء والدخل.

## ثامناً: النأي عن القنوات التقليدية

إن الجامعات ومعاهد الإدارة على صعيد الوطن العربي، ولعقود طويلة نسبياً، لم تتح لها الأسباب أو لم تأخذ زمام المبادرة في إحداث التغيير النوعي المطلوب في برامجها ومناهجها وطرائقها وأهدافها، إذا ظلت مخرجاتها كماً متعاظماً وعاجزاً عن أداء الدور المرجو منه أو غير مهيأ أو مؤهل لكي يحدث التغيير المطلوب، ابتداءً بالبنية الإدارية وطرائقها وأنماط السلوك السائدة فيها في محاولة للارتقاء بأداء المؤسسات في القطاع العام والقطاع الخاص وتعظيم المردود منها من خلال الاستثمار الأمثل للموارد بكفاءة وفعالية لتحقيق الأهداف المرجوة، وهو محور الإدارة ومن أبجدياتها. ولذلك، فإن تأهيل الطليعة الإدارية المتميزة يجب أن يتم من خلال بضعة معاهد تتجاوز كل سلبيات الكيانات القائمة وفق استراتيجيا مدروسة لإنشائها وهياكلها وطرق إدارتها، ونوعية برامجها ومناهجها، وحسن انتقاء المسؤولين عن أدائها، والقائمين على تطبيق

مناهجها وبرامجها، وكذلك حسن انتقاء الأفراد الذين سيكوّنون مخرجاتها متمثلة فيهم كطليعة إدارية متميزة[١٨]. والوطن العربي ربما يحتاج إلى مائة ألف تقريباً من إداريي التنمية، وليس ذلك بالعدد الكبير مقارنة بالرصيد الكمي المتعاظم من العديد من الجامعات على صعيد الوطن العربي. ويمكن أن يتم تأهيلهم من خلال معاهد نوعية تتوزع جغرافياً على صعيد الوطن العربي، ويكون هناك تنسيق مستمر تواصلي بين هذه المعاهد، وملاحقة مستمرة ومواكبة دؤوبة للتطور المتلاحق في الرصيد المعرفي وتطبيقاته، والطرائق المثلى لبلورة السياسات وتحديد الأهداف واتخاذ القرارات في ضوء نظم المعلومات المتطورة. وفي كل الأحيان، فإنه يجب أن تكون هناك مراجعة للبرامج والمناهج والأساليب والطرائق، وكذلك تقييم ذاتي متواصل لأداء هذه المعاهد ومدى مواكبة هذا الأداء للهدف المرجو من وراء إنشائها.

وتجدر الإشارة إلى أن التعليم في اليابان، على سبيل المثال، ساهم في خلق وتشكيل طبقة متوسطة ومتعلمة انطلقت بعملية التحديث وتفاعلت معها ودفعت بها إلى آفاق بعيدة، ويعترف اليابانيون بأهمية الثورة التعليمية والتربوية كركيزة أساسية في عملية التحديث[١٩]. وإذا كان التعليم من المفترض فيه أن يكون من أهم المحاور لإحداث التغيير على الصعيد المجتمعي في إطار شمولي، فإن التعليم على صعيد الوطن العربي لم يؤدِّ هذا الدور على رغم الإنفاق الكبير نسبياً عليه. والأسباب وراء هذا الإخفاق كثيرة، قد يكون من أهمها كون المؤسسات التعليمية في الغالب حكومية أو خاضعة لها

وذات أطر تقليدية في المناهج والوسائل والأهداف. ومعروف أن اليابان تمكنت من خلال برامجها التعليمية من تكوين كوادر إداريي التنمية الذين ساهموا في الارتقاء بأداء المؤسسات في القطاعين العام والخاص في نسق لأبعاد التنمية المتعددة اقتصادياً واجتماعياً وإدارياً.

ومع أن عدد الجامعات على صعيد الوطن العربي كبير نسبياً، فإن مردودها الملموس محدود جداً، وينطبق ذلك على التأهيل في العلوم الإدارية. فمع أن عدد الخريجين في هذه العلوم كبير نسبياً، إلا أن محصلة عطائهم محدودة أيضاً. وبالطبع، فإن المسألة ليست بالعدد بقدر ما هي النوعية. ومعروف أن المحصلة في الغالب كمية، وأن الخريجين يمثلون تراكماً كمياً متعاظماً من خلال الأطر التقليدية التلقينية التي درجت عليها الجامعات ومؤسسات التعليم إجمالاً في الوطن العربي. وينطبق ذلك على معاهد الإدارة، إذ على رغم كثرة الخريجين في الجامعات والمعاهد، فإن التخلف الإداري، وهو سمة من سمات التخلف، وبعد من أبعاده، ما يزال غالباً والأداء الإداري متدنياً، مع أن هذا المحور يعتبر هو المحور الأول في اهتمام كليات وأقسام ومعاهد الإدارة. ويشير نبيل شعث إلى أن مجتمع الإدارة العربية يفترض أن يزداد بنحو نصف مليون مدير عام ٢٠٠٠، فضلاً عن ٢٥,٠٠٠ مدير من المستوى الإشرافي الأول ومدى عجز الجامعات والمعاهد عن توفير الجانب الرئيسي منهم، وفقاً لنوعية وأعداد الخريجين المتوقعة(٢٠).

وإذا كان تأهيل الطليعة الإدارية يمثل مرتكزاً محورياً لتحقيق التنمية الفعلية، فإنه ليس بالمرتكز الوحيد. ولا يمكن أن يتم تأهيل

هذه الطليعة من دون قرار سياسي يفترض أن ينأى عن آلية تأهيل هذه الطليعة، وحتى اختيار القائمين على هذا التأهيل، بل ينأى حتى عن اختيار القائمين على وضع الاستراتيجيا والآلية لتحقيق هذا التأهيل. وإذا تم فعلاً تأهيل هذه الطليعة الإدارية المتميزة، فإنها يجب أن تتولى الوظائف القيادية والاستراتيجية والحاكمة في إطار المؤسسات والأنشطة التنموية، وأن تكون متحررة من ربقة الضغوط والتدخلات، وفي مناخ تتمثل فيه الحرية والمرونة حتى تستطيع أن تستثمر محصلة تأهيلها الاستثمار الأمثل في قيادة عملية التنمية الفعلية. ومثل ذلك أمر يبدو أقرب إلى التنظير منه إلى الواقع. فالقرار السياسي على صعيد الوطن العربي يغلب عليه التفرد في غياب المساءلة والمشاركة المجتمعية، وفي غياب الوعي الكامل بأبعاد التنمية ومقتضياتها ومتطلباتها ومراميها، وفي غياب الإدراك الشامل بمحاورها. ومن بين أهم تلك المحاور المحور الإداري، والذي يمثل تأهيل الطليعة المتميزة فيه مطلباً ملحاً للقفز على الواقع الراهن الذي ربما عاق بعض محاولات التنمية أكثر مما كان حافزاً على إنجازها، على رغم الكم الكبير المتعاظم من مخرجات كليات ومعاهد الإدارة. ومن الإنصاف الإشارة إلى أن التركيب المؤسسي والأداء التقليدي من بين الأسباب، إلا أن المناخ المحيط، بما في ذلك بعده السياسي، يتحمل وزراً. ويجب ألا يغيب عن البال أن تكوين هذه الطليعة المتميزة قد يستحيل تطبيقه، حتى لو توفرت الأسباب، إلا في إطار عربي تكاملي، وإذا كان توفر الأسباب يبدو بعيداً عن الأفق، فإن ضرورة الإطار التكاملي يجعل الأمر أكثر بعداً.

## تاسعاً: ريادة التغيير

يؤكد محمد حسنين هيكل[٢١] في مؤتمر لجماعة خريجي المعهد القومي للإدارة عن مستقبل التنمية في مصر والدور المنتظر لها في القرن الحادي والعشرين أن تحدي العصر الحديث، وربما كل عصر، هو تحدي الإدارة في جميع المجالات. وإذا كانت الجامعات بما فيها من كليات للإدارة، وكذلك معاهد الإدارة على صعيد الوطن العربي، لم تحقق النجاح المرجو في تأهيل الإداريين الذين يستثمرون رصيدهم المعرفي للارتقاء بالأداء الإداري لأسباب قد يعود معظمها إلى سلبيات القنوات التي مروا من خلالها ووسائلها التقليدية التلقينية ومناهجها وبرامجها وأهدافها، وإذا كانت الإدارة فعلاً تمثل تحدي العصر، فيجب الارتقاء بالأسباب والوسائل إلى مستوى هذا التحدي. غير أنه يجب ألا يغيب عن البال أن الإدارة بمفهومها العصري مفهوم جديد لم يستوعبه العديد من الدول المتخلفة، ناهيك عن إثراء رصيده المعرفي وتطبيقاته المهنية على محك الممارسة. وإذا كانت الإدارة تدرّس كمناهج في كليات ومعاهد الإدارة، فليس معنى ذلك أن هذه المناهج مدروسة ومتغلغلة في النسيج التطبيقي في القطاع العام والقطاع الخاص، وليس معناه اعترافاً حقيقياً بدورها، واعترافاً بأصحاب القدرة والخبرة والرصيد المعرفي والتطبيقي لأداء هذا الدور.

وإذا كانت مصر هي من أسبق الأقطار العربية إلى محاولة

الأخذ بمفهوم الإدارة ومناهجه المعرفية، وخرّجت عشرات الآلاف في كليات ومعاهد الإدارة، فإنه يكاد يكون الأداء الإداري فيها متدنياً، أو ليس متكافئاً، مع الأهداف المتوخاة والدور المنتظر من مخرجات تلك الكليات والمعاهد في القطاع العام والقطاع الخاص. وتبقى قضية إدارة الاقتصاد الوطني محور المحاور، إذ تتمثل فيها الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة في تحقيق الارتقاء بالأداء اقتصادياً وإدارياً على وجه الخصوص. والإدارة كمفهوم بعيدة عن أذهان القيادات السياسية، ولهذا فإن دورها المحوري يغيب، وإذا كانت القيادات الإدارية ذات نهج تقليدي، ومن مخرجات مناهج وبرامج ذات نهج تقليدي، فإن هذه القيادات بحكم اختيارها، وبحكم علاقتها بالقيادات السياسية، قد تمارس تغييب الدور المحوري للإدارة بدلاً من ترسيخه. وفي إطار هذه العلاقة، حتى لو كان بعض القيادات الإدارية قد حصل على رصيده المعرفي من كليات أو مدارس في الدول المتقدمة، فإنها تخضع ممارساتها للواقع بدلاً من أن تحاول التأثير على الواقع، أو إحداث تغيير في هذا الواقع يحقق الارتقاء بالأداء الإداري.

ويشير مدير معهد الإدارة العامة في الأردن(٢٢) إلى أن الإدارة في الوطن العربي تابع وليست رائداً لإحداث التغيير في ظل هيمنة القرار السياسي، وأنه إذا كانت السياسة في النظم المتطورة هي القيام على الجماعة بما يصلحها، وذلك ضمن مجموعة من النظم والعقائد والمرتكزات، فإنها على صعيد الوطن العربي أفراد ومصالح وجماعات خالية المحتوى ويهيمن فيها التسييس الشخصي على الذهني، وأنه

نتيجة لذلك، وفي ضوء المؤثرات والبيئة الخارجية، كان الناتج قيادات تم استقطابها من دون إعداد منظم أو مقنن، لا تفتأ تدور حتى تصبح جزءاً من العجلة وتكرس جهودها في الدفاع عن مصالحها الشخصية.

وعلى رغم أن يوسف صايغ[٢٣] يتحدث عن الرائد الاقتصادي، فهو يشير إلى أنه ما بعد الحرب العالمية الثانية سلطت الأضواء على الرائد الإداري (أو المدير) كفريق وثيق التعامل والاندماج، وكعامل حاسم في التنمية. وهو إذ يؤكد ضرورة التميز بين دوافع وحوافز الرائد في القطاع الخاص ونظيره في القطاع العام، فإن كليهما لديه الإدراك القوي بدافع الحاجة للإنجاز والدافع للإنجاز، وفي كل الأحوال، مهما كان الدافع أو الدوافع التي تحرك الرائد وتجعله ينشط، فإنه يظل جزءاً مركزياً في قوى الإنتاج وعملية تحسين القدرة الإنتاجية طالما يتمتع بالقدرات الملائمة في الاستشراف والإبداع والدينامية والميل لإحداث قبول في البرامج الاقتصادية للمؤسسة التي ينهض بوظيفته الريادية عبرها ومن أجل نجاحها، كما سبقت الإشارة. ويستطرد في وضع اشتراطات معينة لأداء الرائد مهمته بكفاءة ومثالية، ومن أول هذه الاشتراطات أن الريادة العامة (في القطاع العام) ينبغي أن تصبح أكثر وعياً بمفاهيم الكفاءة ومبادئ واعتبارات السوق والكلفة مقابل المردود، وأكثر حرية في الاستجابة لهذه المفاهيم. والاشتراط الثاني أن على الريادة الخاصة (في القطاع الخاص) أن تظهر قدراً أكبر من الوعي الاجتماعي ومتطلباته. أما الاشتراط الثالث فهو أن تكون مجالات وقطاعات

النشاط الاقتصادي التي يعمل فيها الرائد، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، ذات توجه إنمائي مباشر[٢٤].

وإذا كان الحديث عن الريادة، فإن الريادة مطلوبة في القطاعات المختلفة. وليس ثمة شك في أن القطاع الاقتصادي يحتاج إلى ريادة. والريادة بجانب ما تتمتع به من صفات وقدرات ريادية يفترض تأهيلها وصقلها من خلال برامج غير تقليدية في توجهاتها ومناهجها وأساليبها وطرق إدارتها وتعاملها مع المستجدات والمتغيرات. والمؤسسة الاقتصادية في القطاعين العام والخاص تحتاج إلى إدارة اقتصادية، وليس إلى اقتصاد إداري. ومن هنا، فإن الإدارة بحكم طبيعتها هي التي تتولى التخطيط والتنظيم وتنسيق الجهود وحشد الموارد والرقابة والمتابعة للوصول إلى الأهداف المرجوة بأقل التكاليف وبقدر عال من الفعالية. وليس معنى ذلك أن الريادة الإدارية تتولى كل ذلك بمفردها، فهي تتولى كل ذلك في إطار جهد متكامل منسق بين الريادات في التخطيط والتقنية ونظم المعلومات والإنتاج والتسويق والتمويل والاستثمار وخلافه. والريادة تتطلب مواصفات خاصة لا تتوفر إلا في القلة، واستعدادات قد تحتاج إلى الإثراء المعرفي والصقل، وهنا تأتي أهمية التأهيل، غير أن التأهيل يأتي ليثري الرصيد المعرفي ويصقل القدرات والمواهب. واللافت للنظر أن مسألة تسنم الريادات الوظائف التي يفترض أن توكل إليها قد لا تتم في العديد من الدول المتخلفة لغياب المعايير الموضوعية، أو تغليب المعايير غير الموضوعية على المعايير الموضوعية في القطاع

العام بصورة رئيسية، وهو القطاع الذي كان موكلاً له إلى حد كبير قيادة عملية التنمية في غياب قطاع خاص فعال ومؤثر ومعطاء. ثم إن مثل هذه القيم، وهي في النسيج المجتمعي، تنسحب على القطاع الخاص أيضاً.

إن وضع برنامج تأهيلي لطليعة إدارية متميزة لا بد من أن يستند إلى استيعاب واع من قبل القيادات وإرادة جادة على اعتبار أن هذه ركيزة أساسية لإدارة التنمية في إطار استيعاب واع لمفهوم التنمية ومراميها واعتبارها هماً أساسياً وتحدياً مصيرياً. وفي سياق ذلك، يجب أن تتاح الحرية لواضعي ذلك البرنامج أن ينهجوا نهجاً واعياً وجاداً من منطلق رصيدهم المعرفي ورصيدهم من الخبرة. وبالطبع، فإن اختيارهم يجب أن ينأى عن كونه اختياراً سياسياً وقدرتهم على الحركة كبيرة وغير خاضعة للضغوط. وإذا كان تأهيل طليعة إدارية متميزة يمثل هدفاً، فإنه في الوقت نفسه يظل وسيلة في إطار الهدف المحوري، وهو تحقيق التنمية الفعلية. وإذا كان وضع البرامج يقتضي جهداً كبيراً ينأى عن سلبيات المؤسسات القائمة ويجمع رصيداً من المعرفة المتجددة مع رصيد من الخبرة المتجددة أيضاً، فإن انتقاء الأفراد الذين يتولون التأهيل يجب أن يكون مبنياً على رصيدهم المعرفي المتجدد ورصيدهم من الخبرة المتجددة وقدرتهم على إيصالهما بمنأى عن الأساليب التقليدية والتلقينية. كما أن الأفراد الذين ينتظمون في هذه البرامج يجب أن يكون لديهم الاستعداد الفطري وغير الفطري للاستيعاب الواعي، والتقصي الواعي، والقدرة على

استثمار كل ذلك بكفاءة واقتدار، بالإضافة إلى مواصفات القيادة. وإضافة إلى ذلك، فإن البنية المؤسسية التي تتولى ذلك يجب أن تكون متحررة من قيود الروتين وأوزاره، وأن تكون لها الاستقلالية التامة والمرونة الكاملة.

وإذا كان اختيار الأفراد لتولي الوظائف القيادية في الدول المتخلفة يخضع عادة لاعتبارات شخصية، أو تتقدم الاعتبارات غير الموضوعية على الاعتبارات الموضوعية، فإن انتقاء الأفراد الذين ينتظمون في برامج تأهيلية لكي يكونوا الطليعة الإدارية التي يوكل إليها قيادة عملية التنمية ويتسنمون الوظائف القيادية والاستراتيجية والحاكمة، يجب أن يكون انتقاؤهم وإيكال تلك المهام لهم بمنأى عن الاعتبارات غير الموضوعية، لأنه من المتعذر، إن لم يكن من المستحيل، تكوين طليعة إدارية متميزة من خلال هذا النسق السائد في الدول المتخلفة. وليست هذه مسألة سهلة في وضع ترسخ فيه ذلك النسق وتضافرت في ترسيخه عوامل متعددة، منها طبيعة النهج السياسي، والقيم المجتمعية التي تعتمد على الولاء الشخصي، كما تعتمد على الثقل العائلي، أو الروابط العشائرية، أو الصلات الاجتماعية، أو الإرث الثقافي والتاريخي، ولذلك فإن تغيير هذا النسق يتطلب تغييراً جذرياً هو جزء من التغيير الجذري في الإصلاح السياسي والاجتماعي والإداري والثقافي. وإذا كان انتقاء الأفراد أو إيكال المهام التنموية لهم يتم في إطار هذا النسق السائد، فإن مسألة تكوين طليعة إدارية متميزة محكوم عليها بالفشل منذ البداية. وتجدر

الإشارة إلى أن هذا النسق يعتبر واحداً من الأسباب الإدارية في عثرات محاولات التنمية، وأن اختيار فرد لا يمثل ريادة أو لا تتمثل فيه صفات القيادة، بالإضافة إلى الرصيد المعرفي والخبرة الموضوعية لا يعتبر خطأ إدارياً واحداً، ولكنه يفضي إلى أخطاء تراكمية تتمثل في ركون مثل هذا الإداري إلى معاونين في إطار النسق نفسه، ولا بد من أن تكون المحصلة فشلاً مؤسسياً، إذ لن يكون في إمكان المؤسسة تحقيق الغايات المرجوة، ولا الارتقاء بأدائها، ولا تعظيم مردودها. ولذلك فإن مفهوم الأثر المضاعف ينطبق على مثل هذا الوضع.

## هوامش الفصل السابع

(١) «العرب والقومية والإقليمية والعالمية (حلقة نقاش): العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والإقليمية والعالمية،» شارك في الحلقة أحمد يوسف أحمد [وآخرون]؛ أعدّ ورقة العمل ناصيف حتي؛ أدار الحوار أحمد يوسف أحمد، المستقبل العربي، السنة ١٨، العدد ٢٠٠ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥)، ص ١١.

(٢) انظر مداخلة السيد عليوة، في: «قمة عمان الاقتصادية (ندوة): حلقة النقاش،» شارك في الندوة إبراهيم العيسوي [وآخرون]؛ أدار الحوار محفوظ الأنصاري، المستقبل العربي، السنة ١٨، العدد ٢٠٤ (شباط/فبراير ١٩٩٦)، ص ٤٣.

(٣) أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية: مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط: خلاصة نتائج المشروع الدراسي السنوي الأول، ط ٢ (بيروت: مؤسسة بيروت للتجليد والطباعة، ١٩٨٣)، ص ١٢٩.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(٥) انظر: أخبار الإدارة (القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية) (أيلول/سبتمبر ١٩٩٦).

(٦) أحمد سيد مصطفى، «اتجاهات إدارية معاصرة،» أخبار الإدارة (أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، ص ٣.

(٧) Jamal Zarrouk, «Policy Implications of the Uruguay Round for Arab Countries,» in: Said El-Naggar, ed., *The Uruguay Round and the Arab Countries: Papers Presented at a Seminar Held in Kuwait, January 17-18, 1995* (Washington, DC: International Monetary Fund, 1996), pp. 72-73.

(٨) يوسف صايغ، **التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٢٠٨ ـ ٢١١.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٨٧ ـ ٢٨٩.

(١٠) محمد السيد سعيد، «العرب والمتغيرات العالمية،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر القومي العربي الأول، تونس، ٣ ـ ٥ آذار/ مارس ١٩٩٠.

(١١) علي خليفة الكواري، **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٦٣.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٦٣ ـ ٦٤.

(١٣) عبد الرحمن، **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية: مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط: خلاصة نتائج المشروع الدراسي السنوي الأول**، ص ٢٣.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٨ ـ ٢٩.

(١٥) Zarrouk, «Policy Implications of the Uruguay Round for Arab Countries,» pp. 72-73.

(١٦) عبد الرحمن، المصدر نفسه، ص ٢٧.

(١٧) «العرب والقومية والإقليمية والعالمية (حلقة نقاش): العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والإقليمية والعالمية،» ص ١١.

(١٨) عبد الرحمن، المصدر نفسه، ص ١٦٥.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٦٧.

(٢٠) عادل قاسم، «مؤتمر تطوير القوى البشرية العربية في مواجهة تحديات العصر، القاهرة، ١ ـ ٣ آذار/ مارس ١٩٨٨،» **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٩ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩)، ص ١٦١ ـ ١٦٢.

(٢١) محمد حسنين هيكل، **مصر والقرن الواحد والعشرون: ورقة في حوار** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٤)، ص ٧.

(٢٢) عبد الرحمن، **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية: مدخل إلى دراسة إدارة**

التنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط: نتائج المشروع الدراسي السنوي الاول، ص ١٧١ ـ ١٧٢.

(٢٣) صايغ، التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٢١١.

# الفصل الثامن

# الخيار الاستراتيجي والواقع المجتمعي

## أولاً: الاعتماد على الذات ضرورة استراتيجية

إن التعامل مع النظام العالمي الجديد يقتضي من أي دولة من دول العالم الثالث أن يكون لها ما تقدمه وما تسهم به من سلع وخدمات، في إطار تنافسي تكاد تتلاشى فيه الحواجز. ولا يمكن لأي دولة من دول العالم الثالث أن تكون حتى طرفاً في النظام العالمي الجديد ما لم يكن لديها قاعدة إنتاجية وقاعدة للمعرفة التقنية قادرة في حدها الأدنى على تمكينها من المساهمة والحصول على مردود هذه المساهمة. وإذا كان الأمر كذلك، فإن ذلك يعني أنها يجب أن تحقق حداً أدنى من التنمية الفعلية التي تتمحور حول عدد من المحاور من أبرزها القاعدة الاقتصادية الإنتاجية القادرة على العطاء الذاتي. وهذا لا يتأتى إلا من خلال تحقيق التنمية الفعلية في إطارها الشمولي بأبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. وهذا يعني إلى حد كبير أن المحاور الأساسية للتنمية الفعلية، والتي أخذت في كثير من الأحيان مفهوم التنمية المعتمدة على الذات أو التنمية المستقلة، تظل هي الأساس، إذ لا جدال في أن الحد الأدنى من

التنمية الفعلية يجب أن يتحقق على الأقل. والتنمية الفعلية تقتضي القاعدة الاقتصادية الإنتاجية والمعطاء، والمشاركة السياسية، والاستقرار الاجتماعي المعتمد على تماسك المجتمع وتكافؤ الفرص، وسيادة الحوافز الموضوعية، وكذلك الكفاية الإدارية والإبداع والعطاء الثقافي.

إن مفهوم التنمية المستقلة أو التنمية المعتمدة على الذات والذي ينصرف في ظاهره إلى الاستقلال الاقتصادي والسياسي بصفة خاصة، منشأه دعوات التحرر الاقتصادي والسياسي ورفض مفهوم التبعية والسعي إلى الانعتاق منها، كما سبقت الإشارة. غير أنه في واقع الأمر لا يمكن أن يوجز هذا المفهوم على ظاهره على أنه يعني الانكفاء على الذات، إذ لا بد من التعامل مع الخارج حتى قبل أن يتبلور مفهوم النظام العالمي الجديد في صورته الراهنة، التي وإن غلبت الاقتصاد، إلا أن السياسة تظل محوراً رئيسياً فيها. وتجدر الإشارة إلى أن التنمية الفعلية من خلال شروطها الموضوعية وأهدافها الموضوعية، والتي تتمثل في بناء الكيان القوي اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وإدارياً وثقافياً، إنما تعني القوة الذاتية أو القوة المعتمدة على الذات، ومثل هذه القوة تحقق استقلال الإرادة. ولذلك فإن التنمية الفعلية في مسارها الموضوعي تصب في مصب مفهوم التنمية المستقلة أو المعتمدة على الذات. ولا يمكن تصور تنمية فعلية لا تتمثل فيها قوة الكيان الذاتي اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً وإدارياً بما يحقق القوة الذاتية المتواصلة التعاظم والنمو في هذه المجالات وغيرها. أما القبول بالشروط المجحفة للدول المهيمنة على

الساحة العالمية، واعتبار ما يتم من استثمارات أجنبية في مجالات لا تمثل أولويات تنموية حقيقية، وإن امتصت قدراً من البطالة، أو لبت بعض الاحتياج المحلي، أو خلقت نشاطاً خدمياً، أو ما ماثل ذلك، فهذا كله لا يمثل المسار الموضوعي للتنمية الفعلية.

إن التنمية المستقلة أو إمكانية التعامل مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد من منطلق الاعتماد المتبادل، وليس التبعية، تقتضي توافر شروط معينة من أبرزها:

١ ـ التراكم المحلي لرأس المال.

٢ ـ قدرة تقنية متطورة.

٣ ـ سوق واسعة.

وهناك شروط لا تقل أهمية عنها، وهي أهمية استقلال القرار والمشاركة المجتمعية. ويشير محمود عبد الفضيل[1] إلى أنه مع ارتفاع خدمة الدين الخارجي لمجموعة مهمة من البلدان العربية، حيث تلتهم أعباء خدمة الدين الخارجي ما يربو على ثلث حصيلة الصادرات السلعية والخدمية لتصبح العلاقة بين مجهودات التراكم الداخلي وعملية خدمة الدين الخارجي علاقة حرجة من حيث تأثيرها على المسارات المستقبلية للاقتصاد العربي، إذ إنه في ظل محدودية الموارد المالية المتاحة تصبح هناك علاقة عكسية بين تصاعد أعباء خدمة الدين الخارجي ومخصص التراكم في الاقتصاد العربي، وبعد الانفاق على أوجه الإنفاق العادية تصبح المنافسة الحقيقية على ما تبقى من أموال وموارد بين مخصص خدمة الدين الخارجي ومخصص

التراكم، وإذا ما أعطيت الأولوية لسداد خدمة الدين الخارجي قد لا يتبقى من الموارد ما يسهم في تمويل عمليات التراكم المحلي الذي يفترض أن يوجه وجهة إنتاجية لبناء قاعدة اقتصادية قادرة على العطاء الذاتي المتواصل ومدرة للدخل، مما يسهم في تحقيق واحدة من متطلبات التنمية الفعلية، ويسهم في ذات الوقت في المساعدة في سداد الدين الخارجي وأعبائه وتبعاته. وليس ثمة شك في أن الديون الخارجية التي وقعت في شركها وتحت وطأتها الأقطار العربية غير النفطية، وكذلك الأقطار العربية النفطية، تضع قيداً ثقيلاً على إمكانية التراكم المحلي وتوجيه موارد منه إلى بناء القاعدة الاقتصادية الإنتاجية المعطاء المعتمدة على معرفة تقنية متطورة تساهم في تحقيق واحدة من أهم متطلبات التنمية، كما تساهم في جعل التعامل مع النظام الاقتصادي العالمي الجدي من منطلق الاعتماد المتبادل وليس التبعية. ومعروف أن الديون الخارجية التي تصاحبها شروط تعسفية تزداد تعسفاً عند عدم القدرة على سدادها والاضطرار إلى إعادة جدولتها، وغالباً ما تفرض المؤسسات المالية الدولية، ومن ورائها الدول الصناعية المتقدمة شروطها، ليس فيما يتعلق بكيفية تخصيص المبالغ المقترضة، ولكن فيما يتعلق بكيفية إدارة الاقتصاد بإرادة فوقية لا تحسب حساباً للمصالح الحقيقية للدول النامية. ويخلص محمود عبد الفضيل[٢] إلى أن ما يحدث من تطورات في جبهة الديون الخارجية لبلدان العالم النامي من حيث إعادة جدولتها، أو الاتجار بها في السوق الثانوية، أو تحويلها إلى حقوق ملكية من خلال عمليات مبادلة الديون بأصول رأسمالية في البلدان المدينة، سوف يكون له انعكاساته السلبية الكبيرة.

## ثانياً: التكتل العربي ضرورة استراتيجية

إن القطيعة مع النظام العالمي الجديد غير ممكنة ومستحيلة، كما سبقت الإشارة، لأنها قد تعني القطيعة مع العالم. ومعروف أنه لا يمكن لأي دولة من الدول أن تنكفئ على نفسها وتنعزل عن العالم وتحاول جاهدة أن تحقق التنمية المستقلة أو التنمية المعتمدة على الذات، فذلك ضرب من الوهم، بل إن المراكز الرأسمالية في النظام العالمي الجديد، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، عندما تحاول خنق بلد معين تحاول أن تفرض عليه حصاراً أو عزلة، وما لم يستطع هذا البلد فك الخناق أو فك العزلة، فإن ذلك يجهض محاولاته لتحقيق التنمية إن كانت هناك محاولات جادة. وكثيراً ما يحاول مثل هذا البلد فك الخناق أو فك العزلة بترابط مع بعض الدول المتخلفة، ولكن حتى هذه قد تتغلب مصالحها مع المراكز الرأسمالية الغربية، فتنأى بنفسها عن مثل هذا الترابط، أو لعلها لا تكون في وضع اقتصادي يمكنها من أن تضيف أي رصيد إيجابي إلى ذلك البلد. ولو كان في إمكان الدول المتخلفة أن تكوّن تحالفاً بينها، لأمكن لدول الجنوب في إطار هذا التحالف، إن كان تحالفاً استراتيجياً جاداً، أن يحفظ لها حقوقها في مواجهة تحالف الشمال القائم فعلاً على أساس ترابط استراتيجي مصلحي. ولكن مثل هذا التحالف ضرب من الوهم أيضاً، إذ لم تصل الأقطار العربية إلى تحالف استراتيجي اقتصادي يحفظ لها مصالحها، ويكون أساساً لتكتل اقتصادي يهيئ أسباباً أفضل للتنمية الفعلية من خلال الاستخدام

الأمثل للموارد والتكامل الكبير إلى حد ما بين عناصر الإنتاج من رأسمال وقوة بشرية وموارد طبيعية، على رغم وجود مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وعلى رغم القرارات العربية التي تتمحور حول سوق عربية مشتركة ومنطقة تجارة حرة واتحاد جمركي... الخ. وبقيت هذه كلها أوهاماً لا واقع لها. والدول الأفريقية، وهي تنتظم في منظمة الوحدة الأفريقية، لم يربطها أي تحالف استراتيجي اقتصادي يحفظ لها مصالحها، وما زالت نهباً للاستغلال الخارجي، ونهباً للعوامل الداخلية التي تمتد من الفوضى وسوء الإدارة والفساد الإداري في أكثرها إلى الحروب الأهلية والقبلية، وإلى المجاعة.

وعلى رغم أن وجود التكتلات الكبيرة هو المنفذ الوحيد للتعامل مع تحالف الشمال الاستراتيجي المهيمن على النظام الاقتصادي العالمي الجديد، فإن الدول المتخلفة، بما فيها الأقطار العربية، لم يتبلور لديها الإحساس الجاد والوعي الجاد، بأهمية ذلك وضرورته، ولذلك لم يتبلور على صعيد الواقع أي تحالف أو تكتل استراتيجي. حتى التجمعات الإقليمية، مثل مجلس التعاون الخليجي، التي يجمع بين أقطارها عوامل مشتركة عديدة، لم تبلور تحالفاً استراتيجياً اقتصادياً على صعيد الواقع كما سبقت الإشارة، ولم تخرج منها محصلة ملموسة لحصاد تنموي اقتصادي فعلي، على رغم أن هذه الأقطار تربطها بالمراكز الرأسمالية الغربية مصالح، ولكنها مصالح غير متكافئة. فالغرب ينظر إليها على أنها مصدر لحاجته الاستراتيجية للنفط، ويسعى ما وسعه الجهد أن يستمر ذلك، وأن تستمر أوضاعها، ولكنه لا يقدم لها أي فرصة لتحقيق التنمية الفعلية

أو يهيئ لها برامج تساعدها على ذلك. وهي، من ناحية أخرى، تنظر إلى الغرب على أنه ركيزة أمنها واستقرارها وكفاها ذلك. فقد غلب مفهوم الأمن في إطاره الضيق على مفهوم التنمية، مع أن الأمن في إطاره الموضوعي يعتبر في كل الأحوال ركيزة أساسية ومناخاً ضرورياً للتنمية.

وإذا كان الفكاك من التبعية ليس ممكناً في ظل نظام عالمي تهيمن القوى الرأسمالية الكبرى على صعيده، وتفرض من الشروط أو تضع من الضوابط ما شاءت وما يكفل لها تحقيق مصالحها في الدرجة الأولى، فهل يصبح قدراً على الدول المتخلفة أن تقبل بالتبعية على أنه وضع لا مفر منه؟ وهل معنى ذلك أن تقبل بكل ما يرتبط بالتبعية من شروط وضوابط يتمثل فيها استغلال مجحف لإمكاناتها ومواردها؟ إن ما يسمى بالاعتماد المتبادل يعتبر مفهوماً مختلفاً عن التبعية، وهو يعني أن الدول المتخلفة تتعامل مع الدول الرأسمالية المتقدمة من منطلق الاعتماد المتبادل الذي يحظى فيه كل طرف بنصيب يحقق له أهدافه، وتتمكن الدول المتخلفة في إطاره من استثمار مواردها وطاقاتها في سبيل ناتج تبادل به الدول الرأسمالية المتقدمة وتحصل على ناتج منها. ولكن أي ناتج تبادل به الدول المتخلفة الدول الرأسمالية المتقدمة؟ إذ من المعروف أن الدول المتخلفة، أو معظمها، لم تطور قاعدة اقتصادية صلبة ذات عطاء ذاتي إنتاجي متواصل، لأنها تفتقر إلى مقومات هذه القاعدة، ولم تتخذ في أكثر الأحيان من الأسباب ما يمكنها من بناء هذه القاعدة وتطويرها في ظل غياب استراتيجيا ذات بعد تنموي حقيقي، وفي ظل ضآلة

المعرفة التقنية وتدني الأداء والإنتاجية، وتبديد قدر ليس باليسير من الموارد في مسار مغلوط للتنمية، والوقوف في شرك الديون الخارجية، والقبول بشروطها التعسفية التي قد لا تدع هناك مجالاً لتراكم رأسمالي محلي يمكن استثماره في بناء قاعدة اقتصادية صلبة وتطويرها. وإذا أضيف إلى ذلك أن العامل الاقتصادي والعامل السياسي متلاحمان، وأن القوة الاقتصادية والقوة السياسية مترابطتان، وأن الدول الرأسمالية المتقدمة تملك كليهما في وقت لا تملك فيه الدول المتخلفة قوة اقتصادية حقيقية وقوة سياسية حقيقية، لذلك فإنه من اليسير أن تصبح مطية الدول المتقدمة ومرتعاً لاستغلالها وفرض الإرادة عليها. ومن هنا فإن مفهوم الاعتماد المتبادل قد يدخل في المأزق نفسه الذي دخل فيه مفهوم التنمية المستقلة أو التنمية المعتمدة على الذات، من حيث كونه مفهوماً منطقياً بالنسبة إلى الدول المتخلفة، ومطلباً ومطمحاً، ولكنه يحاور نفسه من حيث الطرح والتنظير بعيداً عن واقع الممارسة.

## ثالثاً: الخيارات المتاحة

بالطبع، فإن الدول المتخلفة أمام خيارين رئيسيين، وقد يكون هناك خيار ثالث يتم التطرق له. أما الخياران الرئيسيان فهما في النهج المتبع، فإذا كان النهج المتبع هو التأكيد على التنمية المستقلة، والاعتماد على الذات، وعدم الاتجاه نحو الخصخصة، وتقليص دور القطاع العام، فإن الرصيد المعرفي والمنهجي لا يختلف من حيث المحور، وهو المعرفة بالتنمية وأبعادها كافة، والوعي التنموي،

والقدرة الإدارية على استثمار الرصيد المعرفي والوعي التنموي. ولكن سيكون ذلك في إطار مختلف عن إطار الخيار الثاني، وهو الاتجاه نحو الخصخصة وتقليص دور القطاع العام، والأخذ بمتطلبات النظام الاقتصادي الجديد والانخراط فيه، وهو وضع يقف على نقيض التنمية المستقلة والاعتماد على الذات. أما الخيار الثالث، فهو بين الخيارين، وهو يؤكد على أهمية التنمية المستقلة والاعتماد على الذات، ولكن ليس على التعامل مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد من دون الإرادة المستقلة في مدى وحجم ونوعية التعامل مع مراعاة متطلبات بناء التنمية المستقلة أو المعتمدة على الذات. وهذا الخيار الثالث قد لا يكون في الإمكان الأخذ به عملياً، وإن بدا من حيث التنظير ممكناً، فالدخول في النظام الاقتصادي العالمي الجديد أو عدم الدخول فيه أمران مختلفان بصرف النظر عن محصلة التنمية أو محصلة المنافع، ولكن عدم التفريط في التنمية المستقلة أو المعتمدة على الذات، وفي ذات الوقت الدخول بقدر في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، أو بمعنى أدق، التعامل معه بهدف الاستفادة ما أمكن من معطياته ومستجداته وتعظيم المنافع منهما، هو أمر لا يسمح به النظام العالمي الجديد الذي يفرض على الدول غير المنخرطة فيه وضعاً انعزالياً.

إن التركيز على متطلبات التنمية المستقلة والاعتماد على الذات في إطار أكثر مرونة لا يفضي إلى الانعزال، ولكنه يعترف بأهمية التعامل مع النظام العالمي الجديد، وهو المنحى الذي يبدو وسطاً ويبدو من الناحية النظرية منطقياً. إلا أنه من ناحية أخرى، يشترط

بناء التنمية المستقلة أو التنمية المعتمدة على الذات متطلبات لا بد من تلبيتها وتحديد مرتكزات لها. وإذا كانت المحاولات التنموية التي تمت تحت مظلة التنمية المستقلة أو المعتمدة على الذات في زخم شعارات التحرر الاقتصادي والسياسي لم تحقق النجاح المطلوب، فذلك لا يعود بالضرورة إلى عدم أهلية هذا النهج لتحقيق التنمية، وإنما يعود إلى خلل أو غياب للاستراتيجيات المتكاملة، أو للإرادة الجادة، أو للإرادة الكفؤة، أو عدم الإدراك أو الوعي بالتنمية على الصعد المختلفة، بما في ذلك القيادية والقاعدة المجتمعية وما بينهما. إن مجرد الدعوة إلى التنمية المستقلة والمعتمدة على الذات من دون الاستفادة الحقيقية من دروس الماضي التنموية وتوفير كل متطلبات التنمية الفعلية، لن تؤدي إلى محصلة تنموية ملموسة، وستفضي المحاولات إلى ما أفضت إليه سابقاتها. وتجدر الإشارة إلى أن الدعوة إلى التنمية المستقلة والتنمية المعتمدة على الذات لا يمكن أن تتجاهل المستجدات على الساحة العالمية، ولا بد لها من أن تتعامل مع تلك المستجدات، ومعروف أن الخيار الوسط بين التنمية المستقلة بمفهومها الضيق والمضاد للخارج، والهرولة للاندماج في النظام العالمي الجديد، يحتاج إلى بلورة تجعله قابلاً للتطبيق وتقربه من محك الواقع. وغني عن التأكيد أن النظام العالمي الجديد لا تفرض فيه الدول المتخلفة شروطها أو تتحكم في مدى ارتباطها، ونوعية هذا الارتباط، فهي محكومة بشروط الدول المهيمنة.

وفي الوقت الذي يؤكد فيه بعضهم على أن التنمية المعتمدة على الذات والتنمية المستقلة قد لا تكون صالحة لعصر الكوكبة، إن

كانت تعتمد على منطلقات التحرر الاقتصادي والسياسي من براثن التبعية، أو كانت تعني النأي عن الاندماج في النظام العالمي الجديد على أساس النأي عن هيمنة المراكز الرأسمالية، فإن هناك من يحاول أن يوفق بين مفهوم الوطنية الاقتصادية وضرورة الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد. ويشير محمد السيد سعيد[٣] في هذا السياق إلى أن الآليات التي يجب إتقان توظيفها في سياق مفهوم ديناميكي للوطنية الاقتصادية قد نجح تطبيقها في عدد من الدول للخروج من عنق الزجاجة، ومنها زيادة معدلات الادخار والاستثمار، والتركيز على الانطلاق التقاني بتحسين الإطار المؤسسي لجهود البحث ومضاعفة موازناته، وتحسين مهارات قوة العمل واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية ذات المستوى التقاني والتنظيمي الأعلى، والاعتماد على مداخل خاصة لأسواق تصدير مفضلة. وإن أهم ما في قائمة متطلبات تحسين التنافسية والإنتاجية والنوعية الوصول إلى سوق تنافسية وطنية وتحسين الإطار المؤسسي للإدارة الاقتصادية بإعمال قواعد السوق من ناحية، والتوجيه الصحيح للدعم المالي الحكومي من ناحية ثانية، وضمان تطور كاف لأسواق المال والنقد من ناحية ثالثة، وزيادة الاهتمام بتطوير المناخ الملائم من ناحية رابعة.

وإذا كان الترويج للعولمة أو الكوكبة كبيراً في الغرب، فقد أوجد له صدى على صعيد الوطن العربي. وحتى الذين يروّجون له كثيراً في الغرب قد يطرحون حياله بعض التساؤلات المهمة، ولو بهدف تقويمي. فبول هيرست وغراهام تومسون[٤] في طرحهما

العولمة محل تساؤل يؤكدان أن اليمين الجديد، إن كان يستند إلى ظاهرة العولمة لكي يبرر سياسات خفض الأجور وتقليل الإنفاق على الخدمات على أساس أن الدولة قاصرة في مقابل قدرة رأس المال على الانتقال من اقتصاد إلى آخر بحثاً عن الأرباح، فإن ظاهرة العولمة تمثل أسطورة. وهما يستطردان في التأكيد على أن الشركات الدولية النشاط أو المتعددة القوميات تستند دائماً إلى قاعدة وطنية ولا تستطيع تجاوزها بسهولة، كما أن مصالحها العالمية تحتاج إلى حماية اقتصادية وسياسية لا توفرها لها سوى دولتها الوطنية.

ولعل الترويج للعولمة أو الكوكبة في الغرب له ما يبرره موضوعياً، من حيث زيادة هيمنة الدول الغربية المتقدمة على الساحة العالمية بما فيها البعد الاقتصادي والسياسي والتقني والثقافي والعسكري، فإنه من المستغرب أن يكون هناك ترويج له في الدول المتخلفة، ومن بينها الأقطار العربية. وليس من المستغرب أن يكون هناك على صعيد هذه الدول دراسات جادة لتقييم مدى جدوى الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي ومتطلباته وشروطه، وما هي الظروف الموضوعية والقدرات الذاتية المتاحة لمواجهة تحديات هذا النظام، ولصياغة مسار تنموي فعلي لا يرضخ لشروط الاندماج بالضرورة، ولكن يتعامل مع مستجدات النظام العالمي بكل أبعاده.

وسبقت الإشارة إلى أن دول شرق آسيا حققت معدلات عالية للنمو بأساليب مخالفة لنظريات الاقتصاديين الغربيين ووصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فقد تبنّى العدد الأكبر من تلك الدول موقفاً أكثر تسامحاً حيال الدور الذي تقوم به الدولة. ويرى

أحد الاقتصاديين الغربيين أن النجاح الاقتصادي لإقليم شرق آسيا يرجع إلى نموذج النمو الاستراتيجي الذي يركز بشكل أكبر على ما يمكن تحقيقه من نمو بدلاً من تركيزه على الجهة المسؤولة عن النمو. وضربت كوريا الجنوبية مثلاً رائداً في نهوض الحكومة بدورها في خلق صناعة حديد محلية على الرغم من معارضة البلدان الأجنبية والافتقار إلى حماس القطاع الخاص في هذا المجال، وحققت خطوات جبارة في خلق صناعة تابعة لها أصبحت تمثل إحدى أكفأ الجهات المنتجة للحديد في العالم. وتعطي سنغافورة مثلاً آخر، ذلك أنه عندما فشلت شركات القطاع الخاص في الاستجابة للفرص المتاحة لم تتردد الجهات الخاضعة لملكية أو سيطرة الدولة في استغلالها لهذه الفرص وتحقيق قدر كبير من النجاح[٥].

## الواقع المجتمعي

ويرى غونار ميردال[٦] أن مجتمعات الدول المتخلفة مجتمعات راكدة تجذرت فيها المواقف المعادية للتنمية وترسخت في التقاليد والمؤسسات، ولذلك فإن تغيير المواقف يتطلب جهداً أكبر بكثير في الدول المتخلفة عنه في الدول المتقدمة، حيث تمت عقلنة المواقف لدرجة أصبح معها التقدم ممكناً وتلقائياً. ولا شك في أن التغيير في المواقف والتوجهات من حيث عقلنتها، بمعنى خلق الوعي وصقله، مسألة أساسية في تعامل المجتمع ككل مع قضية التنمية. وليس ذلك التخلي عن القيم الأصيلة والنبيلة، أو التخلي عن الهوية الثقافية، ولكنه تأصيل كل ما يستحق التأصيل والترسيخ من هذه القيم، وكذلك الهوية من دون انكفاء وانغلاق، ومن دون انبهار وانجراف

إلى الخارج، والوعي بقضية التنمية ليس بحوثاً ودراسات على صعيد النخب المثقفة البعيدة كل البعد عن معاناة القابعين في أحياء الصفيح وردهات الفقر والفاقة، والوعي ليس بالضرورة وقفاً على الشريحة المترفة التي قد يكون ما تظنه من وعي زائفاً، إن تمثل ذلك في التهافت على المنتجات الاستهلاكية البذخية والكمالية الترفية. كما أنه ليس بالضرورة بعيداً عن الشرائح الضائعة في ردهات الفقر والفاقة، غير أن الوعي حين يلتقي بالحرمان يخلق بؤر توتر لا تسهم في عملية التنمية. ولهذا يجب أن يتجاوز الأمر مجرد التعاطف المثالي عن بعد مع هذه الشرائح ومحاولة فتح السبل أمامها لاكتساب المعرفة والمهارة لكي تساهم في الإنتاج، وفي الوقت نفسه تستطيع تجاوز ردهات الفقر والفاقة، ويكون الوعي في هذا النسق غير محبط تحت وطأة الحرمان، والوعي يتجاوز مجرد برامج محو الأمية التي تعتبر في حد ذاتها توجهاً مطلوباً إلى محاولة عقلنة المواقف والسلوك. ومعروف أن أي قضية تتعلق بتغيير في المواقف والسلوك تستغرق أمداً وتحتاج إلى جهد شاق أكثر بكثير من تغيير تنظيمي في المؤسسات، أو حتى تشييد البنى التحتية أو استيراد أحدث منتجات التقانة من الدول المتقدمة.

إن هذا الوعي المجتمعي الذي يعطيه حركة دؤوبة في الاتجاه الداعم للتنمية والمتسق في فكره وجهده مع غاياتها ومراميها مسألة محورية. ولا بد للوعي المجتمعي من أن يجد الصعيد الملائم والمناخ اللائم لممارسة الحقوق الأساسية والمشاركة الفعالة والمساءلة الموضوعية. ومعروف أن إطلاق قدرات الإنسان وإمكاناته ركيزة محورية للتنمية، إن لم تكن هي الركيزة المحورية الأولى، ذلك أن

الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها في الوقت نفسه، كما درجت في التأكيد على ذلك أدبيات التنمية، وحتى الخطاب الرسمي، بصرف النظر عن مدى الإدراك لمحتوى ذلك ومضمونه وأطره ومتطلباته. إن وجود طليعة إدارية متميزة - إذا افترض جدلاً - أنها أهلت التأهيل النوعي الصحيح وأوكلت إليها الوظائف القيادية والاستراتيجية، لا يحقق التنمية تلقائياً، إن لم يكن هناك وعي على مستوى القيادات السياسية، ووعي مجتمعي يسير في النسق نفسه الذي تقتضيه عملية التنمية. ولعل مثل هذه الطليعة الإدارية المتميزة يفترض أن يكون لها دور في تنمية مثل هذا الوعي ونشره في مجتمع تسوده المشاركة المجتمعية الفعالة.

إن العالم المعاصر يشهد تطور وسائل الاتصال والمعلوماتية، وهناك أجيال جديدة متعاقبة من تقنية ووسائل الاتصال، ولها تأثيرها الفعال على صعيد الوطن العربي، وعلى صعيد العالم إجمالاً. ولا شك في أن لها تأثيرها الواسع على توجه المجتمع وسلوك أفراده وتشكيل وصياغة أفكارهم وتوجهاتهم وميولهم. وكما أوضح أحد الباحثين، فإن عصر وسائل الاتصال المتلاحقة التطور لا يسمح بأية قوة تمنع الإشارة القادمة بالكلمة والصوت والصورة من اختراق المجتمعات والانتقال بحرية داخل المكاتب والمنازل عبر العالم، ولها أبعادها وتأثيرها في العقول والميول. وفي الوقت الذي أصبح فيه العالم أشبه ما يكون بالقرية الكونية، تم الترويج للأفكار والقيم والمفاهيم وأنماط السلوك، وكذلك المنتجات والخدمات التي تصدرها الدول المتقدمة التي لها إلى حد كبير هيمنة على شبكات الاتصالات والقنوات الفضائية الإعلامية، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، في

إطار يبدو أقرب إلى المصداقية والموضوعية وأشد في قوة الجذب من الوسائل الإعلامية المحلية التي دأبت على تجميل الصور الرسمية أو التعتيم أحياناً، أو التضليل في أحيان أخرى، فنأت كثيراً عن مقتضيات المصداقية والموضوعية وخسرت أي انشداد للمجتمع إليها[٧].

ولا شك في أن النهم الاستهلاكي في الدول المتقدمة صناعياً يقابله تعاظم إنتاجي، ولذلك فإن أنماط السلوك الاستهلاكي في الدول المتقدمة ليست بالضرورة منسجمة مع مقتضيات السلوك الاستهلاكي في الدول المتخلفة، التي إن اتجهت إلى الاستهلاك بنهم فإن الإنتاج فيها لا يأتي بمردود يقابل ذلك الاستهلاك، مع أنه من المفروض أن يزيد مردود الإنتاج على مستحقات الاستهلاك لكي يتجه قدر إلى الاستثمار، وقدر إلى الادخار، في إطار وعي متكامل يمثل الوعي الاقتصادي بعداً محورياً فيه. ومعروف أن الشريحة المترفة في مجتمعات الدول المتخلفة تجاري في نهمها الاستهلاكي الترفي النهم الاستهلاكي الترفي في الدول المتقدمة، ولكن القاعدة المجتمعية العريضة الضائعة في ردهات الفقر والفاقة مشغولة بالبحث عن قوت يومها، وهي إن فجّر الوعي المجتمع المتردي فيها وعياً بالفوارق ووعياً بالحرمان، فإن كل ذلك يخلق شعوراً متزايداً بالإحباط تجاه شعارات التنمية ومنجزاتها، خصوصاً في ظل ما يسمى بالانفتاح الاقتصادي أو التكيف أو التصحيح، وفي ظل تقلص دور الدولة وانجراف القطاع الخاص نحو الكسب السريع من دون مراعاة للاعتبارات الاجتماعية. ولعله من المتعذر في مثل هذا الوضع الحديث عن أهمية الوعي المجتمعي في دعم قضية التنمية،

لأنه وضع قابل للانفجار قد يدخل المجتمع في دائرة للعنف والعنف المضاد. والوضع الذي يجب أن يكون هو تجاوز الأمية وإيجاد الفرص لاكتساب المعرفة والمهارة والمساهمة في الإنتاج والحصول على مردود متكافئ في إطار حوافز موضوعية ومناخ مجتمعي تتمثل فيه المشاركة المجتمعية الحقة. وحينئذٍ يمكن ترسيخ عقلنة المواقف والسلوك لأن المناخ ملائم والوضع ملائم.

ويستند بعضهم في تحليله لواقع الدولة على الصعيد العربي إلى مفهوم «ميردال» الذي يعتبر أن الكثير من الدول المتخلفة يتسم بسمة الدولة الرخوة، وهذا أعظم سبب للتخلف. وقد حدد هذه السمات في التالي:

أ ـ إنها دولة تصدر القوانين ولا تطبقها ليس فقط لما فيها من ثغرات، ولكن لأن لا أحد فيها يحترم القانون.

ب ـ يلهث الناس للحصول على المناصب لما تجلبه من مغانم.

ج ـ الفساد والرشوة يصبحان نمط الحياة السائد.

د ـ غياب الولاء الوطني ليحل محله الولاء للأهل والأقارب والعشائر والمحاسيب.

وقد توجد هذه السمات والدولة ليست رخوة، فقد تكون تسلطية، أو قد تكون ريعية، أو ريعية تسلطية على الصعيد العربي.

وليس ثمة شك في أن هناك حاجة ماسة إلى تعمق أكثر في وضع الدولة على الصعيد العربي، إذ على رغم المحاجة بأن الاتجاه العالمي الجديد يقلص دور الدولة، فإنه لا يمكن للدولة أن تستقيل

من مهامها التنموية. وسبق التأكيد على ذلك في سياق التأكيد أيضاً على أنه حتى الشركات الدولية النشاط تستند إلى الدول المتقدمة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن الأمر يحتاج إلى تعمق أكثر في دراسة أنماط السلوك والقيم في المجتمع العربي. وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدداً من الدراسات حول الدولة والمجتمع، من أهمها ما صدر ضمن سلسلة استشراف مستقبل الوطن العربي التي تبناها مركز دراسات الوحدة العربية.

وعلى رغم أهمية الحفاظ على القيم الأصيلة التي ترسخ الهوية، فإنه يجب إحداث تغيير في أنماط السلوك والقيم التي تناهض التقدم أو تقف حجر عثرة في سبيله. ومعروف أن إحداث مثل هذا التغيير يتطلب جهداً شاقاً ومضنياً، ويستغرق أمداً في إطار تعبئة تنموية شاملة تجند لها كل أسباب نشر الوعي التنموي من خلال الأطر والقنوات الرسمية وغير الرسمية. ولا شك في أن ذلك لا يمكن أن يتم في إطار الأنماط القيادية القائمة وقصور الوعي والإدراك وغياب الإرادة الجادة الملتزمة.

وإذا كان هذا هو الوضع القائم، فإنه من غير المتصور تكوين طليعة إدارية متميزة تتولى دورها القيادي والاستراتيجي وتسندها إرادة جادة ووعي تنموي على الصعيد المجتمعي، بل إنه من قبيل الوهم الأخذ حتى بمجرد الفكرة، ناهيك عن وضع استراتيجيا جادة لتطبيقها في ظل وضع، إن طبقت فيه القوانين، فإن هناك تجاوزات لهذه القوانين ممن يعطون أنفسهم حق التجاوز، أو في ظل وضع يصبح فيه اللهث وراء المناصب طلباً للمغانم على صعيد تصبح فيه الرشوة والفساد نمطاً حياتياً سائداً. وبالإضافة إلى كل ذلك، حين

تتقدم على الولاء الوطني كل الاعتبارات الشخصية أو العشائرية أو الأسرية الضيقة، فإن القضية تبرز إلى حد كبير أن التنمية شمولية من ناحية، ومعقدة من ناحية أخرى، وأنها يجب أن تحدث تغييراً جذرياً ونقلة نوعية جوهرية في أنماط السلوك والقيم والتوجهات على الصعد كافة، ومن خلال كل الأبعاد المعروفة للتنمية، من سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية وثقافية. وإذا لم يتم ذلك، فإن التنمية الفعلية الشاملة لن تجد طريقها إلى حيز التنفيذ مهما تعاقبت خطط التنمية، إن افترض سلامة مسارها أصلاً. ولعل هذا يوضح لماذا آلت محاولات التنمية في أكثر الدول المتخلفة إلى نكوص عن التنمية الفعلية أو تنمية التخلف[٨].

## ما الجديد في غياب الإرادة؟

ويبدو أنه ليس هناك ثمة جديد يمكن أن يضيف إضافة جذرية إلى الرصيد المتراكم عن التنمية الفعلية الشاملة ومنطلقاتها ومرتكزاتها ووسائلها وغاياتها ومراميها. وربما احتاج الأمر إلى إعادة بلورة لكل ذلك في ضوء المتغيرات والمستجدات، مع أن هناك ثوابت تظل قائمة ولا يمكن تجاوزها أو تخطيها في سبيل تحقيق التنمية الفعلية. وقد يكون من الأمور الملحة التركيز على الآلية أو الآليات التي يمكن بها إخراج استراتيجية التنمية الفعلية الشاملة إلى حيز الوجود، ومحاولة إزالة العقبات الكأداء المتمثلة في الواقع الراهن ومساره المغلوط، أو محاولة القفز على تلك العقبات، أو محاولة إحداث ثقب أو ثقوب فيها لإخراج ما يمكن إخراجه شريطة أن يكون قدراً ملموساً متكامل الأبعاد من تلك الاستراتيجيا إلى حيز

الوجود. فأدبيات التنمية التي تحمل كماً هائلاً من الرصيد الفكري المتراكم ما زالت في دوائر النخب المهتمة بقضايا التنمية، وهي ليست دوائر صنع قرار. ويبدو أن صانع القرار لا يعير اهتماماً لذلك الرصيد الفكري الكمي والنوعي، وبينهما بون شاسع. وإذا كان مثل هذا البون يجد تبريراً في كون النخب المهتمة بقضايا التنمية إنما تطرح طموحات بعيدة عن الواقع، فإن صانع القرار لم يجهد نفسه في محاولة تجسيد أكثر هذه الطموحات. وإذا كان من البديهي في ظل التفرد باتخاذ القرار أن يكون هناك مثل هذا البون الشاسع، فإن الاتجاه نحو المشاركة المجتمعية الفعالة، إن ترسخت وفق إرادة مجتمعية، وليست وفق هوى ظرفي أو استجابة تكتيكية عابرة، يمكن أن تقلل كثيراً من ذلك البون الشاسع.

ولذلك، فإن الآلية أو الآليات التي يمكن بواسطتها تحويل الطموح إلى واقع وتجاوز العقبات الكأداء، أو إحداث ثقوب فيها، يفترض أن ينصب الاهتمام عليها، وإن بدا الواقع في ظل المعطيات القائمة رافضاً أو مناهضاً أو مناقضاً. إن التركيز على الكيفية التي يمكن أن يتجسد فيها الوعي التنموي لدى الشرائح الفاعلة على الصعيد المجتمعي من دون إغفال للشرائح الكادحة، في الوقت الذي تهيمن فيه القبضة الرسمية على القنوات والمنافذ وتملك أذرعاً قد تمنع التواصل والاتصال، قضية تحتاج إلى جهد كبير فكري وعملي. وإذا كان ذلك مستحيلاً، فمعنى ذلك أن التنمية الفعلية مستحيلة. وإذا كان بعضهم قد تطرق إلى أهمية وجود آلية أو آليات متشابكة تضم النخب المهتمة بقضايا التنمية والشرائح الواعية في المجتمع، وتنفذ إلى المجتمع على صعده كافة، فإن مسألة نفاذها

ونفوذها على الصعيد المجتمعي أمر يبدو مستحيلاً في ظل إحكام القبضة الرسمية على القنوات والمنافذ والاتصال والتواصل. فكيف إذاً يمكن إلغاء تلك القبضة الرسمية أو تخفيفها؟ ومن هنا، فإن الدعوات المتكررة لإثارة الوعي التنموي لدى الجمهور وترسيخ الاتصال والتواصل مع هيئاته، إن كان هناك هيئات، تبدو دعوات ضائعة غير نافذة. وهكذا يبدو التكرار والاجترار على صعيد أدبيات التنمية، ويبدو التكرار والاجترار بالنسبة إلى الدعوات التي تحاول أن تستنهض الهمم والعزائم وترسخ الوعي التنموي. وعلى رغم أن المشاركة المجتمعية مرتكز رئيسي من بين مرتكزات التنمية، فإن هذه المشاركة المجتمعية لا تأتي من فراغ، ولا بد من أن تكون وفق إرادة مجتمعية، وليس وفق ظرف عابر أو تكتيكي لصانع القرار. ويظل السؤال يطرح نفسه باستمرار: كيف يمكن أن تفرض الإرادة المجتمعية وجودها على الساحة؟ وكيف يمكن أن تفرضها في إطار سلمي لا عنفوي! وطالما ظل السؤال مطروحاً، فإنه لا مجال للإفاضة في الرصيد الكمي والنوعي المتراكم من أدبيات التنمية، ولا مجال لإضافة جذرية. وبالطبع، فإنه لا مجال لتحقيق قفزة نوعية ملموسة في أي محور من محاور التنمية الفعلية، وهي متشابكة ومتلاحمة، بما في ذلك خلق القدرات الإدارية الكفؤة المتمثلة في إداريي التنمية.

# هوامش الفصل الثامن

(١) محمود عبد الفضيل، «الاقتصاد العربي: نظرات وهواجس مستقبلية،» المستقبل العربي، السنة ١١، العدد ١١٧ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨)، ص ٨١ ـ ٨٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٦.

(٣) محمد السيد سعيد، «حول استرداد مفهوم «الوطنية الاقتصادية» أو نهاية مفهوم «التبعية»،» الحياة، ٢٣/٢/١٩٩٦.

(٤) بول هيرست وغراهام تومسون، «العولمة ومستقبل الدولة القومية،» سلسلة من ٣ مقالات، الحياة: ٨/٢/١٩٩٦ ـ ١٠/٢/١٩٩٦.

(٥) «لغز شرق آسيا: الدخل تضاعف أربع مرات بأساليب نمو مخالفة لنظريات الاقتصاديين الغربيين،» الشرق الأوسط، ٢٨/٤/١٩٩٣.

(٦) محمد جواد رضا، صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي: أزمة التنمية وتنمية الأزمات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ١٠٨.

(٧) خالد الهمداني، «وكالات الأنباء العربية ومعوقات التدفق الإخباري،» المستقبل العربي، السنة ١٨، العدد ٢٠٥ (آذار/مارس ١٩٩٦)، ص ١٤٨.

(٨) انظر مراجعة محمد سعد أبو عامود لكتاب: جلال أمين، «الدولة الرخوة في مصر،» المستقبل العربي، السنة ١٦، العدد ١٧٩ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)، ص ١٥١.

# خـاتمـــة

تتفق أدبيات التنمية عموماً، ودرج معها حتى الخطاب الرسمي لو ظاهراً، على التأكيد بأن الإنسان هو وسيلة التنمية وغايتها، من حيث كونه يمثل الجهد والطاقة والقدرة والمعرفة والمهارة المستثمرة في سبيل تحقيق أهداف التنمية التي تتمثل في الرقي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، وهو المستفيد من ثمار التنمية هذه. وإذا كان الجمهور العريض أو القاعدة المجتمعية الواسعة هي الوسيلة والغاية، فإن مساهمتها في الغالب محدودة ونتاج التنمية محدود، وهذا النتاج المحدود تستأثر به عادة مراكز القوة والسلطة والنفوذ في المجتمع متجاهلة القاعدة المجتمعية العريضة أو الجمهور العريض. إن الجمهور ينطلق فهمه للتنمية بعفوية وتلقائية في تجسيدها لآماله في العيش الكريم، وتوفير إمكاناته، وتحقيق الفرص العادلة في إطار حوافز موضوعية، وهو بالطبع لا يهمه كثيراً أو قليلاً التنظير الأكاديمي أو ما يطرحه المخططون، سواء من حيث ارتفاع معدل النمو أو الناتج المحلي بقدر ما يهمه على محك الواقع تلبية الاحتياجات الأساسية وملامسة محصلة التنمية الفعلية. ولا شك في أن التنمية الفعلية الشاملة يجب أن تلبي الاحتياجات الأساسية، وتحقق مستوى مقبولاً من العيش الكريم للقاعدة العريضة من المجتمع، وإن كانت التنمية الفعلية لا تقف عند ذلك، وإنما تتجاوزه في إطار شمولي واسع يشمل محاور متعددة اقتصادية

وسياسية واجتماعية وتقنية وإدارية وثقافية تمكن من اطراد النقلة النوعية المتواصلة، بما يضمن استمرارها وتصاعدها وتطورها، وهي بالطبع تمكن من استمرار تحسين مستويات العيش الكريم للقاعدة المجتمعية العريضة.

ويعتبر كثيرون[١] أن التنمية المستقلة أو المعتمدة على الذات هي السبيل الاستراتيجي لتحقيق التنمية الفعلية الشاملة، بما فيها إشباع الحاجات الأساسية للإنسان. ويؤكدون أن استمرار تردي الوضع التنموي العربي يشكل تهديداً للمستقبل العربي في مستوى تدني إشباع الحاجات الإنسانية من جانب، والأهمية المتزايدة للعامل الاقتصادي من جانب آخر، وأن التنمية المستقلة من بين اللبنات الأساسية التي تدعم مشروعاً للنهضة يحقق للعرب المكانة التي يتطلعون إليها في القرن الحادي والعشرين، مع الأخذ في الاعتبار أن العالم يموج بتغيرات بالغة الأهمية تمثل فرصاً يتعين على العرب انتهازها ومخاطر يجب تفاديها، وأن استثمار هذه التغيرات في تحقيق غايات الأمة يتطلب وطناً عربياً حركياً وقادراً. وعليه، فإن بناء القدرة الذاتية والتفاعل الإيجابي مع المعطيات الدولية هو أهم محددات الاستفادة من التطورات العالمية.

وينتقد بعضهم[٢] الدعوة إلى تحقيق التنمية المستقلة على اعتبار أن نتائجها ستكون تخلفاً مستقلاً لأنها تؤدي إلى عزلة عن العالم الخارجي، وبالتالي فإن هذا البعض يؤيد الإجراءات التصحيحية والضوابط التي يضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأنها ضرورية للنأي عن التخلف واختلالات الهيكلية والمديونية الخارجية. وتقتضي هذه الإجراءات والضوابط عادة تقليص دور الدولة في

الأنشطة الاقتصادية مع تحقيق الكفاءة الإنتاجية للوحدات العاملة في القطاع العام، بالإضافة إلى السياسات السعرية والنقدية والمالية التي من شأنها تحرير الاقتصاد وتعميق ترابطه وتكامله مع الاقتصاد العالمي وضمان الاستفادة من المزايا النسبية التي توفرها التجارة الخارجية.

ويبدو أن الذين يعتبرون الاندماج في النظام العالمي خياراً استراتيجياً ومسألة حتمية، يؤكدون في الغالب على أن الإطار التكاملي العربي يعطي قوة وثقلاً، ويمكّن الوطن العربي من تعظيم الإيجابيات وتقليص السلبيات، لأن الأقطار العربية فرادى لا يمكن لأي منها أن يحقق التنمية الفعلية في ظل انكفاء قطري أو بمنأى عن الإطار التكاملي، كما أنه لا يمكن أن يدخل في منظومة الاقتصاد العالمي من منطلق قوي. حتى الذين يؤكدون الأهمية الاستراتيجية للتنمية المستقلة وينادون بالنأي عن التبعية أو فك الارتباط مع العالم الرأسمالي المتقدم يؤكدون أهمية تحقيق الاعتماد الجماعي على الذات، سواء في إطار دول العالم الثالث، ومن ضمنه الوطن العربي ـ كما يذهب سمير أمين ـ أو التأكيد على أهمية التكامل الاقتصادي العربي باعتباره الركيزة المحورية لتحقيق التنمية الفعلية الشاملة على صعيد الوطن العربي والإطار الاستراتيجي في التعامل مع المتغيرات العالمية والنظام العالمي الجديد[٣].

ولا شك في أن اعتماداً جماعياً على الذات في إطار دول العالم الثالث أمر يكاد يكون ضرباً من الوهم، ذلك أن التكامل العربي أقرب إلى الوهم بعد أن مرت عقود على الدعوة إلى الوحدة الاقتصادية العربية ولم تترجم إلى واقع، بل لم تلامس الواقع أبداً. فإذا كان التكتل الاقتصادي العربي ضرورة ليس في ظل شعارات

التنمية المستقلة، ولكن حتى في ظل ضرورة وحتمية الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي، فهل يعيد الوطن العربي مراجعة أولوياته المصيرية في ظل المتغيرات العالمية، وينأى عن واقعه الراهن بكل ما يكتنفه من تناقضات وخلافات وتداعيات؟ وهل يدير ظهره لذلك كله طمعاً في الدخول في تكتلات شرق أوسطية أو متوسطية، مع أنه معروف أن دخول حتى هذه التكتلات الإقليمية قد تضيع فيه الأقطار العربية فرادى؟ وهل تقبل الأقطار العربية فرادى على الدخول في منظومة الاقتصاد العالمي عن طريق غير مباشر من خلال هذه التكتلات الاقليمية، أم تفضل الدخول في المنظومة مباشرة؟

إن الجدال الذي ينتقد فيه المهرولون إلى الانخراط في النظام الاقتصادي العالمي الجديد الدعوة للنأي عن التبعية وتحقيق التنمية المستقلة أو التنمية المعتمدة على الذات على اعتبار أن هذه الدعوة شد إلى ردهة الماضي في الوقت الذي يجب التطلع فيه نحو المستقبل، هو قفز على الثوابت مع التأكيد على أن الرصيد الفكري الكبير لمثل هذه الدعوة يحتاج إلى إعادة بلورة، وأنه لا يمكن تصور تنمية مستقلة بالمعنى المطلق والنأي تماماً عن النظام العالمي، ذلك أن مثل هذا التوجه يفرض العزلة، ولا يمكن في أي نهج تنموي أن يتحقق له قدر من النجاح في ظل العزلة. وحتى لو كان التوجه نحو النأي عن التعامل مع الدول المتقدمة، فذلك أمر يستحيل ليس في المجال الاقتصادي فحسب، ولكن حتى في غيره من المجالات في حقبة تشهد تطوراً مذهلاً واختراقاً للحواجز والحدود من خلال وسائل الاتصال. ولكن الثوابت المقصودة هي عدم الرضوخ لشروط المراكز، وذلك لا يأتي من فراغ، وإنما ارتقاء بالأداء الاقتصادي

وغيره اعتماداً على استثمار كفؤ للموارد، وإدارة كفؤة للاقتصاد الوطني يكون مردودها قدراً من القوة الاقتصادية التنافسية التي تعتمد على الذات. ولا يمكن تصور مفهوم التنمية المستقلة في غير هذا السياق، وهي هدف مشروع ومطلوب. كما لا يمكن تصور تنمية فعلية تأتي في سياق الرضوخ الكامل للمراكز من دون منطلقات لقوة اقتصادية وأداء اقتصادي فعال، لأن معنى ذلك إجهاض فرصة التنمية الفعلية واستلاب موارد البلاد بحيث تكون نهباً للمراكز.

وعليه، فإن المهرولين وراء الاندماج في النظام العالمي الجديد من دون ثوابت تحقق استقلال القرار الاقتصادي والسياسي الذي يفترض أن يبلور الأولويات في إطار استراتيجيا جادة للتنمية وسعي دؤوب لتحقيق مراميها، أو القفز على هذه الثوابت واعتبار عملية الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي في حد ذاتها ستحقق تلقائياً التنمية المرجوة، هو ضرب من الوهم، إذ لن تتحقق التنمية تلقائياً من خلال الاندماج، ولن تتحقق من دون إرادة جادة وإدراك واع وجهد شاق وسعي دؤوب للوصول إلى محصلة ترقى بالأداء في القطاعات المختلفة، وفي الأبعاد المختلفة للتنمية. ومن ناحية أخرى، فإن الذين يتمسكون بمفهوم التنمية المستقلة يعملون على إطلاقه وفهمه من منطلق ايديولوجي يرفض التعامل مع الدول المتقدمة أو المراكز على أساس أنها الاستعمار أو الإمبريالية وأنه لن يفضي تطبيقه إلى تحقيق التنمية الفعلية المطلوبة، ذلك أنه من غير الممكن أساساً النأي عن التعامل والاتجاه إلى الانكفاء والعزلة في وضع أصبح العالم فيه متصلاً ومتواصلاً بطريقة غير مسبوقة. وإذا

كانت فكرة تكتل عربي مطمحاً ومطلباً، وإن نأت إمكانية تحقيقه، خصوصاً في أعقاب الشرخ العربي الكبير بعد كارثة الخليج وظهور مبادرات السوق الشرق أوسطية كفكرة أقرب إلى التحقيق، فإن فكرة التكامل العربي لا يمكن إنكار جدواها وضرورتها، وإن كان مسار الواقع يخالفها.

## هوامش الخاتمة

(١) سعد حسين فتح الله، **التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج: دراسة مقارنة في أقطار مختلفة**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ٤٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(٣) عبد المنعم سعيد، «العرب والمتغيرات العالمية،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر القومي العربي الأول، تونس، ٣ ـ ٥ آذار/مارس ١٩٩٠، ص ١٩.

# المراجـــع

## ١ ـ العربية

### كتب

أبو النمل، حسين. **الاقتصاد الإسرائيلي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٩٥.

جلال الدين، محمد العوض. **العلاقات الاقتصادية مع الخارج**. نيقوسيا: دار الشباب للنشر، ١٩٨٨. (نحو تنمية عربية تعتمد على الذات)

الحمد، عبد اللطيف. **الاعتماد على الذات والعمل العربي المشترك**. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٧.

الحمصي، محمود. **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية: دراسة للاتجاهات الإنمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي، ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠**. ط ٤. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.

رضا، محمد جواد. **صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي: أزمة التنمية وتنمية الأزمات**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

زكريا، فؤاد. **العرب والنموذج الأمريكي**. القاهرة: مكتبة مصر، ١٩٩١.

زكي، رمزي. **الاقتصاد العربي تحت الحصار: دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي مع إشارة خاصة عن الدائنية والمديونية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.

ــــــ. **نحو تنمية عربية تعتمد على الذات**. نيقوسيا: دار الشباب للنشر، ١٩٨٨.

سعد الدين، إبراهيم (محرر). **التنمية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي)

صادق، محمد. **إدارة التنمية وطموحات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي عام ٢٠٠٠**. القاهرة: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٧٣.

صايغ، يوسف. **التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

عبد الرحمن، أسامة. **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية: مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط**:

**خلاصة نتائج المشروع الدراسي السنوي الأول**. ط ٢. بيروت: مؤسسة بيروت للتجليد والطباعة، ١٩٨٣؛ الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٢ (سلسلة عالم المعرفة؛ ٥٧)

ـــــ. **عرب الخليج في عصر الردة**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٥.

ـــــ. **قضايا وتحديات تنموية**. القاهرة: دار الأزمنة، ١٩٩٢.

عمر، مجدي. **التغيرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط**. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط؛ دار البشير للنشر والتوزيع، ١٩٩٥. (دراسات؛ ١٣)

العيسوي، إبراهيم. **الغات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.

ـــــ. **قياس التبعية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (مشروع المستقبلات العربية البديلة، آليات التبعية في الوطن العربي)

فتح الله، سعد حسين. **التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج: دراسة مقارنة في أقطار مختلفة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٧)

فضل الله، فضل الله علي. **إدارة التنمية: مفهوم جديد للتحديث**.

الشارقة: صوت الخليج، ١٩٨١.

قرم، جورج. **التنمية المفقودة: دراسات في الأزمة الحضارية والتنموية العربية**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١. (سلسلة السياسة والمجتمع)

الكواري، علي خليفة. **تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦.

ــــــ. **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.

مطر، جميل وعلي الدين هلال (محرران). **الأمم المتحدة: ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، وجهة نظر عربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. **تقرير الأمين العام السنوي الثاني والعشرون، ١٤١٥/١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م**. الكويت: المنظمة، ١٩٩٦.

هلال، علي الدين (محرر). **العرب والعالم**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي)

هيكل، محمد حسنين. **مصر والقرن الواحد والعشرون: ورقة في حوار**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٤.

## دوريات

احتشامي، أنوشيرفان. «الرأسمالية والتنمية في إطار النظام العالمي الجديد.» الباحث العربي (لندن): تشرين الثاني/نوفمبر ـ شباط/فبراير ١٩٩٦.

أخبار الإدارة (القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية): أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

الأطرش، محمد. «المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي.» المستقبل العربي: السنة ١٩، العدد ٢١٠، آب/أغسطس ١٩٩٦.

أمين، جلال. «الدولة الرخوة في مصر.» مراجعة محمد سعد أبو عامود. المستقبل العربي: السنة ١٦، العدد ١٧٩، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

أمين، سمير. «موقع الوطن العربي في النظام العالمي.» المستقبل العربي: السنة ١٨، العدد ٢٠١، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

بلقزيز، عبد الإله. «العنف السياسي في الوطن العربي.» المستقبل العربي: السنة ١٩، العدد ٢٠٧، أيار/مايو ١٩٩٦.

ثابت، أحمد. «أية تنمية في جنوب العالم.» الحياة: ١١/٣/١٩٩٦.

الجابري، محمد عابد. «آفاق المستقبل العربي.» المستقبل العربي: السنة ١٤، العدد ١٥٦، شباط/فبراير ١٩٩٢.

الجبالي، عبد الفتاح. «قمة عمان: بين أوهام السلام وطموح

التسوية.» ورقة عمل ندوة قمة عمان الاقتصادية. **المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ٢٠٤، شباط/فبراير ١٩٩٦.

حريق، إيليا. «الدولة الرعوية ومستقبل التنمية العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١٢١، آذار/مارس ١٩٨٩.

حماد، مجدي. «المنظمات الإقليمية ومسألة الوحدة.» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١٢١، آذار/مارس ١٩٨٩.

رضا، محمد جواد. «الغد العربي الأفضل وأحجية الانتظار الطويل.» **المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ٢٠٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

سابا، الياس. «الجوانب الاقتصادية للتحديات «الشرق أوسطية» الجديدة.» **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٧٩، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

السعدون، جاسم خالد. «دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١٢٠، شباط/فبراير ١٩٨٩.

ـــــــ. «العلاقات العربية ـ الإيرانية: (٢) الأوضاع الراهنة (ملف): العلاقات الاقتصادية العربية ـ الإيرانية الراهنة وآفاق تطويرها، ١ ـ الورقة العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ٢٠٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

السيد سعيد، محمد. «امتلاك صنعة الوطنية والقومية في عصر الكوكبة.» **الحياة**: ٦/٣/١٩٩٦.

ـــــ. «حول استرداد مفهوم «الوطنية الاقتصادية» أو نهاية مفهوم «التبعية».» **الحياة:** ٢٣/ ٢/ ١٩٩٦.

السيد علي، عبد المنعم. «التكامل الاقتصادي العربي والنظام الاقتصادي الشرق أوسطي: التناقض والتداخل والبدائل.» **المستقبل العربي:** السنة ١٩، العدد ٢١٤، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦.

سيد مصطفى، أحمد. «اتجاهات إدارية معاصرة.» **أخبار الإدارة:** أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦.

صادق، محمد. «الإدارة ومستقبل التنمية العربية.» **المجلة العربية للإدارة:** السنة ٤، العددان ١ ـ ٢، حزيران/ يونيو ١٩٨٠.

صايغ، يوسف. «في الاقتصاد السياسي والاجتماعي لإدارة التنمية العربية.» **المستقبل العربي:** السنة ١١، العدد ١١٤، آب/ أغسطس ١٩٨٨.

الطيب، حسن البشير. «دور معاهد الإدارة في التنمية الإدارية.» **المجلة العربية للإدارة:** السنة ٥، العدد ٣، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١.

عبد الرحمن، أسامة. «التنمية العربية من المسار المغلوط إلى تلاشي الأمل: خطوط عريضة لكارثة الوطن العربي الخليجية المجهزة على أمل التنمية العربية.» **المستقبل العربي:** السنة ١٤، العدد ١٥٦، شباط/ فبراير ١٩٩٢.

عبد الغني، جاسم محمد. «العرب وتجربة التحديث اليابانية.»

**المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١١٩، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩.

عبد الفضيل، محمود. «الاقتصاد العربي: نظرات وهواجس مستقبلية.» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١١٧، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨.

ــــــ. «مشاريع الترتيبات الاقتصادية «الشرق أوسطية»: التصورات ـ المحاذير ـ أشكال المواجهة.» **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٧٩، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤.

«العرب والتحديات «الشرق أوسطية» الجديدة (ندوة).» ملف من عدة أوراق. **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٧٩، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤.

«العرب والقومية والإقليمية والعالمية (حلقة نقاش): العرب وثورة التناقضات في المفاهيم القومية والإقليمية والعالمية.» شارك في الحلقة أحمد يوسف أحمد [وآخرون]؛ أعدّ ورقة العمل ناصيف حتي؛ أدار الحوار أحمد يوسف أحمد. **المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ٢٠٠، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥.

عوض، إبراهيم [وآخرون]. «مستقبل العلاقات العربية ـ الأوروبية (حلقة نقاشية): مستقبل العلاقات العربية ـ الأوروبية بين الشرق أوسطية والمتوسطية.» أدار الحوار جميل مطر. **المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ٢٠٥، آذار/ مارس ١٩٩٦.

العيسوي، إبراهيم. «الغات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية.» مراجعة فادية محمد عبد السلام.

**المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ٢٠٤، شباط/فبراير ١٩٩٦.

غباش، موزة. «التقرير الختامي للندوة العلمية الثانية والثالثة: نحو إطار حضاري للمجتمع العربي في القرن الحادي والعشرين، دبي، ٦ ـ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.» **المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ٢٠٤، شباط/فبراير ١٩٩٦.

قاسم، عادل. «مؤتمر تطوير القوى البشرية العربية في مواجهة تحديات العصر، القاهرة، ١ ـ ٣ آذار/مارس ١٩٨٨.» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١١٩، كانون الثاني/يناير ١٩٨٩.

«قمة عمان الاقتصادية (ندوة): حلقة النقاش.» شارك في الندوة إبراهيم العيسوي [وآخرون]؛ أدار الحوار محفوظ الأنصاري. **المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ٢٠٤، شباط/فبراير ١٩٩٦.

«قمة عمان: الثمانينات عقد التنمية العربية.» **اليوم السابع**: ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠.

الكواري، علي خليفة. «ظاهرة تآكل الريع في الدول المصدرة للنفط: حالة قطر.» **المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ٢٠٣، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

«لغز شرق آسيا: الدخل تضاعف أربع مرات بأساليب نمو مخالفة لنظريات الاقتصاديين الغربيين.» **الشرق الأوسط**: ٢٨/٤/١٩٩٣.

مبم، جون. «العولمة واضمحلال الطبقة العاملة وانهيار المشروع الكلاسيكي الماركسي.» الحياة: ١٤/٣/١٩٩٦.

«الملف الإحصائي (٧٦): إحصاءات الطاقة في الوطن العربي.» المستقبل العربي: السنة ١٩، العدد ٢١٣، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦.

المؤتمر القومي العربي. «حال الأمة العربية: الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأمة العربية خلال العام ١٩٩٥.» المستقبل العربي: السنة ١٩، العدد ٢٠٧، أيار/ مايو ١٩٩٦.

موسى، عصام سليمان. «ثورة وسائل الاتصال وانعكاساتها على مراحل تطور الإعلام العربي القومي.» المستقبل العربي: السنة ١٨، العدد ٢٠٥، آذار/ مارس ١٩٩٦.

النجفي، سالم توفيق. «الإشكالية الاقتصادية الشرق أوسطية: رؤية عربية.» المستقبل العربي: السنة ١٩، العدد ٢٠٩، تموز/ يوليو ١٩٩٦.

الهمداني، خالد. «وكالات الأنباء العربية ومعوقات التدفق الإخباري.» المستقبل العربي: السنة ١٨، العدد ٢٠٥، آذار/ مارس ١٩٩٦.

هيرست، بول وغراهام تومسون. «العولمة ومستقبل الدولة القومية.» سلسلة من ٣ حلقات. الحياة: ٨/٢/١٩٩٦ ـ ١٠/٢/ ١٩٩٦.

يماني، أحمد زكي. «بترول الخليج والسياسة الدولية.» الأموال

(السعودية ـ لندن): العدد ١، تشرين الأول/أكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦.

**أوراق، دراسات**

السعدون، جاسم خالد. «تقويم تجارب التنمية بدول الخليج العربية.» بحث قدم الى: منتدى التنمية، دبي، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥.

الكواري، علي خليفة. «أما حان وقت النظر في المستقبل بعد.» (دراسة غير منشورة، الدوحة، قطر، ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠).

**ندوات، مؤتمرات**

**التحديات «الشرق أوسطية» الجديدة والوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.** بيروت: المركز، ١٩٩٤.

المؤتمر القومي العربي الأول، تونس، ٣ ـ ٥ آذار/ مارس ١٩٩٠.

**المؤتمر القومي العربي: الوثائق الأساسية والبيانات السياسية، ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤.** بيروت: [المؤتمر]، ١٩٩٥.

ندوة دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي، الكويت، ٤ ـ ٥ آذار/ مارس ١٩٩٧.

# ٢ ـ الأجنبية

*Books*


Braibanti, Ralph. *Administrative Development*. Durham, NC: Duke University Press, 1969.

Barnett, A. Doak [et al.]. *Frontiers of Development Administration*. Edited by Fred W. Riggs. Durham, NC: Duke University Press, 1970. (Comparative Administration Group Series)

Caiden, Gerald E. *Administrative Reform*. Chicago, IL: Aldine, 1969.

Finkle, Jason Leonard and Richard W. Gable (eds.). *Political Development and Social Change*. New York: Wiley, 1966.

Hanson, Alvin H. *Public Enterprise and Economic Development*. London: Routledge and Kegan Paul, 1969.

Ul-Haq, Mahbub. *Reflections on Human Development: How the Focus of Development Economics Shifted from National Income Accounting to People-Centred Policies, Told by One of the Chief Architects of the New Paradigm*. Oxford: Oxford University Press, c1995.

Harbison, Frederick Harris. *Human Resources as the Wealth of Nations*. New York: Oxford University Press, 1973.

(Economic Development Series)
—— and Charles Mayers. *Education, Manpower and Economic Growth*. New York: Harcourt, Brace, 1950.
Heager, Gerald A. *The Politics of Underdevelopment*. New York: St. Martin's Press, 1974.
Kreisberg, M. (ed.). *Public Administration in Developing Countries*. Washington, DC: Brookings Institution, 1965.
Martin, Will and L. Alan Winters (eds.). *The Uruguay Round and the Developing Economies*. Washington, DC: World Bank, 1995. (World Bank Discussion Papers)
Montgomery, J. and W. Siffin (eds.). *Approaches to Development, Politics, Administration and Change*. New York: McGraw-Hill, 1966.
El-Naggar, Said (ed.). *The Uruguay Round and the Arab Countries: Papers Presented at a Seminar Held in Kuwait, January 17-18, 1995*. Washington, DC: International Monetary Fund, 1996.
La Palombara, Joseph G. (ed.). *Bureaucracy and Political Development*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963.
Riggs, Fred W. *Administration in Developing Countries*. Boston, MA: Houghton Mifflin, 1964.

Starling, Grover, *Managing the Public Sector*. Homewood, IL: Dorsey Press, 1977.

Swerdlow, Irving (ed.). *Development Administration: Concepts and Problems*. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1963.

Waterston, Albert. *Development Planning*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1965.

*Periodicals*

*BP Statistical Review of World Energy, 1996.*

Currie, L. «The Objectives of Development.» *World Development*: vol. 6, no. 1, 1978.

Islam and Henault. «From GNP and Basic Needs: A Critical Review of Development and Development Administration.» *International Review of Administrative Sciences*: vol. 65, no. 3, 1979.

Sharma, Sudesh K. «Development Planning and Development Administration.» *International Review of Administrative Sciences*: no. 2, 1967.

Springer, J. F. «Emperical Theory and Development Administration.» *Public Administration Review*: November - December 1976.

World Bank. Report no. 7447-EGT, 1990.

## د. أسامة عبد الرحمن

- ولد عام ١٩٤٢.
- حصل على الماجستير في الإدارة من جامعة منسوتا عام ١٩٦٦، ثم على الدكتوراه من الجامعة الأمريكية ـ واشنطن عام ١٩٧٠.
- تدرج في السلك الأكاديمي وحصل على لقب أستاذ عام ١٩٧٩، وعمل أستاذاً زائراً خلال عامي ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ في جامعة اكستر في بريطانيا، وعمل عميداً لكلية التجارة ـ كلية العلوم الإدارية ـ وكلية الدراسات العليا في جامعة الرياض، ومستشاراً غير متفرغ في وزارة المالية والاقتصاد، وديوان الخدمة المدنية ووزارة التعليم العالي. يعمل حالياً استاذاً في كلية العلوم الإدارية في جامعة الملك سعود ـ الرياض.
- له إصدارات عديدة من أهمها:

ـ **البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية**، الكويت، ١٩٨٥.

ـ **الثقافة بين الدوار والحصار**، الكويت، ١٩٨٥.

ـ **المثقفون والبحث عن مسار**، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.

ـ **المورد الواحد والتوجه الإنفاقي السائد**، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

**مركز دراسات الوحدة العربية**

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

ISBN 9-953-43146-9
9 789953 431468